التربية الدولية

أ.د نبيل سعد خليل

دار الفجر للنشر و التوزيع

التربية الدولية

أصولها وتطبيقاتها

التربية الدولية

أصولها وتطبيقاتها

تأليف

أ.د/ نبيـل سعد خليـل

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة سوهاج

دار الفجر للنشر والتوزيع

2013

التربية الدولية

أصولها وتطبيقاتها

تأليف

أ.د/ نبيـــــل ســـعد خليـــــل

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة سوهاج

حقوق النشر	رقم الإيداع
الطبعة الأولى *2013*	2527
جميع الحقوق محفوظة للناشر	الترقيم الدولي *I.S.B.N.* 978-977-358-293-7

دار الفجـر للنشـر والتـوزيـع
4 شارع هاشم الأشقـر - النـزهة الجديـدة
القاهـرة - مصـر

تليفون : 26242520 - 26246252 (00202)
فاكس : 26246265 (00202)
E-mail : daralfajr@yahoo.com

لايجوز نشر أي جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي

طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة و مقدما

إهداء إلى

- القيادات التربوية وكافة العاملين في حقل التعليم بمختلف مراحله والذين يتطلعون إلى دور التعليم في تدعيم المفاهيم التالية: حوار الحضارات، واحترام الآخر، وتفاعل الثقافات، وتدعيم المواطنة، والتسامح الثقافي، وحقوق الإنسان والطفل، والسلام العالمي.
- المثقفين والتربويين والمهتمين بالتربية الدولية.
- أبنائي طلاب كليات التربية... معلمى ومعلمات الغد القريب الذين يتسلحون بالمفاهيم الأساسية في التربية الدولية.
- أبنائي طلاب الدراسات العليا الباحثين في مجال التربية الدولية.
- إلى هؤلاء جميعاً... أقدم هذا الكتاب.

المؤلف

أ.د/ نبيل سعد خليل

مقدمة

تمثل التربية الدولية إحدى الموضوعات التي تلقي اهتمام بالغاً من قبل المثقفين والتربويين والباحثين من مختلف المجالات، وذلك لما تثيره التربية الدولية من تساؤلات كثيرة في الأذهان، وللمحاولات المختلفة للربط بين ما يجري علي الساحة الدولية من ممارسات، وما تسعى التربية الدولية إلي نشره من مفاهيم يراها البعض بصورة خاطئة تسير في سياق هيمنة القوى العظمي المنفردة علي العالم بأسره.

ونظراً لما للتربية من دور كبير في سبيل كشف الغموض وإزالة اللبس من الأذهان، رأى المؤلف أن يخرج هذا الكتاب إلي الساحة التربوية ليكون سبيلاً لإزالة اللبس وفض الارتباط بين التربية الدولية وما تدعو إليه من مبادئ وما تحاول أن ترسيه من قواعد، وبين ما تمارسه أي قوى صغيرة كانت أم كبيرة في سبيل فرض هيمنتها علي الآخرين، بل وللتأكيد علي أن التربية الدولية هي إحدى السبل التي من شأنها إقامة مجتمع عالمي خال من النزاعات والصراعات، تحترم فيه الدول والأفراد الاختلافات الثقافية والاجتماعية والعرقية للآخر، وتؤمن بحق الجميع في العيش في سلام وأمان.

وقد حددت توصية المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عام 1974م، مجموعة من التوصيات تهدف إلي أن التربية الدولية تعمل علي إنماء الإنسان إنماء كاملاً، وإلي تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلي زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام العالمي.

وتعتبر التربية الدولية محصلة كل الجهود التي تبذلها كافة المؤسسات المعنية (المحلية، والإقليمية، والدولية) من أجل تحقيق التفاهم والتعاون الدولي واحترام الثقافات المختلفة والعادات لكل شعوب العالم، بمعنى الدعوة الدولية لتنمية سياسات التعاون بين كافة دول العالم في شتى المجالات، وبصفة خاصة في المجال التربوي، مع

النظر إلي العالم كله كوطن واحد لكافة البشرية، واستشراف مستقبل المصالح الدولية، بما يحقق الأهداف المنشودة.

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب باعتباره مرجعا ضرورياً فى التربية الدولية، يحاول إلقاء الضوء علي أهم المفاهيم الأساسية في التربية الدولية، حيث يعد الاهتمام بإضفاء البعد الدولي علي النظم التعليمية مطلباً من خلال المنظور السياسي بالجوانب القومية وسيادة الدولة. وتتجلى اهتمامات التربية الدولية في حوار الحضارات، واحترام الآخر، وتفاعل الثقافات، وتدعيم المواطنة، والتسامح الثقافي، وحقوق الإنسان والطفل، ونشر السلام العالمي.

وقد تكون هذا الكتاب من الفصول التالية:

الفصل الأول: التربية الدولية: المفاهيم، التطور، الفلسفة والأهداف، وتناول هذا الفصل المحاور التالية: مقدمة، مفاهيم أساسية، نشأة وتطور التربية الدولية، علاقة التربية الدولية بالتربية المقارنة، فلسفة التربية الدولية، أهداف التربية الدولية، أهمية التربية الدولية.

وفى الفصل الثاني: التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه التربية الدولية، وقد تناول هذا الفصل المحاور التالية: أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي، ثانياً: التحولات الاقتصادية في النظام العالمي الجديد، ثالثاً: التحولات السياسية، رابعاً: التحولات الاجتماعية.

وفى الفصل الثالث: صيغ التربية الدولية، وقد تناول هذا الفصل المحاور التالية: مقدمة، أولاً: شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، ثانياً: أندية اليونسكو، ثالثاً: المناهج ذات الطابع الدولي، رابعاً: العلاقات بين صيغ التربية الدولية مع مختلف الهيئات.

وفى الفصل الرابع: التربية الدولية وحقوق الإنسان والطفل، وقد تناول هذا الفصل المحاور التالية: مقدمة، تطور مفهوم حقوق الإنسان، نشأة وتطور حقوق الإنسان، التربية علي حقوق الإنسان، عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان، الدعوة الدولية للتربية علي حقوق الإنسان، المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان، دور المعلم في التربية علي حقوق الإنسان، الأهداف التربوية للتلاميذ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الطفل، اتفاقية حقوق الطفل.

ونرجو أن يقدم هذا الكتاب رؤية ومدخلاً مترابطاً للحديث عن التربية الدولية يكون لبنة أساسية في المكتبة التربوية وإثراء حقيقياً للمعرفة في مجال التربية الدولية.

وأخيراً نرجو الله العلى القدير أن يمثل هذا الكتاب إضافة جديدة للمثقفين والتربويين والباحثين والمهتمين في مجال التربية الدولية.

سوهاج في 2013/1/7 م

المؤلف

الأستاذ الدكتور/نبيل سعد خليل

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية- جامعة سوهاج

الفصل الأول

التربية الدولية

المفاهيم، التطور، الفلسفة والأهداف

- مقدمة.
- مفاهيم أساسية.
- نشأة وتطور التربية الدولية.
- علاقة التربية الدولية بالتربية المقارنة.
- فلسفة التربية الدولية.
- أهداف التربية الدولية.
- أهمية التربية الدولية.

الفصل الأول

التربية الدولية

المفاهيم، التطور،الفلسفة والأهداف

مقدمة:

من البديهي القول بأن الحياة وظروفها تتغير باستمرار ولا تبقى راكدة لا يمسها التجديد، وهذا التغيير الذي نتحدث عنه لا يقتصر على الإنسان وحده، وإنما يمتد إلى كل شيء حوله، فالتغيير سمة أساسية من سمات الكون كله، ولا تختلف المجتمعات البشرية في طبيعتها عن ذلك، فغير موجود ذلك المجتمع الثابت الذي لا يعاني تغيراً، فأي مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافاته وعاداته وتقاليده ،وقيمه وأنماط سلوك الأفراد.

والتغيير الذي يحدث في المجتمع قد يتم بخطوات وئيدة فيكون نمواً، وقد يكون متدرجاً فيكون تطوراً، وقد يكون في قفزات كثيرة فيكون ثورة أو انقلاباً أو طفرة، ولا يلحق التغيير بكل عناصر المجتمع، وإنما قد يكون أكبر وأعمق في العناصر المادية منه في العناصر المعنوية، والفجوة الناجمة عن ذلك قد يترتب عليها ما يعرف بالتخلف الثقافي.

وقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة التي شهدها العالم مؤخرا إلى تغيرات ثقافية وقيمية واجتماعية تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيرها على كل مجتمعات العالم، وتشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات

التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين، ومن ثم معالم وتوجيهات المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية فيه.

وقد تغير العالم كثيراً نتيجة للثورة الهائلة في وسائل الاتصالات، والتي لعبت دوراً مهماً في ربط دول العالم مع بعضها البعض، وقربت بين شعوبه الذين أكدوا على ضرورة نشر ثقافة السلام والتفاهم الدولي بينهم، وخاصة في ظل الحروب والتوترات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

ولقد سعت اليونسكو منذ تأسيسها إلي نشر السلام العالمي من خلال أنشطتها الرئيسية في مجالات التربية والعلوم والثقافة، وقامت بتدعيم التفاهم الدولي عن طريق التربية، فظهرت التربية الدولية بأنشطتها وصيغها المختلفة مثل شبكة المدارس المنتسبة، وأندية اليونسكو، وإضفاء الطابع الدولي على المناهج والمقررات الدراسية.

لذا أصبحت التربية من أجل السلام شرطاً أساسياً لازماً لمحافظة المجتمعات على بقائها في المنظومة العالمية، ونتيجة للتطور التقني الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات وتشابك المصالح بين أفراد المجتمعات، وتدويل العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين دول العالم، يتحتم على الجميع إرساء قواعد التعايش السلمي بين البشر.

كما أنه في ظل فترة انتقال وتغير عالمي متسارع تتسم بمظاهر عدم التسامح والكراهية العنصرية والإثنية وتصاعد التمييز والحروب والعنف إزاء الآخرين، وتزايد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، تزداد أهمية أن ترمي إستراتيجيات العمل التربوي إلي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة عادلة تعد المقومات الأساسية لبناء ثقافة السلام، مما يقتضي تغيير الأنماط التقليدية للأنشطة التربوية في المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة.

إن تربية التعايش مع الآخرين والسلام مفهوم ضروري في زمن العولمة، وتطبيقاته العملية ينبغي أن تشمل فرص التعاون الدولي في تحقيق السلام العادل المبني على الحقوق الشرعية وإغاثة المقهورين وإنقاذ الجائعين والمتضررين والمحرومين ومحاربة

عناصر الفساد والإرهاب والعنف الدولي وعدم الخلط بين ذلك وحقوق الدفاع عن النفس وتقرير المصير ومقاومة الاحتلال. وإيماناً من المجتمع الدولي بأهمية السلام قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2002م الاحتفال باليوم الدولي للسلام في الحادي والعشرين من سبتمبر من كل عام، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه سيحتفل بهذا اليوم بوصفه يوماً للسلام وعدم العنف في العالم، وهو دعوة لجميع دول وشعوب العالم إلي التزام وقف الأعمال العدائية خلال ذلك اليوم، ودعت جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية والأفراد إلي الاحتفال باليوم الدولي للسلام بصورة مناسبة، بما في ذلك التعليم، وتوعية جموع الشعب في كل مجتمع من مجتمعات العالم.

مفاهيم أساسية:

التربية الدولية: *International Education*

هناك بعض المفاهيم المتعددة التي حاولت وضع صياغة محددة للتربية الدولية نستعرض أهمها على النحو التالي:

لقد عرفت اليونسكو التربية الدولية في توصيتها الصادرة عام 1974م بأنها: إضفاء بعد دولي علي التربية في جميع مراحلها وكافة أشكالها لتنمية التفاهم والتعاون والسلام واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بين الشعوب والدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة[1].

((1) اليونسكو."توصية بشأن التفاهم العالمي، والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". <u>المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الثامنة عشر المنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نوفمبر 1974م</u>.باريس: اليونسكو، 1974م. ص 4.

وقد عرفت هيلينا الأهواردي التربية الدولية بأنها مصطلح يجمع المفاهيم الهادفة إلي التفاهم والسلام بين الأمم على الصعيد الدولي ومبدأ العلاقات الودية بين الأمم والشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة، ومبدأ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتتضمن أيضاً اقتران التعليم بالأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية [1].

وقد عرف قسم التعليم بولاية أيوا التربية الدولية بأنها التربية العالمية التي تهتم بتطوير التعاون البشري من رؤية شاملة، فهي تسعي لتنمية فهم أكبر عن العالم كشبكة متصلة ومكونة من أنظمة بشرية وطبيعية، وهذه الأنظمة تعمل وفق نظم كونية يعتمد عليها جميع الناس[2].

والتربية الدولية هي التي تهدف إلي تحقيق التعاون والسلام والتفاهم بين الأمم والشعوب، وتتضمن أيضاً مبدأ احترام حقوق الإنسان وتقدير الثقافات المختلفة واقتران التعليم بالأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3].

وهناك من يرى أن التربية الدولية هي توجه عالمي للمعلومات والاتجاهات والأنشطة الأولية التي تربى عليها التلاميذ أو الطلاب والمعلمين معا، وكذلك طلاب المنح الدراسية من مختلف دول العالم مما يسهم في تعريف كل منهم بالآخر. ويقصد

---

(1) هيلينا الأهواردي. التربية الخاصة بالتنمية في فنلندا أداة لتحقيق المواطن العالمي. ترجمة حمدي أحمد النحاس. مستقبل التربية.العدد الثاني. اليونسكو 1979م. ص 2.

(2) Iowa Departement of Education. A Guit for Integrating Global Education Across the Curriculum. U.S.A. Iowa: Iowa Departement of Education,1989.pp.4-5.

(3) فارعة حسن محمد. التربية العالمية والمناهج الدراسية: المنهج أسسه، بناؤه، تنظيمه، تقويمه، تطويره.القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1994م.ص256.

بالتربيــة الدوليــة أيــضاً دراســة المــشكلات التعليميــة الدوليــة والعــبر ثقافيــة في ســياقاتها الاجتماعية[1].

التفاهم الدولي: *International Understanding*

تضطلع التربية الدولية بدور هام في تحقيق التفاهم الدولي وذلك من خلال المنـاهج والاتجاهات والقيم ومعايير السلوك التي يكتسبها المتعلم داخل المدرسة وخارجها من خـلال تزويد المتعلم بنظام معرفي عن العالم وعن حياة البشر في الماضي والحاضر، وأيضاً مـن خـلال تنمية قدراتهم المعرفية والأدائية عن طريق انخـراطهم في محـيط العمـل الاجتماعـي، وهنـا يتعاظم دور المدرسة لتعبر عن مدى إسهامها في تكوين شخصية المتعلم من منظور عالمي.

ولقد أدركت منظمة اليونسكو أهمية الدور الذي تقوم به التربيـة في تحـسين التفاهم الدولي بين شعوب العـالم، حيـنما جـاء في ميثاقهـا التأسيـسي "أنـه إذا كانـت الحرب تولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون الـسلام"، وهنـا كـان اتجاه منظمة اليونسكو نحو تحقيق أحد أهم أهدافها الرئيسية وهو تعزيز التفـاهم الدولي عن طريق التربية المدرسية.

وتستخدم التربية الدولية عدة أساليب لخدمة فكرة التفـاهم الـدولي مـن أهمهـا مـا يلي[2]:

- عقد المؤتمرات والندوات في المناسبات المختلفة بـين التلاميـذ أو الطـلاب والمعلمـين لتوضيح فكرة التفاهم الدولي وآثاره الايجابية.

---

(2) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون.المدخل إلي التربية الدولية.القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2008م. ص11.

(2) جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. التربيـة الدوليـة وعالميـة التعلـيم. الإسـكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008م. ص ص143-144.

- نشر الثقافات وتبادل المعرفة سواء عن طريق المنظمات الدولية أو الحكومات.
- تنشيط السياحة وإقامة معسكرات عمل للتلاميذ أو الطلاب من شتى دول العالم تأكيداً لمفهوم العالمية وتحمل المسئولية والمشاركة من منطلق أننا نعيش في مجتمع واحد.
- تنمية الاتجاه العالمي لدى التلاميذ أو الطلاب من خلال دراسة بيئات العالم المختلفة وتوضيح حاجاتها إلى التعاون والتكامل.
- تبصير التلاميذ أو الطلاب بأهمية التفاهم الدولي من خلال المعارف وكافة ألوان النشاط التي تعرفهم على أحوال الشعوب وطرق معيشتها.

والتفاهم الدولي يعني تفهم الشعوب بعضها البعض، بهدف نشر الوئام والتسامح والصداقة والثقة، والاحترام المتبادل، والنوايا الطيبة والأمن والتعاون والإخاء والمساواة بين جميع الشعوب والأجناس لتحقيق السلام العادل.

ويستند التفاهم الدولي إلي مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي:

- تنمية الاتصال والحوار بين الشعوب والثقافات المختلفة.
- التقدم في مجال العلاقات الإنسانية.
- التعاون الدولي في المجال الثقافي.
- تعزيز دراسة مختلف الثقافات والآثار المتبادلة بينها.
- إضفاء بعد دولي وإطار عالمي على التربية في جميع مراحلها وأشكالها.

وفي ضوء ما سبق يمكن طرح عدة مفاهيم للتفاهم الدولي وذلك على النحو التالي:

يقصد بالتفاهم الدولي تقوية الروابط بين الشعوب، وتحقيق التكامل والتقارب بينهم، واحترام الثقافات والنظم الاجتماعية، وحقوق الإنسان، واهتمامات الشعوب بعضها ببعض، وتوثيق صلات الإخاء، والسلام بين الأفراد والدول رغم انقسامهم إلي

قوميات وطوائف، ورغم اختلاف مواردهم وسياساتهم وأيديولوجياتهم وأجناسهم على أساس من الفهم والدراسة والتوجيه الصحيح.

ويعرف التفاهم الدولي أيضاً بأنه تشجيع فهم الآخرين وتنمية الإحساس بالمسئولية والمشاركة الوجدانية والاستعداد للتعاون والتصدي لسوء الفهم والتحامل والعداء نحو المألوف من السياسات أو الثقافات[1].

والتفاهم الدولي هو مجموعة من العلاقات القائمة على تقوية الصلات بين شعوب دول العالم على اختلاف جنسياتهم وثقافاتهم ومعتقداتهم وسياساتهم وقومياتهم، وإيجاد نوع من الفهم والتقارب بينها قائم على مبدأ حل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، ونبذ العنف، ومحاربة الإرهاب بكافة أشكاله وأساليبه، ونبذ التفرقة العنصرية، واحترام حقوق الأقليات، واحترام كرامة الفرد وحرياته الأساسية.

التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي:

Education for Understanding, Cooperation and Peace on the International Pattern

تقوم ثقافة السلام على مبادئ أساسية هي: الحوار، وتقبل الآخر، والمواطنة، والمشاركة المجتمعية، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، والتي تؤدي في النهاية إلي تحقيق مبادئ عالمية هي: احترام التنوع الثقافي، وتكريس العدالة الدولية، والتعاون الدولي.

وتتسم ثقافة السلام بعدة خصائص من أهمها ما يلي[2]:

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص12.

(2) سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية - جامعة الإسكندرية. 2012م، ص ص 178-188.

- بناء رؤية جديدة للسلام من خلال تنمية ثقافة تقوم على السلام العالمي، وقيم احترام الحياة، والحرية، والعدل، والديموقراطية، والتسامح، والتضامن، والتعاون، والتعددية، والمساواة، والتنوع الثقافي، والحوار، والتفاهم على مستوى المجتمع كله، وفيما بين الأمم، وتدعمها بيئة وطنية ودولية تمكينية تفضي إلي السلام.
- ثقافة السلام ليست معرفة مجردة فحسب، ولكنها مجموعة من القيم والتقاليد المكتسبة، التي تظهر في سلوك الفرد، وتوجه مواقفه وأساليب حياته اليومية.
- تعزيز الوعي بالمصير المشترك للبشرية، وذلك لمواصلة تنفيذ سياسات مشتركة لضمان العدالة في العلاقات بين البشر.
- تجميع الموضوعات المتعلقة بالسلام والتسامح والإخاء من كل الثقافات، وتسليط الضوء على الدروس المستفادة منها.
- تعزيز تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والسلام، والبيئة، والتنمية، وتشجيع اللجوء إلي الوسائل القانونية، والحوار، والوساطة، لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والالتزام بها.
- تشجيع التعليم والبحث العلمي في مجال السلام، بهدف دراسة العلاقة بين السلام وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والتنمية، والبيئة.
- احترام الحياة وإنهاء العنف، وترويج وممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون.
- بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.
- الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي: بأنها كل لا يتجزأ قوامه إكساب التلاميذ أو الطلاب المعلومات، وتعديل اتجاهاتهم، وتنمية مهاراتهم، وبناء قيم: الحوار وتقبل الآخر، والمواطنة والمشاركة المجتمعية، والديموقراطية، وحقوق الإنسان، اللازمة لإحداث تغيير في

سلوكهم، والتي تعينهم على الحد من النزاع، والعنف، وحل المشكلات سلمياً، وإيجاد بيئات مناسبة للسلام على مستوى الفرد والمجتمع، على أن يكون ذلك وفق إطار من الالتزام العالمي، بالإضافة إلي مبدأ العلاقات الودية بين شعوب ودول العالم ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المتباينة.

حقوق الإنسان: ***Human Rights***

حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية ليست منحة من أحد، أو من أي سلطة، كما أنها ليست جماعية باعتبار أن الحقوق الجماعية تنظمها مبادئ ومواثيق خاصة بها مثل حق تقرير المصير للشعوب، والحق في احترام الدولة وغيرها.

ويرتكز مفهوم حقوق الإنسان على ثلاثة محاور أساسية:

- الإنسان المنتفع بالحقوق وهو يختلف عن "الفرد" لان كلمة "فرد" تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، في حين أن عبارة "إنسان" تنطوي على الجسد والفكر والكرامة.
- نوعية الحقوق وخصائصها. تعددت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان ولكن أهم هذه المقترحات اثنان:
  - معيار قانوني – يميز بين الحقوق الأساسية والحقوق الأخرى.
  - معيار زمني - يقسم حقوق الإنسان إلي ثلاثة أجيال: جيل أول يتمثل في الحقوق السياسية والمدنية، وجيل ثان يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجيل ثالث يعرف بحقوق التضامن الإنساني، حيث السلم والتنمية، والإرث الإنساني المشترك، وحق الأجيال المقبلة في بيئة نقية ومحيط سليم.
- حماية الحقوق إذ أنه لا معنى لإقرار حقوق وحريات ما لم تتم حمايتها على المستويين الوطني والدولي. من أساليب الحماية هناك الحماية بواسطة القانون حيث تشرع قواعد قانونية تكفل التمتع بحقوق الإنسان بصورة فعلية،

ونذكر الحماية بواسطة التربية والتعليم لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتربية عليها، وجعلها سلوكا يوميا للأفراد.

وحقوق الإنسان هي الحقوق والحريات التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. وهي الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون وينطبق عليهم الشرط الإنساني[1].

وهي كل ما منحه الله سبحانه وتعالى للبشر من حقوق طبيعية مثل الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المساواة، والحق في الكرامة، والحق في الحركة، والحق في الاعتقاد وغيرها دون أي تمييز.

وتعرف حقوق الإنسان بأنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيش بكرامة كبشر حيث أن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام. إن من شأن احترام حقوق الإنسان أن يتيح فرص تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة.

فحقوق الإنسان هي تلك الحقوق الأصيلة في طبيعتها، والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر، حقوق الإنسان تولد مع الإنسان نفسه مستقلة عن الدولة بل قبل نشأتها، وهي تتميز بوحدتها وتشابهها باعتبارها ذات الحقوق التي يجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها، لأنها جوهر كرامة الإنسان التي أكدتها جميع الأديان والشرائع السماوية، وإذا كان ثمة تمييز أو اختلاف فإن ذلك يرجع إلي أن كل مجتمع له تقاليده وعاداته ومعتقداته الخاصة[2].

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص13.

(2) أحمد إبراهيم أحمد.التربية الدولية.القاهرة:دار الفكر العربي،2012م.ص ص 72 - 73.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف حقوق الإنسان بأنها مجموعة من الإمتيازات تتصل طبيعيا بكل كائن بشري يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها. الحقوق الأساسية للإنسان نابعة من قيم اجتماعية وأبرز هذه القيم هي كرامة الإنسان. الحقوق الأساسية كثيرة منها: حق احترام الإنسان، الحق في العيش والأمن، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في التملك والحق في معاملة لائقة.إن مصدر هذه الحقوق هو الإنسان نفسه وهي ليست منة من أحد. وكرامة الإنسان جاءت لتعبر عن الاحترام المتبادل بين بني البشر.

حقوق الطفل: *Child Rights*

تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان خلال فترة حياته، حيث يتحدد بها مسار نموه الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي والروحي، كما أن الاهتمام بالأطفال يعبر عن وعي المجتمع بأهمية تلك الفئة العمرية. كما يتزايد الاهتمام العالمي بالأطفال باعتبارهم طاقة بشرية إذا أحسن تنميتها ورعايتها الرعاية المتكاملة ساهمت بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، لذا أكدت المجتمعات المختلفة التزامها السياسي بتأمين وتوفير المستويات الأساسية من التعليم كحق من حقوق الإنسان، ولكي تتمكن من فتح فرص جيدة للتنمية البشرية تمكنها من مواجهة التحديات والتغيرات التي يواجهها العالم[1].

فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959م إعلان حقوق الطفل وقد جاء في ديباجة هذا الإعلان ما يلي: إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر رسمياً إعلان حقوق الطفل هذا لتمكينه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها - لخيره وخير المجتمع - بالحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان،

(1) سعاد بسيوني عبد النبي. بحوث ودراسات في نظم التعليم.القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م.ص7.

وتدعوا الآباء والأمهات والرجال والنساء كلاً بمفرده كما تدعو المنظمات التطوعية والسلطات المحلية والحكومات القومية إلي الاعتراف بهذه الحقوق والسعي لضمان مراعاتها بتدابير تشريعية وغير تشريعية تتخذ تدريجياً.

ويشير هذا الإعلان إلي أهمية مرحلة الطفولة في حياة الإنسان، ولذلك حظي مجال رعاية الأطفال باهتمام دول العالم، اجتماعياً، ورسمياًً، ووضعت الدول الأنظمة والإجراءات التي تكفل الرعاية اللازمة للأطفال، كما تعاونت دول العالم إقليمياً ودولياً لتحقيق مصالح الطفل الفضلى، ولعل من أبرز صور التعاون الدولي صدور هذه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن للطفل الحق في تلقي التعليم، الذي يجب أن يكون مجانياً وإلزامياً، في مراحله الابتدائية على الأقل، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه على أساس من تكافؤ الفرص، من تنمية ملكاته وحضانته وشعوره بالمسئولية الأدبية والاجتماعية، ومن أن يصبح عضواً مفيداً في المجتمع.

ويجب أن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسئولون في تعليمه وتوجيهه، وتقع المسئولية بالدرجة الأولى على أبويه. ويجب أن تتاح للطفل فرصة كاملة للعب واللهو، والذين يجب أن يوجها نحو أهداف التعليم ذاتها، وعلى المجتمع والسلطات العامة السعي إلي تيسير التمتع بهذا الحق(1).

وفي ضوء ما سبق يمكن وضع مفهوم محدد لحقوق الطفل على النحو التالي:

هو حق كل طفل لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد، في التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ويكون محمياً من جميع الجهات سواء قبل مولده أو بعده

---

(1) محمود عطا محمد علي وعبد المنعم محمد نافع. حقوق الإنسان التربوية في الفكر الغربي والفكر الإسلامي: دراسة وثائقية مقارنة. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثامنة. العدد الرابع عشر. فبراير 2005م، ص ص 70-71.

دون أي تمييز أو تفرقة، ولديه الحقوق التي تؤمن له حياة سعيدة مثل الحق في الرعاية الصحية، الحق في الحياة، الحق في التعليم، الحق في الكرامة، الحق في التفكير والتعبير، الحق في التمتع بالأمن، الحق في الاعتقاد، الحق في المساواة والتمتع بالعدل، والحق في عدم الاستغلال، بما يساعده على النمو الطبيعي السليم من الناحية الجسمية والعقلية والنفسية والروحية والاجتماعية وحمايته من جميع صور الإهمال والاستغلال لخيره وخير المجتمع.

المدارس المنتسبة: ***Assoiated Schools***

تعتبر شبكة المدارس المنتسبة من أطول وأكثر المشاريع استمرارية لجهود اليونسكو المبذولة لنشر مبادئ التفاهم الدولي والسلام العالمي بين مختلف دول العالم بما تقوم به من أنشطة وبرامج ومشروعات رائدة خاصة بالتفاهم الدولي والسلام العالمي من خلال التربية المدرسية، فتحقيق السلام والتفاهم بين شعوب العالم هدف من الأهداف الرئيسية لمنظمة اليونسكو والتي عبرت عنه في ميثاقها التأسيسي، حيث أشارت إلى أهمية السلام للعقول البشرية بعيداً عن الحروب والتعصب، وأهمية تعزيز التفاهم الدولي بين شعوب العالم ذات الأعراف والتقاليد و الثقافات المختلفة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف شرعت منظمة اليونسكو منذ عام 1947م في تقديم مشروع تربوي يهدف إلى نقل أفكارها ومبادئها الداعية إلى نشر السلام والتفاهم بين شعوب العالم من خلال البيئة المدرسية، وذلك بتشجيع المدارس في مستويات التعليم المختلفة (دور حضانة، ابتدائي ،إعدادي ،ثانوي ،كليات التربية) على القيام بأنشطة وتجارب تستهدف زيادة المعرفة بالقضايا العالمية وأهمية تنمية التعاون والتفاهم الدولي، وذلك بالانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى، وتعزيز وفهم واحترام مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تعتبر حجر الأساس للديمقراطية، وأيضا تعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بين المدارس المنتسبة المشاركة.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا ما يلي:

- أن هذه المدارس لا تشكل مدارس مميزة أو مدارس يونسكو قائمة بذاتها على هامش النظم التعليمية لمختلف الدول بل هي مدارس تعمل وفق إطارها التعليمي الوطني تختار من قبل سلطاتها الوطنية من أجل المشاركة في مشروع المدارس المنتسبة، الذي أقامته اليونسكو 1953م، ولكن ما يميزها أنها تعمل على إضفاء طابع عالمي عليها من خلال القيام بأنشطة ومشروعات رائدة ترتبط بالعالم وقضاياه المختلفة.
- أن منظمة اليونسكو هي الجهة الرئيسية المسئولة مسئولية كاملة عن المشروع، فهو ترجمة واقعية لأفكارها ومبادئها الداعية إلي تحقيق التفاهم الدولي والسلام العالمي من خلال التربية المدرسية.
- أن هذه المدارس تهتم بتنمية قيم عالمية البعد يمكن من خلالها تحقيق التفاهم والسلام بين مختلف الشعوب وذلك في إطار ما تطرحه من موضوعات وما تنفذه من أنشطة ومشروعات رائدة تميزت بأنها لا تقتصر علي حجرة الدراسة فحسب بل تمتد لتشمل البيئة المحيطة مما يؤدي إلي نمو روح التضامن العالمي، ويسهم في حل الكثير من القضايا والمشكلات العالمية.

وتعرف المدارس المنتسبة بأنها "شبكة من المدارس أنشئت لنشر التفاهم الدولي والسلام ومواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية[1]، فهي جزء من النظام التعليمي تختار من قبل السلطات الوطنية للمشاركة في تعزيز التربية من أجل السلام والتفاهم الدولي وتمارس نشاطها تحت رعاية اللجنة الوطنية لليونسكو، ووزارة التربية

(1)UNESCO. What is the Asp Net? In key Words For Participating in The Unesco Associated Schools Project, Practical manual. Paris: Unesco, September 2000.P.4.

والتعليم بهدف المساهمة في تحسين مضامين التعليم وأساليبه ومواده باتجاه التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي من خلال خبراتها وارتباطها بالمجتمع الدولي.

أو هي مؤسسات تعليمية تمثل جزءاً من النظام التعليمي الوطني تختار من قبل السلطات الوطنية للمشاركة في تدعيم وتعزيز التربية من أجل السلام والتفاهم الدولي وتمارس نشاطها برعاية اللجنة الوطنية لليونسكو.

وهي المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والمؤسسات التعليمية الأخرى في الدول الأعضاء بمنظمة اليونسكو، والتي قبلت فكرة إضفاء بعد دولي على برامجها التعليمية وأنشطتها المدرسية، وتضمين التعليم المبادئ الأساسية للتفاهم الدولي بهدف إعداد المواطن للحياة في عالم الغد[1].

والمدارس المنتسبة إلي اليونسكو هي مجموعة من المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية العامة والمهنية وكليات التربية تمارس عملها وأنشطتها تحت إشراف اللجنة الوطنية لليونسكو، وتعمل على تحقيق أهداف اليونسكو فيما يتعلق بنشر السلام والتعاون والتفاهم على المستوى الدولي عن طريق قيامها بمجموعة من الأنشطة يتم تضمينها داخل المناهج والمقررات الدراسية، والعمل على إكساب التلاميذ أو الطلاب تلك القيم والممارسات.

أندية اليونسكو: ***UNESCO Clubs***

نشأت حركة أندية اليونسكو بصورة تلقائية، تعبيرا عن مثالية شعوب عدة دول، غداة إنشاء المنظمة، كما شهد على ذلك مثال اليابان حيث رأت الأندية النور بين الأنقاض التي خلفتها أهوال الحرب، وقبل أن تصير اليابان عضواً في المنظمة الدولية،إذ أسس أول ناد لليونسكو على مستوى العالم في اليابان والعالم في سنداي بتاريخ 19 يوليو 1947م، تبعه ناد آخر في كيوتو بتاريخ 18 سبتمبر من السنة

---

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون.ـالمدخل إلي التربية الدولية. مرجع سابق. ص14.

نفسها. وفي ديسمبر/ كانون الأول 1947م تأسس في الولايات المتحدة نادي جماعة اليونسكو التابع لمركز ريتشارد ستيل بدوفر (كولورادو)، وهكذا لم ينقض على تأسيس اليونسكو سوى أشهر قليلة حتى شوهد قيام حركة تأييد شعبية انطلق بها الجامعيون لمساندة المنظمة الجديدة ومساعيها لإقرار السلام في العالم.

وأصبحت أندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها من الشركاء الهامين للمنظمة. وتضم هذه الأندية أو المراكز أو الرابطات أشخاصاً من مختلف الأعمار، وجميع الفئات الاجتماعية والأوساط المهنية، وكافة الجنسيات، يجمعهم التزام مشترك إزاء المثل العليا لليونسكو والعمل التطوعي من أجل تحقيقها على أرض الواقع. ومن ثمّ فإنهم يشغلون موقعاً يؤهلهم لنقل آراء المجتمع المدني إلى صنّاع القرار.

وتعرف أندية اليونسكو بأنها مجموعات من الأشخاص من جميع الأعمار وسائر الآفاق الاجتماعية والمهنية، يشاركون اليونسكو في هدفها المثالي، ويسعون لتعريفه، ويسهمون في عمل المنظمة الدولية بالقيام بأنشطة مستوحاة مباشرة من أنشطتها، ولئن تعددت أشكال هذه الأندية إلا أنها تتسم بميزة مشتركة هي: إيمانها الراسخ بمثل اليونسكو العليا والتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان[(1)].

وتعد أندية اليونسكو صيغة ثانية من صيغ التربية الدولية والتي تهدف إلي الالتزام بمبادئ اليونسكو ودعمها وتنمية التفاهم الدولي واحترام حقوق الإنسان لدى التلاميذ أو الطلاب في مراحل التعليم المختلفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن أندية اليونسكو: هي حركة ترابطية تضم جماعة من الأشخاص في مختلف الأعمار تؤمن بالمثل العليا لليونسكو، فيما تسهم هذه الأندية أيضاً في نشر تلك المثل في مختلف الأوساط. وتقوم بأنشطة تتعلق مباشرة بمثل

---

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مقدمة في أصول التربية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م. ص ص 221-222.

المنظمة ومبادئها، وتتسم هذه الأندية بانفتاحها على العالم، وتنوعها لاختلاف مواطنها وطبيعة أنشطتها.

الجامعات المنتسبة إلي اليونسكو:

UNESCO Associated Universities

إن من الأهداف الجوهرية للتعاون الجامعي الدولي تأدية وظيفة اليونسكو كمختبر للأفكار وكحافز للتعاون الدولي، مضطلعاً بدور تكميلي وقيادي فيما يتعلق بتوفير الدراية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها أسس السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية والتكافؤ وأسباب العيش.

من ثم يسعى التعاون الجامعي الدولي إلى مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال.

ويندرج في صلب وظيفة التعاون الجامعي الدولي رأب الفجوة المعرفية وتقليص هجرة الكفاءات على نحو كبير عن طريق المساعدة على إنشاء أقطاب امتياز في الدول الأعضاء. وبذلك يؤدي التعاون الجامعي الدولي إلى تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي والجامعيين في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف ونقلها وتكييفها داخل البلدان وعبر حدودها.

كما تهدف الشبكة الدولية كراسي اليونسكو الجامعية وللمنتسبين في مجال الاتصال والتي تضم عدداً من كراسي اليونسكو الجامعية والمنتسبين إلي إقامة الروابط بين قادة الاتصالات التابعين لمختلف الأكاديميات ووسائل الإعلام والشركات والأوساط الحكومية بغية تمكينهم من تبادل المعلومات وإعداد مشاريع مشتركة.مهمة

تعزيز الاتصالات في شتى أنحاء العالم تحظى الشبكة بدعم العديد من المؤسسات ووسائل الإعلام والحكومات والشركات المنتشرة في جميع أنحاء العالم. ولكن مهمة الشبكة انبثقت عن إستراتيجية اليونسكو بشأن تكنولوجيات الاتصال الجديدة التي اعتُمدت بالإجماع خلال دورة المؤتمر العام في عام 1989م. وتوقّع المؤتمر العام في هذه الدورة أن يكون للتكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصال تأثير كبير على العمليات المعقدة التي ترتكز عليها الاقتصاديات والبيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.وتعتمد التحولات الاجتماعية على الاتصالات التشاركية. ومن شأن تعزيز الانتفاع بالمعلومات وزيادة وسائل تبادل المعارف أن يؤثرا على التنمية الاجتماعية ونشر الديمقراطية والحكم الرشيد. شبكة تجمع بين تنوع الأساليب والخبرات الدولية أنشئت الشبكة في عام 1994م بمبادرة مشتركة بين اليونسكو وجامعة كيبيك بمونتريال. واتسعت الشبكة فيما بعد لتضم 300 عضو منتسب و27 كرسياً جامعياً تابعاً لليونسكو من شتى أنحاء العالم. وتضم الشبكة كراسي جامعية معنية بمجال الاتصال من أستراليا والبرازيل وبلغاريا وكندا وكولومبيا وكوت دي فوار والدانمارك وفرنسا وألمانيا والمجر واليابان وكازاخستان وليتوانيا والمكسيك والمغرب والفلبين والاتحاد الروسي وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وشيلي وبيرو، بالإضافة إلى 246 عضواً منتسباً. ويضم كل كرسي من هذه الكراسي الجامعية مجموعة من قادة الاتصالات من القطاعين العام والخاص. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعاون الدولي بين الأكاديميين وكبار صانعي القرارات في الشركات والخبراء الاستشاريين المتخصصين في السياسات والخبراء المعنيين بوسائل الإعلام يكسب الشبكة طابعاً فريداً ويمثل نهجاً يجمع حقاً بين التخصصات من أجل تعزيز تنمية الاتصالات.

إن دعم برنامج إصلاح التعليم العالي وتعزيز القدرات الوطنية في ضمان الجودة والاعتماد هي من الأولويات القصوى، كما سيستمر تقديم الدعم للمؤسسة الوطنية المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد وذلك ضمن إطار إستراتيجية اليونسكو

لدعم التعليم الوطني، وهناك تعاون مستمر مع وزارات التعليم العالي في مختلف الدول في عقد ورش عمل حول التعليم العالي والإدارة، وكذلك في مجال تحفيز أبحاث توكيد الجودة.

وقد قدم مكتب اليونسكو في عمان دعماً فنياً ومشورة حول السياسات لقطاع التعليم العالي بخصوص ضمان الجودة والاعتماد وتعزيز الطاقات المؤسسية في الأبحاث. وفي نفس الوقت، يقوم المكتب بالترويج لجامعات دول العالم في الشبكات العالمية من خلال مكاتب اليونسكو. وعلى الصعيد الوطني، تم توجيه كثير من الاهتمام لقضايا مثل الربط بين التعليم وسوق العمل، وأخلاقيات التعليم، ونشر ثقافة السلام والتسامح، والتعليم المهني، وتعليم العلوم، ونشر ثقافة البيئة. وقد ساهمت هذه الأفكار جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظراً لأن الجامعات تقع على قمة النظام التعليمي، فإنه يتوقع منها في ضوء التقاليد والاتفاق العام، أن تقوم بقيادة النظام التعليمي، وفضلاً عن ذلك فإنه يراد منها أن تكون حارثة الحقيقة والباحثة عن الحقائق الجديدة والمتمردة على المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع، والمشكلة لشبابه والباحثة عن سبل مستقبله، وهنا يتمثل دور الجامعات في النقاط التالية[1]:

- القيام بدور المبادأة في مد ذراعيها فيما وراء البحار لمساعدة المعاهد المماثلة لها والناشئة والمكافحة، وبقية الأنشطة التعليمية لكي تنمو أفضل اتجاهات لها من حيث ظروفها ومطامحها.
- مساعدة المعاهد التعليمية في الدول النامية على أن تنمو وفق خطوط تتلائم مع ظروفها شريطة ألا تكون صورة طبق الأصل من الجامعات التي تساعدها.

(1) جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. مرجع سابق. ص ص163- 165.

- تصميم وتنفيذ نظم تعليمية في الدول النامية، مع تقديم تسهيلات لخدمة الأشخاص خارج المدارس النظامية، وإيجاد طرق تعليمية جديدة، ومحتوى للدراسة والتي تثري مجتمعاتنا وتقاليدنا.
- تنمية قدرات البحث العلمي في الدول النامية، خاصة في مشكلات لها الأولوية، من حيث الاهتمام، ومن حيث ارتباطها بنواحي التنمية المطلوبة.
- تقوية الحوار بين الجامعات في الدول النامية والجامعات في الدول الصناعية بحيث تتداول المعرفة والخبرة وأفكار التقدم العلمي والتعليمي على نحو أسرع في العالم كله.
- مساعدة الجامعات الصغيرة في الدول النامية وتشجيعها للمشاركة والتعاون معاً من أجل تسهيلات تعليمية فائقة وإدارتها بنجاح، وتوفير تدريب متخصص وبحوث بدرجة ميسورة اقتصادياً ومتفقة مع أعلى معايير التميز.
- إقامة جسور راسخة بينها وبين البيئات الأكاديمية في دول العالم من أجل تدعيم الدور القيادي في التجديد التعليمي على كافة المستويات.
- إعداد برامج تدريب تتلائم مع حاجات الطلاب الوافدين مع إعطاء الوزن لحاجات الدول النامية الملحة من القوى العاملة المدربة.
- أن تعبر الجامعات عن مدى إيمانها بقيمة الاتجاه نحو الدولية في بيان مهامها وخطتها الإستراتيجية من أجل تنمية المواطنة ذات الكفاءة العالية على المستوى الدولي.
- أن تعمل على جعل التزامها بالاتجاه نحو الدولية واضح بقدر كبير الإمكان بتطوير مناهجها من خلال برامج الطلاب الدارسين وطلاب الدراسات العليا، مع وضع سياسة لتطوير هيئات التدريس من خلال الأنشطة البحثية والتبادل العلمي.
- أن تتبنى إستراتيجية للتعرف على ثقافة الآخر من خلال النظرة النقدية للطرق التي تشكل بها الآراء والتصورات والرموز والنصوص ورسالتها التي

تريد أن توصلها، ومعرفة كيفية تحديد الحدود الخاصة بالآخرين وحدود العالم الاجتماعي الخارجي.

- أن تعد مدخلاً يركز بشكل كبير على مشروعات تنموية في مناطق محدودة.
- أن ترتقي بالكفاءة اللغوية والمعرفة الثقافية والمهارات المهنية والفهم النقدي لطلابها، مع الاهتمام بالتعددية الثقافية من خلال الاتصالات مع الجامعات الأخرى، وتعليم طلابها كيفية الملائمة مع قيم واتجاهات ثقافية مختلفة.
- تنفيذ برامج فعالة لإشراك طلاب دوليين في جماعات الأنشطة بالجامعة، وتوجيه الدارسين نحو الدراسة بالخارج لاكتساب خبرات متنوعة مع تسهيل حراك الطلاب.
- وإذا كانت الجامعة مهتمة بشيء ما فهي مهتمة بالعمل الناقد والذي لابد أن يشمل عملية تقييم جودة التدريس واكتشاف ما إذا كانت الجامعة قومت برامجها وأنشطتها التي تشمل الأبعاد الدولية، لكي تضطلع الجامعة بهذه الأعباء فعليها أن تنظم نفسها وتنهض بمسئولياتها، وتكيف نظمها مع التغيرات حتى يمضي المجتمع الإنساني بخطى ثابتة نحو المستقبل.

وتهتم الجامعات المنتسبة لليونسكو بالأنشطة التدريبية والبحثية المتصلة بالمشكلات الإنسانية والعالمية، وتقدم لطلابها في جميع التخصصات بالدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا والتعليم، ودراسات السلام، والدراسات العالمية والدراسات المستقبلية.

منظمة اليونسكو: *UNESCO*

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، في 16 نوفمبر عام 1945م، وهي تتألف اليوم من 193 دولة عضواً. ويقع المقر اليونسكو في باريس، في مبنى حديث واستثنائي. افتتح في عام 1958م، وتم ترميمه مؤخرا، وللمنظمة أيضا أكثر من 50 مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء العالم. وهي تسعى لتحقيق المزيد من العدل

والتعاون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الأفراد. وتقوم منظمة اليونسكو بتنفيذ برامج لتطوير هذه الأهداف بناء على طلب أي عضو فيها، ولكن تنفيذ معظم قراراتها ليست إجبارية. وقد اتفقت الدول الأعضاء في هذه المنظمة على الإسهام في إقرار السلام والأمن عن طريق التعاون في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

تجتمع الهيئتان الإداريتان للمنظمة و المكونتان من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، بشكل منتظم للسهر على حسن سير عمل المنظمة ولوضع أولوياتها وتحديد أهداف الأمانة التي يرأسها المدير العام.

يجتمع المؤتمر العام لليونسكو مرة كل عامين لتحديد السياسات العامة والخطوط الرئيسية لعمل المنظمة ويقر برنامج اليونسكو وميزانيتها لكل فترة عامين. آما المجلس التنفيذي فيجتمع مرتين في العام للتأكد من أن القرارات المتخذة من قبل المؤتمر العام أصبحت قيد التنفيذ.

يهدف برنامج التربية في اليونسكو إلى تحقيق التعليم للجميع على كافة المستويات وعلى مدى الحياة. لأن التعليم هو أساس الازدهار الشخصي والنمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. كما أنه عامل حاسم في التغلب على الفقر وتأمين التنمية المستدامة. وقد وضع منتدى التربية العالمي في دكار (السنغال)، عام 2000م، إطار عمل بهدف التقدم إلى هذه الغاية:

زيادة العناية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، التعليم الابتدائي للجميع، تحسين فرص تعليم الشباب والكبار، تحسين محو الأمية لدى الكبار بنسبة 50%، المساواة بين الجنسين، تحسين جميع جوانب نوعية التعليم.

وأدرج هدفان، من هذه الأهداف، وهما تعميم التعليم الابتدائي وإزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، ضمن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

في هذا الإطار جاءت إستراتيجية اليونسكو متوسطة الأجل (2008م – 2013م) لتؤكد المنظمة على نهوجها وأساليب عملها انطلاقا من خمسة مبادئ تتماشى مع أهداف دكار الستة. والمبادئ هي: التعليم حق من حقوق الإنسان، التعليم يشمل التعليم النظامي وغير النظامي، توفير التعليم الجيد في جميع المراحل، والتعليم يعني جميع مراحل التعليم، والتعليم مدى الحياة.

وتواصل اليونسكو وضع استراتيجيات بهدف تمكين جميع الدارسين من الانتفاع بالتعليم مدى الحياة وضمان استكمال دراساتهم بنجاح. وهذا الأمر يقتضي العمل على توفير بيئات وفرص مواتية إلى تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم لاسيما في مجال تحسين جودة التعليم، كما يتطلب تطبيق مسارات ابتكارية، تشمل إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعليم عن بعد في جميع مستويات التعليم.

وتأتي آلية العمل في إطار تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لتضع الأسرة الدولية والمسئولين في مختلف دول العالم أمام عرض سنوي مفصل لما وصلت إليها مسيرة التقدم نحو التعليم للجميع عام 2015م، مع العقبات والصعوبات التي تواجه هذه المسيرة.

والإنجازات المنشودة لليونسكو يمكن أن عرضها على النحو التالي: تعزيز الالتزام السياسي وزيادة الموارد المالية المرصودة للتعليم على المستويين العالمي والوطني، ولاسيما في إفريقيا، الرصد المنتظم للتقدم المحرز على المستوى العالمي والإقليمي والقطري نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، واستخدام نتائج هذا الرصد من قبل الدول الأعضاء في رسم السياسات المبنية على البيانات، إدماج محو الأمية في أنظمة وخطط التعليم الوطنية، ولاسيما في أفريقيا، وفي عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة في جميع المناطق.

ويمكن تلخيص أهم نشاطات اليونسكو فيما يأتي:

- محو الأمية، ووضع مناهج التعليم.
- توجيه وزيادة التعليم، ووضع خطط ثقافية للبلدان.
- المساعدة على انتشار الأسس العلمية والتقنية التي يمكن أن تستفيد منها دول العالم في استغلال مواردها المختلفة.
- الدعوة إلى إنسانية الثقافة وشمولها لتقليل الخصوصيات الثقافية. محو الأمية، ووضع مناهج التعليم.
- توجيه وزيادة التعليم، ووضع خطط ثقافية للبلدان.
- الدعوة إلى إنسانية الثقافة وشمولها لتقليل الخصوصيات الثقافية.
- المساعدة على انتشار الأسس العلمية والتقنية التي يمكن أن تستفيد منها دول العالم في استغلال مواردها المختلفة.

ولليونسكو عدد كبير من الأجهزة واللجان والمجالس المختلفة من تربوية وثقافية وعلمية وإعلامية. ومنها:

- قطاع التربية ويشتمل على التعليم المستمر والسياسات التربوية ومضامينها وأساليبها والتعليم التقني وتدريب العاملين في التربية ومحو الأمية وتعليم الكبار.
- قطاع العلوم الطبيعية: ويشتمل على العلوم الأيكولوجية والسياسات العلمية والتكنولوجية والبحوث في مجال العلوم التطبيقية وعلوم المياه والأرض والبحار.
- قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية: ويشتمل على العلوم الاقتصادية والاجتماعية والفلسفة والعلوم الإنسانية وحقوق الإنسان والسلام والسكان والشباب.
- قطاع الثقافة: يحتوي على أقسام التراث الثقافي والتنمية الثقافية والإبداع الفني.

- قطاع الاتصال: يشتمل على تطوير وسائل الاتصال والنهوض بالكتاب والمواد السمعية والبصرية والمبادلات الدولية.
- قطاع العلاقات مع الدول الأعضاء واللجان والمؤسسات والمنظمات: يشتمل على العلاقات مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية والمنظمات والمؤسسات والإعلام والصحافة وإنتاج المواد الإعلامية.
- قطاع الشؤون الإدارية: ويحتوي على المراقبة المالية وشؤون الموظفين ومعالجة البيانات والخدمات العامة.
- قطاع البرامج العامة ومساندة البرامج: ويشتمل على حقوق المؤلف والإحصاء ومجلة اليونسكو والدوريات ومكتبة اليونسكو ومعالجة البيانات والخدمات العامة.
- ويتبع لليونسكو شبكة المدارس المنتسبة إليها، وهي عبارة عن مؤسسات تعليمية نظامية تتبع وزارة التربية، ولا تتميز عن غيرها من المدارس بأي مناهج تعليمية محددة، ولكنها تكتسب عضوية الشبكة العالمية للمدارس المنتسبة لليونسكو التي تسعى إلى تنفيذ أفكار وبرامج منظمة اليونسكو في إطار أنشطتها اليومية أو السنوية، فهي مدارس رائدة وموجودة في جميع أقاليم العالم.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن منظمة اليونسكو تعمل على تشجيع التعاون بين مختلف دول العالم في ميادين التربية والعلوم والثقافة، بما يكفل احترام العدالة والقانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تفرقة بسبب اللغة أو الدين أو الجنس وتبادل المعرفة وزيادة التفاهم بين جميع شعوب العالم، والتشجيع على نشر الثقافة والبحث العلمي والإسهام في إعداد برامج لتدريس العلوم المختلفة في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها وأنواعها للارتقاء بمستوى الشعوب ولزيادة فرص الحصول على التعليم وتحقيق التبادل الثقافي وإزالة الحواجز التي تحد من انطلاق الفكر الإنساني ودعم حرية الإعلام والقضاء على الأمية والعمل على توحيد

جهود العلماء من أجل رفع مستوى التربية والعلوم والثقافة في العالم، وتسعى منظمة اليونسكو من هذه البرامج تحقيق فكرة الاعتماد المتبادل بين دول العالم لإقامة مجتمع عالمي متضامن.

التربية من أجل المواطنة: *Education for Citizenship*

المواطنة اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن، وهي مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون. أو هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"[(1)].

أما الوطنية فتعرف على أنها تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن. ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة.

كما تعرف بأنها الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عن الوطن والجماعة.

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية امن أجل المواطنة الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد

(1) فتحي هلال وآخرون. تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت. الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000م.ص 25.

عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي[1]. ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.

كما أن الحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له. فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله، ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل.

(1) سعيد إسماعيل علي. التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى. القاهرة: دار عالم الكتب، 1998م. ص 43.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن التربية من أجل المواطنة تهتم بالمشاركة في كل الحقوق بأبعادها، والمساواة في اقتسام الموارد، وهذه العناصر المكونة للمواطنة هي التي تعكس مدى تحقق المواطنة أو تراجعها، فالمواطنة شأنها شأن أي عنصر من العناصر المكونة للعملية السياسية في إطار العلاقة بين الحكام والمحكومين، تتأثر إيجاباً وسلباً بالمنظومة المجتمعية. والمواطنة تعتبر تجسيداً للمشاركة والمساواة واقتسام الموارد، وممارسة العمل بحرية من خلال منظومة متكاملة من الحقوق المدنية والاجتماعية، فإنها تتبلور بحسب الظروف التاريخية المواكبة للمجتمع، ومعنى ذلك أن المواطنة تتجاوز المفهوم الطائفي والملة والذمة، على اعتبار المواطن يستوعب كل ما سبق.

ويقصد بالتربية من أجل المواطنة الولاء والانتماء للوطن وتعريف الأفراد بواجباتهم ومسئولياتهم تجاه المجتمع، والمساعدة في إعداد أفراد مستنيرين وقادرين على معالجة المشكلات المطروحة في عالم اليوم بوصفهم أعضاء في المجتمع الدولي.

الحراك الأكاديمي: *Academic Mobility*

يتمثل الحراك الأكاديمي والتربوي بين مؤسسات التعليم العالي على مستوى دول العالم المختلفة بالقيام بعدد من النشاطات المشتركة المبرمجة والتي تهدف إلى :

- تبادل الخبرات الأكاديمية.
- تبادل الزيارات الطلابية.
- المشاريع المشتركة.
- المعسكرات الكشفية.
- التوثيق المشترك.
- المدارس الصيفية.

ومثل هذا الحراك من شأنه إغناء الخبرة التربوية لدى الأساتذة والطلبة من حيث تعرفهم على أقطار أو حتى مؤسسات أخرى بكل ما يرافق ذلك من تفاعل

علمي ومؤسسي وثقافي، كما أن من شأنه إغناء الخبرة الأكاديمية والبحثية لدى أعضاء هيئة التدريس، غير أن الحراك الأكاديمي والتربوي العربي تعترضه عقبات مشابهة للمشاريع المشتركة من حيث:

- انشغال الجامعات بشئونها الداخلية نتيجة للضغوط المختلفة.
- عدم توفير مخصصات مالية لهذا الحراك إلا في حدود ضيقة للغاية.
- صعوبة البرمجة المسبقة بسبب طبيعة الأنظمة الإدارية في الجامعات.
- ضعف الإيمان بأهمية مثل هذا الحراك واعتباره ترفاً لا تتحمله الجامعة ولا يطيقه الطالب وليس هناك دعم من الدولة في اتجاهه.

وإذا نظرنا إلى المستقبل فإن الحراك الأكاديمي والتربوي على مستوى دول العالم ينبغي أن تمر بالمراحل التالية:

- تعزيز الحراك الأكاديمي والتربوي الوطني أي بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية حتى يمكن اكتساب الخبرة سواء من حيث البرمجة أو الأولويات أو إدارة الوقت أو التكاليف، والأهم من كل ذلك إتاحة الفرصة لمزيد من الاختلاط والتمازج للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء كوسيلة أو جزء من تغيير المزاج المجتمعي لدى الشباب إلي الأفضل والأوسع والأشمل بعيداً عن القرية والعائلة والعشيرة، هذا بالإضافة إلى الخبرات الجديدة المكتسبة.
- تعزيز الحراك بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية في الدولة الواحدة وفي دولتين مجاورتين لاكتساب الخبرة في إدارة العمليات وتغطية النفقات.
- التوسع على المستوى العربي والعالمي في مجال تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بين الدول المختلفة وفي إطار ثقافات مختلفة، مع وضع سياسة لتطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال الأنشطة البحثية والتبادل العلمي، والاستفادة من برامج التبادل العلمي بين

الجامعات، مثل برامج هيئة الفولبرايت *Fulbright* في إطار التفاعل والتبادل العلمي الدولي، وعقد الندوات والمؤتمرات الدولية، لاشك أن كل ذلك سهم في تنمية مهارات الاتصال الثقافي وبناء معرفة ثقافية متبادلة بين هؤلاء الأفراد من خلال الانفتاح على كل شعوب العالم.

على أن مثل هذا الحراك من الصعب أن يصبح ذا قيمة حقيقية إذا لم تتوفر آليات داعمة ومساندة لهذا النشاط.

وتعرف منظمة اليونسكو الحراك الأكاديمي بأنه يتضمن فترة الدراسة والتدريس والبحث في دولة أخرى غير البلد الأصلي (البلد الأم) للطالب والهيئة التدريسية الأكاديمية، وأن تكون هذه الفترة مدة زمنية محددة على أن يعود الطالب أو عضو هيئة التدريس لبلده الأم بعد انتهاء تلك الفترة، ولا يشمل مصطلح الحراك الأكاديمي الهجرة من دولة إلي دولة أخرى.

وقد يتحقق الحراك الأكاديمي في إطار برامج التبادل التي تم تصميمها لهذا الغرض، أو بصورة فردية *Free Movers*، (فرد يدرس بصورة فردية مستقلة، وليس تابع لجهة أو مؤسسة معينة)، كما يتضمن الحراك الأكاديمي الحراك الافتراضي[1].

الطالب الدولي: *International Student*

مما لا شك فيه أن هناك تزايد واضح في تبادل الطلاب بالجامعات في دول العالم المختلفة، فالغالبية العظمى من صفوة المتخصصين في الدول النامية وبخاصة في أفريقيا وآسيا قد تدربت في جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية، فحتى في السبعينيات من القرن العشرين كان هناك حوالي ربع مليون طالب أجنبي بجامعات أمريكا

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص15.

الشمالية، وفي تسعينيات القرن المنصرم أيضاً كان هناك حوالي مليون ونـصف مليـون طالـب أجنبي في جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية.

وحيث أن تركيبة الطلاب الأجانب في الدول المضيفة ممن جاءوا من الدول المرسلة تتأثر إلي حد كبير بعوامل مختلفة مثل: عوامل اللغة، وعوامل الروابط الاستعمارية، وعوامـل العلاقات والميول السياسية والاقتصادية الجارية، فعلى سبيل المثـال نجـد أن معظـم الطـلاب الأجانـب في فرنـسا في الـسنوات الأخـيرة يفـدون إليهـا مـن المـستعمرة الفرنـسية الأفريقيـة السابقة – دول شـمال أفريقيـا – أمـا طـلاب المـستعمرات الإنجليزيـة الـسابقة فـأغلبهم في بريطانيا، أما الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية فيكونون من كافة أرجاء المعمورة[1].

وحالياً توجد بطاقة تعريف الطالب الـدولي *ISIC*))، وهـي بطاقـة الطالـب الوحيـدة المقبولة عالمياً، والطالب الذي يحمل هذه البطاقة، يصبح واحداً من 4.5 مليون طالب حـول العالم يحبون السفر والمغامرة والاكتشاف.

كما أن حامـل هـذه البطاقـة بإمكانـه الـسفر أكـثر ولمـدة أطـول والاسـتفادة مـن الخدمات التالية:

- إثبات دولي لوضع الطالب.
- تخفيضات على الرحلات والحافلات والقطارات والعبّارات.
- تخفيضات على الدخولِ إلى متاحف العالم والمواقع الثقافيةَ.
- تخفيضات على الترفيه والجاذبية.
- تخفيضات على الفنادقِ.
- تخفيضات على الحانات والمطاعمِ والتسوّق.
- ويمكنك الاستفادة بكثير من الخدمات الأخرى.

---

(1) جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. مرجع سابق. ص ص143-144.

ويجب على حامل هذه البطاقة أن يصدق عليها من قبل منظمة اليونسكو حتى يتم الاعتراف بها كوثيقةً فريدة لسفر الطالب والتبادل الثقافي، بالإضافة إلى الإثبات الرسمي الوحيد المترف به دولياً لوضع الطالب منذ عام 1968م، كما أن جمعية (*ISIC*) بقيت على علاقة وثيقة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ويروجون معا من أجل سفر الطلاب والعمل من أجل التبادل الثقافي والتفاهم الدولي.

وأي طالب نظامي أكبر من 12 سنة في أي من المؤسسات التعليمية المعترف بها، يحق له الحصول على بطاقة هوية الطالب الدولية *ISIC*، طالما كان طالباً لا يهم كم عمره 12 أو أكثر. إن الطالب النظامي هو الطالب الذي يحصل 15 ساعة دراسية على الأقل أسبوعياً على مدار ما لا يقل عن 12 أسبوع في السنة. وعلى الرغم من ذلك قد يختلف ذلك من بلد لآخر. كما أن هناك بعض الأماكن التي تفضل إصدار بطاقة هوية التلميذ الدولية للتلاميذ من عمر 12 إلى 15 سنة، وهي بطاقة تحمل نفس المميزات والتخفيضات مثل بطاقة هوية الطالب الدولية *ISIC* ويستخدم لفظ تلميذ للتعبير عن التلاميذ غير المقيدين في المدرسة الثانوية.

كما أن أي شخص أقل من 26 عاماً يمكنه استخراج بطاقة الشباب الدولية للسفر (*ISIC*). والتي تمنحك نفس التخفيضات والمميزات مثل بطاقة هوية الطالب الدولية (*ISIC*) داخل مصرن وقد تختلف والمزايا التخفيضات خارجها.

وإذا كان الشخص يعمل مدرساً بدوام كامل فإنه يستطيع استخراج بطاقة هوية الأستاذ الدولية (*ITIC*)، والتي أيضاً تمنحه نفس التخفيضات والمميزات مثل بطاقة هوية الطالب الدولية (*ISIC*) داخل مصر، وقد تختلف التخفيضات والمزايا خارجها. يمكنه استخراج بطاقة الشباب الدولية للسفر (*IYTC*) أو بطاقة هوية الأستاذ الدولية (*ITIC*) من نفس مكان استخراج بطاقة هوية الطالب الدولية (*ISIC*).

وعلى سبيل المثال تعمل جامعة الإدارة والعلوم على أن تصبح مزوداً إقليمياً وعالمياً لخدمات التعليم الجامعي من خلال تمكين طلابها من الاستفادة من الممارسات

العالمية في مجال التعليم، وذلك من خلال تعامل جامعة الإدارة والعلوم *MSU* ضمن برنامج تبادل الدراسات الدولية *ISEP* مع 40 جامعة من مناطق مختلفة في العالم،مثل منطقة الآسيان، استراليا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، والهند. وعلى الطلاب المهتمين في التواجد في أي من هذه الجامعات الأربعين الاتصال مع برنامج تبادل الطلاب الدولي لدى الجامعة.

وحيث أن مواعيد قبول الطلاب تختلف في هذه الجامعات، فإنه ينصح بالتقديم قبل فترة كافية تتراوح بين 4 إلى 6 أشهر. وستقدم وحدة برنامج تبادل الطلاب الدولي توصياتها للطالب بشأن الجامعات التي تتواءم مع احتياجاته، وتقدم له المساعدة منذ المرحلة الأولى إلى أن يتم قبوله في الجامعة الموصى بها. غير أن على الطلاب عمل الترتيبات الخاصة بهم فيما يتعلق بالرعاية أو الكفالة والرسوم الأخرى التي يتم تكبدها أثناء تلك العملية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الطالب الجامعي هو مواطن مقيم إقامة دائمة في دولة أخرى غير تلك الدولة التي يرغب أن يدرس فيها، ويعتبر وجوده في الدولة المضيفة لأغراض تعليمية فقط، وفقاً لتأشيرة طالب مؤقتة. ولذلك لجأت بعض الدول إلى استخدام مصطلح الطالب الدولي بدلا من الطالب الأجنبي، والذي كان يستخدم من قبل.

نشأة وتطور التربية الدولية:

تعتبر التربية الدولية ظاهرة قديمة لها جذورها التاريخية التي تمتد إلي فترة ما قبل الميلاد، حيث تشير الأدبيات إلي وجود الجامعات والمكتبات والمتاحف التي جذبت الطلاب من الدول المختلفة في عهد الإسكندر الأكبر، وكانت مدينة الإسكندرية منارة للتعليم الدولي حيث جذبت مكتبتها العظيمة ومتحفها العريق الطلاب من أوروبا وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا.

ودار مفهوم التربية الدولية حول مجموعة مختلفة من الأنشطة والبرامج المصممة لتشجيع تدفق الأفكار والأفراد عبر الحدود الثقافية والجغرافية.

لقد أدى النمو المعرفي الهائل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلي ظهور مجالات أكاديمية جديدة وانتعاش الحركة التعليمية بالمجتمعات المختلفة، والاهتمام بتبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وسفرهم خارج بلادهم من أجل الدراسة والبحث في المجالات العلمية الجديدة والمتقدمة، ومن ثم بدأ المفكرون في بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإنجلترا بالمناداة بضرورة تخطي الحدود القومية من خلال التفاهم التعليمي، وظهرت العديد من المحاولات التي اهتمت بتحليل المسائل والقضايا التعليمية في إطار دولي والاتجاه إلي تبادل المعلومات لتحقيق التفاهم بين الدول مثل:

- مارك أنطوان جوليان *Marc Antoine Jullien* يعتبر كتاب مارك أنطوان جوليان *Marc Antoine Jullien* أحد العلماء الفرنسيين ورائد التربية المقارنة في العصر الحديث المعنون: «خطة ورؤية أولية للعمل في التربية المقارنة» *"Plan and Preliminary Views for a Work on Comparative Education"*، الذي نشر عام 1816م الخطوة العلمية الأولى لدراسة التربية المقارنة في إطار دولي، فقد حدد أهدافها وطرقها، وأكد على ضرورة الاهتمام بالدراسة التحليلية للتربية في الدول المختلفة، بهدف تطوير نظم التعليم بها[1].

فقد آمن جوليان *Jullien* بفكرة الحاجة الماسة إلى التعرف على الأفكار والآراء والطبقات المتاحة في عدد من دول العالم. وبدأ في وضع خطته التي اشتملت على تأسيس وكالة تعليمية *Educational Commission* ، يكون دورها هو تجميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بالنظم التعليمية سواء في الداخل أو في الخارج من الهيئات التعليمية التي تستجيب لدور هذه الوكالة أو حتى من الأفراد العاملين في التربية، ثم تقوم هذه الوكالة بتنظيم المعلومات والحقائق والبيانات في شكل جداول

(1) أحمد إسماعيل حجى. التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م، ص18.

منظمة ورسوم توضيحية وبيانات، لكي تتيح فرصة للتعرف على الكم والكيف في النظام التعليمي وكذا أيضاً لكي تتيح الفرصة لإجراء المقارنة والتفسير والفهم للنظم التعليمية، ومن ثم يمكن اشتقاق المبادئ والآراء التي تدور حول العملية التعليمية.

أي أن كان هدف جوليان *Jullien* الأساسي هو جمع وتصنيف الحقائق التربوية من خلال القيام بملاحظات علمية مدققة بقصد الوصول إلى المبادئ العامة والأحكام التي تتيح وضع السياسة التربوية التي يمكن الاستدلال عليها من البيانات والمعلومات عن نظم التعليم في بعض الدول الأوروبية.

كما أيد جوليان *Jullien* فكرة إنشاء معهد قياسي للتربية *Normal Institute of Education* حتى يمكن تحديد مجالات المعلومات التربوية المطلوبة والقيام بعملية الاختيار والانتخاب لها، وكذا المساعدة في تبادل كافة هذه المعلومات. أي أن هذا المركز يمكن أن يصبح مركزاً إرشادياً لتوضيح أفضل طرق التدريس في أوربا، أيضاً يمكن أن يعمل المركز على المستوى القومي الفرنسي لبيان القائم بالفعل من معاهد تدريب المعلمين ونظمها وكافة الأمور التي تتعلق بها.

- فيكتور كوزان *Victor Cousin* ففي عام 1831م زار فيكتور كوزان *Victor Cousin* دولة بروسيا، بناء على رغبة أبداها له وزير التربية الفرنسي- حيث كان يشغل وظيفة أستاذ الفلسفة بجامعة السوربون ومدير مدرسة المعلمين العليا في فرنسا- ودرس نظام التعليم البروسي، وكتب تقريراً عنه، قدمه إلى الوزير، ونُشر ذلك التقرير عام 1833م.

ومع أن هذا التقرير لم يتعد مجرد الوصف لنظام التعليم البروسي، وخاصة المدارس الابتدائية، والمدارس الثانوية، ومعاهد إعداد ا لمعلمين، إلا أنه كان ذا أثر كبير على نظام التعليم في فرنسا، كما أنه قد ترجم إلى اللغة الإنجليزية، وكان ذا أثر كبير على نظامي التعليم في إنجلترا وأمريكا، وربما كان ذلك بسبب إشاراته الذكية والواعية إلى صعوبة استعارة ذلك النظام البروسي، بسبب ما بين البلدين (بروسيا

وفرنسا) من فروق تاريخية، واختلاف في الخبرات التعليمية- على حد تعبيره[1]. وكان كوزان *Cousin* يعتقد أن عظمة الشعوب لا تتحقق بكونهم غير مقلدين وإنما بتقليد النافع والمفيد لدى الشعوب الأخرى والاستفادة منه مهما كان.

وتقرير كوزان *Cousin* كان ذا طابع وصفى، وكان من أنصار الاستعارة الثقافية المختارة أو المنتقاة، طالما أن العناصر المستعارة مناسبة ومفيدة للبيئة المنقولة إليها، وقد تمثلت طريقة كوزان *Cousin* في ثلاث خطوات رئيسية هي[2]:

- دراسة كل ما يمكن تجميعه من المواد المكتوبة عن النظام التعليمي المراد دراسته، أي دراسة الجوانب المكتوبة أو الوثائق المدونة عن النظم التعليمية المراد دراستها والتي يمكن تجميعها.
- زيارة نظام التعليم وملاحظته في بلده على الطبيعة للتحقق من الحقائق التي توصل إليها.
- اقتراح ما يراه مناسباً لنظام تعليمي آخر وبمعنى آخر اقتراح الخصائص المميزة التي يمكن أن يكون مرغوباً فيها في النظم التعليمية الأخرى.

- هنري بارنارد *Henry Barnard* وهو أحد معاصري هوراس مان *Horace Mann*، وكان أول سكرتير لمجلس التعليم في ولاية كونيكتيكت الأمريكية عام 1839م، وقد زار أوربا وكان مثل هوراس مان *Horace Mann* معجباً بالأفكار التربوية في بروسيا وفى الفترة ما بين 1856-1881م، تولى تحرير ونشر المجلة الأمريكية للتربية *The American Journal of Education*، والتي كانت تضم بيانات ومعلومات عن النظم التعليمية في الدول المختلفة، وبصفة

---

(1) عبد الغنى عبود و آخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد. القاهرة: دار الفكر العربي، 2000م، ص59.

(2) راجع المصادر التالية:

- محمد منير مرسى. المرجع في التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، 1994م. ص 37.
- محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، 1993م، ص31.

خاصة تلك المعلومات التي تتعلق بالتطور التاريخي للتعليم في هذه الدول، ونشر القوانين والتشريعات التعليمية، بالإضافة إلى التقارير والمقالات التي تتناول جوانب مختلفة من نظم التعليم في الدول المختلفة.

- ماثيو آرنولد *Matthew Arnold* وهو مربي إنجليزي كان يعمل مفتشاً لصاحبة الجلالة، وقد كتب تقريراً مشهوراً بعنوان: «المدارس والجامعات في أوربا»، تناول فيه تطوير التعليم الثانوي في أوربا والتعليم الثانوي والجامعي في كل من فرنسا وإيطاليا ومدارس سويسرا وتطور مدارس ألمانيا لاسيما التربية البروسية التي ازدهرت في القرن التاسع عشر تحت رقابة الدولة وسيطرتها[1]، كما أصدر آرنولد *Arnold* كتاباً عنوانه: «التربية الديمقراطية *Democratic Education*»، قارن فيه بين التعليم في إنجلترا والتعليم في فرنسا، وأظهر في مقارنته ما بين الدولتين من فروق ترجع إلى الطابع القومي لكل منهما. وأصدر آرنولد *Arnold* أيضاً تقارير تناولت النظم التعليمية في دول عديدة.

- السير مايكل سادلر *Sir Michael Sadler* يعد سادلر *Sadler* أول من خرج من كُتاب القرن التاسع عشر عن المنهج الذي كان سائداً فيه، وانتهج منهجاً جديداً يميز الدراسات التربوية المقارنة في القرن العشرين إلى حد كبير، فبرغم أن دراساته الأساسية عن النظم التعليمية في الدول الأوروبية كانت تحكمها نفس المبادئ التي حكمت معظم الدراسات في ذلك القرن، إلا أن كتاباته الأخيرة لما ينبغي على الدارس أن يبحث عنه في دراسته للنظم التعليمية الأجنبية فتحت عهداً جديداً في تلك الدراسة. ففي مقال صدر في عام 1900م، تحت عنوان: «إلى أي مدى يمكننا أن نتعلم شيئاً ذا قيمة عملية من دراسة نظم التعليم الأجنبية؟» *How Far Can We Learn Anything of Practical Value from the Study of Foreign Systems of Education?*.

---

(1) محمد منير مرسى. المرجع في التربية المقارنة. مرجع سابق، ص 39.

وقد أجاب سادلر *Sadler* على سؤاله هذا من خلال حديثه عن التربية كمظهر من مظاهر الحياة، كما ذكر في معرض حديثه أن خبير التربية ما هو إلا خبير في شئون الحياة، وتحدث عن قصور المعرفة السطحية بالتربية كمفهوم من حيث قصر ذلك على الكم المعرفي الذي يمكن به تنمية العقل الإنساني، أو التمرينات والتدريبات التي تحافظ على الجسد، أو نظام التغذية الذي يجب معرفته وتحدث عن كل هذه الأشياء مطلوبة وتمثل جزئية من جزئيات التربية، ولكن هناك أمور أخرى يجب أن تتداخل كلها من أجل خلق النظام التعليمي المؤثر الذي يفيد في تشكيل كافة القوى الإنسانية ليس فقط من أجل الكيان الإنساني ولكن من أجل تكيف الإنسان مع مجتمعه المحلي والمجتمعات الأخرى، وقد خرج سادلر *Sadler* من النطاق المحلي بالحديث عن نظام وفلسفة التعليم الإنجليزي إلى الشكل العام، وفلسفة النظام التعليمي الألماني لكي يقترب من المدخل الذي يريد الدخول به لدراسة نظم التعليم كافة ونظم التعليم الأجنبي، وهو مدخل القوى والعوامل المؤثرة على نظام التعليم، أو ما اتفق عليه علماء التربية المقارنة باسم القوى والعوامل الثقافية، والحق أن سادلر *Sadler* أول من تحدث عن منهج القوى والعوامل الثقافية في دراسة التربية المقارنة[1].

وأكد سادلر *Sadler* على ضرورة ألا نغفل تلك القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر على مجريات العملية التعليمية داخل النظام التعليمي، في دراستنا للنظم التعليمية الأجنبية، ويقصد بالقوى والعوامل الثقافية المؤثرات الخارجية، فهذه المؤثرات لها دورها في إدارة وتفسير ما يحدث داخل النظام التعليمي.

وفي هذا الصدد يقول سادلر *Sadler*: «ينبغي عند دراسة نظم التعليم الأجنبية ألا ننسى أن الأشياء الموجودة خارج المدرسة قد تكون أكثر أهمية من الأشياء

---

(1) عبد الجواد بكر وآخرون.نظم التعليم بين النمطية والتحديث: نماذج عالمية.الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2011م. ص 56.

الموجودة في داخلها. بل إنها تتحكم فيها وتفسرها. إننا لا نستطيع أن نجول بين النظم التعليمية في العالم كطفل يلهو في حديقة ويقطف زهرة من هنا وورقة من هناك، ثم يتوقع بعد ذلك أننا إذا غرسنا ما جمعناه في تربة بلادنا نحصل على نبات حي. إن نظام التعليم القومي شيء حي وهو ثمرة النضال الذي غمره النسيان...»[1].

ولاشك في أهمية ذلك الجزء من مقال سادلر *Sadler* فقد خرج فيه عن المألوف في كتابات القرن التاسع عشر، ووجه الاهتمام إلى أمور أساسية في الدراسات التربوية المقارنة، إذ أوضح أهمية القوى والعوامل الثقافية والتاريخية في المجتمع في التأثير على النظم التعليمية وتوجيهها، كما بين أن كل نظام تعليمي ينبع أساساً من التربة الثقافية التي نشأ وترعرع فيها ويمثلها. وذكر سادلر *Sadler* مبدأين أساسيين من مبادئ التربية المقارنة: أولهما ضرورة دراسة النظم التعليمية الأجنبية دراسة علمية بعيدة عن التعصب والتحيز الشخصي والثقافي، وثانيهما ما يمكن أن تؤدى إليه تلك الدراسة من تأهيل الدارس للفهم الصحيح المتبصر للنظام التعليمي القومي في بلده[2].

وقد أضاف مايكل سادلر *Michael Sadler* كثيراً للتربية المقارنة، فقد كان يرى أنه بدون الثقافة السائدة في المجتمع، لا يمكن فهم نظم التعليم فهماً صحيحاً. وقد عكس وجهة نظره هذه على كتاباته فكان دائم الربط بين نظم التعليم التي يتحدث عنها والثقافات السائدة في الدول الموجودة فيها تلك النظم[3].

وقد أكد مايكل سادلر *Michael Sadler* على النقاط التالية:

---

(1) وهيب سمعان ومحمد منير مرسى. المدخل في التربية المقارنة. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت. ص9.

(2) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مقدمة في التربية المقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م، ص33.

(3) عبد الغنى عبود. التربية المقارنة في بدايات القرن: الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م، ص55.

- علينا أن نضع في اعتبارنا (فروض) أن هناك قوى (أشياء) خارج النظام التعليمي قد تكون ذات أهمية وتأثير على هذا النظام أكثر من مكونات أخرى له.
- علينا بدراسة القوى (تحليل) والعوامل الخارجية التي تتحكم وتؤثر بشكل فعال على النظام التعليمي.
- يجب الابتعاد عن التعصب الشخصي عند دراستنا للنظم التعليمية الأجنبية، وكذلك الانحياز لثقافة من الثقافات.
- أن الوعي والفهم لنظام تعليمي معين سوف يؤهل الدارس للتنبؤ وكذا إمكانيات التحليل للنظام التعليمي الكائن في بلده.

وهكذا كانت كتابات مايكل سادلر *Michael Sadler* ذات أثر بالغ الأهمية في معاصريه سواء بعد الحرب العالمية الأولى أو فيما قبلها، كما كان لبدء التقدم في وسائل الاتصال بين الدول مع بداية القرن العشرين أثره أيضاً في إثراء علم التربية المقارنة وبتسهيل وسائل الاتصال وجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات وإجراء المقارنات وتحليلها.

- إسحق كاندل *Isaac Kandel* وهو من أشهر رجال التربية المقارنة ولد في رومانيا عام 1881م، وهو يهودي الأصل وتعلم في إنجلترا في جامعة مانشستر، ثم انتقل إلى العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما بين عام 1924م، 1944م كان يعمل محرراً للكتاب السنوي في التربية الذي كان ينشره المعهد الدولي للتربية *International Institute of Education Year- Book of Education*، وكان كاندل *Kandel* في نفس الوقت أستاذاً بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا واستقال من هذه الوظيفة الأخيرة عام 1946م وحتى وفاته عام 1965م.

وكانت كتابات كاندل *Kandel* أمثلة بارزة للبحث المستمر لفهم العلاقة بين التعليم والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد المختلفة. وظهر كتابه الأساسي في التربية «التربية المقارنة» *Comparative Education* في عام 1933م في وقت كان فيه الكساد الاقتصادي، واستيقاظ الوعي القومي بين الشعوب، وظهور الأيديولوجيات الجماعية الحديثة، الفاشية، والنازية، ومشكلات الديمقراطية الغربية، يشد انتباه المربين في كل أنحاء العالم، ولمحة خاطفة لقائمة محتويات ذلك الكتاب تظهر اهتمامه بالمشكلات التاريخية والسياسية الأساسية، فهي تحوى فصولاً عن القومية والخلق القومي وعلاقة الدولة بالتربية وغيرها، بالإضافة إلى بحث كثير من المسائل التعليمية في الكتب والمقالات التي نشرها حتى وفاته عام 1965م، والتي أغنت ميدان التربية المقارنة وأصبحت من مصادرها الهامة. وكان كاندل *Kandel* يرى أن وظيفة التربية المقارنة ليست المفاضلة بين النظم التعليمية أو تحديد أيها أحسن.. إن القيمة الحقيقية للتربية المقارنة في إغناء وإخصاب أفكارنا وتفكيرنا[1].

وقد أكد كاندل *Kandel* في منهجه المقارن أن هناك قوى معينة سياسية واجتماعية وثقافية تحدد طابع النظم القومية للتعليم، وكان اهتمامه منصباً على تحليل الأسباب المسئولة عن تحديد هذه النظم، وقد ردد بصورة أخرى العبارة المشهورة لسادلر *Sadler* أن ما يحدث خارج المدرسة يحدد ما يحدث بداخلها بل قد يكون أهم منه، كما كان كاندل *Kandel* مهتماً بدراسة أوجه الاختلاف بين النظم التعليمية، واختلافها في تناولها للمشكلات التعليمية والحلول التي نتبعها لمعالجتها، لكنه في نفس الوقت كان يهدف من وراء ذلك اكتشاف المبادئ التي تتحكم في النظم القومية للتعليم[2].

---

(1) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مرجع سابق، ص 34.
(2) محمد منير مرسى.المرجع في التربية المقارنة. مرجع سابق، ص46.

وقد لاحظ كاندل *Kandel* بعد الحرب العالمية الثانية أن جميع المجتمعات المتقدمة قد نهجت مناهج متشابهة لحد كبير في خطوطها العريضة لإصلاح نظمها التعليمية، وذلك تحت تأثير أفكار تربوية عامة فرضت هذه المناهج والأساليب. إلا أن هذه المناهج قد تأثرت تأثيراً كبيراً بحجم وطبيعة القوى والعوامل الكائنة والفعالة في ثقافة أي مجتمع. ويقول كاندل *Kandel* في هذا الصدد: أن مشكلات التربية وأهدافها متشابهة في معظم أنحاء العالم، ومع ذلك فحلولها متنوعة، ذلك أن هذه الحلول تتوقف على الاختلافات الكائنة بين الثقافة والتقاليد القومية.

- ونيقولاس هانز *Nicholas Hans* هو أحد رواد التربية المقارنة ولد عام 1888م، وشغل وظيفة أستاذ التربية المقارنة بجامعة لندن، ويرى هانز *Hans* أن الدراسة في التربية المقارنة ليس هدفها فقط التحليل النظري، ولكن لها أهداف عملية أخرى، إذ أنها تسمح لنا بمقارنة النظم التعليمية القائمة، وتساعدنا على وضع أفضل الأساليب الإصلاحية وفقاً للظروف التي يعيشها المجتمع.

ويعتبر هانز *Hans* تابعاً لتقاليد كاندل *Kandel* فقد ذهب مذهب كاندل في أن الطابع القومي *National Character* والعوامل المؤثرة فيه، أو المكونة له هي أيضاً التي تظهر النظم التعليمية القومية بالأشكال التي تبدو عليها، ويقول هانز *Hans* في هذا الصدد: أن النظم القومية للتعليم شأنها شأن الدساتير والآداب القومية ما هي إلا تعبير عن أوضاع وظروف قومية، وهي شأنها شأن غيرها تختلف من دولة إلى دولة، والشخصية القومية لأي دولة هي نتاج مركب مكون من أجناس مختلفة وتكيفات لغوية وحركات دينية وأوضاع وجغرافية وتاريخية عامة ولما كانت نظم التعليم ذات صبغة قومية فإنها تصبح أيضاً مظهراً من مظاهر القومية.

ويقول هانز *Hans*، مهما تحاول النظم التربوية جاهدة أن تكيف نفسها للظروف الطبيعية، فإنها تتقيد بالمواقف القائمة، وهى تعكس كثيراً أو قليلاً أحداث الماضي التاريخية، كما تعكس الحاضر الجغرافي، والتربية تتخذ تحت تأثير المجموعة

التالية من العوامل دوراً إيجابياً مستهدفة تغيير المواقف الموروث، وإعادة تشكيله تبعاً لمثل أعلى روحي معين. وقد كانت جميع الحركات الدينية والسياسية الضخمة وجميع الإصلاحات الكبيرة والثورات مفعمة بمثل أعلى عالمي مما أدى إلى حدوث تغيير في النظرية التربوية وتطبيقها.

وقد قسم هانز *Hans* العوامل المحددة للطابع القومي في كتابه عن التربية المقارنة *Comparative Education* إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: القسم الأول أطلق عليه العوامل الطبيعية *Natural Factors*،ويضم العوامل التالية: عامل العنصر أو الجنس *Racial Factor*، وعامل اللغة *Linguistic Factor*، والعوامل الجغرافية والاقتصادية *Geographic and Economic Factors*. والقسم الثاني، أطلق عليه العوامل الدينية ويضم الكاثوليكية والإنجيليكانية والبيوريتانية (المتطهرين)، والقسم الثالث وسماه العوامل العلمانية وقسمه إلى الحركة الإنسانية *Humanism* والاشتراكية *Socialism* والقومية *Nationalism* والديمقراطية *Democracy*. ويقول هانز *Hans* في مقدمة كتابه «فإذا استطعنا أن نفصل ونحلل العوامل التي كانت نشطة تاريخياً في نشأة الأمم المختلفة فيمكننا أن نسير قدماً نحو تحديد المبادئ التي تقف خلف النظم القومية للتعليم»[1].

- جوزيف لاواريز *Joseph Lauwerys* الذي شغل منصب كرسي أستاذ التربية المقارنة في جامعة لندن منذ عام 1947م وحتى عام 1970م عندما أعتزل عمله في إنجلترا وذهب ليعمل مديراً لمعهد التربية في هاليفاكس فى كندا، وقد عاصر كل من هانز *Hans*، ومالينسون *Mallinson*، وكان يؤمن بأن على رجال التربية أن يعملوا على تنمية التفاهم الدولي.

ويعتبر لاواريز *Lauwerys* من مفكري هذه المرحلة، على أن أهم ما يميزه عن غيره هو محاولة إقامة علاقة بين فلسفة التربية ودراسة التربية المقارنة، ويرى أن

---

(1) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مرجع سابق، ص39.

أهم ما يجب أن تدرسه التربية المقارنة هو البحث وراء المدى الذي تتأثر فيه نظم التعليم وممارساته بالفلسفات التربوية أو الاجتماعية التي تسود فكراً أو مجتمعاً، ويطالب لاواريز *Lauwerys* بضرورة الاقتصار على دراسة الأيديولوجية عند دراسة النظم التعليمية بدلاً من عدة عناصر مكونة للنمط القومي *National Character* ، ويقول: أن ذلك يؤدي إلى المقارنة الواضحة والقدرة على التنبؤ.

ويرى لاواريز *Lauwerys* أن دارس التربية المقارنة يهتم بما حدث في ميدان التربية في المجتمعات التي له معرفة أو اهتمام بها، وهو لا يقنع بمجر الوصف البسيط كما حدث أو يحدث من تغيير في النظام التعليمي أو تطوير المناهج، وإنما هدفه تحليل وتفسير النظم التعليمية المختلفة ليكشف لنا لماذا أصبحت على ما هي عليه؟؟*Why things are as they are*.

وأن أهم ما يميز فكر لاواريز *Lauwerys* في مجال التربية المقارنة قوله أن ثمة علاقة بين المدارس الفلسفية والنظم التعليمية وأساليب العمل فيها، فنظام التعليم في إنجلترا يرتبط بالفلسفة التجريبية، في حين يرتبط نظام التعليم الفرنسي بالفلسفة الوجودية، أما نظام التعليم الألماني فيرتبط بالفلسفة المثالية، بيد أن نظام التعليم الأمريكي يرتبط بالفلسفة البراجماتية، وأما نظام التعليم الروسي فيرتبط بالفلسفة المادية الجدلية[1].

ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت الحكومات تشجع وتمول الدراسات التي تهتم وتقوم على دراسة النظم التعليمية الأجنبية ومع نمو هذه الدراسات بدأت دراسات تفسير النتائج والدراسات التربوية المقارنة في مجال مشكلات التعليم في النمو أيضاً.حيث أنه ليس من الممكن الاستفادة من كم هائل من المعلومات حول الآراء التربوية والنظم التعليمية في الدول المختلفة بدون إثارة التساؤلات حول كيفية

(1) عبد الله حسن الموسوى. في التربية المقارنة والتربية الدولية. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2004م. ص 75.

الاستفادة من هذه المعلومات التربوية، والتنبؤ بحلول بعض المشكلات أو الظواهر التعليمية التي يمكن أن تحدث.

وشهد القرن العشرين تطوراً ملحوظاً في التربية الدولية حيث تم إنشاء عدد من الوكالات والهيئات لتبادل المعلومات وتشجيع السلام مثل إنشاء معهد نوبل عام 1904م، وتكوين حزب مدرسة السلام الأمريكية وآخر في بريطانيا بهدف تشجيع الاهتمام بالعدل والإخاء الدولي داخل المدرسة، والمركز العالمي للمعلومات الذي أسسه إدوارد بيتر *Edward Peter* عام 1908م بهدف إصدار مقالات عن التربية في الدول المختلفة ونشرات دورية شهرية تتناول المراسلات بين المعلمين.

ورأى فرنسيس كيمني وهو أحد المعلمين الذين ساهموا في نشاط المركز العالمي للمعلومات أن هناك عدة وسائل يمكن أن تقدم التربية الدولية من خلالها وتتمثل فيما يلي[1]:

- نشر تقارير وصفية عن التعليم في البلاد المختلفة.
- تنظيم مؤتمرات دولية للمعلمين.
- عقد اتفاقات دولية عن تنظيم وبناء التعليم.
- صياغة آراء دولية عن حقوق الإنسان.
- مراجعة الكتب الدراسية لإزالة الكره والتأكيد على الثقة المتبادلة.
- بذل الجهود لإنهاء التحامل العنصري.

ورغم كل الجهود السابقة لدعم التفاهم وتحقيق التواصل والحوار بين الثقافات المختلفة تزايدت ميول القوى الاستعمارية الأوروبية العملية نحو تعلم التاريخ والثقافة أدت إلي تضمين دراسة التاريخ والثقافة في التعليم النظامي بمستعمراتها وتحت إشراف حكوماتها، النزعات القومية وزعماء الحروب، والتمييز بين الثقافات وغيرها، لذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وجود العديد من الدوافع القومية لنمو

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون.مرجع سابق. ص ص 19-20.

التربية الدولية وإمكانية تحقيقها من خلال المدرسة باعتبارها وسيط مؤثر في التفاهم الدولي، وبذلت العديد من المحاولات لتطوير المناهج والمقررات الدراسية بحيث تضم معلومات عن الدول الأجنبية وثقافاتها معاً لتحقيق التفاهم الدولي.

وتم إنشاء لجنة عصبة الأمم للتعاون الفكري عام 1920م، التي وجهت اهتمامها إلي إمكانية تحقيق التعاون الدولي من خلال تداول أو انتشار العمل الفكري، وأصدرت اللجنة وثائق تتضمن إرشادات لمراجعة الكتب المدرسية، واتخذت خطوات من قبل كل من الهيئات الخاصة والحكومية لإزالة النزعة القومية وما يثير أخطار الحروب وزعماء الحرب من الكتب المدرسية.

وأنشئت تنظيمات دولية لتحقيق التعاون الدولي في محاولة لنمو التربية الدولية كعلم متخصص مثل المنظمات الكونفدرالية العالمية للتدريس المهني، واللجنة الثقافية في دول أوروبا الشمالية والتي تحملت مسئولية إحداث التجانس في بنية التعليم ومناهجه.

وبدأت محاولات منظمة بعد الحرب العالمية الثانية للعمل على استخدام التربية كآلية للتفاهم الدولي فأنشئت منظمة اليونسكو لتضطلع باختصاصات ومسئوليات في مجال التربية لتنمية التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي.

ويمكن القول أنه بإنشاء منظمة اليونسكو بدأت مرحلة جديدة وقوية للتربية الدولية، وآلية رئيسية في التربية للتفاهم المتبادل بين الثقافات والأجناس وتحقيق السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية، وتضمنت برامجها في البداية التربية من أجل السلام والأمن *Education for Peace and Security* ثم تغيرت لتصبح التربية من أجل التفاهم الدولي *Understanding Education for International* وأحياناً أخرى التربية من أجل المواطنة العالمية *Education for Global Citizenship* وفي عام 1954م، صدرت توصية اليونسكو بأن تهدف

برامجها إلى التربية من أجل التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي، ومن ثم اتسعت أهدافها لتشمل آلياتها للتفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي.

وإذا ما تفحصنا ميثاق المنظمة نجد أن هدفها هو: منع الحروب مستقبلاً وإرساء دعائم السلام والتعاون والتفاهم بين الدول المختلفة، وإتاحة الفرص الكاملة المتكافئة من أجل التربية للجميع، والتبادل الطليق للأفكار والمعرفة للنهوض بالتضامن الفكري والخلقي للبشرية. واهتمت بدعم تشجيع كافة الأنشطة الدراسية إلي إنماء الإنسان واحترام حقوقه وحرياته الأساسية وتنمية التسامح والصداقة بين الشعوب، وحثت الدول الأعضاء على رسم وتطبيق سياسات وطنية لزيادة فعالية التعليم في جميع أشكاله ودعم إسهامه في تعزيز التفاهم والتعاون الدوليين[1].

وفي عام 1966م، أعدت إدارة جونسون *Jonson* تشريعاً لتنمية التربية الدولية بصورة شاملة عبر مراحل ومؤسسات التعليم، حيث بدا التوجه الدولي للجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية في الاهتمام بالتربية الدولية.

وقد استعمل تعبير "التربية الدولية *International Education*" خلال عقود ماضية كمرادف لتعبير "التربية المقارنة *Comparative Education*"، حيث ذكرت عدة قواميس وموضوعات تربوية متعددة في الماضي التعبيرين كمرادفين، وبسبب ذلك غيرت بعض روابط الخبراء في التربية المقارنة أسماءها، فعلى سبيل المثال لا الحصر الجمعية الأمريكية كانت تسمى جمعية التربية المقارنة *Comparative Education Society* وفي عام 1969م تغير أسمها إلى جمعية التربية المقارنة والدولية *Comparative and International Education Society* ومنذ ذلك الحين تلتها عدة جمعيات أخرى مثل الجمعية الكندية للتربية المقارنة والدولية *Comparative and International Education Canada*

(1) المرجع السابق. ص 21.

والجمعية البريطانية للتربية المقارنة والدولية *Comparative and International Society Education British Society*.

ومنذ أوائل الستينيات كان مفهوم التربية الدولية يعني "تلك المجموعة الواسعة من الإجراءات التربوية من أجل التعاون والتفاهم الدولي، والاهتمام بتعليم اللغات، وبإزالة الأحكام المسبقة تجاه الأديان الأخرى الموجودة في الكتب الدراسية، وبتبادل الطلاب والمعلمين، وبالتراسل الدولي بين المدارس. ففي عام 1970م، أعلنت الأمم المتحدة قراراً بجعل هذا العام (1970م) عاماً للتربية الدولية، وفي عام 1973م أعلن عن تأسيس مشروع الدراسات الدولية في بريطانيا، ويعتبر هذا المشروع رائداً في مجال الدراسات الدولية، ويتضمن هذا المشروع دراسة الدول والثقافات أكثر من تركيز الدراسة على قومية واحدة، ودراسة القضايا الدولية المعاصرة والتفاعل بين الدول على اختلافها. ويهدف هذا المشروع إلي ما يلي:

- فهم الإنسان لدوره في النظام العالمي الجديد وأنه يمثل أحد مكونات هذا النظام، ويحتاج إلي جهوده ومشاركته الإيجابية.
- يمثل الأنشطة الفكرية التي يمكن من خلالها أن يتبنى الإنسان الأفكار الجديدة بما يمكنه من الحياة بسلام في المجتمع الدولي.
- ضمان احترام التباين والاختلاف الثقافي بين الشعوب بغض النظر عن الجنس واللون والدين والعرق.

ثم تبنت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام سنة 1974م في جلستها الثامنة عشر توصية عرفت بتوصية الاهتمام بالتربية من أجل الحقوق الإنسانية والحرية، وقد بدأ الأمين العام للمنظمة الدولية هذه التوصية بمقولته الشهيرة: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"، ويعتبر ذلك الوقت الميلاد الحقيقي للتربية الدولية.

وقد حددت هـذه التوصـية أبعـاد التربيـة الدوليـة في المنـاهج والمقـررات الدراسـية وكذلك الأهـداف التـي يجـب اعتبارهـا كـدليل رئيـسي للـسلطات التعليميـة في المجتمعـات الدولية وهي[1]:

- يجب أن يتضح البعد الدولي للتربيـة الدوليـة في جميـع المراحـل التعليميـة وبكـل المستويات.
- يجب أن تسهم التربية الدولية في الاحترام والتفاهم بين جميع الشعوب وثقافـاتهم وحضاراتهم وقيمهم المختلفة وأساليب حياتهم.
- تنمية الوعي الدولي تجاه الاعتماد المتبادل والتكامل بين الشعوب والأمم المختلفة.
- تنمية قدرات الأفراد نحو كيفية الاتصال بالآخرين.
- تنميـة وعـي الأفـراد نحـو حقـوقهم وواجبـاتهم عـلى المـستوى المحـلي والإقليمـي والقومي والعالمي.
- تنمية التضامن والتعاون الدوليين.
- تنمية استعداد الفـرد للإسـهام في حـل مـشكلات مجتمعـاتهم، ومـشكلات الـدول الأخرى.

كـما حـدد المـؤتمر المـشكلات الدوليـة التـي تخـص الجـنس البـشري التـي يجـب أن ينظـر إليهـا بعـين الاعتبـار مثـل: حقـوق الإنـسان، الحـرب والـسلام، العنـصرية، التنميـة الدولية، التلوث البيئي، حماية الحياة الفطريـة. كـما أوضـحت التوصـية الـصادرة عـن هـذا

(1) اليونسكو."توصية مؤتمر المنظمـة الدوليـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم بعنـوان: التفـاهم العـالمي، والتعـاون والسلام عـلى الـصعيد الـدولي، والتربيـة في مجـال حقـوق الإنـسان وحرياتـه الأساسية". المؤتمر العام لمنظمة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـوم والثقافـة في دورته الثامنة عشر المنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نـوفمبر 1974م.باريس: اليونسكو، 1974م. ص ص 197-198.

المؤتمر مفهوم التربية الدولية وهي: التربية التي تهدف إلي تحقيق التفاهم والسلام على الصعيد الدولي والتربية المتناسبة مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي عام 1976م، أعلنت المنظمة العالمية لاتحاد نقابة المهن التعليمية الموافقة على عدة توصيات من أجل إقامة المجتمع الدولي أو الجماعة الدولية من أهمها ما يلي(1):

- تشجيع المناقشات المفتوحة التي تمكن التلاميذ أو الطلاب من التعبير عن آرائهم واحترام آراء الآخرين.
- دعم العدالة الاجتماعية بين التلاميذ أو الطلاب جميعاً في مدارسهم وفي الفصول الدراسية ومجتمعاتهم المحلية.
- دعم وتعزيز مفهوم التربية الدولية وذلك من خلال المناهج الدراسية المختلفة والتي من خلالها تنمي لدى التلاميذ أو الطلاب احترام وتقدير الثقافات الأخرى.
- الاستخدام المناسب والأمثل لوسائل الإعلام وذلك لإيجاد الفرص المناسبة لدعم وتوضيح مفهوم المجتمع الدولي أو الجماعة الدولية.
- تأكيد مفهوم التربية الدولية في برامج إعداد المعلمين حتى يتم تحقيق هذا المفهوم لدى تلاميذهم أو طلابهم.
- يجب أن يبتعد المعلمون عن التعصب والتحيز لبعض الأفراد أثناء التدريس وإعطاء فرص متكافئة لكل التلاميذ أو الطلاب، الأمر الذي يساعدهم على فهم دورهم في المجتمع والقيام به على أكمل وجه، ومن هنا تظهر قدرتهم في الإبداع والابتكار.

---

(1) UNESCO. "Resolution Relating to the 1978 them Education for Global Community".The Teaching of Contemporary World Issues. Paris:UNESCO,1986.pp.195-196.

- يجب مساعدة التلاميذ أو الطلاب على فهم مسئولياتهم المختلفة، وتقدير الاعتماد المتبادل والتكافل بين الأفراد والشعوب والدول المختلفة.

وقد زاد اهتمام المنظمات والمؤسسات الدولية بالتربية الدولية ففي عام 1977م، نشرت الورقة الخضراء *Green Paper* عن طريق المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، والتي أكدت المنظمة فيها على أننا نعيش في عالم مليء بالمشكلات الدولية التي تتطلب حلولاً دولية، ويقوم على التكافل والاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب المختلفة، لذا يجب تأكيد مفهوم التربية الدولية، داخل المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم. وقد وضعت الورقة الخضراء دليلاً للتدريس عن ثقافات الشعوب، ووضعت مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلي مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي[1]:

- مساعدة التلاميذ أو الطلاب على إدراك ثقافات الشعوب الأخرى والتفاعل والتواصل معها.
- يجب مساعدة التلاميذ أو الطلاب على فهم وإدراك الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب المختلفة.
- يجب مساعدة التلاميذ أو الطلاب على فهم وإدراك العدالة بمعناها ومضمونها السياسي والأخلاقي.

كما أكد مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة بعنوان: التعليم وحقوق الإنسان والمنعقد في فينا عام 1978م، على عدة توصيات من أهمها ما يلي[2]:

(1) إيمان شرقاوي عبد الرحيم.تقويم بعض مفاهيم التربية الدولية المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية وتحصيل التلاميذ لها واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية التربية – جامعة سوهاج.2003م.ص 50.

(2) اليونسكو. توصية بشأن مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التعليم وحقوق الإنسان. فينا: اليونسكو، 1978م. ص ص 208-209.

- يجب على التربية أن تدمج المعارف الخاصة بحقوق الإنسان في بعديها الوطني والدولي داخل المناهج الدراسية.
- يجب على التربية أن تساعد على تنمية المعرفة بحقوق الإنسان عن طريق التعليم ووسائل الإعلام.

كما عقد ت اليونسكو المؤتمر الدولي بعنوان: من أجل التربية ونزع السلاح عام 1980م ومؤتمر المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة بعنوان: التربية من أجل التفاهم العالمي عام 1983م، وأكد المؤتمران على النقاط التالية[1]:

- البعد العالمي والدولي للتربية.
- أهمية التربية الدولية في تعزيز التفاهم والسلام الدوليين على الصعيد الدولي والعالمي.
- أهمية التربية الدولية في تهيئة المناخ المناسب لتعزيز الأمن ونزع السلاح.
- ضرورة أن تهدف التربية الدولية إلى احترام الشعوب المختلفة وحضاراتها وأساليب حياتها وقدرة الاتصال بالآخرين.
- يجب أن تسعى التربية الدولية إلي دراسة المشكلات الكبرى والعلاقات المتبادلة بين الدول والشعوب.

وفي عام 1985م عقد المؤتمر العام للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة في دورتها الثالثة والعشرون في صوفيا، حيث أكد على النقاط التالية[2]:

(1) اليونسكو. مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التربية من أجل التفاهم الدولي والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بغية مناخ مواتي لتعزيز الأمن ونزع السلاح والمنعقد في باريس في الفترة من 13-20أبريل 1983م.باريس: اليونسكو، 1983م. ص 1.

(2) اليونسكو. مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان:التربية من أجل التفاهم والسلام والتعاون العالمي والمنعقد في صوفيا في الفترة من 12-16ديسمبر 1983م.الدورة الثالثة والعشرون. صوفيا: اليونسكو، 1985م. ص 7.

- التأكيد على أهمية التربية الدولية كأداة تسمح بزيادة طبقات المجتمع المختلفة بالمعرفة والفهم للثقافات الأخرى.
- أهمية زيادة العلاقات الدولية والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى.
- يجب التنسيق بين الخطط السابقة لتنمية التربية من أجل التفاهم العالمي والخطة التي وضعها هذا المؤتمر.
- يجب دعوة المنظمات الغير حكومية المؤسسات التربوية، وخاصة المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو إلي الإسهام في تنفيذ هذه الخطة.

ونظمت اليونسكو عدة مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية لتدعيم التربية الدولية، واعتمدت خطة متوسطة لأجل التنمية وتعزيز التربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث أكدت اليونسكو في خطتها متوسطة الأجل 1984م – 1989م على عدة أهداف يمكن من خلالها تنمية التربية الدولية من أهمها ما يلي[1]:

- تشجيع التربية من أجل التفاهم الدولي والسلام على الصعيد الدولي خارج المدرسة للشباب والكبار.
- إضفاء البعد الدولي على الكتب المدرسية والمواد التعليمية.
- زيادة البرامج والخطط الدراسية في مستوى التعليم ما قبل الجامعي بالجوانب المختلفة للتربية من أجل التفاهم العالمي على الصعيد الدولي، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية بين المسئولين عن التعليم خارج المدرسة والأخصائيين في وسائل الإعلام، وفي تنسيق العمل بين الطرفين لتعزيز التربية الدولية.

(1) اليونسكو. خطة المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان:التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي.باريس: اليونسكو، 1986م. ص ص 7-18.

- تعزيز التربية من أجل التفاهم العالمي من خلال برامج تدريب المعلمين في مجال التربية من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

كما أصدرت المنظمة كتيبات تضمنت الأفكار والاقتراحات التي صاغها مسئولي التربية لإدخال أهداف التربية الدولية في مراحل التعليم المختلفة، ونقل خبرات الدول المختلفة وجهود لجانها الوطنية في هذا الشأن وترجمت مسئولياتها ترجمة عملية من خلال إنشاء شبكة من المدارس المنتسبة لها منذ أكثر من ثلاثة عقود وانتشرت في عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية والأوروبية، وإنشاء أندية اليونسكو والجامعات المنتسبة.

وفي تسعينيات القرن العشرين نشط العمل في تنظيمات التربية الدولية للربط بين السياسات والمعلومات والنظريات التربوية والتدريب مثل المركز الأوروبي للتعليم في روما، ومعهد التربية بجامعة لندن، ومركز الدراسات الدولية بجامعة بتسبرج، ومعهد التربية الدولية بجامعة استكهولوم.

كما توالت الاهتمامات بالتربية الدولية في التسعينيات من القرن العشرين، حيث انعقدت الندوة الدولية بشأن التربية من أجل حقوق الإنسان والديموقراطية في مونتريال بكندا عام 1993م.

وقد أكدت خطة العمل التي وضعت عام 1994م بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية على أهم غايات التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتي من أهمها ما يلي[1]:

- تنمية قدرات الأفراد وقيمهم وأنماط سلوكهم التي تقوم عليها ثقافة السلام.

---

(1) اليونسكو. مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية المنعقد في القاهرة في الفترة من 11-14 ديسمبر 1995م.القاهرة: اليونسكو، 1995م. ص ص 1-3.

- تنمية قدرات الأفراد على التواصل والتعاون مع الآخرين.
- تنمية قدرات الأفراد على الاختيار.

ثم وضع اقتراح جديد للتعاون بين دول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية يتم من خلاله وضع رؤية جديدة للمشكلات الإستراتيجية في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان. وهذه الرؤية تشمل: تحديد موضوعات الدراسة، وإعادة النظر في الأساليب والمواد التربوية المستخدمة، وتطوير أساليب تدريس المعلمين، وتشجيع انفتاح النظام التعليمي على المجتمع[1].

علاقة التربية الدولية بالتربية المقارنة:

من المعروف أن من أهم أهداف منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق السلام العالمي ونبذ فكر الحرب. والفكرة الأساسية التي تقوم عليها فكرة السلام العالمي هي أن الحرب تبدأ أول ما تبدأ في عقول الناس فإذا استطعنا أن نربي هذه العقول على حب السلام ونبذ الحرب فإننا نستطيع أن نضمن بذلك عدم تعرض العالم مرة أخرى لأهوال حرب مدمرة قد يؤدى به إلى الفناء.

ومن بين أهداف التربية المقارنة تحقيق التفاهم العالمي المتبادل بين الشعوب، لذا تلعب التربية الدولية دوراً مهماً في هذا السبيل بما تقوم به من جهود في التقريب بين شعوب العالم والتعرف على ثقافات هذه الشعوب ونظمها الاجتماعية وتوثيق صلات الصداقة والإخاء بين هذه الشعوب.

والتربية الدولية تميل إلي التداخل مع مجالات أخرى ذات الصلة، فهي تتشابك مع التربية من أجل السلام، والتربية عبر الثقافات، كما أنها تتناول الدور الذي تقوم به التربية في إعداد كفاءات معينة من خلال إتقان اللغات الأجنبية، أو التعرف على الحضارات المختلفة، كما أنها تتعمق في المؤسسات والمشروعات داخل وخارج نظام

(1) المرجع السابق. ص 1.

التعليم الرسمي للكشف عن أهم الوسائل التي كانت تقف خلف بناء الأجيال في دول العالم المختلفة.

وإذا كانت التربية المقارنة تستهدف تحقيق التفاهم العالمي المتبادل بين الشعوب، وذلك من خلال ما تقوم به من جهود في التقريب بين شعوب العالم وتعريف ثقافات هذه الشعوب ونظمها الاجتماعية، وتوثيق صلات المحبة والإخاء بين هذه الشعوب.

ومن ثم فهناك علاقة وطيدة بين التربية المقارنة والتربية الدولية، لذا يمكن القول بأن التربية المقارنة تخدم أهداف التربية الدولية وتسهم في تحقيقها بما توفره من معلومات عن ثقافات الشعوب وأنظمتها الاجتماعية في ارتباطها بالأنظمة التعليمية، مما يساعد على تفهم الشعوب بعضها بعضاً وتقاربها فيما بينها... يضاف إلى ذلك أيضاً أن ما تكشف عنه التربية المقارنة من أوجه التشابه والاختلاف في المشكلات التعليمية للأنظمة التعليمية المختلفة قد يهيئ جواً من التعاطف والفهم والتقدير بين مختلف الشعوب. ولذلك يمكن أن نعتبر التربية الدولية فرعاً من فروع التربية المقارنة أو ميداناً من ميادينها.

وفي ضوء ما سبق فإن التربية المقارنة تسهم بدور أساسي في تنمية الوعي العالمي لدى الطلاب، فدراسة العالم المعاصر لا يمكن فهمها إلا من خلال الدراسة الدولية للنظم التعليمية في دول العالم المختلفة، وهذا لا يعني زعزعة الشعور القومي نحو الوطن الأم ولكن يعني النظرة الموضوعية والشعور بالتقدير لثقافات الشعوب الأخرى، والتي من خلالها يمكن تنمية إدراك وفهم الطلاب للعالم المعاصر.

كما أن دراسة التربية المقارنة في كليات التربية لها تأثير كبير على التفاهم الدولي من خلال دراسة المشكلات والقضايا العالمية ومن ثم يدرك الطالب دورها في تحسين العلاقات الدولية ونشر السلام العالمي.

وفي الآونة الأخيرة – في تسعينيات القرن العشرين – ظهرت التربية المقارنة والدولية كتخصص علمي في كلية التربية بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهتم بالتحليل المنظم للعملية التعليمية ودراسة تأثيرات نظم التربية الدولية، وأصبح يمنح هذا التخصص درجتي الماجستير والدكتوراه. وقد حذت بعض كليات التربية بالجامعات المصرية حذو كلية التربية بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية في تدريس مقرر التربية المقارنة والدولية على مستوى طلاب الليسانس والبكالوريوس وطلاب الدراسات العليا.

فلسفة التربية الدولية:

لقد حددت التوصية التي صدرت عن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والمنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نوفمبر 1974م في دورته الثامنة عشر عدداً من المبادئ الرائدة بشأن التربية الدولية، كما قررت التوصية المبادئ الفلسفية التي تقوم عليها التربية الدولية وهي: أن تكون التربية مشبعة بالأهداف والغايات التي ينص عليها الميثاق التأسيسي لليونسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولاسيما الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من الإعلان والتي تنص على أنه: يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلي تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنمية التفاهم، والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعة العنصرية أو الدينية، وإلي زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام العالمي.

وللتعرف على فلسفة التربية الدولية باعتبارها الإطار الذي تستمد منها أهدافها، فإن ذلك يتطلب توضيح المبادئ التي تقوم عليها التربية الدولية، والتي تعتمد على توضيح الأهداف والغايات التي ينص عليها الميثاق التأسيسي لليونسكو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تتمثل في النقاط التالية[1]:

---

(1) أحمد إبراهيم أحمد.مرجع سابق .ص ص 72 - 73.

- أن تهدف التربية إلي إنماء الشخصية نمواً شاملاً متكاملاً.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب.
- زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتجنب الحروب والنزعات المسلحة.

كما تقوم التربية الدولية على عدة أسس من أهمها ما يلي[1]:

- فهم الذات: حيث أنه لابد أن يفهم الإنسان ذاته في ضوء علاقته بالآخرين سواء كانوا أخوته في المجتمع أو أخوته في العالم الأكبر.
- تفهم الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه والعوامل المختلفة التي توجه التغير الاجتماعي في هذا المجتمع والتي تؤثر في علاقات الناس وتطورها.
- تنمية التسامح: الاعتراف بأوجه الشبه والاختلافات الثقافية بين الشعوب، والفروق الفردية بين الأفراد، والاعتراف بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد وبين المجتمعات.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن فلسفة التربية الدولية تهتم بتأمين حق الإنسان في أن يعيش في بيئة كونية آمنة ونظيفة باعتباره كائن يستحق بأن يتمتع بحرياته الأساسية في مجتمع متآلف، مما يتطلب تزويده بآليات التفاهم والعيش المشترك.

(1) محمد الهادي عفيفي."تربية الشباب العربي لدعم السلام والتفاهم العالمي". المؤتمر الثقافي العربي التاسع للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمنعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من 12-21ديسمبر 1970م.القاهرة:المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة – جامعة الدول العربية، 1970م.ص650.

أهداف التربية الدولية:

تهدف التربية الدولية إلي إعداد الفرد الذي يعيش في ضوء وحدة الجنس البشري وفي عالم دائم التغيير، وأنه لابد من تنمية القدرة لدى التلاميذ أو الطلاب نحو حل المشكلات المختلفة، وتنمية القدرة نحو تحمل المسئوليات والتضامن المشترك، وتنمية الوعي النقدي والتحليلي تجاه القضايا الدولية، وإحساس التلاميذ أو الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، كذلك مساعدة التلاميذ أو الطلاب في معرفة القيم الإنسانية المشتركة بين شعوب العالم المختلفة، وإدراك تاريخ هذه الشعوب وحضاراتها والتداخل الثقافي، وفهم الأنظمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية السائدة بين شعوب العالم.

وتهدف التربية الدولية إلي ما يلي[1]:

- إضفاء بعد دولي وإطار عالمي على التربية ومؤسساتها ومراحلها بكافة أشكالها.

---

(1) اعتمد المؤلف على المراجع التالية:
- اليونسكو.المؤتمر الحكومي بشأن التربية من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحريته الأساسية بغية مناخ مواتي لتعزيز الأمن ونزع السلاح المنعقد في باريس في الفترة من 13-20أبريل1983م.باريس: اليونسكو، 1983م.ص13.
- اليونسكو.مشروع العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.المؤتمر الدولي للتربية في دورته الرابعة والأربعين المنعقد في القاهرة في الفترة من 11-14ديسمبر1995م. القاهرة: اليونسكو،1995م.ص2.
- أحمد حسين اللقاني وآخرون.تدريس المواد الاجتماعية. الجزء الثاني.القاهرة:عالم الكتب،1990م.ص ص 129-133.
- أحمد إبراهيم أحمد.مرجع سابق. ص ص 73-75.
- جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين.مرجع سابق. ص ص 134-136.
- سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون.مرجع سابق. ص11.

- نزع الأنانية لدى الأفراد وغرس الاستعداد لديهم للمساهمة في حل مشكلات الآخرين سواء كانت ترتبط بمجتمعهم المحلي أو الوطن أو العالم بأسره، وذلك لتنمية مهاراتهم في هذا الجانب.
- إنماء التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية وإلي زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز التفاهم العالمي ودعم السلام العالمي.
- تنمية اتجاهات التفاهم العالمي، ودعم السلام العالمي ومكافحة العنصرية بجميع أشكالها لدى الأفراد في جميع مراحل التعليم المختلفة.
- التعريف بمختلف الأمم وفهمها والتعريف بالثقافات المختلفة وتقديرها، وقياس أهمية المشكلات الكبرى التي تواجه الإنسانية.
- تدعيم مفهوم مسئولية الفرد إزاء إقرار السلام، وأن الحرب من أجل التوسع والاعتداء والسيطرة والاحتلال واللجوء إلي القوة والعنف من أجل القمع هي أمور غير جائزة ولا مقبولة في عالمنا الحديث.
- غرس الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك المواتية لاحترام حقوق الإنسان والتفاهم والسلام وحل النزاعات حلاً سلمياً.
- إعداد المواطن لمواجهة الأمور غير المستقرة، وكيفية تحمل المسئولية والمشاركة في حل المشكلات وبناء مجتمع ديموقراطي، وتنمية المسئولية الجماعية والمسئولية الفردية.
- تعزيز القدرة لدى المواطن على الاختيار على أن تستند أحكامه وأعماله على تحليل الأوضاع والمعلومات والمواقف تحليلاً علمياً.
- تأهيل المعلمين والقيادات التعليمية وكافة العاملين في المؤسسات التعليمية وتدريبهم على المساهمة في تحقيق أهداف التربية الدولية، وعلاج القضايا الدولية، وتصميم برامج التربية الدولية، وإدخال التجديدات التي تسهم في تحقيق ذلك.

- تعزيز القدرة لدى المواطن على جعل علاقته بالبيئة قائمة على الاحترام والحماية، وذلك لتحقيق التنمية المستديمة لجميع البشر.
- فهم دور الإنسان في النظام العالمي الجديد الذي يعيش فيه، وتقديره بكل ما يتميز به من التلون والتباعد الثقافي والتفرد والصراع والتغير والاتصال، حيث أن الإنسان يحتاج إلى فهم دوره كفرد يعمل في إطار اجتماعي واسع وشامل، ولابد من تحديد موقعه وعلاقاته وإسهاماته في كل شئون الحياة على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وأن عليه أن يكون لديه الوعي والتقدير لكل هذه القضايا التي يواجهها العالم اليوم، وعلى الإنسان أن ينفتح على الثقافات المختلفة، وأن يتعرف على الصراعات بين الدول والتغيير الثقافي.
- دراسة أنشطة الإنسان وإعمال الفكر فيها والتدريب على اتخاذ القرار والكشف عن أثر ما اتخذه الإنسان من قرارات بشأن استغلال الموارد وأسلوب الحياة في مختلف الدول، حيث أن الإنسان يحتاج إلي دراسة أنشطة الإنسان وتطوره وأوجه التشابه والاختلاف بين الأنشطة الإنسانية في كل الدول، وكيف أن الإنسان هو العامل الحاسم بتفكيره في استغلال الأرض وممارسة أنشطة مختلفة. ولابد للإنسان أن يتدرب على اتخاذ القرارات وآثار هذه القرارات الإيجابية والسلبية وأن يتعلم كيف تكون قراراته تستند إلي فكر متفتح ووجهة نظر بناءة، وهذه الصفات تجعل لديه القدرة على ترجمة فكرة التفاهم العالمي إلي سلوك واقعي على المستوى الفردي والمحلي والعالمي.
- جمع وتنظيم المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الدول، والمفاهيم المرتبطة بفكرة التفاهم العالمي وكتابة التقارير بشكل مضمون ومناسب، وهذا يتطلب من الفرد أن يمتلك كفايات معينة مثل كفاية جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها والتنبؤ وإصدار الأحكام المناسبة الخاصة بها، وعليه أن ينفرد بكفاية التحليل والتركيب معاً، وهذه الكفايات تجعله يتعرف على أن شعوب العالم يعتمد بعضها على بعض في معظم المجالات المختلفة الاقتصادية

والسياسية.....الخ، مما يساعد على إدراك الصورة الكلية للعالم ككل وهذا من شأنه يساعد على تحقيق التربية الدولية.

- تكوين الاتجاهات والسلوكيات التي تعبر عن تقدير واحترام التباين الثقافي وفهم أسباب هذا الاختلاف، وهذا يتطلب من الفرد أن يمتلك الرصيد الوجداني الذي يعد قاعدة يصدر عنها السلوك في المواقف ذات الصلة بالتربية الدولية وفكرة التفاهم الدولي، وأن يكون لدى الفرد الاتجاهات الموجبة نحو التباين الثقافي والذي من خلاله يرى مواضع الاتفاق والاختلاف بين الثقافات، وهذا من شأنه يساعد الفرد على تقدير الشعوب المختلفة بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين وزيادة الاحترام المتبادل بينها.
- تنمية الحقوق المدنية والحريات الأساسية كما جاء بالقوانين والاتفاقيات الدولية، وعلى هذا أصبحت التربية من أجل التنمية، والتربية من أجل النظام الاقتصادي الدولي أهداف رئيسية في الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة.
- تنمية المعرفة بالمهارات والاتجاهات التي تعد الأساس لعملية صنع القرارات والمشاركة في عالم يتسم بالتعددية الثقافية والاتصال المتبادل والمنافسة الاقتصادية الدولية.
- زيادة وعي التلاميذ أو الطلاب بالقضايا الدولية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان ونزع السلاح والتفاهم الدولي والسلام العالمي.
- التأكيد على فهم التلاميذ أو الطلاب لنظام العولمة المعقد، وتنمية مهارات التفاعل الاقتصادي المتبادل حتى يصبحوا مواطنين لهم أدواراً فعالة في عالم المستقبل المتعدد الاتجاهات.
- محاولة تعليم التلاميذ أو الطلاب كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر وفيما وراء الحدود، وتقودهم إلى معرفة أن لكل فرد حق في الاختيار الذي يؤثر على الآخرين، وللآخرين حق في اختيار وصنع القرارات التي بدورها تؤثر فيهم.

- التركيز على المفاهيم العامة للثقافة وهي تلك الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر على اعتبار أن التفاعل الثقافي متبادل، والتفتح العقلي ومقاومة النمطية وتقدير وجهات نظر الآخرين أصبحت ضرورة من ضرورات العصر الحالي.
- العمل على زيادة وعي التلاميذ أو الطلاب وتنمية التفكير والبحث في القضايا الكوكبية، وهي بهذا تسعى إلي تنمية التفاهم الدولي والتعاون والحقوق المدنية، والسلام.
- دراسة القضايا التكنولوجية والأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدي الحدود وتنظيم المناهج التي تعالجها.
- أعداد خريجين مزودين بمعرفة عالمية متعددة الثقافات.
- تعزيز التربية من أجل السلام والتفاهم الدولي لدى الأطفال والشباب من خلال أنشطة المدارس المنتسبة وأنديتها.
- تنمية الوعي البيئي والحفاظ على البيئة المحلية والعالمية.
- تعريف التلاميذ والطلاب بالمشكلات الراهنة والتحديات العالمية مع التركيز على دور منظمة الأمم المتحدة في حل هذه المشكلات.
- تنمية وعي النشء بحماية تراثهم الطبيعي والثقافي والحضاري وكذا التراث العالمي.
- تكوين شبكة عالمية من الأكاديميين والخريجين تسهم في تكوين صداقات تؤدي إلي تعزيز الود والتفاهم بين الشعوب.
- إكساب الشباب مهارات ومعارف تساعدهم على التحرك في سياق دولي مثل مهارات اللغات الأجنبية، ومعرفة الثقافات الأخرى.

أهمية التربية الدولية:

في ظل النظام العالمي الجديد الذي ساعد على حدوث تقارب اختياري بين شعوب كانت معزولة بعضها عن بعض وذلك نتيجة للاندماج المتزايد للأسواق، وظهور التحالفات السياسية والإقليمية الجديدة، وتطور وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، أصبح العالم كما لو كان قرية صغيرة، وأصبحت كل دولة تستطيع أن تتعرف على الأحداث والصراعات الدولية المختلفة، والمشكلات البيئية، والمشكلات السياسية، والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي تحدث في أنحاء العالم المختلفة وتتأثر بها.

وتظهر أهمية التربية الدولية في النقاط التالية:

- إعداد المواطن الذي يواجه القرن الحادي والعشرين، ويستطيع أن يعمل ويعيش في عالم الغد، ذلك العالم الذي يتسم بعدم الاستقرار في الظروف السياسية والاقتصادية(1). لذا يجب على المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة أن تقدم مناهج دراسية تساعد على إعداد الأفراد ليكونوا على درجة من الفهم والإحساس بكل ما يجري من حولهم، وأن يتفاعلوا مع المشكلات العالمية المختلفة.
- توفير تربية وتعليم للأفراد لتمكنهم من العمل الإيجابي من أجل السلام، وتنمية السلوك الإيجابي لدى الأفراد الذي يعكس تصرفهم في مواجهة المشكلات والصراعات، والتفاعل مع الآخرين في عالم واحد يتأثر بكل مجتمع فيه، ويؤثر في المجتمعات الأخرى. وهذا لن يتأتى إلا عن طريق إدخال التربية الدولية في أهداف ومناهج التربية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

---

(1)UNESCO.'Education and Future".International Understanding at School.Paris :UNESCO ,1993.p.9.

- تنمية قدرات التلاميذ أو الطلاب على التعرف على العالم الخارجي من خلال دراسة ثقافات الشعوب المختلفة، والمقارنة بين الثقافات المحلية والعالمية، ومدى إدراكهم للظروف الدولية المختلفة(1).
- تساعد التربية الدولية على تغيير أفكار ومفاهيم العنف والكراهية وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، وتبذر بذور الأمن والسلام والتسامح، وتبني حصوناً في عقول البشر تكون أساساً وركيزة دائمة لتقدم الشعوب وزيادة عجلة التنمية، ويجب على التربية الدولية دراسة طرق التغلب على التناقضات التي تمثل العوائق الحقيقية في درجة التفاهم والتعاون الدولي وتنمية السلام العالمي.
- تلعب التربية الدولية دوراً مهماً في مواجهة التغيرات العالمية، لذا يجب أن يرتبط التعليم بالتفكير في وجود حلول للمشكلات المختلفة، وذلك من خلال التركيز على المبادئ التي تساعد على وجود حياة ممكنة في عالم يتسم بالتغير المستمر في جميع شئون الحياة، وأنه لابد من إضفاء البعد الدولي على المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم المختلفة.

من هنا تبرز أهمية التربية الدولية من حيث ارتباطها بدراسة القضايا والمشكلات الدولية المختلفة والتيارات السياسية المتباينة وحقوق الإنسان والشعوب، وعلاقة الأفراد بهذه الشعوب المختلفة، لذا تركز التربية الدولية على إعداد الأفراد الذين يستطيعون التفاعل مع هذا العالم الذي يتسم بأنه عالم دائم التغير ويموج بالصراعات المختلفة.

---

(1)UNESCO.Teaching to be the World of Education to day and Tomorrow. Paris: UNESCO, 1972.p.240

مراجع الفصل الأول

1- أحمد إبراهيم أحمد.التربية الدولية.القاهرة:دار الفكر العربي، 2012م.

2- أحمد إسماعيل حجى. التربية المقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م.

3- أحمد حسين اللقاني وآخرون.تدريس المواد الاجتماعية. الجزء الثاني.القاهرة:عالم الكتب، 1990م.

4- اليونسكو. توصية بشأن مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التعليم وحقوق الإنسان. فينا: اليونسكو، 1978م.

5- اليونسكو. خطة المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان:التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي.باريس: اليونسكو، 1986م.

6- اليونسكو. مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التربية من أجل التفاهم الدولي والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بغية مناخ مواتي لتعزيز الأمن ونزع السلاح والمنعقد في باريس في الفترة من 13-20أبريل 1983م. باريس: اليونسكو، 1983م.

7- اليونسكو. مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان:التربية من أجل التفاهم والسلام والتعاون العالمي والمنعقد في صوفيا في الفترة من 12-16ديسمبر 1983م.الدورة الثالثة والعشرون. صوفيا: اليونسكو، 1985م.

8- اليونسكو. مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية المنعقد في القاهرة في الفترة من 11-14 ديسمبر 1995م. القاهرة: اليونسكو، 1995م.

9- اليونسكو."توصية مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التفاهم العالمي، والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الثامنة عشر المنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نوفمبر 1974م. باريس: اليونسكو، 1974م.

10- إيمان شرقاوي عبد الرحيم.تقويم بعض مفاهيم التربية الدولية المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية وتحصيل التلاميذ لها واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية التربية – جامعة سوهاج.2003م.

11- إيمان مصطفى كفافي. دراسة مقارنة لاتجاه التربية الدولية في الجامعات الأمريكية والجامعات المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات الإنسانية – جامعة الأزهر، 2000م.

12- جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. التربية الدولية وعالمية التعليم. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008م.

13- سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون.المدخل إلي التربية الدولية.القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2008م.

14- سعاد بسيوني عبد النبي. بحوث ودراسات في نظم التعليم.القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م.

15- سعيد إسماعيل علي. التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى. القاهرة: دار عالم الكتب، 1998م.

16- سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية. 2012م.

17- عبد الجواد بكر وآخرون.نظم التعليم بين النمطية والتحديث: نماذج عالمية.الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011م.

18- عبد الغنى عبود و آخرون. التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد. القاهرة: دار الفكر العربي، 2000م.

19- عبد الغنى عبود. التربية المقارنة في بدايات القرن: الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م.

20- عبد الله حسن الموسوى. في التربية المقارنة والتربية الدولية. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2004م.

21- فارعة حسن محمد. التربية العالمية والمناهج الدراسية: المنهج أسسه، بناؤه، تنظيمه، تقويمه، تطويره.القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، 1994م.ص256.

22- فتحي هلال وآخرون. تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت. الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000م.

23- محمد الهادي عفيفي."تربية الشباب العربي لدعم السلام والتفاهم العالمي". المؤتمر الثقافي العربي التاسع للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة والمنعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الفترة من 12-21ديسمبر 1970م.القاهرة:المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة – جامعة الدول العربية، 1970م.

24- محمد منير مرسى. الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، 1993م.

25- محمد منير مرسى. المرجع في التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب، 1994م.

26- محمود عطا محمد علي وعبد المنعم محمد نافع. حقوق الإنسان التربوية في الفكر الغربي والفكر الإسلامي: دراسة وثائقية مقارنة. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثامنة. العدد الرابع عشر. فبراير 2005م.

27- نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون. مقدمة في التربية المقارنة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م.

28- نبيل عبد الحليم متولي. مقدمة في أصول التربية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م.

29- هيلينا الأهواردي. التربية الخاصة بالتنمية في فنلندا أداة لتحقيق المواطن العالمي. ترجمة حمدي أحمد النحاس. مستقبل التربية.العدد الثاني. اليونسكو 1979م.

30- وهيب سمعان ومحمد منير مرسى. المدخل في التربية المقارنة. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

31- Iowa Departement of Education. A Guit for Integrating Global Education Across the Curriculum. U.S.A. Iowa: Iowa Departement of Education, 1989.

32- UNESCO. "Resolution Relating to the 1978 them Education for Global Community".The Teaching of Contemporary World Issues. Paris: UNESCO, 1986.

33- UNESCO. What is the Asp Net? In key Words For Participating in The Unesco Associated Schools Project, Practical manual. Paris: Unesco, September 2000.

34- UNESCO.'Education and Future".International Understanding at School. Paris: UNESCO, 1993.

35- UNESCO. Teaching to be the World of Education to day and Tomorrow. Paris: UNESCO, 1972.

الفصل الثاني

التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه التربية الدولية

- أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ثانياً: التحولات الاقتصادية في النظام العالمي الجديد.
- ثالثاً: التحولات السياسية.
- رابعاً: التحولات الاجتماعية.

الفصل الثاني

التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه التربية الدولية

مقدمة:

شهدت نهاية القرن العشرين تغيرات ثقافية واجتماعية، وتحولات اقتصادية وسياسية، أفرزت جملة من التحديات الكبرى استقبل العالم بها قرنه الجديد، ومن أبرزها:

- تزايد الديون، ومخاطر الركود والتراجع الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من انتشار الفقر وزيادة نسب البطالة.
- النمو السكاني السريع.
- اتساع التفاوت الاقتصادي بين الدول، وما ينتج عنه من تباين في الحصول على المعرفة والمهارة وزيادة نسب الأمية.
- افتقار نسبة عالية من السكان إلى التربية الأساسية.
- خفض الإنفاق على التعليم.

وهذه تحديات تعيشها في الوقت الحاضر دول العالم مجتمعة ومتفرقة تتطلب مواجهتها والتعامل معها جهوداً جبارة ألزمت العالم بجميع هيئاته ومنظماته بالتحرك للتعامل معها وسبل مواجهتها، وبذلك تنبأت الهيئات والمنظمات الدولة بحجم الخطر ونوع التحدي الذي ستواجهه، وسخرت كافة اهتماماتها وجهودها وأنشطتها في التعامل معها.

ومن المسلم به – نظرياً – أن البيئة المحيطة تفرز فرصاً كما تفرز قيوداً أو تحـديات، لكن المتأمل للمتغيرات البيئية المعاصرة، سيراها فارضة لتحديات أكثر مما تفـرزه مـن فـرص، وتتعدد هذه بين تكنولوجية واقتصادية وسياسية واجتماعية، والتي تمثـل جـوهر التحـديات التي تتعامل معها التربية الدولية.

وتعد نظم التعليم في دول العالم – علي اختـلاف درجاتهـا في التقـدم والنمـو – هـي وليدة للعديد من التغيرات والتحديات والمؤثرات التي تحكم وتؤثر في هذه الـدول، فالـصلة وثيقة بين النظام التعليمي والظروف والتحـديات المحيطـة بـه، والتـي تلعـب دوراً مهـماً في تشكيل اتجاهاته.

ونظراً لأن المنظومة التعليمية عـلي مـستوى كـل دول العـالم تعتـبر وليـدة المجتمـع، ونابعة لحركته، وعلي هذا فـإن تحديـد معالمهـا المـستقبلية يتطلـب تحديـد طبيعـة وشـكل مجتمع القرن الحادي والعشرين في سياساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويشهد عصرنا الحالي العديد من التغيرات والتحديات العالمية المعاصرة، التـي دعـت إلي توجيه مزيد من الاهتمام إلي التربية الدولية كاتجـاه أصـبحت هنـاك حاجـة ماسـة إليـه، وذلك لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في طرح رؤى جديدة لنظم التعليم لمواجهة مثل هذه التغيرات والتحديات.

ومن خلال استقراء ودراسة ما يحدث من تحولات وتغيرات بدأت تظهر وتتبلور منـذ فترة طويلة من الزمن واكتسب زخماً ودفعاً وقوة ووضوحاً في السنوات القليلة الماضية، فإنـه توجد مجموعة من التحولات لها تأثيرها في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين ونظمـه ومؤسساته الأساسية والفرعية بما فيهـا المؤسـسات التعليميـة بـصفة عامـة والتربيـة الدوليـة بصفة خاصة.

ومن أهم هذه التغيرات والتحديات التي تواجه التربية الدولية ما يلي:

أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي:

يطلق علي العصر الذي نعيشه عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من أهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة، ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم و أسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في علوم الحاسب الآلي، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصاً ورخصاً وصغراً وانتشاراً واستخداماً، ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية.

وتؤثر الثورة المعلوماتية بشكل مباشر على التعليم، فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكمية والنوعية في المعرفة وفروعها يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي، وأساليب التعامل مع المعرفة، كما أن الوسائل التكنولوجية المتعددة ستمكن من إنتاج المنهج الدراسي الجماعي، لهذا كان لزاما على كل مجتمع يريد اللحاق بالعصر المعلوماتي أن ينشئ الأجيال على تعلم الحاسوب والتعامل مع تقنياته، ويؤهلهم لمجابهة المتغيرات المتسارعة في هذا العصر، وقد قامت بعض الدول بوضع خطط استراتيجية تعمل على جعل الحاسوب وشبكة الانترنت عنصران أساسيان في المنهج التعليمي

ويشهد العالم في تطوره الحالي خلال السنوات القليلة القادمة من الحادي والعشرين تعميقاً مكثفاً للثورة العلمية والتكنولوجية والاتصالات في مجالات الحياة المختلفة، والتقنيات الحيوية، والهندسة الوراثية، وتخليق المواد واستنباط مواد جديدة في مجال الغذاء، والإدارة العلمية، والاعتماد علي الإنسان الآلي وغيرها.

والثورة العلمية والتكنولوجية والاتصالات المرتقبة تختلف عن الثورة الصناعية الأولى والثانية، فالأولى كانت تعتمد علي البخار والميكانيكا والفحم والحديد، والثانية كانت تعتمد علي طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية في ظل الإدارة الحديثة، وبشركات المساهمة، أما الثورة العلمية والتكنولوجية والاتصالات التي تعد الثالثة تعتمد أساساً علي العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة، والحاسبات الآلية، وتوليد المعلومات، وتنظيمها واختزالها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية[1].

وفي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية يزداد كل تخصص علمي كم من المعلومات والحقائق والنظريات والاكتشافات بصورة مذهلة يصعب علي الإنسان حصرها، الأمر الذي أدى إلي زيادة فروع العلم والمعرفة، والتنبيه إلي بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية المختلفة، وقد جعلت هذه الثورة العالم أكثر اندماجاً، وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والمعلومات والخدمات، كما أنها سهلت انتقال المفاهيم والأذواق والمفردات بين الثقافات والحضارات المختلفة.

فقد بدأت في منتصف القرن العشرين ظهور "موجة ثالثة *Third Wave*" تبشر بميلاد حضارة ما بعد الصناعة، حضارة عصر المعلومات والتي أشار إليها آلفن توفلر *Alven Toffer* في مؤلفات متعددة، وتشتمل الموجة الثالثة علي العديد من الثورات، مثل ثورة التكنولوجيا والثورة المعلومات وثورة الاتصال، وأن علاقة الثورات الثلاثة علاقة بالغة الديناميكية، "فهي مزيج من التقدم التكنولوجي المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة، فتمثل الثورة التكنولوجية الراهنة ظاهرة كونية في غاية

---

(1) أحمد إبراهيم أحمد. التربية الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012م. ص63.

التعقيد، فبسببها أساساً زاد العالم تعقيداً وانكماشاً وزادت بالتالي كثافة غابة التشابكات والتدخلات التي تربط بين عناصره وظواهره"[1].

ونظراً لاعتماد قطاعات المعلومات على الصناعة في الحصول على التقنيات اللازمة لها، فإن تدهور منشآت البلد الصناعية يسيء إلى بقاء صناعاتها المعلوماتية المتقدمة كذلك. وخلافاً لبعض التوقعات، فإن الدول الرأسمالية المتقدمة تجابه الآن أهمية استراتيجية أكبر للصناعة المتقدمة تكنولوجياً، وينبغي على البلدان، الآن أكثر من أي وقت مضى، بناء طاقاتها في التكنولوجيا المتقدمة .يتوجب عليها أن تكون في طليعة البلدان الأخرى في إنتاج شبه المُوَصِّلات *Semiconductors*، والحاسوب وقطع الحاسوب الخارجية *Peripherals*، والبصريات الليفية، والمحولات الإلكترونية *Optoelectronic Switching*، والهواتف الخلوية، والأقمار الصناعية *Satellites*، والتصوير المتقدم، وطرق التصميم التصويري، والتليفزيونات المتطورة عالية التقنية *High-Definition*، وتقنيات الفضاء الخارجي والنقل السريع *Aerospace and High-Speed Transit*، على هذه البلدان أن تبني الطاقات الهندسية لدمج مثل هذه المعدات والبرمجيات *Software* في الأنظمة المعقدة للحساب، والاتصالات، والتصوير، والنقل.

ويتميز النصف الثاني من القرن العشرين اكتشافات تكنولوجية هائلة متلاحقة في المجالات الحياتية كافة، وتوالت هذه الاكتشافات بسرعة مذهلة لم يسبق أن تعرض لها الإنسان من قبل. فأصبح الإنسان محاطاً بقدر هائل من الاكتشافات التكنولوجية في جميع مجالات الحياة، وأصبحنا الآن نسمع عن الكيمياء الإحصائية *Computational Chemistry* التي مزجت بين القدرات الهائلة للسوبر كمبيوتر *Super Computer* وعلم الكيمياء، والتكنولوجيا فائقة الصغر *Nano Technology*، والذكاء الصناعي *Artificial Intelligence* .. إلي غير ذلك.

---

(1) نبيل علي. العرب وعصر المعلومات. مجلة عالم المعرفة. الكويت: مطابع السياسة، 1994م. ص 24.

وفي إطار الموجة الثالثة انتقلنا من إنتاج كثيف العمالة إلي إنتاج كثيف المعرفة .. ومن إنتاج السلع والآلات إلي إنتاج خدمات وبرامج وأفكار، وأصبحت السمة المميزة للإنتاج أنها تعتمد علي التكنولوجيا وقوة العقل *Brainpower* ومن الإنتاج النمطي إلي إنتاج مفصل *Tailored Production*، حلت المعرفة محل رأس المال، حلت شبكة الإنترنت *Internet* محل الكمبيوتر *Computer*، وأصبح المحرك الأساسي للإنتاج هو المستهلك وليس المنتج، وأصبحت هناك ضرورة ملحة في أن تتصل خطوط الإنتاج مباشرة بأسواق المستهلكين عن طريق الاتصالات فائقة السرعة، وبما يفرضه ذلك من مرونة هائلة علي خطوط الإنتاج التي يجب أن تتشكل وتتغير باستمرار بطريقة فجائية وسريعة ومتلاحقة وبطريقة جذرية .. ومع إحلال المزيد من تكنولوجيا الموجة الثالثة، فإن الشركات تحتاج إلي نوع مختلف تماماً من القوى العاملة ذات المهارات المتنوعة والمتقدمة والقابلة للتطور باستمرار بسبب مطالب سوق العمل المتغيرة والمهارات الجديدة المطلوبة في هذه السوق[1].

ويتميز القرن الحادي والعشرون – خلافاً للقرون الماضية – بالتضافر والتلاقح بين الثورات الثلاثة، مما يعد إيذاناً بنقطة تحول مهمة في تاريخ تطور العلم، وسيكون هناك انتقال تاريخي في الثروة في القرن الحادي والعشرين بعيداً عن الأمم التي تمتلك المصادر الطبيعية ورأس المال، وتصبح القدرة العقلية والخيال والابتكار وتنظيم التكنولوجيات الحديثة هي العناصر الإستراتيجية الأساسية، وأن العديد من الدول التي تمتلك مصادر طبيعية بوفرة ستجد ثروتها تنخفض بشدة، لأن المواد في سوق المستقبل ستكون رخيصة وستكون التجارة عالمية والأسواق مرتبطة إلكترونياً، وأنه رأس المال ذاته سيتحول إلي بضاعة تنتقل خلال العالم بسرعة إلكترونياً، وأنه ستزدهر دول عدة تفتقر إلي المصادر الطبيعية لأنها وضعت أولوياتها في التكنولوجيا، التي يمكن

(1) حسام حمدي عبد الحميد. نظام مقترح لتسويق تخصصات الدراسة باللغات الأجنبية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة حلوان. 2002م. ص ص 155-156.

أن تعطيها ميزة تنافسية في السوق العالمية وأن المعارف والمهارات سوف تقف وحدها كمصدر وحيد لأفضلية المقارنة.

وقد أدى التغير الثوري للانتقال من مفهوم الميزة النسبية القائمة علي الموروثات من موارد طبيعية وموارد بشرية إلي مفهوم الميزة التنافسية المصنوعة والمكتسبة بفضل التقدم العلمي وتوظيفه تكنولوجياً.

وفي حقيقة الأمر لم يعد المثال السائد لتكنولوجيا المعلومات هو الذكاء الاصطناعي (جعل الآلة في الإنسان أو أكثر ذكاء)، بل أصبح الذكاء الجمعي، ويعني الاستخدام الأمثل والتعاوني للمهارات والخيال والذكاء، أياً كان تنوعها الكيفي، وأياً كان مكانها، ويتطلب الذكاء الجمعي الاشتراك في الذاكرة والخبرة، وتبادل المعرفة كعمل يومي، وأشكال جديدة مرنة من التنظيم والتعاون.

وعليه أكدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية علي دور المعرفة باعتبارها مصدر القوة والسلطة في العصر القادم، والمنظور الأساسي للتنمية، وقوة المعرفة تتأتى من أنها تمكن من يعلم من ألا يتجاهل، أو يستبعد، بل يهيمن علي من لا يعلم، ويظل هدف سد فجوة المعرفة أو تضييقها بين الدول النامية والمتقدمة هدفاً متحركاً، وقد عبر عن ذلك تقرير التنمية البشرية لعام 1998م/1999م فمع استمرار الدول الصناعية المتقدمة في توسيع نطاق المعرفة لديها، تظل الدول النامية تلهث دائماً لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وخاصة في مجال إنتاج المعرفة التي يجب أن يلعب التعليم المتطور الدور الأعظم فيه[1].

ومن أهم مظاهر وتأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية، أنه تقلص حجم جهاز الحاسب الآلي حتى أصبح في حجم راحة اليد، كما زادت سرعته من آلاف العمليات الحسابية في الثانية الواحدة، إلي سرعة "الناتو ثانية" أو بلايين العمليات الحسابية، ولم

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. المدخل إلي التربية الدولية. القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2007م/2008م. ص23.

يقتصر الأمر علي ذلك، بل تطور جهاز الحاسب الآلي من مجرد آلة لإجراء العمليات الحسابية بمعالجة البيانات الخام ليصبح آلة معالجة المعلومات، وأصبح للعلم السيادة الكبرى بنظرياته وأساليبه، وأصبح له الأثر الأكبر في حركة العصر، وأصبحت التطورات الاجتماعية والتكنولوجية الناتجة عنه مقياساً للحكم علي حياة البشر، واتسعت معارف الإنسان بأسرار الكون وسيطرته علي الطبيعة[1].

وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقه علي ميادين الحياة المختلفة إلي تطورات تقنية هائلة، يصعب ملاحقتها، مما يفرض علي النظام التعليمي توجهات معينة، حيث لم يعد هناك مجال لأن يعزل نفسه عن السيل المنهمر من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نواجهه يوماً بعد يوم، وهذا يؤكد مسئولية التعليم في النهوض بالمجتمع، والدخول به إلي عصر التقنية والإسهام في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي[2].

ويمكن تحديد خصائص الثورة العلمية والتكنولوجية في النقاط التالية[3]:

- عظم الإنجازات العلمية وتعددها في مختلف الميادين والأنشطة.
- تسارع معدل حدوث التقدم العلمي والتكنولوجي إلي الحد الذي ضاق معه الفارق الزمني الذي يفصل بين تاريخ الاكتشاف العلمي وبداية تطبيقه بشكل عملي.

---

(1) نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. مجلة عالم المعرفة. العدد رقم (276).الكويت: مطابع السياسة، ديسمبر 2001م. ص ص70-71.

(2) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي. التعليم والتنمية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007م. ص237.

(3) سعد سعيد السيد رواش. تنمية القيم العلمية لطلاب التعليم الثانوي العام في مصر: تصور مقترح. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات التربوية – جامعة القاهرة. 1998م. ص ص19-20.

- الثورة العلمية والتكنولوجية ستؤدي إلي تزايد مشكلات المجتمعات النامية لعدم قدرتها علي التفاعل مع منجزاتها، في حين ستحتل المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً مكاناً مميزاً.
- الثورة العلمية والتكنولوجية ستؤدي إلي ازدياد أهمية عامل المعرفة، فالسمة الرئيسية للثورة التكنولوجية المعاصرة هي اعتمادها علي المعلومات كأحد أهم الموارد الاقتصادية.

كما أدت الثورة التكنولوجية إلي تغيرات عميقة وسريعة في بنية العمل، كما أن الترابط بين الشبكات والشركات سوف توسع من نظام الفرص أمام الشباب، وسوف يستمر سيناريو العمل علي المستوى العالمي في التطور، وبذلك يقع طلاب التعليم الثانوي تحت تأثير القوى التالية(1):

- التخطيط لحياة مهنية متغيرة تتطلب كفايات عامة قابلة للتحول والتنقل من مجال لآخر من مجالات سوق العمل، كما أنها في الوقت ذاته مطلوبة للتوظف وللنمو المهني والفردي، ولمواصلة الدراسة.
- إعادة النظر في مفهوم الوظيفة أو المهارات في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم علي المعرفة، فهناك تحولاً سريعاً في الإنتاج الصناعي من التجمع اليدوي إلي التجمع الآلي، ومن استخدام العمالة الكثيفة إلي القليلة ذات القيمة المضافة، ومن هنا فإن طلاب التعليم الثانوي بصفة عامة والتعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة في حاجة إلي تعليم يمدهم بالمهارات المعرفية وغير المعرفية التي يمكن استخدامها في مختلف المواقف.

(1) سامي محمد نصار. "التعليم الثانوي في مصر: فلسفته وسياساته ونظم القبول بالتعليم العالي". المؤتمر القومي لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي بعنوان: تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي والمنعقد في الفترة من 10-12 مايو 2008م. الجزء الأول. القاهرة: مطابع روزا اليوسف، 2008م. ص ص10-11.

- قضاء مدة أطول في الدراسة، حيث تتطلب الوظائف الحالية سنوات دراسية أطول عما كان عليه الأمر من قبل.

ومن ناحية أخرى فرضت الثورة التكنولوجية الجديدة علي النظم التعليمية سرعة التغير لمواكبة ما يحدث من تراكم معرفي، وتجديد الأجهزة والمعدات والمعامل والورش، حيث أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلي ارتفاع جودة المنتج في السوق، وحدوث تغيرات نوعية في تركيب المهن داخل القطاعات الإنتاجية سواء من حيث الكم أو الكيف، وزيادة نسبة العمال المساعدين الذين يؤدون أعمالاً غير مباشرة في العملية الإنتاجية كأعمال الإصلاح والصيانة.

كما أدى التغير التكنولوجي إلي جعل المهارات متقادمة علي نحو سريع للغاية، حيث يحتاج إلي مستويات أعلى من المهارة وإعادة التدريب المتكرر، وقد يتسبب ذلك في أن يغير العمال وظائفهم عدة مرات أثناء حياتهم العملية لتلبية المتطلبات الفنية والاجتماعية للمشاركة في أدوار إنتاجية في مجتمع دائم التغير[1]. وتناقصت نسبة العمل اليدوي وزادت نسبة العمل العقلي والفني، وزاد التداخل والتشابك بين المهن المختلفة، مما يحتاج إلي توسيع القاعدة التخصصية للعمال والإعداد العلمي الواسع لهم[2]. وهنا يظهر دور التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة في عملية نقل التكنولوجيا إلي دول العالم الثالث، فمن المعروف أن نقل التكنولوجيا يتطلب مهارات قد لا تكون متوفرة ما لم يكن هناك قاعدة تعليمية توفر هذه

(1) عبد الله بيومي. تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2004م. ص ص2-3.

(2) إبراهيم عصمت مطاوع. التنمية البشرية بالتعليم في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م. ص36.

المهارات، وهذا ما تؤكده تجربة النمور الآسيوية التي تقدمت اقتصادياً من خلال انتشار الحاسب الآلي والتوسع في التعليم الثانوي بشقيه العام والفني[1].

وبالتالي أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية في هيكل قوة العمل، فأصبح يحل المهنيون والتكنولوجيون محل العمال اليدويين، بل ويحل الإنسان الآلي محل الكثير من العاملين في مجالات الصناعة والمصارف والتجارة، وترتب علي هذا التكثيف الرأسمالي في التكنولوجيا الجديدة انتشار بطالة المتعلمين في الدول النامية. وبذلك يتضح أن الثورة العلمية والتكنولوجية تتميز بالصيرورة وتنامي تأثيرها في الحياة اليومية، مما يؤكد علي أن التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة يحتاج إلي تقويم سياساته وهيكله ونظمه ومحتواه وأساليبه ومخرجاته، بهدف تطويره وإصلاحه لمواكبة التطورات العالمية[2].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن الثورة العلمية والتكنولوجية أدت إلي توفير المعرفة وجعلها متاحة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وظهور تكنولوجيات جديدة، وزيادة مجالات التنافس الصناعي والتجاري بين الدول، وتغير قوى وعلاقات الإنتاج، لذلك تفرض الثورة العلمية والتكنولوجية علي المؤسسات التعليمية أن تتخلى عن نظم تعليمها التقليدية، وإتباع صيغ جديدة تتمتع بالمرونة والتطوير، وتضمين أدوات التكنولوجيا في مقرراتها لتواكب احتياجات سوق العمل المتغيرة، وإلا ستزداد الفجوة بينه وبين التطور العلمي والتكنولوجي، ويصبح أكبر مصدر لضخ الأعداد الهائلة من خريجيه في صفوف البطالة.

---

(1) محمد أحمد عبد العظيم أبو زيد. صيغ عالمية معاصرة في ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل وإمكانية الإفادة منها في مصر: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة المنيا. 2012م. ص35.

(2) نبيل فضل. "تطوير التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني في إطار المنهج القومي". المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: التعليم الفني والتدريب: الواقع والمستقبل، والمنعقد في الفترة من 10-11 مايو 2005م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2005م. ص482.

وتلعب ثورة المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في جميع جوانب الحياة، فقد ساعدت علي إحداث نقلة حضارية كبيرة في جميع المجالات، ولم تعد هناك حواجز مكانية بين أفراد المجتمع الواحد أو بين أفراد المجتمعات الدولية، فالتحول من عصر الصناعة إلي عصر المعلومات والاتصالات والمعرفة أصبح السمة السائدة لهذا العصر، وأصبح التحدي الحقيقي أمام المجتمعات المتقدمة هو السبق التكنولوجي وإنتاج المعرفة، وأن محاولة أي مجتمع من المجتمعات النامية الوصول إلي مصاف الدول المتقدمة تتطلب استيعاب النظام التعليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما يؤدي هذا التطور العلمي والتكنولوجي إلي عالم أكثر خطراً، ومن ثم ازدياد المخاطر علي الجنس البشري نظراً لتزايد تخزين الوقود، والمكونات الكيميائية التي يجرى إنتاجها وتشغيلها، بالإضافة إلي المواد المشعة وغيرها، مما يحتم علي البشرية إعادة النظر في قدراتها المتعاظمة إلي حد الخطر الذي يهددها بالفناء. وتتمثل أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية والاتصالات في المجالات المختلفة التالية[1]:

- الإلكترونيات الدقيقة، والحاسبات الآلية، والإنسان الآلي، وصناعة المعلومات، والاتصالات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء.
- العلوم الحيوية والهندسة الوراثية، وما تفتحه من آفاق سحرية في مجالي الإنتاج الزراعي والحيواني، والطب والتكنولوجيا الحيوية والصناعات الكيماوية والبترولية وغيرها.
- تخليق أو إيجاد مواد جديدة وإحلالها محل الموارد الطبيعية علي أساس التكنولوجيا البتروكيميائية، وهذه الجوانب ليست منفصلة بعضها عن بعض، وإنما جميعاً ذات بنية متشابكة تعمل معاً في التأثيرات علي عالمنا، لتحدث بدورها تغييراً يضاف إلي ما يحدثه كل منها علي حدة.

(1) جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. التربية الدولية وعالمية التعليم. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008م. ص ص276-277.

والبنية المتشابكة لثورة المعلومات والاتصالات في مجال العلوم البيولوجية وهندسة النسل، فقد أدت جميعاً إلي تغيير وترتيب الأسبقيات الحاكمة للعالم ونعني بها: الثروة والقوة والمعرفة، ولاشك أن لهذه التغيرات الجذرية في مجال العلم والتقنية أثرها في كل جوانب الحياة العامة، وعالم المهن والعمل والإنتاج بصفة عامة والتربية والتعليم بصفة خاصة، إذ يمكن إزاء النمو المذهل في كم المعارف وتقنياتها أن تصبح معلومات ومهارات واتجاهات أصحاب المهن وكل فئات القوى العاملة غير مسايرة للعصر، والحل الأمثل في ذلك، إنما يكمن في إيجاد صيغ جديدة للتعليم، بحيث يجدد من خلالها الأفراد معلوماتهم ومهاراتهم، ويوسعون آفاقهم في المجالات المتصلة بعملهم بصفة خاصة وبالحياة كلها بصفة عامة.

ويقصد بثورة المعلومات والاتصالات بأنها "القدرة علي اكتساب مهارات استخدام الحاسبات الإلكترونية والشبكات الإلكترونية (الإنترنت) في بث واستقبال وتخزين واسترجاع وتنظيم وتبويب المعلومات، والمعالجة العقلانية لها، وكذلك مهارات تبادل المعلومات وتداولها وانتقاء المناسب منها، بالإضافة إلي تطويعها ومزجها بالتطبيق العلمي وابتكارها وتخليقها"[1].

كما تعرف ثورة المعلومات والاتصالات بأنها: تلك المنظومة العلمية والمعرفية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الفياضة والمتدفقة، والتي هي من الغزارة إلي الحد الذي يطلق عليها ثورة المعلومات والتي نجمت عن تراكم المعلومات عبر سنوات طويلة من ناحية، وتولدها الدائم والمستمر من ناحية أخرى، نتيجة للتقدم العلمي والاقتحام التكنولوجي المعاصر والمستقبلي من خلال شبكات المعلومات، والقنوات الفضائية، والألياف الضوئية، والبريد الإلكتروني، والحاسبات الآلية، ...الخ.

---

(1) ناصر محمد عامر."المعلوماتية في التعليم العام بمصر وكندا واليابان". مجلة البحث في التربية وعلم النفس: مجلة علمية محكمة تصدرها كلية التربية – جامعة المنيا. المجلد السادس عشر. العدد الأول. يوليو 2002م. ص 51.

كما تشتمل ثورة المعلومات والاتصالات علي تغيرات أساسية تتمثل في القفـزة المدهـشة لتكنولوجيـا الحاسـبات ومعالجـة المعلومـات وانـدماجها مـع التقـدم المـذهل لوسـائل الاتـصال (الهواتف، التليفزيون، المحطات الفضائية) في منظومة تقنية واحـدة، والتطـور غـير المـسبوق في تراكم المعرفة والانتقال مـن المعرفـة العلميـة إلي تطبيقاتهـا العمليـة بـسهولة أكـبر وزمـن أقـل، والسرعة في نقل المعرفة وتعميمها علي مستوى العالم، بالإضافة إلي شبكة الإلكترونية للمعلومات (الإنترنت) التي تجمع العالم كله علي منابع معلومات حرة[1].

كما أن استخدام المعلومات في عالم الغد هو السبيل إلي التقدم، وسيتبين لنـا "أن دور التربيـة في تنميـة القـدرة عـلي الوصـول إلي المعلومـات أكـثر أهميـة مـن دورهـا في تقـديم المعلومات الأساسية"[2]. لذلك تتبلور السمة المحورية لعصر المعلومـات في الاهـتمام المكثـف بالعنصر البشري، وتنميته تنميـة متواصـلة، واسـتثمار قدراتـه الذهنيـة والفكريـة، واعتبـاره الأساس في تحقيق أي تقدم أو تنمية بالمجتمع[3].

ومن من مظاهر ثورة الاتصالات والمعلومات تنوع مصادر المعرفة، حيث نـشهد الآن التنوع في وسائل الاتصالات، وأيضاً الفاعلية والتأثير الكبير لهذه الوسائل، فمع تنامي قـدرات الحاسبات الآلية أو أجهزة الكمبيوتر أصبح لدينا أدوات اتصال ذات إمكانـات لا حـدود لهـا، كما أتت الأقراص المدمجة لتـضيف إلي رصـيد البـشرية مـصدراً مـذهلاً لتخـزين المعلومـات وحفظها واسترجاعها بأيسر الطرق الممكنة، وهناك البث الكوني والإذاعي والتليفزيـوني الـذي يدخل كل بيت دون أن تمنعه وسائل الحماية والتشويش.

(1) سمير إبراهيم حسن. "الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها". مجلة جامعـة دمـشق. المجلـد الثـامن عـشر. العـدد الأول. 2002م.ص 208.

(2) مي محمود شهاب. التعليم الثانوي في مصر: رؤية مستقبلية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1998م. ص 4.

(3) نادية محمود عبد المنعم وعزة جلال مصطفى. الإدارة المدرسية المعـاصرة في ظـل المتغـيرات العالميـة. القـاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2008م. ص ص 16-17.

وتمثل الاتصالات عن بعد أكثر من وسيلة من وسائل بث المعلومات، فهي توفر لمستخدمي المعلومات وسيلة للبحث والتفاعل مع المعلومات، وبظهور الحاسبات الرقمية *Digital Computer* صارت المعلومات تتمثل في الشكل الرقمي بصفة متزايدة، وبذلك أصبح الإمكان البحث في قواعد البيانات ونقل المعلومات من أماكن بعيدة علي شبكة الإنترنت *Internet*(1)، وبذلك تعد شبكة المعلومات الدولية الآن عماد مجتمع المعلومات، وهي مردود معلوماتي هائل، وتزود مستخدميها بمزيد من الأفكار الإبداعية، وتفتح أمامهم المجال للابتكار، وتسهم في تشكيل الوعي الثقافي لمختلف الفئات الاجتماعية(2)، وبالتالي ظهرت "التجارة الإلكترونية" وهي نوع من أشكال التعاملات التجارية، تتم إلكترونياً عبر شبكة المعلومات الدولية، وتتم هذه التعاملات بين الشركات بعضها البعض، وبين الشركات وعملائها أو بين الشركات والإدارات المحلية، وباستخدام هذا البعد الجديد للتجارة يمكن تحسين نوعية المنتج من خلال التعامل النشط بين العملاء ومقدمي السلع والخدمات(3).

ويمكن تحديد أهم خصائص ثورة المعلومات والاتصالات في النمو الكبير في حجم النتاج الفكري وتشتته، وتنوع مصادره، وتعدد أشكاله ولغاته، وزيادة أهمية المعلومات بوصفها مورد حيوي استراتيجي، حيث أصبح للمعلومات قيمتها في الاقتصاد الوطني وخطط التنمية واتخاذ القرارات وحل المشكلات، وتزايد حجم القوى العاملة في قطاع المعلومات، حيث زاد عدد العاملين في القطاع الحكومي

---

(1) محمد محمد الهادي. تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001م.ص43.

(2) حاتم فرغلي ضاحي. الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة.القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008م. ص24.

(3) رأفت رضوان. "آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب". ورقة عمل مقدمة في الندوة التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: "آفاق جديدة في التنمية البشرية وإدارة العملية التدريبية" والمنعقدة في عمان في الفترة من 2-4مارس 1997م. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997م. ص343.

المعلوماتي بشكل سريع، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[1]، وأصبح الانفتاح الإعلامي خاصية من خواص القرن الحادي والعشرين بوسائل اتصاله السريعة والآنية التي سوف تعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها من أي مجتمع إلي مجتمع آخر، فالإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية، أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية في منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية[2].

وبذلك أثرت ثورة المعلومات والاتصالات علي زيادة الإنتاجية بحيث اختفت الوظائف التي لا تتطلب مهارات في الصناعات الثقيلة، وازداد الطلب علي الوظائف التي تتطلب مهارات معينة في أعمال الخدمات وصناعة المعلومات، ويترتب علي الطبيعة الجديدة للعمل زيادة الحاجة إلي أصحاب المهارات الملمين بالتقنيات الحديثة، فضلاً عن القدرات التنظيمية المتقدمة[3].

ومن المؤكد أن يكون لثورة المعلومات والاتصالات تأثير علي المؤسسات التعليمية وذلك نتيجة اعتماد المؤسسات الإنتاجية والخدمية بشكل رئيسي علي

---

(1) وفاء عبد الحليم محمود وأماني زكريا الرمادي."ثورة المعلومات والقيم: رؤية فلسفية في أخلاق مجتمع المعلومات". المؤتمر السنوي الرابع لقسم علم النفس التربوي بكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: "الشباب والأمن الاجتماعي والتنمية" والمنعقد في الفترة من 22- 24 إبريل 2007م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2007م. ص ص 311-312.

(2) سعاد محمد عبد الشافي. التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. المجلد الأول. العدد الثالث. كلية التربية – جامعة حلوان، سبتمبر 1995م. ص 70.

(3) محسن خضر. "تطور سياسات التعليم والعمل والتدريب العربية في ضوء معطيات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة". مجلة التربية وعلم النفس. العدد الخامس والعشرون. الجزء الثالث. كلية التربية – جامعة عين شمس، 2001م. ص 289.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبصفة خاصة أجهزة الحاسبات الآلية، وظهور العديد من المهن والوظائف الجديدة والمتجددة، وجميعها مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقابل ذلك اندثار مهن أخرى كانت سائدة في فترات أخرى، إضافة إلي قيام كثير من المؤسسات التعليمية غير النظامية بأنشطة متعددة في مجال تعليم وإكساب مهارات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في إطار برامج التربية المستمرة، والمعرفة المعلوماتية للجميع[1].

وما أحدثته ثورة المعلومات والاتصالات من تغيرات وتحولات، أدت إلي إلغاء حواجز الوقت والمسافة، وجعلته أمام عدد هائل من المعلومات ووسائل الاتصال، وجعلته أكثر قدرة علي الإفادة بشكل أمثل من موارد البيئة، وبالتالي نمو حركة التصنيع، وتعدد المهارات الواجب توافرها في العاملين مما أحدث ثورة وتغيراً جذرياً في مفهوم التعليم، حيث أصبح التعليم والتدريب عن بعد من أحدث الطرق التعليمية في الوقت الحالي، وبهذا أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلي ثورة في التعليم بإلغاء حواجز المكان والزمان وجعل سبل التعليم والتعلم أيسر وأسهل بل ويسر وصوله إلي جميع الأفراد بغض النظر عن ظروفهم الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن سهولة استخدام التكنولوجيا الحديثة وانخفاض التكلفة قد ساهما في دخول العديد في سوق التعلم والتدريب، وهذا يخلق فرصاً رائعة لكل المتعلمين ومانحي الفرص التعليمية، وسوف يكون بإمكان المتعلم معرفة وسائل المعرفة المتاحة والاتصال والتفاعل مع الآخرين دون التنقل من مكان عملهم أو إقامتهم، وغالباً بتكاليف قليلة[2].

كما أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلي ظهور اقتصاد المعرفة القائم علي أهمية امتلاك العامل للمعلومات، والتأكيد علي المهارة الذهنية التي تمكن صاحبها من

(1) شاكر محمد فتحي وهمام بدراوي زيدان. التربية المقارنة: المنهج، الأساليب، الأدوات. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003م. ص ص 327-328.

(2) فرانز لنجلت وكرستوفر ماكنتوش. "مركزان دوليان: التربية الفنية والمهنية". مجلة مستقبليات. العدد (109). 1999م. ص 129.

التعامل مع فيض المعلومات المتجدد دائماً، والذي يتطلب التعلم مدى الحياة، وبذلك تنقسم العمالة في عصر اقتصاد المعرفة إلي ثلاث مجالات: الأول يتعلق بالعمالة ذات المعرفة شديدة التخصص في صناعة بعينها، الثاني يرتبط بالعمالة المتنقلة بين الصناعات المختلفة، أما الثالث فإنه يرتبط بالعمالة القادرة علي الاختراع والابتكار.

كما يؤدي التقدم السريع في التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات إلي حدوث مزيد من التغيير في أساليب تكوين المعارف واكتسابها ونقلها، وأن علي مؤسسات التعليم أن تضطلع بدور رائد في مجال الاستفادة من مزايا وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع تأمين الجودة والمستوى العالي في الممارسات والحصيلة التعليمية، بروح من الانفتاح والإنصاف والتعاون الدولي، والمشاركة في الشبكات، ونقل التكنولوجيا المختلفة وتنمية الموارد البشرية، وتشاطر الخبرات المتعلقة بتطبيقها في التعليم والتدريب والبحوث، والحرص علي العمل من خلال التعاون الدولي.

وفي هذا السياق أصبح أحد المعايير الأساسية للحكم علي نوعية مؤسسات التعليم وبرامجها يتمثل في درجة اكتساب طلبة التعليم لكفايات خاصة خلال سنوات تعليمهم، وقد حددتها اللجنة الدولية حول التربية للقرن الحادي والعشرين، في تقريرها الصادر عن منظمة اليونسكو عام 1996م تحت عنوان: "التعلم: ذلك الكنز المكنون"، الركائز الأساسية للتربية المتكاملة للشخصية بما يلي:

- التعلم للمعرفة: لتوفير الأدوات المعرفية اللازمة لتحسين فهم العالم وتعقيداته، وتوفير الأساس المناسب والكافي لمستقبل التعليم. وذلك بالجمع بين ثقافة عامة واسعة وبين إمكانية البحث العميق في عدد من المواد، وكذلك تعلم كيفية التعلم مدى الحياة وعدم الاقتصار علي مرحلة معينة، والعمل علي تضييق الفجوة بين ما يحدث في حجرات الدراسة وما يجري في العالم.

- التعلم للعمل: ليس لمجرد الحصول علي تأهيل مهني أو فني فحسب، بل أيضاً اكتساب كفاءة ومهارة تؤهل الفرد لمواجهة مواقف حياتية والاستجابة لحاجات العمل والتغير في المجتمع، أي توفير المهارات التي من شأنها تمكين الأفراد من المشاركة بفعالية في الاقتصاد والمجتمع.
- التعلم لتكون: وذلك من خلال الاهتمام بالتنمية المتكاملة لكل فرد عقلياً وجسدياً ووجدانياً، كذلك تنمية القدرات المتعلقة بالتفكير الناقد والتخيل والابتكار والمشاركة في المسئولية، لذا يجب أن تقدم المهارات الاجتماعية، ومهارات التحليل النفسي لتمكين الأفراد من تطوير الإمكانات النفسية والاجتماعية والجسمية لشخص ما إلي أقصى حد ممكن، وذلك من جميع النواحي "الشخصية المتكاملة".
- نتعلم للعيش معاً ومع الآخرين: إن العودة للقيم أصبحت اهتماماً عاماً مشتركاً مثل الاهتمام بتنمية فهم الآخرين واحترام ثقافاتهم وتقديرهم، وتطوير النظم التعليمية لتجنب الصراعات وأصلها بطرق سلمية والعمل من أجل أهداف مشتركة مع التأكيد علي الذاتية الثقافية وحماية التراث، لذا يجب عرض القيم الضمنية علي الأفراد، مثل حقوق الإنسان، ومبادئ الديموقراطية، والتفاهم والاحترام بين الثقافات، والسلام علي جميع مستويات المجتمع والعلاقات الإنسانية لتمكين الأفراد والمجتمعات من العيش في سلام ووئام.

وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عدة إجراءات لدعم الاتصال القائم علي المشاركة والتدفق الحر للمعلومات من أهمها ما يلي[1].

---

(1) الأمم المتحدة – الجمعية العامة. العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001-2010م). الدورة الثامنة والخمسون. نيويورك: الأمم المتحدة – الجمعية العامة، يوليو 2003م. ص ص 20-21.

ركزت أعمال اليونسكو علي الإعداد للمرحلة الأولى من المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وخاصة الأنشطة الموجهة نحو تحديد رؤية مشتركة ومبادئ مشتركة لمجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد، تم تنظيم عدد من المؤتمرات المواضيعية والإقليمية التي تناولت القضايا الرئيسية.

تشجيع حرية التعبير وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالاتصالات. فيما يتعلق بحرية التعبير والديموقراطية والسلام، واصلت اليونسكو نهجها ذا الشعب الثلاث. فقد واصلت، أولاً: أنشطتها الرامية إلي تعزيز حرية التعبير وزيادة الوعي بها كحق أساسي من حقوق الإنسان وتعزيز حماية حرية الصحافة وحقوق الصحفيين من خلال تقديم المساعدة والتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات وسائط الإعلام المهنية، وجماعات الدعوة لحرية الصحافة علي الصعيد الوطني وعلي الصعيدين الإقليمي والدولي. ثانياً: واصلت المنظمة نهجها المعياري في تقديم المساعدة والخدمات الاستشارية لتكييف التشريعات والمبادئ المعترف بها دولياً. ثالثاً: واصلت المنظمة أنشطتها التنفيذية لضمان متابعة الإعلانات وخطط العمل الصادرة عن الحلقات الدراسية الإقليمية الخمس المتعلقة بتعزيز وسائط الإعلام المستقلة والتعددية، وخاصة في مناطق الصراع وما بعد الصراع.

وقد أثرت العولمة علي نظم التعليم بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال تغيير طبيعة العمل الذي يتطلب مرونة أكثر في تنظيمه، وامتلاكاً لمهارات الاتصال، ويفرض ذلك علي الدولة توفير الكفاءات القادرة علي تأدية هذه الأعمال بالصورة المرغوبة، وذلك بزيادة نسب الملتحقين بالتعليم الثانوي العام والفني والتعليم العالي والجامعي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظم التعليم بغرض توسيع التعليم كماً بتوصيله لأفراد أكثر بتكلفة أقل، وكيفاً برفع جودته من خلال الاعتماد علي الحاسب الآلي والإنترنت في التدريس. كما تفرض العولمة علي التعليم بصفة عامة أن يحقق معايير الجودة العالمية، ويوفر القوى العاملة المؤهلة والمدربة علي مستحدثات العصر، وأن ينوع من صيغه ونماذجه، بل ويجدد من طرقه وأساليبه، ويطور في أهدافه

وفلسفته، حتى يمكن له مواجهة تحديات العولمة، وحتى يمكن التكيف معها والسيطرة علي تداعياتها.

ثانياً: التحولات الاقتصادية في النظام العالمي الجديد:

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينيات وحتى اليوم ، أحداثاً عالمية مذهلة متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة، وضعت العالم وشعوبه المختلفة عشية القرن الحادي والعشرين أمام متطلبات وتحديات جديدة، وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ... الخ)، إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادي بديناميكية مناسبة ، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الاستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادي المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة [1].

(1) فؤاد راشد عبده. "الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة". بحث قدم إلي المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بعنوان: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" والمنعقد في الفترة من 25-27 نوفمبر 1997م. أسيوط : مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط ، 1998م. ص ص 217 – 218.

وتعد الرأسمالية عملية ديناميكية وتطورية، ساهمتْ في توجيه ليس فقط التغير الاقتصادي، بل، وبدرجة متزايدة، الأبعادَ الاجتماعية والسياسية والثقافية والشخصية للمجتمع.ويسير العالم حالياً نحو تحولات هامة جداً وهو يودع الرأسمالية العالمية للقرن العشرين. فإلى أين نحن ذاهبون؟ نحن نعيش وسط تغير هائل. فالرأسمالية باتت حضارة اقتصادية ديناميكية تطويرية تدفع بحضارتنا، وقدرات الازدهار الاقتصادية لدينا، وعلاقتنا بالبيئة، وهويتنا الشخصية، نحو اتجاهات متقاربة. وإذ نشق طريقنا باتجاه القرن الحادي والعشرين، فسنحتاج لعلم اقتصاد جديد يمكّننا بصورة أفضل من إدراك الإمكانات الرأسمالية المتعددة والتأثير فيها.

ومن أفكار التغير الاقتصادي الهائل الفكرة التي قد تكون أكثرها تأثيراً، تلك التي تقوم إن الصناعات والأقاليم تعمل الآن في اقتصاد عالمي، وإن المعرفة تشاهد باعتبارها تحولاً رأسمالياً شاملاً له تأثير في كل جوانب الحياة الاقتصادية، ولكن الاعتماد المتبادل يجلب البلاء أيضاً ـ التلوث عبر الحدود والمحيطات، والتغير العالمي للجو، وتدمير طبقة الأوزون، والأنفلونزا، والأوبئة المتنقلة بين أرجاء المعمورة.

كما أن الاختلالات القوية التي تعم صناعات تكنولوجيا المعلومات، تجعل النماذج التقليدية، التحليلية، غير ذات جدوى لفهم العمليات أو النتائج المُلاحظة.

لذا كان مهماً جداً وضع مخططاً تمهيدياً للنموذج الاقتصادي الجديد الذي يتابع آثار التحول السريع لاقتصاد السوق في عصر المعلومات. والذي يستند علي النقاط الأربع التالية:

- دورات حياة المنتجات القائمة على المعرفة تكون قصيرة، في الغالب، بسبب تزايد سرعة تطور الإنتاج، فمع تدفق أكثر المنتجات تطوراً نحو السوق، تصبح الأجيال السابقة قديمة ومهجورة.
- إن الشركات التي تمارس عملياتها التسويقية بنجاح وتبيع أكثر المنتجات تقدماً من الناحية التقنية في أي وقت معطى، سوف تختبر معدلات نمو

مثيرة تسمى النمو المفرط. وعلى النقيض من ذلك، فالشركات التي تتصف ببطء إنتاجها،يمكن أن تواجه انهيار أسواقها فجأة، مع نتائج كارثية.

- تباشر الشركات ذات التقنية العالية عملها عادةً على طريق ديناميكي، بعيداً عن التوازن طيلة الوقت.
- المدار هنا غير خطي، ويتضمن احتمالات حصول فوضى، نتيجة حصول جيشان صناعي ضخم، سينبثق تطور تقني سريع. وينشأ نوع من التوازن بين الإبداع والنسيان، وبينا لعملية التجارية للمنتجات الجديدة في سياق انطلاق شركات جديدة منشأة حديثاً تندمج وتحقق مكاسب اقتصادية، وتلك التي وقعت في الإفلاس.

وفي حين يفترض الاقتصادُ التقليدي السلوكَ المثالي، التوازن، واستقرار هذا التوازن، فإن الطراز السائد للشركات القائمة على التقنية الجديدة يتسم بالسلوك المثالي الجزئي وعدم التوازن: القفز المفاجئ بين ما هو كائن وبين ما هو بالإمكان.

ويقصد بالتغير الاقتصادي تغير شكل العمالة من اعتمادها علي المهارة العضلية إلي اعتمادها علي المهارات الفنية المتخصصة بحيث تستطيع المنافسة، ويقصد بها أيضاً التغير في وحدات العمل ونطاقه، بحيث ستحل الشركات الصغيرة الحجم والقليلة التعقيد محل الشركات كبيرة الحجم والبالغة التعقيد، كما سيكون هناك اعتماد علي العمالة الماهرة، والتحول إلي إدخال التكنولوجيا الحديثة في وسائل الإنتاج[1].

ومن المتغيرات الاقتصادية التي ظهرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين انهيار النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي، والاتجاه نحو الملكية الفردية، وظهور

(1) عثمان إسماعيل الجزار وإكرام سيد غلاب. البيئة الثقافية وتنمية الوعي بالتحديات المستقبلية لطلاب كلية التربية في القرن الحادي والعشرين. مجلة التربية: تصدرها كلية التربية – جامعة الأزهر. العدد الخامس والثمانون. أكتوبر 1999م. ص17.

الشركات العابرة للقارات، وانتقال رؤوس الأموال، والتكتلات والتحالفات الاقتصادية، واتفاقية الجات حيث تقود عملية تحرير شبه شامل لجميع أنواع المبادلات بما في ذلك الخدمات وحقوق الملكية الفردية[1].

فقد شهد العالم مع مطلع عام 1995م تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى منظمة عالمية للتجارة، والتي انضمت بدورها إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتكتمل بذلك ركائز النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحت إشراف منظماته الثلاث، حيث يختص البنك الدولي بالإشراف على السياسات المالية، في حين يختص صندوق النقد بالإشراف على السياسات النقدية، أما منظمة التجارة العالمية فهي تختص بالإشراف على السياسات التجارية.

ولاشك أن اكتمال مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بانضمام منظمة التجارة العالمية إليها قد فرض على اقتصاديات الدول النامية العديد من التحديات – إن لم يكن التهديدات – إذ تشهد أسواق هذه الدول اجتيازاً ونفاذاً تدريجياً لسلع وخدمات الدول المتقدمة نتيجة لتخفيض التعريفات والقيود الجمركية وغير الجمركية، كما يتوقع أن تشهد هذه الأسواق اجتياحاً من قِبَلْ سلع وخدمات الدول المتقدمة بعد إزالة القيود والحواجز نهائياً مع بداية عام 2005م.

وفي المقابل تواجه سلع وخدمات الدول النامية صعوبات عديدة عند محاولتها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وذلك نتيجة لعدم اكتمال القدرة التنافسية لها من ناحية، وتقدم صناعة السلع والخدمات في الدول المتقدمة من ناحية ثانية، وإجادة استخدام الأخيرة لما يعرف باسم الإجراءات الرمادية من ناحية ثالثة، وهو الأمر الذي يمكن القول معه بأن الدول المتقدمة هي المستفيد الأول من النظام التجاري

(1) هاني عبد المجيد بيومي. تقويم منهج الاقتصاد بالتعليم الثانوي العام في ضوء المتطلبات الحياتية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2007م. ص14.

العالمي الجديد وأن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لا يخرجان عن كونهما أداتين لاعتصار الدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

ولذا، فقد حرصت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على عدم الاكتفاء بتحرير التجارة في مجال السلع فقط، وإنما قامت بإخضاع التجارة في مجال الخدمات للتحرير أيضاً، وذلك نظراً لما تتمتع به صناعة الخدمات في هذه الدول من تقدم وتطور وقدرة تنافسية عالية نتيجة لارتفاع المكون التكنولوجي في إنتاجها مقارنة مع صناعة الخدمات في الدول النامية، فضلاً عن تعاظم دور الخدمات في هياكلها الإنتاجية حيث تسهم الخدمات بأكثر من 60% من الناتج القومي للدول المتقدمة.

هذه المتغيرات الاقتصادية الحادثة أدت إلي وجود نظام اقتصادي عالمي جديد قائم علي اقتصاديات السوق والمنافسة العالمية، ومن أهم هذه المتغيرات الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها العالم أجمع – بداية بالدول المتقدمة ومروراً بدول العالم النامي – كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي ظهرت بقوة في منتصف شهر سبتمبر 2008م، وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة غياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط المالية الموضوعية، وفقدان الثقة بين البنوك والمؤسسات وبعضها، أو لدى الأفراد والشركات[(1)]. بما يؤثر علي تمويل التعليم حيث تنخفض نسب الإنفاق علي التعليم خاصة في الدول النامية، مما يمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب من الدول النامية أن تدرك آثار هذه الأزمة علي مختلف المجالات، وتستعد لمواجهتها حيث تمثل تحدياً اقتصادياً صعباً.

(1) جمهورية مصر العربية – المجالس القومية المتخصصة. "الأزمة المالية العالمية وآثارها علي مصر". تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية. الدورة الخامسة والثلاثون 2008م/2009م. ص20.

ومع نهاية الثمانينـات وبدايـة التـسعينات مـن القـرن العـشرين حـدثت تحـولات عالمية عميقة أطلق عليها لفظ "عولمة" وهى تختلف تماما عما كان يسمى "عالمية" رغم أنها تستند تماما إلى مفهوم العالمية *Internationalization* الكامن في جوهر نظام اقتصاد الـسوق. إن العولمة تعنى سـعى نظـام الـسوق لان يفـرض نفـسه عـلى العـالم، وهـى بـذلك مطابقـة للعالمية. لكن هذا السعي يتم في ظروف مختلفة تماما لم تمـر عـلي البـشرية مـن قبـل ومـن أهمها ما يلي:

- العولمة تتم في وجود نظام اقتصادي عالمي سائد واحد هو نظام السوق.
- إن ظـاهرة "العولمــة" تــتم في ظــل، ثــورة علميــة هائلــة في الاتــصالات والمعلومات جعلت العالم كله وكأنه قرية واحدة صغيرة.
- إن ظاهرة العولمة تتم بعد نجاح الدول الصناعية وهى دول اقتصاديات السوق في تحقيق إنجازات تكنولوجية هائلة ترقى لمرتبة الثورات التكنولوجيـة في كـل ميادين الحياة. وهذه الثورات قد استفادت منها الشعوب بـدراجات متفاوتـة. لقد حدث ذلك في الوقت الذي انهار فيه الشق الآخر من النظام العالمي النظام السوفيتي القائم على التخطيط المركزي، مـما جعـل نظـام الـسوق أكـثر بريقـاً وإغراءاً أمام قطاعات واسعة من شعوب البلاد النامية.
- نجحت دول اقتصاد السوق في تعزيز وتقوية دور المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته ومؤسسات الأمـم المتحـدة والمؤسـسات والهيئات المانحة التابعة للدول الصناعية، وكلها منظمات ومؤسسات تنشر فكر اقتصاديات السوق وتدعم تطبيقاته، وهو رافد هام يصب في محيط العولمة.
- إطـار نظـام اقتـصادي واحـد هـو نظـام الـسوق أصـبح الـسعي لتحريـر التجـارة وإزالـة المعوقـات والحـواجز التـي فرضـت عليهـا خـلال فـترة الحــرب البــاردة ميــسراً أكــثر مــن أي وقــت مــضى. فتحريــر التجــارة

سيؤدى إلى نمو حركة رؤوس الأموال، وهو ما يدعم تيار العولمة. وإن توقيع أعضاء الجات على اتفاقية مراكش المعروفة بجولة أورجواي يعتبر علامة هامة من علامات التحولات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين.

- إن العولمة بهذا الشكل، وبهذه الظروف، ستفرض منافسة طاحنة بين المؤسسات الإنتاجية وبين الدول على الصعيد العالمي، ولتنظيم هذه المنافسة وأدارتها سعت مختلف مستويات النظام العالمي إلى تعزيز وتنشيط التكتلات الاقتصادية وخلق مناطق للتجارة الحرة تضم دول اقتصاد السوق الصناعية المتقدمة والدول المجاورة لها، وخصوصا الأقل نمواً. وقد فرض هذا الاتجاه الجديد تحديات جديدة أمام الدول الأقل نمواً أهمها انه لم يعد أمامها خيارات كثيرة أو بدائل لعدم الانضمام إلى هذه التجمعات. وإذا قررت الانضمام فستجد نفسها أمام مستويين من المنافسة. منافسة داخل التكتل حيث ستحرر وارداتها من دول التكتل بسرعة وهو ما سيهدد إنتاجها المحلى خصوصا في مواجهة منتجات الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء في التكتل. لن يفيدها كثيرا تحرير الدول الصناعية لورداتها منها لضعف منتجاتها كماً وكيفاً في أسواق الدول الصناعية.كما أنها ستواجه منافسة خارج التجمع من دول العالم المنخرطة في تكتلات اقتصادية وتجارية أخرى، أو غير المنخرطة لأنها جميعا تسعى إلى تحرير التجارة وتزيد من قدراتها التنافسية. لقد أصبح العلم يتحول إلى ساحة يبدو أن الصراع فيها سيكون محموما.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن التحولات الاقتصادية التي ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين هي التكتلات الاقتصادية العالمية، نتيجة إعادة تأسيس النظام الاقتصادي العالمي علي نحو جديد يعترف بالكتل الاقتصادية القارية كحلقة وسيطة بين الدول القومية والنظام العالمي الجديد، مثل الاتحاد الأوروبي، وهو تكتل

اقتصادي قاري إقليمي، ومنطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة، والتجمع الاقتصادي الباسفيكي وغيرها، كل هذه التكتلات أضحت ظاهرة عالمية، تسعى كل دولة إلي الانضمام إلي إحداها بغية شق طريقها للسير في النظام العالمي الجديد في إطار هذه التكتلات الاقتصادية[1]. هذا التحول يتطلب وجود أفراد حاصلين علي تعليم عالي الجودة، أصحاب كفايات ودافعية مرتفعة لقيادة المجتمع للحصول علي مزايا تنافسية، وبالتالي فإن كافة المؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم والتدريب، يجب أن تقوم بدور في تحسين مهارات الأفراد، وهذا لن يتأتى إلا من خلال مساعدة الأفراد أنفسهم لأنفسهم، بالإضافة إلي ضرورة توافر أجهزة ووسائل تكنولوجية متقدمة تتيح للطالب فرصة التدريب عليها والاستفادة منها، وتطوير قدراته العملية والفنية حتى يستطيع الدخول في سوق العمل، وتوفير فرص تعلم وبرامج تدريب مستمرة للطلاب، نظراً للتغير السريع في العلم والتقنية والمهن التي تتغير باستمرار، وتحتاج إلي مهارات متجددة مما يفرض استمرارية التعليم والتدريب، لذا يسهم التعليم إسهاماً فعالاً في المحافظة علي استمرار الدول في مناخ التنافس الدولي من خلال قدرة أفراده علي الإبداع في كافة المجالات[2].

وتجئ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة *GATT* لتؤكد هذا النظام الاقتصادي العالمي وتقننه وتحوله إلي تنظيم دولي رسمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية[3]، وتؤكد هذه الاتفاقية علي تحرير التجارة الدولية وحرية نقل السلع بدون

---

(1) مصطفى عبد الحميد حسن عناني. "التحولات المجتمعية في مصر وانعكاساتها علي التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشرين". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية. 2000م. ص57.

(2) طلعت عبد الحميد. العولمة ومستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي. القاهرة: فرحة للنشر والتوزيع، 2004م. ص1.

(3) أحمد إسماعيل حجي. إدارة بنية التعليم والتعلم: النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2001م. ص18.

قيود جمركية، وتؤكد علي مبدأ الشفافية بمعنى حظر الاتجاه إلي القيود الكمية لحماية الصناعة الوطنية، وإنما يكمن في الاعتماد علي التعريفة الجمركية إذا اقتضت الضرورة لذلك، بالإضافة إلي مبدأ التبادلية بمعنى تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية، أي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية من جانب إحدى الدول لابد وأن يقابله تخفيف معادل من الجانب الآخر(1).

يقصد بالجات تلك الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بين الدول المنضمة إليها، وكذا إزالة الحواجز غير الجمركية (كنظام الحصص والقيود الإدارية).

ويُعبر مصطلح الجات عن الحروف الأولى *GATT* للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية *The General Agreement on Tariffs and Trade* أي التجارة في السلع. بينما يَعبر مصطلح الجاتس (*GATTS*) عن التجارة في الخدمات.

وقد وقعت على اتفاقية التجارة في السلع، ومن ثم الخدمات،23 دولة في جنيف في نهاية أكتوبر عام 1947م بعد مفاوضات استمرت طوال عام 1946م وحتى أكتوبر من عام 1947م. وبالنسبة لمصر، فقد وقعت على هذه الاتفاقية في مارس عام 1995م.

وفي إطار هذه الاتفاقية تم عقد عدة جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كان أخرها جولة أورجواي والتي انتهت بتوقيع الوثيقة الختامية في 15 أبريل 1994م من جانب 117 دولة، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقية إنشاء

(1) وفيق مدبولي عياد. "تطوير التعليم الجامعي لمواجهة اتفاقية الجات وشهادة الإيزو في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة". بحث قدم في المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية – جامعة حلوان بعنوان: "التعليم من أجل مستقبل أفضل" والمنعقد في الفترة من 29-30 أبريل 1997م. الجزء الثاني. القاهرة: كلية التربية – جامعة حلوان، 1997م. ص468.

منظمة التجارة العالمية *World Trade Organization* والمعروفة اختصاراً باسم (*W T O*).

وقد بدأت هذه المنظمة مزاولة أعمالها منذ الأول من شهر يناير 1995م لتحل بذلك محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. وتضمنت الأهداف التالية[1]:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.
- توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف.
- تدبر المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية بغية تحقيق أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.
- تحقيق أهداف اتفاقية الجات والتي تتمثل في الآتي:
  - إتباع مبدأ عدم التميز في المعاملة بين دولة وأخرى.
  - منع القيود الكمية.
  - يجب أن تكون الدول الأعضاء في الجات علي اتصال وتشاور *Consultation*.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن الهدف الأساسي للاتفاقية كان في المقام الأول الجانب الاقتصادي دون أن يذكر قط مفهوم الملكية الفكرية أو الثقافية حتى إذا ما كانت الجولة الأخيرة في أورجواي عام 1994م، لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت علي إضافة حقوق الملكية الفكرية حين اكتشفت اتساع دائرة ضياع كثير من حقوق النشر وبراءات الاختراع وقرصنة برامج الحاسبات الآلية

(1) نبيل حشاد. الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م. ص ص86،173.

والأقراص المدمجة[1]. إلي غير ذلك، ولذلك تم الاتفاق علي الحماية الفكرية *Trade Related as Intellectual Property Rights* والتي اشتملت علي ما يلي[2]:

- حقوق الطباعة والحقوق المرتبطة بها.
- المؤشرات الجغرافية.
- العلاقات التجارية.
- التصميمات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- حماية المعلومات السرية.
- تصميمات المعروضات من الدوائر المتكاملة.
- السيطرة علي الممارسات التي تعين التنافس في مجال التراخيص التعاقدية.

ولقد كان إحلال منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أمراً ضرورياً للأسباب الآتية :

- أن قواعد اتفاقيات الجات كانت تطبق على أساس مؤقت في حين يفترض أن قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على أساس دائم.
- أن اتفاقية الجات لم تكن ملزمة قانوناً لأعضائها، ولذا فهي لم تستلزم إجراءات تشريعية من جانب حكومات الدول الأعضاء، في حين جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية ملزمة لكافة أعضاءها، ومن ثم فقد تم إقرارها من المجالس التشريعية للدول الأعضاء.

(1) محمد عبد الشفيع. "العولمة والتكنولوجيا". كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد السابع عشر. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002م. ص ص57-60.

(2) مصطفى عبد الغني. الجات والتبعية الثقافية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م. ص19.

- أن قطاع الخدمات لم يكن يمثل جزءاً من اتفاقية الجات والتي كانت تقضي صراحة بالاقتصار على السلع، بل إن تحرير تجارة الخدمات لم يناقش بأي صورة من الصور في الجولات السبع الأولى، وقد حرصت الدول المتقدمة على إدخال هذا القطاع في نطاق التحرير نظراً لتعاظم أهميته في هياكلها الإنتاجية واقتصادياتها، ومن ثم تفوقها في هذا القطاع على الدول النامية. وقد وجدت الدول المتقدمة في إنشاء منظمة التجارة العالمية متسعاً لذلك.
- افتقرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى الهيكل التنظيمي والأجهزة التنفيذية، حيث كان يقوم على تنفيذ بنودها بعض اللجان التي يناط بها أداء مهام معينة وتنتهي حياتها بانتهاء مهمتها، في حين اشتملت اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الهيكل التنظيمي، والأجهزة التنفيذية التي تسمح بالإشراف على تنفيذ أحكامها بطريقة أكثر شمولاً وفاعلية وبصلاحية أقوى في تسوية النزاعات.

وقد تضمنت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة تحديد الوظائف الرئيسية لها، والتي يمكن تلخيص أهمها في الإشراف على تحرير التجارة العالمية بما يسمح بانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بدون معوقات. وبمعنى آخر ضمان عدم وجود مقاومة من الجهات الحكومية أمام السلع ومقدمي الخدمات الأجنبية من الأفراد والشركات.

وقد فرضت هذه الاتفاقية مجموعة من التحديات علي الدول النامية أهمها زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية بسبب عدم التفرقة بين المنتج المحلي والسلع المستوردة المماثلة أو الشبيهة، وارتفاع فاتورة التكنولوجيا المستوردة بعد تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفنية والفكرية التي حظرت تقليد أي سلعة أو عملية

إنتاجية، كما أدت إلي إلغاء الدعم الحكومي لبعض الصناعات، وانتهاء ما كان يتم منه لتشجيع المنتجات الوطنية علي حساب مثيلاتها المستوردة[1].

بالإضافة إلي الشركات متعددة الجنسيات وهي شركات تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية للدول التي تنشأ فيها، وهي قوة ناتجة عن قدرتها علي تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية علي مستوى العالم كله وإمكانيتها علي تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإنتاجية والإدارية علي أوسع نطاق، فهي تتميز بضخامة رؤوس أموالها، وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي اللامحدود. ولها كذلك انعكاسات اجتماعية وثقافية في الدول التي تمارس أنشطتها فيها من منطلق الاحتكاك بين العمالة الأجنبية والعمالة المحلية. وقد أصبحت هذه الشركات المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في العالم كله، وتتسم هذه الشركات بضخامة رأس المال والقوى العاملة، وبحجم الإنتاج لسلعة معينة، بالإضافة إلي ضخامة رقم المبيعات، كما تتنوع أنشطتها ولا تقتصر علي سلعة واحدة وإنما تتنوع منتجاتها لتجنب أي خسارة محتملة، كما أن هذه الشركات لا تعترف بالحدود الجغرافية وهذا يكشف مدى ضخامة هذه الشركات وسيطرتها علي اقتصاديات العالم[2]، ونتج عن ذلك تطورات في طبيعة العمل وأشكال الوظائف وأسلوب أداء أسواق العمل، ومن هذه التغيرات: إدماج بعض الوظائف مع بعضها البعض، وظهور حرف ومهن جديدة تتطلب مهارات متقدمة، وتكوين ما يسمى بمجموعات العمل ذات الكفاءة العالمية وتبسيط عمليات

---

(1) أحمد سيد مصطفى. تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار الكتب، 1999م. ص25.

(2) فايز رشاد الشناوي. "تطوير نظام إعداد المعلم العربي علي ضوء ظاهرة العولمة". بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي الثامن بعنوان: "مستقبل سياسات التعليم والتدريب في الوطن العربي في عصر المعلومات وثورة المعلومات" والمنعقد في الفترة من 3-4 يوليو 2000م. الجزء الأول. القاهرة: كلية التربية – جامعة حلوان، 2000م. ص69.

الرقابة والتقييم، وتدريب الموظفين علي أعمال ذات مهارات متعددة بحيث يقوم كل منهم بأكثر من عمل في آن واحد[1].

كما أصبح لهذه الشركات أثراً غير مباشر علي تنمية الموارد البشرية عن طريق تأثيرها في برامج الاستثمارات التعليمية من جانب أصحاب الأعمال المرتقبين، وتأثيرها في برامج ومؤسسات التعليم المحلية، وعلي المساعدة الفنية للمؤسسات المرتبطة بها عن طريق الروابط الخلفية والأمامية. ويتمثل التأثير المباشر لهذه المؤسسات في إطار مرحلة التعليم الفني والتعليم الجامعي في توفير فرص العمل للخريجين ذوي المهارات العالية في مجالات العلوم والهندسة والتجارة، كما توفر فرص عمل للخريجين في مجال الصناعات ذات التكنولوجيا الكثيفة، الأمر الذي يتطلب تجويد التعليم الفني والتعليم الجامعي نظراً لارتفاع كثافة المهارات في الشركات التابعة الأجنبية عنه في المؤسسات المحلية في كل الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء.

وقد تعرض العالم في المجال الاقتصادي إلي تيار شديد وجارف نحو العولمة وتحرير التجارة وما يترتب علي ذلك من سياسات التثبيت الاقتصادي والتكثيف الهيكلي، واعتماد آليات السوق .. وقد أدى ذلك إلي قيام موجة عارمة من التكتلات الإقليمية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.

فعلي المستوى الأوروبي، توصلت مجموعة من دول أوروبا الغربية إلي أن توظف العامل الاقتصادي في التعاون لتحقيق أهداف سياسة بعيدة المدى، ففي عام 1957م، تم إقامة السوق الأوروبية المشتركة، وأخيراً تطورت هذه السوق إلي ما يعرف الآن

(1) حاتم فرغلي ضاحي. الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008م. ص179.

بالاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخيت بهولندا عام 1992م، التي تضم خمس عشرة دولة أوروبية، وأصبح هذا الاتحاد قوة اقتصادية وسياسية أوروبية مؤثرة[1].

وفي الأمريكتين، حيث اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك (نافتا) *North America Free Trade Agreement* (*NAFTA*) ، وكذلك السوق الأمريكية المشتركة (ماركوسور)[2].

ودخلت كل من نيوزيلندا واستراليا في اتفاق للتجارة الحرة *New Zealand Australian Free Trade Area* (*NSETA*)، وتجمعت دول أمريكا اللاتينية فيما يعرف بمؤسسة تكامل أمريكا اللاتينية *Latin American Integration Association* (*LAIA*)[3].

وترتب علي ذلك تزايد حاجة المستثمرين وأصحاب الأعمال إلي توظيف العمالة المتعددة المهارات، المسئولة بشكل مباشر عن ضمان وتحسين الجودة، مما استلزم تطبيق معايير الجدارة المهنية في انتقاء واختيار الأكفأ لشغل الوظيفة مكان العمل[4].

---

(1) حسين عمر. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة. الطبعة الثالثة. جدة: النصر للطباعة والتغليف، 1983م. ص460.

(2) ديمتري بيردذ. "الاعتراف بدراسات ومؤهلات التعليم العالي من تحديات القرن الحادي والعشرين، التعليم للقرن الحادي والعشرين". مجلة مستقبليات. المجلد (128). العدد الثالث. جنيف: مكتب التربية الدولي، 1998م. ص452.

(3) فخري الدين الفقي. "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد (25). العدد الأول. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ربيع 1997م. ص ص63-64.

(4) عبد الوهاب محمد كامل وأشرف عبد المطلب مجاهد. إصلاح التعليم الثانوي الفني في ضوء معايير الجودة: دراسة ميدانية". بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي العاشر لكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: "التعليم الفني والتدريب: الواقع والمستقبل" والمنعقد في الفترة من 10-11 مايو 2005م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2005م. ص129.

والاتفاق القائم بين أربع وثلاثين دولة من دول الأمريكتين عام 1994م، لإنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام 2005م تلتزم في نشاطها بالقواعد التي حددتها اتفاقية التجارة العالمية (الجات)، وتحرير وتكامل أسواق رأس المال والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والتعاون في مجال الطاقة والعلوم والتكنولوجيا.

وفي أقصى الشرق من قارة آسيا بادرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان *ASEAN*) إلي تنفيذ منطقة التجارة الحرة فيما بين أعضائها والعمل علي إقامة منطقة *Association of South East Asian Nation*آسيان للتجارة الحرة.

وعلي صعيد رابطة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك)، فقد تم في أواخر عام 1994م، اعتماد الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحرير وفتح أسواق التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادي[1].

وفي أفريقيا، تواصل بعض الدول الأفريقية جهودها في إقامة تكتلات اقتصادية جديدة ومراجعة ما هو قائم منها، أبرز هذه الجهود مجموعة (الكوميسا) *COMESA* تهدف إلي إقامة سوق افريقية مشتركة، والتي تضم خمس عشرة دولة في شرق وجنوب أفريقيا عام 1993م والتي ضمت ست عشرة دولة وقد انضمت مصر إلي السوق المشتركة مؤخراً في عام 1998م.

وعلي الصعيد الإقليمي العربي، وجدت الدول العربية نفسها مدعوة إلي الانخراط في إطار تكتل إقليمي يسمح لدول المنطقة بالوقوف في وجه المنافسة الشديدة القادمة من التكتلات الدولية الكبرى. وفي هذا السياق، كان موضوع الشرق

---

(1) السيد محمد ناس ونهى عبد الكريم. الجامعة والعولمة: الطالب الجامعي بين الإقليمية والعالمية. بحث قدم في المؤتمر العلمي لجامعة القاهرة بعنوان: تطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل والمنعقد في الفترة من 22-24 مايو 1999م. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م. ص243.

أوسطية أو النظام الشرق أوسطي غطاء اقتصادياً لتحقيق أهداف سياسية وخلق مصالح اقتصادية متبادلة بين الأطراف الداخلة في هذا النظام[1].

فقد قامت تجمعات وعقدت اتفاقيات اقتصادية في إطار وخارج جامعة الدول العربية، ولكن لم ينتج عنها سوى القليل، فقد شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين تكوين ثلاثة تجمعات وتكتلات عربية إقليمية، تمثلت في: مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م، ومجلس التعاون العربي في عام 1987م والذي كان يضم كل من مصر والعراق والأردن واليمن إلا أن هذا المجلس قد تفكك نتيجة اختلاف هذه الدول إزاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990م، ومجلس التعاون لدول المغرب العربي في عام 1988م.

كل هذه التكتلات الإقليمية أصبحت ظاهرة عالمية، تسعى كل دولة إلي الانضمام إليها بغية شق طريقها للسير في النظام العالمي الجديد، لاسيما وأن هذه التكتلات الاقتصادية الضخمة تتحكم في غالبية اقتصاديات العالم، وصاحبتها كذلك قوة عسكرية وسياسية مماثلة.

وهكذا تشكل التنافسية الحادة التي أفرزتها المتغيرات الاقتصادية تحدياً كبيراً أمام جميع الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء وخاصة اتفاقية الجات، حيث تفرض هذه المتغيرات علي نظام التعليم ضرورة إعادة النظر في مستوى خريجيه، حيث يجب أن يمتلكوا المهارات والمعلومات التي تمكنهم من التنافس في سوق العمل العالمي والقدرة علي تصنيع منتجات عالية الجودة تستطيع أن تنافس المنتجات الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وإلا ستظل منتجاتنا حبيسة المصانع لا تجد طلب عليها، وأيضاً لابد أن يكونوا قادرين علي العمل في أسواق ودول مختلفة ومنافسة العمالة الأجنبية في ظل انخفاض فرص العمل في مجتمعنا وانتشار مشكلة البطالة، ويتم ذلك من خلال استحداث

(1) المرجع السابق. ص244.

صيغ تعليمية جديدة تؤهل الأفراد وتجعلهم قادرين علي التنافس من خلال تجديد مهاراتهم ومعلوماتهم واكتساب الجديد في مجالهم وتغيير هذا المجال إذا تطلب ذلك.

وقد تطورت الثورة التكنولوجية في البلدان الصناعية وانعكست على الاقتصاد العالمي بأسره وقد غيرت هذه الثورة المزايا النسبية الدولية إلى حد ما، جاعلة من المعرفة عاملا بالغ الأهمية من عوامل الإنتاج، فشهدت الأنشطة التي تتطلب درجة رفيعة من المعارف والتي تستخدم تكنولوجيات متقدمة أعلى معدلات النمو، وبات يتعين على البلدان، كي تنجح في تنميتها الاقتصادية، أن تتزود بالوسائل التي تتيح لها النفاذ إلى هذا القطاع والمنافسة فيه، الأمر الذي يفترض على وجه الخصوص أن تزيد استثماراتها في مجالات التعليم والتدريب ونشر المعرفة.

ونلاحظ على مستوى الانتفاع بالمعرفة والتكنولوجيا، كما نلاحظ في سائر المجالات، اختلالات شديدة في التوازن وخاصة بين الشمال والجنوب فالتكنولوجيات الجديدة قد ظهرت كلها تقريبا في الشمال حيث تتركز أيضا معظم أنشطة البحوث والتطوير وتلك التكنولوجيات نفسها التي أتاحت ظهور العولمة الاقتصادية الشريعة هي أيضا التكنولوجيات التي تستخدمها بطريقة اعم الحكومات والمجتمع المدني والأفراد، فقد أتاحت شبكة الانترنت، والتراسل الالكتروني وانخفاض أسعار المكالمات الهاتفية الدولية، والهاتف المحمول، والمؤتمرات الالكترونية مضاعفة الاتصالات على النطاق العالمي، ويمكن الحصول الآن، من أي مكان في العالم موصول بالانترنت، على حجم هائل وسريع النمو من المعلومات، كما أن التليفزيون الساتلي والصحافة الالكترونية قد خلقا سلطة عالمية رابعة وأصبحت المعارف تتحدد في الوقت نفسه وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، بوتيرة أسرع من تعاقب الأجيال، ولكن التعليم الثانوي بالصورة التي أنشئ بها، يظل يتعامل مع المعارف كما لو كانت قيمته لا تتغير، ومن جهة أخرى فان تطور تكنولوجيات المعلومات، التي تروج بسرعة كبيرة ثقافة عالمية، يتحدى بشكل ما ثقافة التعليم الثانوي المبنية في معظم الأحوال حول مناهج

ذات مضامين وطنية (من مصنفات أدبية مرجعية، ومقررات التاريخ والجغرافيا الوطنية، وما إلى ذلك).

وكل هذه التغيرات يرتبط بعضها بالبعض الأخر، وهي تشكل كلا متكاملا وتؤثر أكثر فأكثر على قوى السوق العالمي وثمة تغير عميق يؤثر على دور الدولة وسلوك الأهداف الاقتصادية ويصوغ نظام الإنتاج العالمي بصورة متزايدة بنية المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة الأجنبية ويكتسي التنافس بين الدول على اجتذاب رؤوس الأموال ومواقع الإنتاج وأماكن العمل إلى أراضيها صورا جديدة ترتبط بتوافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطورها السريع.

لقد أكد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في الأول من شهر مايو عام 1974م، أن نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً تمت إقامته من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين في كافة أنحاء العالم، يقوم علي المساواة والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع دول العالم.

وحددت منظمة اليونسكو مجموعة من الخطوات يحتاج إليها هذا النظام الاقتصادي الجديد من أهمها ما يلي[1]:

- تقبل الالتزام الجاد بتعاون دولي في شكل جديد.
- النهوض بالتعاون بين الدول النامية.
- الإعداد علي نطاق دولي لإقامة بناء جديد يهدف إلي إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.
- الأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث علي المستويين الدولي والوطني.
- إعطاء اهتمام خاص لاحتياجات الدول الأشد فقراً.
- الحث علي تحقيق المشاركة من جانب الجميع.

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص26.

- الاستعداد للانتقال من برامج قائمة بالفعل إلي برامج جديدة، برسم سياسة تأخذ في الاعتبار التعاون علي المدى الطويل والقصير للوصول إلي الأهداف، وذلك عن طريق الحوار والتفاوض بين الدول النامية والمتقدمة.

وفي ظل هذه التكتلات أصبحت المنافسة شديدة، وتشابكت الدول المختلفة، مما فرض علي التعليم أن يسعى إلي الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها تشاطر المعارف والتعاون الدولي.

ثالثاً: التحولات السياسية:

أصبحت العولمة بمثابة السمة البارزة لهذا العصر ولا يكاد يخلو أي نقاش في مجالات المعرفة الإنسانية من دراستها، فهي اتجاه قوي ومنظم للقوى التي تشكل بنية النظام العالمي الجديد الآن، يهدف إلي فرض أيديولوجياتها في جميع مناحي الحياة[1]، كما أنها الأداة الرئيسية للتغيير في القرن الحادي والعشرين، فالعولمة هي عملية زيادة الترابط بين الأحداث في جميع المجتمعات، وأن تأثيرها يشمل جميع الشعوب والمجتمعات، فالعالم المعولم هو كيان واحد في مجالات السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة[2].

وتعرف العولمة بأنها: "تزايد الاعتماد الاقتصاد المتبادل بين دول العالم بوسائل مختلفة منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات

(1) فوزي رزق شحاتة. "أهداف المرحلة الثانوية في مصر في ضوء الاتجاه إلي العولمة". مجلة البحث التربوي.المجلد الأول. العدد الثاني. الجزء الأول. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يوليو 2002م. ص257.

(2) C. S. Oni. "Globalization and its Implications for Vocational Education in Nigeria". Essays in Education. Vol.21. Summer 2007. p.30.

الرأسمالية الدولية من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا"[1]. ويقصد بالعولمة من الناحية السياسية بأنها: " سمة يتسم بها عالم اليوم من التداخل لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء لوطن محدد أو دولة معينة، دون الحاجة إلي إجراء حكومي"[2]. أما من وجهة النظر الثقافية والاجتماعية فيقصد بالعولمة بأنها: "ذوبان الشئون الثقافية والسلوكية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدولة وصياغة ثقافة كونية موحدة تتخطى الحدود الثقافية للدول لتجميع شعوب العالم علي رأي واحد من خلال ما يعرف بالقرية الكونية"[3].

وليس هناك تعريف واحد أو قاطع للعولمة، وعموماً ارتبط الحديث عن العولمة بظهور مجموعة من التطورات غير المسبوقة في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية، دفعت في اتجاه زيادة ترابط العالم وانكماشه، وربما تنميطه أو توحيده، وقد واكب ذلك زيادة الوعي بهذا الذي يحدث، باعتباره حركة لتكوين عالم بلا حدود، بمعنى آخر دخول العالم مرحلة جديدة، أهم سماتها: تقارب المسافات الجغرافية أو تلاشيها بين المجتمعات والشعوب والدول، وترابط المجتمعات وانتفاء فكرة الانعزالية أو الانعزال، وسرعة التحولات والمستجدات.

أي أن العولمة تعني مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية علي الصعيد العالمي، بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية.

---

(1) سامي محمد نصار."العولمة والتربية". مجلة العلوم التربوية. العدد العاشر. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية – جامعة القاهرة، يوليو 1998م. ص11.

(2) منير عبد الله حربي. "العولمة والإصلاح التعليمي: آفاق ورؤى جديدة". مجلة عالم التربية. السنة الثالثة. العدد السابع. مايو 2002م. ص57.

(3) إبراهيم أحمد السيد إبراهيم. التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007م. ص139.

والعولمة السياسية تتمثل في إضعاف القيم المرتبطة بمفهوم الدولة وتقوية القيم الأساسية العولمية المشتركة، ويترتب علي ذلك غياب سلطة الدولة، والمراكز المتعددة للسلطة علي المستويين العالمي والمحلي، وأصبحت المنظمات الدولية ذات القوة المسيطرة علي المنظمة القومية، كما أصبحت القضايا المحلية تنافس في إطار عالمي فظهرت عدة مخاطر من أهمها: بروز ما يطلق عليه بالحق في التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول سواء أكان ذلك من خلال الاستناد إلي قرارات مجلس الأمن أو من خلال الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلي الاتجاه نحو إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في بعض المناطق الحساسة من العالم.

وتأتي المنطقة العربية في مقدمة هذه المناطق، ويهدف ذلك إلي تحويل نطاق التفاعلات في المنطقة من النطاق العربي إلي نطاق جديد يشمل أطرافاً أخرى غير عربية، وتكون الدول العربية هي الطرف الأضعف وفقاً لمؤشرات القوة القائمة في الوقت الحاضر، وفي ظل العولمة أصبحت التسوية السلمية للصراعات الساخنة هي البديل المطروح أمام أطراف هذه الصراعات، ومن المخاطر السياسية أيضاً احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لموقع القوة العظمى، وسعيها إلي الاحتفاظ بهذا الموقع لأطول فترة ممكنة[1].

وإذا كانت مظاهر العولمة المشار إليها تعمل في اتجاه إعادة تشكيل النظام العالمي، فإنها قد أسهمت في إظهار مدخلات وأبعاد العولمة السياسية التي من أهمها ما يلي[2]:

- انهيار النظام الدولي القديم الذي كان يستند إلي القطبية الثنائية وبروز ملامح نظام عالمي جديد.

---

(1) جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. مرجع سابق. ص ص159-160.
(2) المرجع السابق. ص 202.

- زيادة المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها، وخاصة مشكلات المخدرات وجرائم غسيل الأموال والإرهاب الدولي.
- تفاقم مشكلات العالم الثالث في القارة الأفريقية مثل الحروب الأهلية، والنزاعات والصراعات المسلحة، وتزايد مشكلة اللاجئين، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية، وتدني أوضاع التنمية البشرية.
- تنامي دور المجتمع المدني (المنظمات الدولية غير الحكومية)، مثل منظمات حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومراقبة الانتخابات، ومساعدة اللاجئين وغيرها من المنظمات ذات الصبغة العالمية والتي غدت تتدخل بصورة مباشرة في قرارات الدول وتشريعاتها.
- اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة وتزايد اهتمامها بقضايا التنمية والتحول الديموقراطي ومكافحة الجريمة والمخدرات.

وللتربية دور مهم في تعديل وضبط مسار هذه التأثيرات السياسية للعولمة، من خلال تنمية الوعي بين الشمال والجنوب، ومواجهة نزعات التطرف وظواهر العنف بحكمة وروية، وإشاعة مفاهيم السلام الدولي.

لذا تمثل العولمة مرحلة جديدة في المجال السياسي، يتم من خلالها الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والخيارات عبر القارات والمجتمعات متجاوزة بذلك الحدود، وتحت أقل قدر من الضوابط والرقابة، ومعنى ذلك هو: انتقال السياسة من المجال المحلي إلي المجال العالمي، أو خروج النشاط السياسي خارج حدود الدولة وقيودها، وسوف يتشكل مجال سياسي جديد علي الصعيد العالمي، أي أن تدار السياسة عالمياً – ولأول مرة في التاريخ – بدلاً من إدارتها محلياً، فثمة مجال سياسي جديد يتركز حول العالم السياسي الواحد وليس عالم من الدول المنغلقة جغرافياً.

وآية ذلك انعكست في بروز قوى جديدة تنافس الدولة في أدوارها، فلم تعد الدولة أو السلطة السياسية هي حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم، ولكنها أصبحت تتضمن في الوقت نفسه أجهزة ومؤسسات عولمية، تشكل سلطة

رابعة، لها مصالحها ومنافعها، وهكذا أصبح استقرار المجتمع مشروطاً بحدوث التوازن بين الدولة القوية وهذه القوى الجديدة.

فقد أصبح هناك قوى عالمية وإقليمية ومحلية، أصبح لديها القدرة علي منافسة الدولة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات، ومن أمثلة هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية، وهناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد أصبحت هذه المؤسسات قادرة علي فرض قراراتها وتوجيهاتها علي كل دول العالم، ثم هناك الشركات الدولية والتي أصبحت تتحكم في اقتصاديات العالم، وتسعى إلي إعادة رسم الخريطة الاقتصادية العالمية، وبأقل قدر من تدخل الدولة[1].

وعليه أسفرت العولمة عن وجود قوى جديدة تنافس الدولة في أدوارها، لها مصالحها التي تسعى إلي تحقيقها، ولقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها دوراً مهماً في تأكيد أهمية العولمة، وأهمية الإعداد لوحدة العالم، وأهمية إيجاد شكل من أشكال الفوقية فوق الدول والحكومات، خاصة في أوقات الأزمات، وأهمية أن تتنازل الدول والحكومات، عن جزء من سيادتها إن لم تكن سيادتها كاملة لصالح آليات أكبر، وبشكل يتسع ليشمل جميع دول العالم وليشكل فيما بعد حكومة العولمة.

والعولمة من المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد علي المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد علي جانبها هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلي تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص تحت تأثير حاجة الدول إلي التعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وغيرها، أي أن العولمة من المنظور السياسي اختلال

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص ص29-30.

موازين القوى في العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسة واحدة يسير المجتمع الدولي كله في ركابها.

لذا تشرف علي عملية العولمة، وعلي إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية لها ثلاث مؤسسات دولية هي:

1- منظمة التجارة العالمية: *World Trade Organization (WTO)*

هي منظمة عالمية مقرها جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، وتضم منظمة التجارة العالمية 152 عضواً من دول العالم المختلفة.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995م، وهي من أصغر المنظمات عمراً، حيث تعد منظمة التجارة العالمية خليفة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية *The General Agreement on Tariffs and Trade* أي التجارة في السلع، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات *GATT* قد بلغ عمره خمسون عاماً. فقد جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، حيث زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً، وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية علي إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام التجاري من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات الجمركية، وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات الجمركية، أدت الجولة الأخيرة التي أقيمت في أورجواي من عام 1986م إلي عام 1994م، إلي إنشاء منظمة التجارة

العالمية. ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي.

ومن الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التجارة العالمية ضمن جولة أورجواي ما يلي:

- الاتفاق متعدد الأطراف بشأن التجارة في السلع.
- الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات.
- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حماية حقوق الملكية الفكرية.
- اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

وفي فبراير عام 1997م، تم التوصل إلي اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية مع موافقة 69 حكومة علي إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي. في نفس الوقت أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات جمركية، خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون دولة من الدول الأعضاء اتفاقاً خاصاً بالخدمات المالية، يغطي أكثر من 95% من التجارة البنكية، والتأمين، والأوراق المالية، والمعلومات المالية. كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998م، علي دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية، هذا وتسعى المنظمة في أن تستمر في المفاوضات التجارية الخاصة بدورة الدوحة التي انعقدت في عام 2001م، ضمن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل تعزيز المشاركة العادلة للدول الأكثر فقراً والتي تمثل غالبية سكان العالم.

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- مساعدة الدول النامية في الموضوعات المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع متعدد الأطراف.

وتعد هذه المنظمة أنها المسئولة عن تنفيذ العولمة علي المستوى التجاري الاقتصادي، فقد أسهمت في تأكيد تيار العولمة، وتأكيد عولمة الأسواق واتجاه الدول إلي الاستفادة من مزايا تنافسية تجعلها متفوقة بها علي الآخرين، وأيضاً اعتمادها علي الأسواق الخارجية وزيادة مساهمة القطاع الدولي في اقتصادها.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن منظمة التجارة العالمية تهدف إلي تحقيق ما يلي:

- إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم بإمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام، وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم.
- نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسئول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء، ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم التركيز علي تفسير الاتفاقيات

والتعهدات، وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
- إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد علي الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

2- صندوق النقد الدولي: *International Monetary Fund*

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظمة بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945م، للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في العاصمة الأمريكية واشنطن، ويديره أعضاؤه الذين يمثلون جميع دول العالم تقريباً والبالغ عددها 186 دولة.

أنشئ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقراراً وتجنباً لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلي مدى أكثر من خمسة وستين عاماً الماضية، ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة، غير أنه تشكل منذ إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة علي مر السنين.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات الاقتصادية عن طريق تشجيع الدول المختلفة علي اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلي التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. كما تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار

الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها الدول. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء وعلي المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلي الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض الدول الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلي حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلي حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية.

ويهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه علي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل – وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال، والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في الدولة المعنية – أي ميزان معاملاتها مع بقية دول العالم.

ويركز الصندوق أساساً علي السياسات الاقتصادية الكلية للدول – أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف – وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلي ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر علي أداء الاقتصاد الكلي – بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر علي سلوك التوظيف والأجور، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي

القابل للاستمرار، أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلي مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

وفي ضوء ما سبق تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، علي أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- العمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة علي ترتيبات صرف منتظمة في الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- المساعدة علي إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، وعلي إلغاء القيود المفروضة علي عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.
- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلي إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

3- البنك الدولي: *World Bank*

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير

الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلي الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات، والتي تؤثر علي الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن ازداد تركيز البنك في الوقت الراهن علي تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله، كما يركز جهوده علي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000م، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

ويتكون البنك الدولي من خمس منظمات عالمية، مسئولة عن تمويل الدول بهدف التطوير وتقليل الفوارق، بالإضافة إلي تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويشار لهما معاً كمؤسسات برتيون وودز، وقد بدأ البنك الدولي في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946م.

وتتضمن أنشطة مركز معلومات البنك الدولي التي تهدف إلي تحقيق الأهداف التالية:

- فحص ودراسة المشروعات الممولة من قبل البنك التي تسبب المشاكل وتؤثر تأثيراً سلبياً علي الناس والبيئة.
- المشاركة في مراجعات سياسات البنك الدولي وتشجيع رفع مستوى الشفافية، والمحاسبية، والمشاركة الشعبية في عمليات المؤسسة.
- تتبع القضايا الموضوعية مثل حقوق الإنسان، والتغير المناخي، والحوكمة التي تمثل تحدياً مستمراً، بل وتؤدي إلي استمرار التوسع في الأسلوب الذي يحدد معالجة هذه الموضوعات الهامة.
- توفير المعلومات التي يصعب الوصول إليها عن البنك إلي الأفراد المعنيين أو المنظمات المعنية، وبهذا يعمل علي زيادة إمكانية الوصول إلي المؤسسة والإلمام بها وتفهم آثارها.

ويتكون البنك الدولي من خمس مؤسسات عالمية هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وهو إحدى المؤسسات التي يتألف منها البنك الدولي، مقره الاجتماعي واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إنشاؤه في يوليو 1944م، إثر اتفاقيات بروتون وودز، ودخل عقد تأسيس هذا البنك في 1945/12/27م، ومن أهداف هذا البنك هو المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشروعات التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية الاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمه القروض التنموية المنتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة علي ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، وتشجيع الاستثمارات الدولية.

ويعمل البنك مع جميع شركائه علي مساعدة الدول الأعضاء في القيام بما يلي:

- الاستثمار في شعبها.
- حماية بيئتها.
- تشجيع النشاط التجاري الخاص فيها.
- توجيه الإدارة الحكومية وجهة جديدة.
- الاضطلاع ببرامج الإصلاح الاقتصادي.

مؤسسة التنمية الدولية: تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم، وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية والتي أنشئت في عام 1960م، إلي تخفيض أعداد الفقراء من خلال:

- تقديم قروض بدون فائدة.
- منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي.
- تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة.
- تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

مؤسسة التمويل الدولية: وهي إحدى منظمات البنك الدولي الخمس، والتي تعنى بالتعامل مع القطاع الخاص، كما أنها مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشروعات المستدامة في الدول النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتها بيئياً واجتماعياً. وتؤمن المؤسسة بأن النمو الاقتصادي السليم هو المفتاح لتخفيض أعداد الفقراء، بحيث يقوم علي تنمية روح المبادرة بالمشروعات الخاصة، والاستثمار الناجح في القطاع الخاص، وتؤمن بضرورة توفر بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص، ويساهم في تحسين أحوال الناس المعيشية، وتسعى إلي مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء، وتبادل نجاحاتها، والتعلم من خبراتها، وتلتزم مؤسسة التمويل الدولية وتعمل بجهد من أجل تحقيق المبادئ التالية:

- خوض غمار المخاطر المدروسة التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده.
- إتاحة الفرص علي نحو تجريبي في الدول والقطاعات الجديدة، لتعظيم الأثر الإيضاحي والدور التحفيزي لمشروعاتنا.
- الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات عملائنا بصورة أفضل.
- تقديم المشورة جيدة النوعية عندما لا يكون القطاع الخاص راغباً أو قادراً علي تقديمها.
- تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص، وروح المبادرة بالأعمال الخاصة، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية.
- الإدماج الكامل لأفضل الممارسات البيئية، والاجتماعية، وتلك المتعلقة بنظام إدارة الشركات في جميع أعمالنا.
- أن نتسم بالاستجابة لاحتياجات تلك الدول والقطاعات الخاصة المتعاملة معنا، في التوقيت الملائم.

وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف: وهي منظمة تتبع البنك الدولي، وتقوم بتقديم تأمينات (ضمانات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في الدول النامية والمقرضين لها.

المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية: وهو تابع للبنك الدولي، تأسس عام 1966م، ويسعى إلي تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والدول المستضيفة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلي أن الجهات المانحة *Donors and International Aid Organization*، ومن أمثلتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يعتبران بمثابة الفاعلين الأساسين في التنمية التربوية، حيث إن لها تأثير مالياً وسياسياً كبيراً علي مؤسسات الدولة، وكذلك علي الأفراد، وأنها قادرة سواء بصورة فردية أو جماعية علي التحكم في القرارات الداخلية لتطوير التعليم في دول العالم النامي[1].

4- الشركات متعددة الجنسيات/ عابرة القومية:

Multinational Corporation 0r Multinational Enterprise

الشركة متعددة الجنسيات هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في دول أجنبية متعددة، علي الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم *Home Country*،إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، وتتوسع في نشاطها إلي دولة أخرى تسمى الدول المضيفة *Host Countries*، ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات، أن يتم استخدام كلمة

---

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 32.

Transnational بدلاً من كلمة *Multinational* وكلمة *Corporation* بدلاً من كلمة *Enterprise*، وأتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها علي سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد، ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة، وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات *Supra National*، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق العالمية وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. وتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها والتي من أهمها ما يلي:

- ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها، وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة.
- ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تتميز هذه الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم علي وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلي رغبة الإدارة العليا لهذه الشركات في تقليل احتمالات الخسارة.
- الانتشار الجغرافي – الأسواق: فمن أهم مميزات الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم، وقد ساعدها علي هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

- القدرة علي تحويل الإنتاج والاستثمار علي مستوى العالم: تتميز هذه الشركات بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.
- إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي تسعى دوماً إلي إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها، ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.
- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلي أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم.
- تعبئة المدخرات العالمية: أن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلي العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلي تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

  - طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة وغيرها.
  - تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلي أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.
  - إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل: المشروعات المشتركة، وطرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، والاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة مع اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.
- التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلي تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسيات، وهي تسعى من خلال اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد علي رأس المال المستثمر.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أن الاستثمار في التعليم يعد شكلاً أساسياً من أشكال الأصول المستجدة، التي تتيح أساساً قابلا للاستمرار في المنافسة والحفاظ علي مميزاتها التنافسية. ولذلك تحرص هذه الشركات علي المشاركة في تقديم التعليم العام، بصورة مباشرة باعتبارها من الهيئات التي تقدم خدمات تعليمية غير قومية أو بصورة غير مباشرة عن طريق دعم المؤسسات التعليمية القومية والتعاون معها.

وفي السنوات الأخيرة لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً مهماً في دعم ومساندة مؤسسات التعليم العالي والجامعي – علي سبيل المثال – وخاصة مع تراجع التمويل الحكومي للتعليم العالي في عدد من الدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح من المعتاد الآن أن يكون التعيين في المناصب العليا في الجامعات والمعاهد الفنية معتمداً علي أشخاص من قادة الأعمال الدوليين.

5- المنظمات غير الحكومية: *Non Governmental Organizations (NGOs)*

المنظمة الغير الحكومية هي منظمة ذات مصلحة عامة، وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية، ولا يوجد مانع من أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون تدخلها علي المستوى الدولي، رغم أن العلاقات القانونية الدولية تتم في العادة بين الدول أو الحكومات، وفي هذه الحالة فنحن إزاء منظمات غير حكومية دولية، وتسمى أيضاً جمعيات أو منظمات التضامن الدولي. والمنظمات غير الحكومية تكون لها فروع في عدة دول، في ظل العولمة الحالية غير المتوازنة وحتى الظالمة في بعض جوانبها، وأصبحت المنظمات غير الحكومية الدولية بما لها من مبادئ أخلاقية وإنسانية ضرورية لوضع الضوابط الأخلاقية للعولمة. وبالفعل فقد أدت بعد دوراً مهماً حيث تمكنت من إقناع العديد من الدول بمدى خطورة إستراتيجيات الشركات العابرة للقارات، ولاشك أن دورها سيتعاظم مع العجز علي إصلاح المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة التي تتصف بالبيروقراطية أو تلك التي تسير طبقاً لمصالح بعض الدول النافذة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة.

وللمنظمات غير الحكومية عدد كبير من الأشكال التنظيمية والوظائف، وتتباين لتشمل من النقابات العمالية إلي الروابط المهنية إلي جماعات الأحياء السكنية إلي الجمعيات الخيرية، ومن بين أكثر المنظمات غير الحكومية نشاطاً في الوقت الحالي، تلك التي تقوم بتوفير الخدمات مباشرة للأفراد والمجتمعات المحلية من الصحة والتعليم إلي القروض الصغيرة والتدريب المهني والخدمات المهنية.

وقد برزت هذه المنظمات علي الساحة العالمية كقوة فاعلة تعمل باستقلال تام عن الدول بهدف خلق مجتمع مدني عالمي يراقب ممارسات الدول في مجالات حقوق

الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية مما يضعف من التحكم التقليدي للدولة، ويفتح آفاقاً جديدة، ويطرح خيارات عديدة أمام الأفراد لإيجاد حلول غير تقليدية لمشاكلهم. كما أنها تعمل علي تحقيق أهدافها من خلال تكوين رأي عام واع مؤيد لها، وممارسة الضغط علي الدول والحكومات من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وكان لما سبق أثره فيما تقوم به الدولة من أدوار، فقد تضاءلت قدرة الحكومات، فالحدود التي تعكس تقسيم العالم إلي دولة قومية متباينة سياسياً وذات سيادة شرعية، جعلتها قوى العولمة قابلة للاختراق أكثر من أي وقت مضى. وتصبح الأدوار العولمية للدول القومية تستمد من كونها وسائل وأدوات رئيسية للتنظيم وإدارة الاعتماد المتبادل علي الصعيد الدولي، حتى وإن تطلب الأمر التخلي عن الموارد والامتيازات الداخلية، لصالح تحقيق ما فيه مصلحة مشتركة لكافة الأطراف المهتمة[1].

ويعد الاهتمام بإضفاء البعد الدولي علي النظم التعليمية مطلباً من خلال المنظور السياسي لارتباطه بالجوانب القومية وسيادة الدولة، فمن الناحية السياسية، كان الاهتمام بإضفاء البعد الدولي والاهتمام بالتعاون الدولي بين الدول، يفيد السياسة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي والسلام بين الدول، وعلي الرغم من أن ذلك مازال له اعتبار اليوم، إلا أنه لم يعد يشغل ذات الأهمية، فأصبح هناك أدوار وأهداف أخرى يرجى تحقيقها، تتمحور حول اعتباره وسيلة للحفاظ علي الهوية والثقافة القومية، وآلية يمكن من خلالها تحقيق التميز والقدرة علي التنافس في ظل النظام العالمي الجديد.

كما أن التأثيرات السياسية للعولمة فهي متعددة، منها ما يرتبط بتأثير العولمة علي سيادة الدولة، وعناصر قوتها، وطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وإعادة تعريف مفهوم الأمن، وتأثيرها في تنامي الوعي بتوسيع الحريات والديموقراطية واقتصاد

---

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 34.

السوق، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب، ودورها في إعادة إحياء نزاعات وظواهر التطرف والعنف والتفكك الداخلي[1].

رابعاً: التحولات الاجتماعية:

تشهد الإنسانية اليوم ظاهرة عالمية غربية تسمى العولمة *The Globalization* تسعى لتوحد فكرى ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، تحمل تحدياً قوياً لهوية الإنسان العربي خاصة بما يستهدف الدين والقيم والفضائل من خلال التركيز على الناحية الثقافية وتوظيف وسائل الاتصال ووسائل الإعلام، والشبكة المعلوماتية *Internet* والتقدم التكنولوجي بشكل عام لخدمة ذلك، مما حول العالم إلى قرية صغيرة، فلم يعد هناك أي حواجز جغرافية أو تاريخية أو سياسية أو ثقافية، وأصبح العالم يخضع لتأثيرات معلوماتية وإعلامية واحدة تحمل قيم مادية وثقافية ومبادئ لا تتوافق مع قيمنا ومبادئنا، منافية للتعاليم الدينية، كما أن هناك توجه استهلاكي مفرط نحوها.. دون وعى أو تمييز لنوعية المادة المستهلكة وتأثيرها على تربية وثقافة الأفراد المستهدفة تحت تأثير إغراء لا يقاوم من التدفق الصوري والإعلامي المتضمن انبهاراً يستفز ويستثير حواس ومدارك الأفراد بما يلغى عقولهم ويجعل الصورة التي تحطم الحاجز اللغوي هي مفتاح الثقافة الغربية الجديدة الذي تستهدفه العولمة.

وتدعو العولمة إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوى منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع، وحيث أن البعد الاقتصادي للعولمة يؤثر بقوة في الجانب الثقافي، فإن من يملك مقاليد القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف اقتصادياً. وبالتالي يتخوف البعض من العولمة الاقتصادية التي تسعى إلى فرض عالمي لثقافة الغرب، ومحو الثقافات الأخرى التي تتعارض معها، وبخاصة ثقافة

---

(1)عبد العزيز عبد الله السنبل. التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين. الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 2004م. ص99.

الدول الصغرى تحت وطأة الغزو الثقافي العالمي. وغالباً ما تعجز هذه الدول عن وقاية نفسها من تأثيرات الثقافة الوافدة، أو قد تدفع الجماعات الثقافية والدينية إلى الاحتماء بخصوصيتها هرباً من طوفان العولمة[1].

وثقافة العولمة ليست ثقافة مكتوبة فقط، وإنما ثقافة الصورة أيضاً، بحيث أصبحت الصورة تشكل عنصراً أساسياً في اكتساب المعرفة بصرف النظر عن القيم الأخلاقية والدينية، حيث يلعب الإعلام ووسائل الاتصالات الحديثة دوراً رئيساً في الغزو الثقافي، مما يؤدى إلى هيمنة ثقافات الغرب على ثقافات الشرق، نظراً للتفوق العلمي لتقنيات الإعلام الغربي ووسائل اتصالاته.

وتشير العولمة الثقافية إلى الانفتاح غير المسبوق للثقافات على بعضها البعض وبلوغ البشرية مرحلة الحرية شبه الكاملة لانتقال الأفكار والاتجاهات والبيانات والمعلومات والأذواق وانتشارها فيما بين الثقافات وبأقل قدر من القيود التقليدية، كما أنها تحمل في طياتها نوعاً أو آخر من الغزو الثقافي، أي من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها.

ولكي نكون أكثر واقعية يمكن القول بأن العولمة الثقافية تسعى إلى تسييد الثقافة الغربية بصفة عامة، والثقافة الأمريكية بصفة خاصة وفرضها على غيرها من الثقافات، مما يؤدى في نهاية الأمر إلى هيمنة الثقافة الأمريكية وطمس الهوية الثقافية للشعوب الضعيفة وإزالة مقوماتها.

والهوية الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات تعرف بأنها جميع السمات المميزة للأمة كاللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والقيم وأنماط العلاقات الاجتماعية

---

(1) نبيل سعد خليل. "العولمة الثقافية والتعليم". ورقة عمل قدمت في المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: "العولمة ومنظومة التعليم في مصر والعالم العربي" والمنعقد في الفترة من 21-22 يناير 2006م بمقر كلية التربية – جامعة عين شمس. القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م. ص ص 159-160.

وطرائق التفكير وسبل السلوك والتصرف وغيرها، مما يحفظ للأمة شخصيتها الراسخة عبر عصور التاريخ وتميزها عن غيرها من الأمم، وهى نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به فيكتسب الجديد منها دون أن يذوب فيها.

لذا تختلف ثقافة العولمة اختلافاً كبيراً عن الثقافات الوطنية، التي تتصف بالخصوصية والقدرة الفائقة على ربط أصحابها بخصائص وجدانية وفكرية مشتركة، بينما تعجز ثقافة العولمة عن توليد الإحساس المشترك أو المصير المشترك أو امتلاك ذاكرة جماعية.

وتساعد القنوات الفضائية والإعلام الإلكتروني في تسويق الثقافة وترويجها على نطاق العالم، بالإضافة إلى زيادة التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وإلى تنامي ترابطها واتصالاتها. غير أننا نعلم أن تيار العولمة يتدفق بثقافة غربية غالباً ما تتعارض بوجه عام مع قيمنا ومبادئنا وحضارتنا.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تميزها الكبير في الإنتاج الفني والتلفازي وفى الصناعات الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية في التأثير في الأفراد والمجتمعات. وهى تبذل قصارى جهدها في نشر ثقافة مادية بحتة لا تعترف بالروحانيات ولا بالمشاعر الإنسانية، ولا تفسح المجال للعلاقات الاجتماعية الدافئة القائمة على المحبة والوئام والتعاون والتكامل.

وحيث أن ثقافة العولمة بطبيعتها ثقافة كونية فهي لا تعبأ بالهوية ولا تأبه بالانتماء ولا تكترث بحقوق المواطنة ولا بتوفير فرص العمل، ولا تضع في اعتبارها وجود ثقافات متعددة[1].

وللعولمة الثقافية آثار سلبية تتمثل في أنها: خطر يهدد مستقبل الإنسان في حريته وتمايزه الحضاري والثقافي، كما أنها تؤدى إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في

(1) المرجع السابق. ص ص 161-162.

الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض العولمة فكراً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى أنها أداة للسيطرة على وعى الشعوب واتجاهاته الفكرية، وربطها بمشاهد وصور ذات طابع إعلامي تستولي على العقول وتشل فاعليتها، وتنمط الأذواق من أجل تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعرفة والسلع.

كما تسعى العولمة الثقافية إلى زيادة الشعور بالاغتراب، وإضعاف الانتماء الوطني وزيادة التفكك الداخلي، ونشر ثقافة العنف، والتسطيح الفكري والثقافي والحد من القدرة على الإبداع، وزيادة حدة الفوارق الطبقية والاجتماعية وتهديد السلام الاجتماعي، بالإضافة إلى الترويج لأنماط معينة في العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية السائدة في الغرب.

وتعتمد العولمة علي العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة، التي نتج عنها التقدم المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، ومن ثم حدثت نقلة نوعية في وسائل الاتصال، أثرت علي طبيعة الحياة بشكل عام في المجتمعات المختلفة، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، وكان من نتيجتها الثورة الديموقراطية، مما ساعد علي ظهور ديموقراطيات جديدة، وتحول ديموقراطي، فنجد الكثير من الشعوب الآن لها مطالب لفئات وطبقات جديدة، ترغب في المشاركة السياسية، وصنع القرار، وبداية مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، قائمة علي المساواة بين الدول، والتعاون بين الدول الكبرى، لدعم النظام العالمي، ودوره في إرساء السلام والتفاهم الدولي .. إضافة إلي الكيانات العالمية، مثل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها، ودعم دورها في المحافظة علي السلام والأمن الدولي، والاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الشخصية علي المستوى الدولي، والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، مما يعني عبور وسائل الاتصال السريعة، بوسائلها ومضامينها بدون قيود، من مجتمع لآخر، ومن ثم تعددت محتويات الرسائل الإعلامية والثقافية الوافدة من مجتمعات وثقافات أخرى.

كما أن الإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية والتكنولوجية الرقمية تخطي الحدود السياسية للدول، ومن ثم يتوقف الحفاظ علي الهوية القومية والثقافية علي وعي كل من الفرد والمجتمع، وقدرتهما علي الاختيار .. إضافة إلي تزايد الهجرات إلي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بشكل مكثف، مما أوجد تنوعات عرقية ودينية داخل الدولة الواحدة، ومما دعا الحكومات إلي دمج المهاجرين إليها في نواحي الحياة المختلفة، وإتاحة الفرص المتكافئة في جميع المجالات مع السكان الأصليين، وخاصة التعليم، وإيجاد فرص متكافئة لهم، وزيادة مجالات التعاون بين الدول الكبرى .. وهنا بدأت مرحلة جديدة من التعاون بين الدول الكبرى والمتقدمة بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الرئيسين، غير أن هذا لا يعني انتهاء التنافس بين الدول الصناعية المتقدمة، كما أدت تكنولوجيا الاتصالات إلي تحقيق التعاون في مجالات متعددة – علمية وتقنية – بين الدول المتقدمة، ومن ثم اتسعت قاعدة الاستفادة من المعرفة الإنسانية علي المستوى الدولي.

وقد انعكست التحديات السابقة علي اهتمامات الدول وحكوماتها ومنظماتها، سواء الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق وضع عالمي يتناسب وما تتمتع به هذه الدول من تقدم علمي وتكنولوجي واقتصادي وسياسي، كما يلوح أمام الدول النامية بريق أمل لتطوير ممارساتها الديموقراطية واحترام الحقوق السياسية، وتحقيق رعاية صحية واجتماعية، وتحقيق مزيد من التعليم والثقافة، وإرساء قواعد العدالة وروح التسامح والمحبة والتعاون وغيرها[1].

(1) سعاد بسيوني عبد النبي. "العولمة والتربية الدولية". ورقة عمل قدمت في المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: "العولمة ومنظومة التعليم في مصر والعالم العربي" والمنعقد في الفترة من 21-22 يناير 2006م بمقر كلية التربية – جامعة عين شمس. القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م. ص ص 152-153.

وتسعى العولمة إلي المزيد من الحرية والديموقراطية، وتحقيق الرفاهية الإنسانية، إضافة إلي احترام حقوق الإنسان وحرياته، واحترام الهوية الثقافية، واحترام الآخر والتواصل معه .. الخ، ومن ثم نجد أن التربية الدولية تأثرت إلي حد كبير ، وتزايد الاتجاه فيها للاهتمام بها، فالتربية الدولية تعني دراسة القوى التعليمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية، مع تركيز خاص علي دور وفاعلية القوى التعليمية .. وهي أيضاً تعني دراسة المشكلات التربوية عبر الثقافة الدولية، وتعزيز الجوانب الدولية في مجال المعرفة.

و في ضوء ما سبق يمكن يتضح لنا أن العولمة الثقافية قد ترتب عليها ما يلي:

ضعف الهوية: والتي جاءت نتيجة تقدم وسائل الإعلام وشبكة المعلومات الإنترنت التي أصبحت مصدراً لثقافة المجتمع والتي يغلب عليها العمومية والتسلية والإثارة أكثر من الجانب الموضوعي العلمي، وبالتالي يولد أجيالاً تتسم بالسطحية الثقافية والفكرية، أجيالاً لا تقرأ ولا تطلع علي ثقافتها، وبالتالي تصور الحياة علي أنها متعة ورفاهية وتذويب الثقافات القومية في الثقافات العالمية[1].

إضعاف اللغة القومية: لقد أدت العولمة الثقافية إلي الانقراض اللغوي وذلك بسبب طغيان اللغة الإنجليزية علي ساحة الشبكة المعلوماتية، وأن اللغة العربية في مصر، بل في العالم العربي كله تلاحظ الدراسات أنها تجري إزاحتها تدريجياً من مكانها في الحياة اليومية لحساب اللغات الأجنبية، سواء في الخطاب الشفوي أو المراسلات أو وسائل الإعلام بل حتى بوصفها لغة التعليم في المدارس والجامعات[2].

تتعرض مؤسسات المجتمع لكثير من الضغوط التي تستهدف التأثير في معتقدات أبنائه ومشاعرهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم إلي مجتمعهم، من خلال مجموعة من التقنيات الحديثة المتطورة، والبحث الإعلامي المباشر واختراق سماء تلك الحدود، ومما يزيد

---

(1) نبيل علي. تحديات عصر المعلومات. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م. ص57.

(2) جلال أمين. العولمة والتنمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م. ص116.

الأمر خطورة أن الذين يمتلكون السيطرة علي سماء العالم بأقمارهم وإمكاناتهم التكنولوجية الفائقة هم أنفسهم الذين يملكون صناعة المعرفة.

تضاؤل دور الأسرة: كانت الأسرة تقوم بالدور الأكبر في تربية النشء في الماضي، حيث كانت وحدة واحدة يعيش الآباء والأبناء فترات طويلة مع بعضهم البعض، وكان العمل في إطار ومحيط الأسرة، حيث كان الابن يرث مهنته من أبيه ويعمل معه في الحقل والمتجر، ولكن في ظل هذه المتغيرات تقلص دور الأسرة وذلك لتغيير فرص وميادين العمل واتساع التعليم وانتشاره وظهور مهن حديثة تحتاج إلي التنقل والبعد لمدة طويلة عن الأسرة.

فالتعليم أمر ضروري وتطويره من الأمور الواجبة واللازمة ولكن من خلال عملية التطوير لابد من توخى الحذر من الوقوع في أسر العولمة من الناحية الفكرية والثقافية والتعليمية، وبعبارة أخرى فإن التعليم يجب أن يكون بحرص ودون الإخلال بأنساق القيم والأفكار الاجتماعية السائدة في المجتمع، ودون التفريط في عقيدة المجتمع وثوابته حتى لا تتحول عملية تطوير التعليم إلى تقويض لما هو قائم لحساب أفكار جديدة غريبة على المجتمع وبعيدة عن واقعه وتطرح في النهاية آثارها السلبية على المجتمع ككل.

إن الاهتمام والتأكيد علي مفهوم التنمية الاجتماعية، تلك التنمية التي تؤكد بشكل أساسي علي الأفراد والجماعات والبيئات والمجتمع ككل لم تعد مقصورة علي تنمية الجوانب الاقتصادية والمادية التي تتعلق بالدخل القومي للدول أو الإنتاج فقط، وإنما أصبحت إلي جانب ذلك تعني بالإنسان ذاته، من حيث رعايته صحياً وثقافياً وتعليمياً، وما ينبغي أن يتمتع به من حقوق في المجالات المختلفة، وذلك في ضوء معايير ومؤشرات يمكن مقارنتها مع نظرائه داخل مجتمعه وأيضاً مع البيئات والفئات الاجتماعية الأخرى والمستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

ولقد برز هذا الاهتمام حالياً من خلال العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، تلك الاهتمامات هدفت إلي إحداث نقلة نوعية في حياة الإنسان في كافة مراحله العمرية مما يلقي عبئاً كبيراً علي التعليم.

ومن أهم هذه الاهتمامات ما يلي[1]:

الاهتمام بالمرأة والطفل كقضية عالمية: يعتبر عام 1975م علامة مميزة في مجال الاهتمام بالمرأة لانعقاد أول تجمع دولي يهتم بوضع المرأة علي قمة الأولويات، وذلك من خلال ثلاث مكونات أساسية هي المساواة والتنمية والسلام، حيث نوقشت هذه المكونات وعلاقتها بالمرأة، ووضع المرأة بالنسبة لها ودورها فيها، كما توالت المؤتمرات الدولية في كافة أنحاء العالم التي تؤكد علي ضرورة العمل علي تحسين حياة المرأة، وعدم التمييز ضدها، وحمايتها، ومنحها كافة الحقوق ورعايتها في كافة المجالات.

وركزت جميع المؤتمرات الخاصة بالمرأة علي مجموعة من القضايا، من أهمها: المرأة والفقر، المرأة والاقتصاد، المرأة والصحة، المرأة وصورتها في الإعلام والسلطة واتخاذ القرار، المرأة والمشاركة السياسية، والمرأة والتعليم وعدم التمييز ضدها بأي صورة من الأشكال.

المشاركة المجتمعية في إطار اللامركزية: أثبتت الخبرات والتجارب العالمية أن نظم التعليم في كافة الدول تحتاج إلي دعم ومساندة دائمة من قبل الجماهير والمجتمع المدني، حيث لم تعد الحكومات قادرة بمفردها علي تحقيق

(1) محمود أبو النور عبد الرسول. "تطوير الإدارة المدرسية بمصر في ضوء متطلبات العصر ومتغيراته". مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الحادية عشر. العدد الثالث والعشرون. سبتمبر 2008م. ص ص249-251.

الأهداف المنوطة بها علي كافة المستويات المجتمعية، وأن تطوير التعليم في إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية هو الضمان الوحيد لاستدامة عملية التنمية، وتحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يقصد به مساهمة أفراد وهيئات قطاع المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم.

حقوق الإنسان وزيادة التأكيد عليها: من التحديات المطروحة في جميع الدول جعل لغة حقوق الإنسان ومفاهيمها ميسورة ومرتبطة بالواقع، وقابلة للتطبيق علي أوضاع الحياة الفعلية، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال الصغار، ولتحقيق هذا النوع من تعليم حقوق الإنسان، ينبغي مراعاة تحسين نوعية المناهج الدراسية، وذلك من خلال شمولها علي القيم الإنسانية التي تهدف إلي تحقيق السلام والتلاحم الاجتماعي واحترام حقوق وكرامة الإنسان.

لذا لم تعد العالمية مجرد علاقات سياسية أو اقتصادية بل أصبحت سمة الحياة كلها في هذا العصر، خاصة مع التطور التكنولوجي وما صاحبه من عالمية الاتصال الدولي، وسرعة التقدم في أنظمة الاتصال والمعلومات، ولم يعد بإمكان دولة أن تظل منعزلة في إطار نظامها القيمي والثقافي ومعتقداتها الاجتماعية، فقد تراجعت الأيديولوجيات، وتهاوت الحدود الوطنية، وانهارت دولة الرفاهية *Welfare State*، وتراجع دورها.

وقد كان لذلك أثره في تحول التربية من شأن تعليمي محدود إلي قضية عالمية *Global Issue*، وإلي شأن دولي *International Affair*. ويشير تقرير اللجنة الدولية حول التعليم في القرن الحادي والعشرين إلي أن هناك مجتمعاً عالمياً يكابد – أكثر من أي وقت مضى – مكابدة شاقة لكي يولد، ويقع التعليم في صميم ولب التنمية الشخصية والمجتمعية، وأن هذا المجتمع الآخذ في الظهور يوصف بأنه قد صبغ بخصائص عدة من أهمها ما يلي[1]:

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 35.

- إنه في سبيل التكوين.
- إنه يكتسب تدريجياً هيكلاً مترابطاً في شكل شبكات.
- إنه يقوم علي أساس نشر والتقاء تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات ولاسيما شبكة الإنترنت.
- إنه يؤدي إلي ظهور اقتصاديات معتمدة علي المعرفة اعتماداً مكثفاً.
- لكي يعمل هذا المجتمع بكفاءة فإنه يتعين أن يأخذ شكل مجتمع معرفي.
- إنه سيجلب معه ابتكارات تنظيمية وتجارية واجتماعية وقانونية.
- إنه سيؤدي إلي ظهور نماذج تنموية مختلفة، سيكون العنصر الرئيسي الذي يميز بينها هو مدى تكامل، أو استبعاد الأفراد أو الجماعات أو الدول.
- سوف يتميز بالحاجة إلي قدر أكبر من المرونة علي كل المستويات بما في ذلك فرص التدريب، وأسواق العمل، والعلاقات الاجتماعية.

ومن ثم فإن المجتمع العالمي الذي يكابد في ظل العولمة لكي يولد هو مجتمع يقوم علي إزالة الحدود، يعمل علي إذابة المسافات الفاصلة بين المجتمعات المحلية، مجتمع يقوم علي أسس وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مغايرة لما تحيا به مجتمعاتنا اليوم. ومن جهة أخرى فإن الحفاظ علي التنوع الثقافي، بل والاعتراف به في ظل هذا المجتمع العالمي، يعد مطلباً أساسياً وحيوياً تحرص عليه المجتمعات المحلية.

وعليه يعد تحدياً للتعليم في العصر الحديث أن يتولى الربط بين قاعدة الفهم المتطور للمصالح الوطنية والأبعاد الدولية، وأن يتوافر تعليماً أرقى يحافظ علي الهويات المستقلة، ويعمل إضافة لذلك علي جذب تلك الهويات داخل كل أوسع وأكثر شمولاً، يحترم كلاً من الثقافات المتميزة والبيئة متعددة الثقافات، الأمر الذي سيدعو إلي النظر إلي مؤسسات التعليم في المستقبل علي أنها تقف عند مفترق الطرق بين الهويات المحلية والهويات الأوسع نطاقاً، وأنها ستكون قادرة علي توضيح مواقفها الأيديولوجية المحددة.

كما تؤدي العولمة إلي إذابة الحدود والفواصل بين الدول، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة نتيجة انتشار الأقمار الصناعية والشبكات العنكبوتية، الأمر الذي ترتب عليه سهولة انتشار الثقافات، بل وغزو الدخيل منها والذي لا يتناسب مع القيم الخلقية لمجتمعنا العربي. ولذلك فإن العولمة الثقافية تنطوي علي ظهور المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، وانتشار الصراعات بين الحضارات والمجتمعات الملتفة حول معتقداتها وقيمها وتقاليدها[1].

ومن ناحية أخرى تدفع العولمة إلي الالتقاء والتقارب بين المجتمعات، وزيادة التفاعل بين الحضارات، وبالتالي تحدث تطورات وتحولات تقود العالم إلي كونية جديدة، ومن ثم فقد أحدث تيار العولمة مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسعة، وتتضمن هذه المرحلة إعداد وتوجيه القوى الاجتماعية – بما فيها النظام التعليمي – لتتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها العولمة[2].

وإذا أردنا أن التمييز بين ثلاث مراحل من العولمة: الأولى، تتعلق بانتقال رؤوس الأموال، والثانية، تتعلق بانتقال البضائع، والثالثة، ترتبط بالتنقل بين الناس[3]، فإن ذلك أدى ثورة تكنولوجية جديدة في تنظيم العمل، وإنتاج السلع والخدمات، والعلاقات بين الدول التي لا يستطيع أي مجتمع أن يتحصن من آثارها، والاعتماد علي صناعة المعلومات ذات الطابع الدولي، والنمو السريع في إنتاج الخدمات المعرفية المعرفية، كل ذلك أدى إلي زيادة الطلب علي التعليم بصفة عامة والتعليم الفني

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 36.
(2) عاطف السيد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2000م.ص60.
(3) Mark Cully. "Globalization and Technical and Vocational Education and Training in Australia". National Centre for Vocational Education Research. Paper Presented to Asian Development Bank Institute Workshop on Workforce Development. 25 October 2006. p2.

والتقني والتعليم العالي بصفة خاصة، والتدريب المهني، والاتجاه نحو التعليم الخاص، وإسهام رجال الأعمال في التعليم[1].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن هناك عدة تحديات تواجه التربية الدولية، وقد تمايزت هذه التحديات وفقاً لأربعة مجالات رئيسية تمثلت في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي جعل العالم أكثر تواصلاً وقرباً من ذي قبل، وزاد من حتمية تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول وأن تباعدت جغرافياً، وأكد ذلك أيضاً الخصائص الاقتصادية فزاد الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادية القومية وظهور التكتلات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات، وزاد علي ذلك تغير دور الدولة.

أما بالنسبة للبعد الثقافي يلمح اتجاهاً واضحاً لصياغة ثقافة واحدة لها قيمها ومعاييرها التي يمكن أن تنطبق علي مختلف الدول بحيث يصبح هناك نمط ثقافي متشابه يهدد الخصوصية الثقافية لكل دولة من الدول، وهنا تظهر أهمية الاهتمام بإضفاء البعد الدولي، في الحفاظ علي الثقافات القومية، واحترام تفردها.

كما يلاحظ أن هذه المجالات الأربعة ليست منفصلة، بل هي متداخلة، فرضت واقعاً شديد الخصوصية تعمل في ظله النظم التعليمية، تأكد فيه الاعتماد المتبادل علي المستوى العالمي، والحاجة إلي مدخل عالمي في التعامل مع المشكلات الناشئة، وذلك كله يفرض واقعاً شديد الخصوصية تعمل في ظله ولأجله التربية الدولية. كما يتضح أنه أصبحت هناك حاجة ماسة إلي توافر رؤية جديدة علي صعيد نظم التعليم القومية تجمع بين مقتضيات تحقيق عالمية نظم التعليم القومية، وضرورة توافر المزيد من الملائمة فيها، بما يحقق الاستجابة لمتطلبات وحاجات المجتمع الذي تعمل في إطاره.

---

(1) Martin Carnoy. "Globalization, Educational Trends and the Open Society". Open Society Insititute, Education Conference 2005: "Education and Open Society: A Critical Look at New Perspectives and Demands". U.S.A. : Open Society Insititute, 2005. p.2.

مراجع الفصل الثاني

1- إبراهيم أحمد السيد إبراهيم. التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007م.

2- إبراهيم عصمت مطاوع. التنمية البشرية بالتعليم في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م.

3- أحمد إبراهيم أحمد. التربية الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012م.

4- أحمد إسماعيل حجي. إدارة بنية التعليم والتعلم: النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2001م.

5- أحمد سيد مصطفى. تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين. القاهرة: دار الكتب، 1999م.

6- الأمم المتحدة – الجمعية العامة. العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001-2010م). الدورة الثامنة والخمسون. نيويورك: الأمم المتحدة – الجمعية العامة، يوليو 2003م.

7- جلال أمين. العولمة والتنمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م.

8- جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين. التربية الدولية وعالمية التعليم. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008م.

9- جمهورية مصر العربية – المجالس القومية المتخصصة. "الأزمة المالية العالمية وآثارها علي مصر". تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية. الدورة الخامسة والثلاثون 2008م/2009م.

10- حاتم فرغلي ضاحي. الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة.القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008م.

11- حاتم فرغلي ضاحي. الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2008م.

12- حسام حمدي عبد الحميد. نظام مقترح لتسويق تخصصات الدراسة باللغات الأجنبية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة حلوان. 2002م.

13- حسين عمر. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة. الطبعة الثالثة. جدة: النصر للطباعة والتغليف، 1983م.

14- ديمتري بيردذ. "الاعتراف بدراسات ومؤهلات التعليم العالي من تحديات القرن الحادي والعشرين، التعليم للقرن الحادي والعشرين". مجلة مستقبليات.

المجلد (128). العدد الثالث. جنيف: مكتب التربية الدولي، 1998م.

15- رأفت رضوان. "آفاق جديدة في التنمية البشرية والتدريب". ورقة عمل مقدمة في الندوة التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: "آفاق جديدة في التنمية البشرية وإدارة العملية التدريبية" والمنعقدة في عمان في الفترة من 2-4مارس 1997م. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997م.

16- سامي محمد نصار. "التعليم الثانوي في مصر: فلسفته وسياساته ونظم القبول بالتعليم العالي". المؤتمر القومي لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي بعنوان: تطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي والمنعقد في الفترة من 10-12 مايو 2008م. الجزء الأول. القاهرة: مطابع روزا اليوسف، 2008م.

17- سامي محمد نصار."العولمة والتربية". مجلة العلوم التربوية. العدد العاشر. القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية – جامعة القاهرة، يوليو 1998م.

18- سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. المدخل إلي التربية الدولية. القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2007م/2008م.

19- سعاد بسيوني عبد النبي. "العولمة والتربية الدولية". ورقة عمل قدمت في المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: "العولمة ومنظومة التعليم في مصر والعالم العربي" والمنعقد في الفترة من 21-22 يناير 2006م بمقر كلية التربية – جامعة عين شمس. القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م.

20- سعاد محمد عبد الشافي. التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. المجلد الأول. العدد الثالث. كلية التربية – جامعة حلوان، سبتمبر 1995م.

21- سعد سعيد السيد رواش. تنمية القيم العلمية لطلاب التعليم الثانوي العام في مصر: تصور مقترح. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات التربوية – جامعة القاهرة. 1998م.

22- سمير إبراهيم حسن. "الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها". مجلة جامعة دمشق. المجلد الثامن عشر. العدد الأول. 2002م.

23- السيد محمد ناس ونهى عبد الكريم. الجامعة والعولمة: الطالب الجامعي بين الإقليمية والعالمية. بحث قدم في المؤتمر العلمي لجامعة القاهرة بعنوان: تطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل والمنعقد في الفترة من 22-24 مايو 1999م. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.

24- شاكر محمد فتحي وهمام بدراوي زيدان. التربية المقارنة: المنهج، الأساليب، الأدوات. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003م.

25- طلعت عبد الحميد. العولمة ومستقبل تعليم الكبار في الوطن العربي. القاهرة: فرحة للنشر والتوزيع، 2004م.

26- عاطف السيد. العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. الإسكندرية: مطبعة الانتصار، 2000م.

27- عبد العزيز عبد اللـه السنبل. التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين. الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 2004م.

28- عبد اللـه بيومي. تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2004م.

29- عبد الوهاب محمد كامل وأشرف عبد المطلب مجاهد. إصلاح التعليم الثانوي الفني في ضوء معايير الجودة: دراسة ميدانية". بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي العاشر لكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: "التعليم الفني والتدريب: الواقع والمستقبل" والمنعقد في الفترة من 10-11 مايو 2005م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2005م.

30- عثمان إسماعيل الجزار وإكرام سيد غلاب. البيئة الثقافية وتنمية الوعي بالتحديات المستقبلية لطلاب كلية التربية في القرن الحادي والعشرين. مجلة التربية: تصدرها كلية التربية – جامعة الأزهر. العدد الخامس والثمانون. أكتوبر 1999م.

31- فؤاد راشد عبده. "الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية ودورها المرتقب في التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة". بحث قدم إلي المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط بعنوان: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" والمنعقد في الفترة من 25-27 نوفمبر 1997م. أسيوط : مركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط ، 1998م.

32- فايز رشاد الشناوي. "تطوير نظام إعداد المعلم العربي علي ضوء ظاهرة العولمة". بحث قدم في المؤتمر العلمي السنوي الثامن بعنوان: "مستقبل سياسات التعليم والتدريب في الوطن العربي في عصر المعلومات وثورة المعلومات" والمنعقد في الفترة من 3-4 يوليو 2000م. الجزء الأول. القاهرة: كلية التربية – جامعة حلوان، 2000م.

33- فخري الدين الفقي. "منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد (25). العدد الأول. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ربيع 1997م.

34- فرانز لنجلت وكرستوفر ماكنتوش. "مركزان دوليان: التربية الفنية والمهنية". مجلة مستقبليات. العدد (109). 1999م.

35- فوزي رزق شحاتة. "أهداف المرحلة الثانوية في مصر في ضوء الاتجاه إلي العولمة". مجلة البحث التربوي.المجلد الأول. العدد الثاني. الجزء الأول. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يوليو 2002م.

36- محسن خضر. "تطور سياسات التعليم والعمل والتدريب العربية في ضوء معطيات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة". مجلة التربية وعلم النفس. العدد الخامس والعشرون. الجزء الثالث. كلية التربية – جامعة عين شمس، 2001م.

37- محمد أحمد عبد العظيم أبو زيد. صيغ عالمية معاصرة في ربط التعليم الثانوي الصناعي بسوق العمل وإمكانية الإفادة منها في مصر: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة المنيا. 2012م.

38- محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي. التعليم والتنمية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2007م.

39- محمد عبد الشفيع. "العولمة والتكنولوجيا". كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد السابع عشر. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 2002م.

40- محمد محمد الهادي. تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001م.

41- محمود أبو النور عبد الرسول. "تطوير الإدارة المدرسية بمصر في ضوء متطلبات العصر ومتغيراته". مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الحادية عشر. العدد الثالث والعشرون. سبتمبر 2008م.

42- مصطفى عبد الحميد حسن عناني. "التحولات المجتمعية في مصر وانعكاساتها علي التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشرين". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية. 2000م.

43- مصطفى عبد الغني. الجات والتبعية الثقافية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.

44- منير عبد الله حربي. "العولمة والإصلاح التعليمي: آفاق ورؤى جديدة". مجلة عالم التربية. السنة الثالثة. العدد السابع. مايو 2002م.

45- مي محمود شهاب. التعليم الثانوي في مصر: رؤية مستقبلية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 1998م.

46- نادية محمود عبد المنعم وعزة جلال مصطفى. الإدارة المدرسية المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2008م.

47- ناصر محمد عامر."المعلوماتية في التعليم العام بمصر وكندا واليابان". مجلة البحث في التربية وعلم النفس: مجلة علمية محكمة تصدرها كلية التربية – جامعة المنيا. المجلد السادس عشر. العدد الأول. يوليو 2002م.

48- نبيل حشاد. الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001م.

49- نبيل سعد خليل. "العولمة الثقافية والتعليم". ورقة عمل قدمت في المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: "العولمة ومنظومة التعليم في مصر والعالم العربي" والمنعقد في الفترة من 21-22 يناير 2006م بمقر كلية التربية – جامعة عين شمس. القاهرة: دار الفكر العربي، 2006م.

50- نبيل علي. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. مجلة عالم المعرفة. العدد رقم (276).الكويت: مطابع السياسة، ديسمبر 2001م.

51- نبيل علي. العرب وعصر المعلومات. مجلة عالم المعرفة. الكويت: مطابع السياسة، 1994م.

52- نبيل علي. تحديات عصر المعلومات. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003م.

53- نبيل فضل. "تطوير التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني في إطار المنهج القومي". المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: التعليم الفني والتدريب: الواقع والمستقبل، والمنعقد في الفترة من 10-11 مايو 2005م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2005م.

54- هاني عبد المجيد بيومي. تقويم منهج الاقتصاد بالتعليم الثانوي العام في ضوء المتطلبات الحياتية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2007م.

55- وفاء عبد الحليم محمود وأماني زكريا الرمادي."ثورة المعلومات والقيم: رؤية فلسفية في أخلاق مجتمع المعلومات". المؤتمر السنوي الرابع لقسم علم النفس التربوي بكلية التربية – جامعة طنطا بعنوان: "الشباب والأمن الاجتماعي والتنمية" والمنعقد في الفترة من 22- 24 إبريل 2007م. طنطا: كلية التربية – جامعة طنطا، 2007م.

56- وفيق مدبولي عياد. "تطوير التعليم الجامعي لمواجهة اتفاقية الجات وشهادة الإيزو في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة". بحث قدم في المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية – جامعة حلوان بعنوان: "التعليم من أجل مستقبل أفضل" والمنعقد في الفترة من 29-30 أبريل 1997م. الجزء الثاني. القاهرة: كلية التربية – جامعة حلوان، 1997م.

57- C. S. Oni. "Globalization and its Implications for Vocational Education in Nigeria". Essays in Education. Vol.21. Summer 2007.

58- Mark Cully. "Globalization and Technical and Vocational Education and Training in Australia". National Centre for Vocational Education Research. Paper Presented to Asian Development Bank Institute Workshop on Workforce Development. 25 October 2006.

59- Martin Carnoy. "Globalization, Educational Trends and the Open Society". Open Society Insititute, Education Conference 2005: "Education and Open Society: A Critical Look at New Perspectives and Demands". U.S.A. : Open Society Insititute, 2005.

الفصل الثالث

صيغ التربية الدولية

- مقدمة.
- أولاً: شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.
- ثانياً: أندية اليونسكو.
- ثالثاً: المناهج ذات الطابع الدولي.
- رابعاً: العلاقات بين صيغ التربية الدولية مع مختلف الهيئات.

الفصل الثالث

صيغ التربية الدولية

مقدمة:

عانت الإنسانية في الحرب العالمية الثانية الكثير والكثير، فقد أبادت الحرب العديد من القرى والمدن والدول في مختلف بقاع الكرة الأرضية، وأودت بحياة أكثر من أربعين مليوناً من البشر، بالإضافة إلي الملايين الأخرى التي أصيبت بأمراض لم يستطع الطب البشري أن يعالجها كالأمراض الناجمة عن الإشعاع الذري، والأمراض والعقد النفسية وما إلي ذلك من نتائج الحروب.

وقد ترتب على ذلك إدراك الناس لهذه المخاطر، وتطلع جميع شعوب العالم إلي سلام عادل دائم مؤسس على الحرية والعدالة والتقدم على الصعيد الدولي، وترتب على ذلك تساؤل شعوب العالم المختلفة عن كيفية إقرار سلام حقيقي دائم، وإقامة مجتمع دولي تنعم فيه شعوب العالم بالأمن والحرية والعدالة والإخاء.

ومن هنا كان للتربية دورها الحاسم في هذا الصدد لتنمية التفاهم الدولي والتسامح والتعاون والاحترام المتبادل بين جميع شعوب العالم، واعتراف كل منهم بما للآخرين من حقوق وواجبات.

وهذا المفهوم هو ما تبنته منظمة اليونسكو منذ إنشائها في عام 1946م، حيث أعلنت في ديباجة ميثاقها التأسيسي ما يلي: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"، بالإضافة إلي أن المهمة الأولى لمنظمة اليونسكو كما جاءت بالمادة الأولى من الميثاق التأسيسي هي المساهمة في دعم

السلم والأمن الدولي عن طريق زيادة التعاون بين شعوب العالم من خلال قنوات التربية والعلوم والثقافة، وكذلك من خلال زيادة تبادل المعلومات والتي تعمل على دعم التفاهم بين شعوب العالم المختلفة[1].

ومن هذا المنطلق اهتمت المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة بإرساء دعائم السلام والتعاون والتفاهم بين شعوب دول العالم المختلفة، وإتاحة الفرص الكاملة المتكافئة من أجل التربية للجميع، ودعم وتشجيع كافة الأنشطة الرامية إلي إنماء الإنسان واحترام حقوقه وحرياته الأساسية وتنمية التسامح والصداقة بين جميع شعوب العالم، ولكي تتمكن منظمة اليونسكو من ترجمة مسئولياتها ترجمة عملية تطبيقية قامت بإضفاء البعد الدولي على المناهج والمقررات الدراسية، ومراجعتها لتنقيتها من كل ما يثير أخطار الحروب وتمجيد زعمائها، وإنشاء شبكة من المدارس الابتدائية ومعاهد إعداد المعلمين في الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية وغيرها عام 1953م، وحظيت الشبكة منذ إنشائها بالاهتمام والرعاية والدعم من قبل المنظمة والدول الأعضاء حيث بلغ عددها في سبتمبر 2005م، أكثر من 7793 مدرسة ومعهد في 175 دولة[2].

وترجمت منظمة اليونسكو هذه المهام في مشروعها الرائد وهو: "مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو"، والذي يهدف أساساً إلي دعم التربية في المؤسسات التعليمية (المدارس) من أجل التفاهم والتعاون الدوليين، وبذلك يساعد المشروع في تعزيز دور اليونسكو وأهدافها في سبيل نشر السلام والتفاهم الدولي من أجل تهيئة مناخ موات لدعم الأمن والسلام الدوليين.

---

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مقدمة في أصول التربية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م. ص ص 169-170.

(2) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. المدخل إلي التربية الدولية. القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2008م. ص 101.

وتعتبر شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو من أوائل صيغ التربية الدولية في التعليم بمراحله المختلفة لنشر ثقافة السلام بين التلاميذ والطلاب، بما تقوم به من أنشطة وبرامج خاصة بالتفاهم الدولي والسلام العالمي وحقوق الإنسان الأساسية ونبذ العنف والإرهاب، فكانت أول تطبيق عملي لهذه الأهداف، ومثلت منظمة اليونسكو في نشر ثقافة السلام عن طريق التربية المدرسية.

وقد حرصت منظمة اليونسكو منذ نشأتها علي إضفاء البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية ودمج مفاهيم التربية الدولية والقضايا العالمية المعاصرة في البرامج التعليمية المختلفة، فأصدرت وثيقة بعنوان "النظر إلي العالم من خلال الكتب المدرسية" تناولت الأنشطة التي تم تنفيذها في فترة ما بين الحربين العالميتين لتحسين الكتب المدرسية، وأصدرت توصية تتعلق بالمسار المستقبلي لعمل اليونسكو في هذا المجال.

كما أنشئت منظمة اليونسكو في عام 1947م بصورة تلقائية بعد الحرب العالمية الثانية أندية اليونسكو لمساندة المثل العليا والقيم النبيلة للمنظمة، وتزايد انتشارها لتشمل المدارس والجامعات أيضاً.

وسوف نقتصر الحديث على شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، وأندية اليونسكو، والمناهج ذات الطابع الدولي وذلك على النحو التالي:

أولاً:شبكة مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو:

UNESCO Associated School Project Network (ASP Net)

تمثل المدارس المنتسبة لليونسكو إحدى أهم صيغ التربية الدولية، لذا سوف نتناول النقاط التالية:

- نشأة وتطور شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.
- ماهية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.

- أهداف شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.
- أهمية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.
- الموضوعات التي تدرس بشبكة المدارس المنسبة إلي اليونسكو.
- إستراتيجية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو وخطة العمل.

- نشأة وتطور شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو:

تنفيذاً لتلك المبادئ الرئيسية لمنظمة اليونسكو، قامت المنظمة باتخاذ عدد من الإجراءات المرتبطة إلي حد بعيد بتدعيم التربية من أجل التفاهم الدولي، ففي اجتماع المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الرابع عشر اتخذت قرارات بشأن تنظيم ندوات علمية واجتماعات للخبراء، وإنتاج وتوزيع مطبوعات ومواد تعليمية سمعية وبصرية، واتخاذ إجراءات للقيام بعمل زيارات للدراسة، وإنجاز عدد من الدراسات وتقييمها، وتوسيع نطاق المنح والتسهيلات بشأن التبادل الدولي للمعلومات والمواد التعليمية.

واتخذت منظمة اليونسكو عدة خطوات على طريق التنفيذ، فعلى سبيل المثال فإن أحد المساهمات الرئيسية لمنظمة اليونسكو في مجال التربية من أجل التفاهم الدولي في السنوات الأولى كانت عبارة عن سلسلة من اللقاءات العلمية للمعلمين على مستوى دولي، ونظمت في الفترة من 1947م إلي1952م. وقد ضمت هذه اللقاءات ما يقرب من 75 شخصاً ينتمون لأكثر من ثلاثين دولة، وتناقشوا بصفة عامة في كيفية تقييم أهداف ومحتوى وطرق العملية التعليمية بالمدارس بهدف تدعيم التربية الدولية الجديدة، وكان من أهم الأهداف التي وضعت في الاعتبار: كيف يمكن للتربية أن تكرس الأشياء والعناصر الداخلة في العملية التعليمية بالمدارس لتحقيق أفضل مساهمة من أجل تحقيق التفاهم الدولي والمساعدة في إعداد الأفراد للعيش في مجتمع عالمي يتألف من شعوب وأمم يعتمد بعضها على البعض الآخر. وتناول آخر هذه اللقاءات موضوعات تتصل بالأسس النفسية لتغيير (لتحسين) وجهة نظر العالم تجاه الأطفال، وتطوير الكتاب المدرسي، وتدريب المعلمين، وطرق تدريس التاريخ

والجغرافيا واللغات الأجنبية، والتعليم من أجل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأخيراً التعليم الذي يدور حول الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التابعة لها(1).

ومن هذه اللقاءات العلمية أعدت العديد من التقارير وأوراق عمل، وقد أرسلت هذه المطبوعات على شكل دوريات إلي المعلمين تحت عنوان: "نحو تفاهم دولي"، وترجمت إلي العديد من اللغات المختلفة وتم توزيعها على نطاق واسع، وفي نفس الفترة أخذت منظمة اليونسكو على عاتقها مسئولية التقييم الدولي للموضوعات المتصلة بذات المشكلة، كما قدمت بعض منح الزمالة (الصداقة) للمعلمين للقيام بزيارة المدارس في الدول الأخرى، وأيضاً للتعرف على اهتمامات وأعمال منظمة الأمم المتحدة وبعض الوكالات التابعة لها والمتيسر زيارتها(2).

وهذه الأنشطة كلها كانت تهدف في المقام الأول إلي تشجيع التربية من أجل التفاهم الدولي في المدرسة، وقد بدأت مبكراً تعضد بعضها بعضاً بطريق مباشر، ولكنها بصفة عامة كانت مساهمات هامة وبناءة لإنجاز العمل.

ثم جاءت الخطوة الأولى نحو تحقيق المشروع، وذلك بتوجيه دعوة إلي الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو باقتراح إعداد المدارس الثانوية لكي تطبق عليها تجارب التربية من أجل التفاهم الدولي، وأرفقت بالدعوة مذكرة إيضاحية مفسرة، ووافقت خمسة عشر بلداً علي المشروع وهي: بلجيكا، كوستاريكا، إكوادور، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، اليابان، الأراضي الواطئة، النرويج، باكستان، الفلبين، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، أورجواي، يوغسلافيا. وفي نفس الوقت أعلن أسماء 33 مدرسة ثانوية من الذين وافقوا على الاشتراك في المشروع في مرحلته الأولى(3).

وفي نوفمبر عام 1953م اجتمع ممثلين عن هذه المدارس لمدة خمسة أيام في مقر منظمة اليونسكو في العاصمة الفرنسية باريس لتبادل المعلومات وتنظيم أنشطتهم في مداولات مع

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 169-170.
(2) UNESCO. International Anderstanding at School. 3rd.Edition.Paris: UNESCO, 1969. p.11.
(3) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص 172.

أعضاء سكرتارية منظمة اليونسكو. وفي الاجتماع التخطيطي الأول أصبح واضحاً تماماً الهدف من المشروع وهو مضاعفة مجهودات العالم في مجال تبادل المعلومات، وأيضاً تدعيم وتطوير التفاهم الدولي من خلال البرامج الخاصة والتجارب النشطة المطبقة بالمدارس الثانوية، وفي هذا اللقاء تم الاتفاق على أن تترك المدارس حرة تماماً في تقرير برامجها واكتشافها لأنسب طرق التدريس وأكثرها فاعلية. وأوصى بأنه على جميع المدارس أن تتضمن برامجها تجربة واحدة كحد أدنى تختارها من بين الموضوعات أو المجالات التالية: حقوق المرأة، دراسة الدول والشعوب والثقافات الأخرى، حقوق الإنسان الأساسية، على أن تدرس هذه الموضوعات من خلال الرجوع إلي أعمال منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها بصفة خاصة. كما نشأت الحاجة إلي وجود تدابير مشتركة بين المدارس للمساعدة على الحكم في مدى فعالية هذه الأساليب والطرق الجديدة المستخدمة.

وفي خلال هذه الفترة أخذت سكرتارية منظمة اليونسكو على عاتقها في تزويد المدارس المشتركة في المشروع بخدمات خاصة، وفوق كل ذلك قامت بعمل المنسق للبرامج، هذا بالإضافة إلي تزويدها بالوثائق مثل: الكتيبات، الملصقات، شرائط الصور، ببلوجرافيا...الخ، المطبوعة بواسطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التابعة لها، وذلك بهدف مساعدة المدارس على إجراء المزيد من الاتصالات مع نظرائها من المدارس الأخرى، وأيضاً القيام بجمع وتصنيف التقارير الدورية الحديثة، وكذلك توزيع تلك الوثائق على المدارس المشتركة في المشروع وأيضاً اللجان الوطنية لمنظمة اليونسكو[1].

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن فكرة المدارس المنتسبة بدأ تطبيقها في اليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، لبناء حصون السلام في عقول النشء وتولت منظمة اليونسكو عقب إنشائها رعاية هذه الفكرة الملهمة، فنظمت اجتماعاً في نوفمبر عام 1953م حضره 21 مشتركاً يمثلون 33 مدرسة في 15 دولة من الدول الأعضاء، حيث اتجهت إلي إنشاء أول مشروع للتربية من أجل السلام عن طريق المؤسسات التعليمية في نوفمبر عام

(1) المرجع سابق. ص ص 172-173.

1953م لبناء حصون السلام في عقول النشء، عن طريق ما يسمى بمشروع المدارس المنتسبة *Associated Schools Project*، ووضعت الإستراتيجيات، وقامت بالعديد من الممارسات التي تعمل على نشر هذا المفهوم على مر العقود، وقدمت عدة مشروعات لدعم وتنمية ثقافة السلام في عقول المعلمين لنشرها داخل المجتمع المدرسي(1).

وأنشأت شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، لتكون رائدة للنهج الجديد في إعداد الأطفال والشباب للعيش في مجتمع يتسم بطابع عالمي، ولتعزيز التربية من أجل السلام الدولي، وذلك من خلال تشجيع المدارس في مرحلة ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي والثانوي ومعاهد إعداد المعلمين على القيام بأنشطة وتجارب تستهدف زيادة المعرفة بالقضايا العالمية، وبأهمية تنمية التعاون والتفاهم الدولي من خلال الانفتاح على الشعوب والثقافات الأخرى، وتعزيز وفهم واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية التي تعتبر الأساس للديموقراطية، وعلى تعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بين المدارس المنتسبة للشبكة(2).

وقد استغرقت معظم المدارس عدة شهور في إعدادها للبرامج وتجميع الأشياء والمواد اللازمة للمشروع، ولكن في خلال عام من لقاء العمل الأول أصبحت جميع المدارس جاهزة في برامجها. كما كان هناك تباين كبير في أعمار التلاميذ والطلاب، حيث كانت في فرنسا أحد عشر عاماً، وكذلك الإكوادور، بينما بلغت تسعة عشر عاماً في السويد والهند. كما أن المدارس المشتركة في المشروع كانت مدارس عامة، بمعنى أن الإشراف عليها يقع كلياً أو جزئياً على الإدارة المحلية أو الحكومة الإقليمية أو الحكومة الفيدرالية. ونظراً للتجارب المحدودة، فإن أكثر من نصف عدد المدارس المنتسبة إلي اليونسكو اختارت دراسة الشعوب

---

(1) UNESCO. Associated School Project Network(ASP Net) (50th.). Anniversary International Congress: <u>Quality Education for the 21st Century</u>. Auckland, New Zealand, 3-8 August 2003. Auckland, New Zealand: UNESCO,2003.p.10.

(2) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. <u>مرجع سابق</u>. ص 102.

الأخرى، وحوالي الثلث اختارت دراسة حقوق الإنسان، كموضوع رئيسي وعدد صغير نسبياً أخذ على عاتقه دراسة حقوق المرأة. كما تناولت جميع المدارس أهداف ونظام عمل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التابعة لها، أما عن طريق دراستها كجزء من التجربة، وأما بارتباطها بالأنشطة خارج المنهج[1].

وفي عام 1956م نظمت الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى لممثلي المدارس المنتسبة في الدول الأوروبية عن طريق اللجان الوطنية لليونسكو في الدانمرك والنرويج والسويد بالتعاون مع اليونسكو للتربية في هامبورج للوقوف على ما تم إنجازه من أعمال، وما حققته تلك التجربة. وقامت منظمة اليونسكو بمختلف قطاعاتها بدعم تلك الشبكة، حيث خصصت عام 1960م نشرة خاصة لها بعنوان: "التفاهم الدولي في المدرسة"، للإعلام عن أنشطة الشبكة. وفي عام 1963م قامت اللجنة الوطنية الفرنسية بتنظيم اجتماع دولي بمناسبة الذكرى العاشرة على إنشاء الشبكة، حضره 55 مندوباً للمدارس المنتسبة إلي اليونسكو يمثلون 58 دولة من الدول الأعضاء، حيث تم دراسة نتائج المشروع وسبل تطويره في المستقبل. وقامت الدول الاسكندنافية ممثلة في الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد في عام 1964م، بعقد اجتماعات وطنية وإقليمية أسفرت نتائجها عن تشكيل لجنة إقليمية تتولى تنسيق أنشطة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في تلك الدول، وفي عام 1974م حظيت شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بالاعتراف من المجتمع الدولي[2].

وقد اقترح المؤتمر الدولي لشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، "ملاحون من أجل السلام" *Navigators for Peace* المنعقد في أوكلاند – نيوزيلاند في الفترة من 3:8 أغسطس عام 2003م، الإطار الإستراتيجي لرسم مسار جديد لتمكين

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 174-175.

(2) أيمن عبد القادر عيسى.دراسة مقارنة لصيغ التربية الدولية بمرحلة التعليم الثانوي في مصر وبعض دول غرب أوروبا. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة عين شمس.2004م ص 42.

الشبكة من القيام بدور أكثر فعالية في تعزيز نوعية التعليم، من خلال تحقيق رسالتها الخاصة في مجال التربية من أجل التفاهم الدولي، والسعي من أجل السلام والحرية والعدالة والتنمية البشرية، عن طريق تشجيع الاتصالات وقيام الروابط بين المدارس والمؤسسات على المستوى الوطني والدولي، وتلتزم الشبكة بترجمة الأركان الأربعة للتعليم في القرن الحادي والعشرين: (التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لنكون، نتعلم كيف نعيش معاً وكيف نعيش مع الآخرين)، إلي ممارسات جيدة في تعليم ذو نوعية جيدة[1].

ومهمة "الملاحون من أجل السلام" ومديري المدارس المنتسبة، والمعلمين، والتلاميذ الساعين لأن يكونوا أعضاء في هذه الشبكة العالمية أن يقوموا بأدوار قيادية داخل مدارسهم، وفي مجتمعاتهم، ودولتهم، بل والمجتمع الدولي، سعياً وراء تحقيق المثل العليا لليونسكو، ولتمكين أعضاء شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو للاضطلاع بأدوار قيادية، وهذا يتطلب الاعتراف بهم، وتوفير الموارد، والدعم المقدم من السلطات التعليمية المحلية والوطنية، والشركاء من القطاعين العام والخاص، والمكاتب والمقرات الميدانية لمنظمة اليونسكو، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة[2].

وقد تزايدت الدول المنتسبة للمشروع وكذلك المؤسسات التعليمية المشتركة منذ البداية، ففي نهاية عام 1955م زادت عدد الدول الأعضاء "خمس دول" واشتركت 57 مدرسة إضافية، وتقريباً وفي نفس الوقت، فقد فتح المشروع أبوابه لمعاهد إعداد المعلم، وفي

(1) UNESCO. Associated School Project Network(ASP Net). Proposed (ASP Net) Strategy and Plan of Action (2004-2009).International Congress: "Navigators for Peace" in Support of Quality Education for the 21st Century.Auckland, New Zealand, 3-8 August 2003. Auckland, New Zealand: UNESCO,2003.p.2.

(2) سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية - جامعة الإسكندرية. 2012م.ص91.

نهاية عام 1958م ارتفع عدد الدول المشتركة إلي 43 دولة، وحوالي 186 معهداً تعليمياً، وفي غضون الخمس سنوات التالية ازداد عدد المعاهد المشتركة إلي ما يزيد عن 300 معهداً تعليمياً، ووصل عدد المدارس إلي 500 مدرسة عام 1965م، في 25 دولة موزعة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وفي عام 1969م وصلت عدد المعاهد التعليمية المشتركة إلي 510 معهداً تعليمياً في 55 دولة، شملت 84 معهداً لإعداد المعلم، 306 مدرسة ثانوية، 120 مدرسة ابتدائية. وفي أول يونيو 1983م ازداد العدد زيادة مطردة حتى وصل إلي 1600 مدرسة في 81 دولة موزعة على قارات العالم الست ومناطقه المختلفة، ووصل عدد المدارس في سبتمبر من نفس العام إلي 1723 مدرسة في 85 دولة من الدول الأعضاء. وفي عام 2000م، وصل عددها إلي 6500 مؤسسة تعليمية في 165 دولة، وفي عام 2001م، وصل عددها إلي 7000 مدرسة في 171 دولة، ثم زاد العدد حتى وصل 7500 مدرسة في أكتوبر عام 2003م، مع العلم أن هذا المشروع شمل معظم مراحل التعليم (مرحلة ما قبل المدرسة، مرحلة التعليم الأساسي – ابتدائي وإعدادي – مرحلة التعليم الثانوي العام والفني) كما أن هذه المدارس موزعة على جميع قارات العالم الست ومناطقه المختلفة كما أنها لم تمثل مختلف الثقافات التقليدية ومختلف مراحل النمو فحسب بل مثلت أيضاً مختلف النظم السياسية والاقتصادية[1].

ولشبكة المدارس المنتسبة مكانة تاريخية في عمل اليونسكو، فهي شبكة عالمية من المدارس والأطفال والشباب والمعلمين تهتم بأفكار منظمة اليونسكو مثل حقوق الإنسان، والسلام، وثقافة الحوار، وحماية التراث، وحماية الطبيعة، ويوجد حالياً أكثر من 8500 مدرسة منتسبة تمثل 197 دولة، وهذا العدد مستمر في الزيادة، حيث أن المعلمين والتلاميذ بالمدارس المنتسبة لديهم الفرصة لكي يعملوا معاً لابتكار واستحداث طرق ومواد جديدة على المستوى المحلي والقومي، وكذلك على المستوى العالمي في مجال التعليم.

---

(1) اعتمد المؤلف على المرجعين التاليين:

– نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق. ص 175.

– سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص ص 103-104.

أما عن انضمام مصر للشبكة، فتعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي انضمت للشبكة، ففي عام 1958م بدأ انضمامها بأربعة مدارس هي: مدرسة النقراشي الثانوية، ومدرسة الأورمان الثانوية، ومدرسة المعلمين الريفية بعزبة النخل، ومدرسة المعلمات العامة بالعباسية، ثم تزايد الاهتمام بالمشروع خلال فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، وبعد ذلك ازدهر بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وخاصة بمناسبة مرور خمسون عاماً على تأسيس مشروع شبكة المدارس المنتسبة (1953م – 2003م). ويقدر تعداد المدارس المنتسبة في مصر في الوقت الحالي بنحو 125 مدرسة تضم كافة مراحل التعليم المختلفة (حضانة، ابتدائي، إعدادي، ثانوي عام وفني) وتشمل محافظات مصر المختلفة[1].

وفي ضوء عرض التطور التاريخي لشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو نلاحظ أن هناك نمواً ملحوظاً في عدد تلك المدارس، فقد زاد العدد من 33 مدرسة في 15 دولة عام 1953م، إلي 7500 مدرسة في 171 دولة عام 2003م، وأصبحت تضم الآن أكثر من 8500 مدرسة منتسبة تمثل 197 دولة، وهذا العدد مستمر في الزيادة، وأن هذا النمو المتزايد يؤكد لنا الاعتراف الدولي بأهمية تلك المدارس في نشر التفاهم الدولي والتعاون والسلام العالمي.

- ماهية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو:

تعتبر شبكة المدارس المنتسبة من أطول وأكثر المشاريع استمرارية لجهود اليونسكو المبذولة لنشر مبادئ التفاهم الدولي والسلام العالمي بين مختلف دول العالم بما تقوم به من أنشطة وبرامج ومشروعات رائدة خاصة بالتفاهم الدولي والسلام العالمي من خلال التربية المدرسية، فتحقيق السلام والتفاهم بين شعوب العالم هدف من الأهداف الرئيسية لمنظمة اليونسكو والتي عبرت عنه في ميثاقها التأسيسي، حيث أشارت إلى أهمية السلام للعقول البشرية بعيداً عن الحروب والتعصب، وأهمية تعزيز التفاهم الدولي بين شعوب العالم ذات الأعراف والتقاليد و الثقافات المختلفة.

---

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص ص 103-104.

والمدارس المنتسبة ما هي إلا مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية عامة ومهنية ومعاهد أو كليات إعداد المعلمين في الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو، قبلت فكرة مؤداها أنه ينبغي للتعليم إذا كان له أن يعد المواطنين للحياة في عالم الغد أن يتضمن المبادئ الأساسية للتفاهم الدولي والتعاون في سبيل إقرار السلام.

وهي عبارة عن مؤسسات تعليمية نظامية تتبع وزارة التربية والتعليم، ولا تتميز عن غيرها من المدارس بأي مناهج تعليمية محددة ولكنها تكسب عضوية الشبكة العالمية لليونسكو التي تسعى إلي تنفيذ أفكار وبرامج منظمة اليونسكو في إطار أنشطتها اليومية أو السنوية، فهي مدارس رائدة وموجودة في جميع أقاليم دول العالم.

كما أنها شبكة من المؤسسات التعليمية ذات رسالة خاصة في مجال التربية من أجل التفاهم الدولي من خلال تشجيع الاتصالات وقيام الروابط بين المدارس والمؤسسات على المستوى الوطني والدولي[1].

والمدارس المنتسبة هي شبكة من المدارس أنشئت لتعزيز التزام الأطفال والشباب بالعمل الفعال لنشر التفاهم الدولي والسلام العالمي ومواجهة التحديات التي تواجه الإنسانية بوضع التربية في المقدمة للدفاع عن السلام، وتشمل المدارس المشاركة في الشبكة مؤسسات رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، ومؤسسات التعليم التقني والمهني ومؤسسات إعداد المعلمين في جميع دول العالم.

وتعرف منظمة اليونسكو المدارس المنتسبة بأنها جزء من النظام التعليمي تختار من قبل السلطات الوطنية للمشاركة في تعزيز التربية من أجل السلام والتفاهم الدولي وتمارس نشاطها تحت رعاية اللجنة الوطنية لمنظمة اليونسكو[2]،ووزارة التربية والتعليم

(1) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 104.
(2) اليونسكو. شركاء في تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي، دليل عملي. القاهرة:اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، د0ت، ص1.

بهدف المساهمة في تحسين مضامين التعليم وأساليبه ومواده باتجاه التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي من خلال خبراتها وارتباطها بالمجتمع الدولي[1].

وقد اتخذت المدارس المنتسبة إلي اليونسكو منذ البداية شعاراً لها يترجم هذه المبادئ وهو "نحن نعيش في عالم واحد، ونتعلم من أجل عالم واحد"، وتستند هذه المدارس في أنشطتها الرائدة إلي مفهوم "فكر عالمياً وأعمل محلياً"، كما تستند إلي مبدأ "التعلم من خلال العمل"، وذلك في إطار قيامها بأنشطة تجريبية لإدخال تجديدات تربوية تتبادلها مع المدارس الأخرى بهدف تحقيق الأثر المضاعف لتلك الأنشطة على المستوى الوطني.

وتلتزم المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بتعزيز برامج منظمة من خلال القيام بمشاريع رائدة لإعداد الأطفال والشباب بشكل أفضل لمواجهة التحديات في عالم معقد ذي اتكال متبادل بشكل متزايد. ويملك معلمو وتلاميذ وطلاب شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو فرصاً للعمل معاً لتعزيز التربية من أجل السلام والتفاهم الدولي ونشر ثقافة السلام[2].

لم تقصد شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو أن تغرس في أذهان النشء مفاهيم السلام وحقوق الإنسان والتفاهم والتعاون الدولي فحسب، بل أيضاً إرادة للعمل، بحيث يعد السلام واقعاً ملموساً يعاش، لا مجرد مثل أعلى يطالب به الإنسان ولا يسهم في بنائه. فالسلام كل متكامل، وحالة ذهنية، وسلوك واستعداد وعمل، وشبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو أنشئت لهذا الغرض لتدريب

---

(1) جمهورية مصر العربية - وزارة التربية والتعليم. مشروع شبكة المدارس المنتسبة: تقرير الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية، إدارة المنظمات.القاهرة: وزارة التربية والتعليم ، د0ت، ص1.

(2) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص 105.

النشء على إقامة صرح السلام والمحافظة عليه والدفاع عنه[1]، وأن عدد المؤسسات التعليمية المشاركة في المشروع ليس هو الجانب المهم، بل نوعية العمل الذي ينجزه المشاركون، لأن مشروعاتهم الرائدة تهدف أيضاً إلي حفز المؤسسات التعليمية الأخرى لتنفيذ مشروعات مماثلة.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا ما يلي:

- أن هذه المدارس لا تشكل مدارس متميزة أو مدارس تابعة لمنظمة اليونسكو قائمة بذاتها على هامش النظم التعليمية لمختلف الدول بل هي مدارس تعمل وفق إطارها التعليمي الوطني تختار من قبل سلطاتها الوطنية من أجل المشاركة في مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، الذي أقامته منظمة اليونسكو عام 1953م، ولكن ما يميزها أنها تعمل على إضفاء طابع عالمي عليها من خلال القيام بأنشطة ومشروعات رائدة ترتبط بالعالم وقضاياه المختلفة.
- شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو تضم أكثر من 8500 مدرسة منتسبة تمثل 197 دولة، وهذا العدد مستمر في الزيادة، حيث أن المعلمين والتلاميذ بالمدارس المنتسبة لديهم الفرصة لكي يعملوا معاً لابتكار واستحداث طرق ومواد جديدة على المستوى المحلي والقومي، من أجل الترويج لأفكار منظمة اليونسكو وتساهم في نوعية التعليم، والآن هي واحدة من أقدم وأكبر الشبكات التربوية في العالم، تجمع في عضويتها بداية من مؤسسات رياض الأطفال إلي المدارس الثانوية ومعاهد وكليات إعداد المعلمين من مختلف دول العالم.
- أن المدارس المنتسبة إلي اليونسكو لا تعتبر نمطاً مختلفاً من المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى في الدولة الواحدة، فقد صممت

(1) اليونسكو وجمهورية مصر العربية. عدد خاص عن المدارس المنتسبة. السنة العشرون. العددان الثالث والرابع. نشرة تصدرها الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة.1982م. ص3.

مشروعات شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو منذ البداية لتتكامل مع الأنظمة التعليمية القائمة وفقاً لنظامها الأساسي، وهو التربية من التفاهم الدولي والتعاون والسلام العالمي، الذي يهدف إلي الاندماج في المناهج التي تدرس بالفعل، وليس كمنهج إضافي أو كمادة منفصلة لإدخالها في جدول الحصص.

- أن المدارس المنتسبة إلي اليونسكو هي مؤسسات تعليمية تمثل كافة المراحل التعليمية المختلفة (مؤسسات رياض الأطفال، مدارس التعليم الأساسي، مدارس التعليم الثانوي العام والفني، ومعاهد وكليات إعداد المعلمين)، تم اختيارها من المدارس الحكومية والخاصة، لكي تقوم بأنشطة إضافية وبرامج خاصة بنشر ثقافة السلام العالمي، ونبذ العنف والحروب والإرهاب، والعمل على تحقيق التفاهم الدولي بين شعوب دول العالم المختلفة، والترابط والتسامح بين دول العالم.
- أن منظمة اليونسكو هي الجهة الرئيسية المسئولة مسئولية كاملة عن المشروع، فهو ترجمة واقعية لأفكارها ومبادئها الداعية إلى تحقيق التفاهم الدولي والسلام العالمي من خلال التربية المدرسية.
- أن هذه المدارس تهتم بتنمية قيم عالمية البعد يمكن من خلالها تحقيق التفاهم والسلام بين مختلف الشعوب وذلك في إطار ما تطرحه من موضوعات وما تنفذه من أنشطة ومشروعات رائدة تميزت بأنها لا تقتصر على حجرة الدراسة فحسب بل تمتد لتشمل البيئة المحيطة مما يؤدى إلى نمو روح التضامن العالمي ويسهم في حل الكثير من القضايا والمشكلات العالمية.
- أن المدارس المنتسبة إلي اليونسكو تدار وفقاً لإدارة النظام التعليمي الوطني، أي أنها ليست مدارس تتبع منظمة اليونسكو، ولكن منظمة اليونسكو تساعدها فقط لكي تقوم بأنشطة وبرامج تحقق التربية الدولية.

- أهداف شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو:

أقرت التوصية الدولية الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته الثامنة عشر عام 1947م بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتدعو هذه التوصية إلي تعزيز دراسة مختلف الثقافات والحضارات وتفهم ما بينها من فروق واختلافات، ودعم الاحترام المتبادل للهوية الثقافية للشعوب ونبذ كل مظاهر التفرقة والتميز التي تستند إلي اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو غيرها من الفروق، واحترام حقوق الإنسان وتفهم مبادئ الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة من أجل تعزيز التعاون الدولي[1].

كما أقرت التوصية الدولية الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو عام 1974م عدداً من المبادئ والأهداف العامة التي يجب على التربية أن تتمسك بها وتعضدها بمختلف الأساليب والطرق. وأولى هذه المبادئ والأهداف: أن تتمسك التربية بالأهداف والغايات التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولاسيما الفقرة الثانية من المادة (26) من الإعلان التي تنص على:

"يجب أن تهدف التربية إلي إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلي تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلي زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام".

وحتى تترجم هذه الأهداف في سلوكيات الأشخاص ويعملوا على تحقيقها، فإنه ينبغي على السياسات التربوية أن تضع في الاعتبار الأهداف التالية[2]:

- إضفاء بعد دولي وإطار عالمي على التربية في جميع مراحلها وكافة أشكالها.
- السعي إلي فهم واحترام جميع الشعوب وثقافاتهم وحضاراتهم وقيمهم وأساليب حياتهم بما في ذلك ثقافات الأثنيات المحلية وثقافات الأمم الأخرى.

(1) اليونسكو وجمهورية مصر العربية. مرجع سابق. ص9.
(2) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 184-185.

- الوعي بتزايد التكامل بين الشعوب والأمم على الصعيد العالمي.
- تنمية القدرة على الاتصال بالآخرين والحوار معهم.
- عدم اقتصار الوعي على الحقوق وحدها بل شموله واجبات الأفراد والفئات الاجتماعية والأمم كل منها إزاء الآخر.
- فهم ضرورة التضامن والتعاون الدوليين.
- تنمية استعداد الفرد للإسهام في حل مشكلات مجتمعه المحلي ووطنه والعالم أجمع.
- أن تعمل التربية الدولية على تعزيز التنمية الفكرية والوجدانية للفرد على النحو المناسب بالجمع بين التعليم والتدريب والعلم والعمل.

وبالإضافة إلي هذه الأهداف يمكن إضافة أهداف أخرى لشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو هي[1]:

- غرس مفاهيم السلام والتفاهم والتعاون الدولي في أذهان النشء.
- الإلمام بقضايا العالم ودور منظمة الأمم المتحدة في معالجتها.
- تدعيم مبدأ الديموقراطية وحقوق الإنسان.
- تدعيم سبل ومهارات الحوار المشترك بين الثقافات.
- تدعيم مبادئ حقوق المرأة والطفل قولاً في المقررات الدراسية وممارسة.
- تحسين نوعية التعليم بتعزيز دعائم التراث العالمي والحضاري والبيئي (التعلم للمعرفة – التعلم للعمل – التعلم لتكون – نتعلم كيف نعيش معاً وكيف نعيش مع الآخرين).
- القيام بالمشروعات التجديدية والحملات العالمية لمصلحة السلام.
- إعداد الشباب لمواجهة تغيرات العصر، وقبول التجديدات التي يطرحها العلم والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات في عالمنا.

(1) أحمد إبراهيم أحمد.<u>التربية الدولية</u>. القاهرة:دار الفكر العربي، 2012م.ص ص 138-139.

- بث الوعي بين النشء في مدارسهم بكيفية التعامل مع الآخر في أمن وسكينة، ومع عناصر المجتمع محلياً ووطنياً وقومياً وعالمياً.

ولتحقيق هذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ لابد من إتباع أسلوب شامل في مراجعة جميع مواد الدراسة وكافة الأنشطة التعليمية، والعمل على ربط القضايا والمشكلات المحلية بمثيلاتها في الخارج وأبعادها الدولية، وكذلك إتباع أسلوب المنهج الشامل الذي يجمع بين مختلف الموضوعات العلمية في كافة المراحل الدراسية وفي الجامعات، والعمل على ربط هذه الموضوعات بالأبعاد العالمية لمختلف الموضوعات والمشكلات التعليمية في المواد الدراسية مثل التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والتدريب المهني والعلوم الطبيعية والفنون، وبصفة خاصة في جميع المواد التي تدرس بالأقسام التربوية بكليات التربية مثل: التربية المقارنة، والتربية الدولية، وتاريخ التربية، وتاريخ التعليم، والتربية ومشكلات المجتمع، والأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية.

تهدف شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو إلي العمل – فردياً أو جماعياً – على المستوى المحلي، والمستوى القومي، أو على المستوى العالمي عن طريق تطوير المشاريع التجريبية في إطار أربعة محاور رئيسية هي: حقوق الإنسان والديموقراطية والتسامح، والمشكلات العالمية ودور الأمم المتحدة، والتعددية الثقافية والمهنية، والمشكلات البيئية. وتتلخص أهداف شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في النقاط التالية[1]:

- تشجيع الثقافات المحلية للتعبير عن نفسها كنماذج هادية لليونسكو، وخاصة في مجال التعلم للعيش معا في سلام ووئام، وتعزيز ونشر وتعميم الممارسات الجيدة منها.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة، مع الوضع في الاعتبار القضايا ذات الصلة بالقرن الحادي والعشرين.

---

(1) UNESCO. Associated School Project Network (ASP Net) (50th.). Anniversary International Congress. Op.Cit. p.10.

- تنشيط شبكة عالمية من المدارس ملتزمة بتحسين الجودة في دعـم التعلـيم للجميع.
- التركيز على تعزيز التعليم الجيد علي اعتبار أنه حق لجميع المتعلمين.

وبالإضافة إلي هذه الأهداف يمكن إضافة أهداف أخرى لـشبكة المـدارس المنتـسبة إلي اليونسكو هي:

- خلق فضاء للقاء والحوار بين مجموعـة مـن الـشباب يـأتون مـن خلفيـات ثقافية مختلفة.
- بلورة مفاهيم التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات والتنمية المستدامة لدى هـذه المجموعـة وتزويـدها بالمهـارات اللازمـة للتعامـل مـع الاختلافـات ولاكتشاف القواسم والقيم المشتركة.
- تعزيـز الحـوار مـن أجـل الـسلام والتنميـة المـستدامة والتـضامن الـدولي والتفاهم المتبادل.
- تعزيز المعرفة المتبادلة للتنوع الثقافي والعرقي واللغوي.
- تطوير سلوكيات جديدة تعتمد الحوار كأسلوب حياة.
- الخروج بأنشطة يمكن أن تعتبر كنموذج للحوار بين الثقافات يعتمـد لـدى المدارس المشاركة.
- إقامة توأمة بين عدد من المدارس في بعض الدول المشاركة في المشروع.
- تطوير التعاون بين منسقي شبكة المدارس المنتسبة من الدول الأعضاء.

ولكي تتحقق الأهداف السابقة، تقوم شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بتشجيع المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ومعاهد وكليات المعلمـين، عـلي تنظـيم بـرامج خاصـة تؤدي إلي تحسين الإلمام بالقضايا العالمية والتعاون الدولي، وتعزيز التفاهم بـين الـشعوب عـن

الطريق تفهم ثقافاتهم وتدعيم مبادئ حقوق الإنسان وإدراكها واحترامها، وتقوم بأنشطة علي المستويات المختلفة التالية(1):

علي المستوى الوطني: تدعو اللجان الوطنية لليونسكو ووزارات التربية إلي إقامة شبكة من المدارس المهتمة بتنفيذ أنشطة، وإجراء تجارب لتحسين التعليم النوعي، لاسيما أبعاده الأخلاقية، والثقافية، والدولية، بتطوير مناهج وطرق تدريس ومواد تعليمية جديدة في مجال التربية من أجل التفاهم الدولي ونشر ثقافة السلام والتسامح، وتصمم هذه الشبكة ليكون لها أر مضاعف من خلال نشر المعلومات حول النتائج التي يتم التوصل إليها حتى تستطيع المدارس الأخرى في البلد نفسه الإطلاع علي العمل المنفذ، وتقوم بنشاطات مماثلة، وهناك العديد من الحالات التي تسهم شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في إحداث إصلاحات تربوية يجري تنفيذها في عدة دول أعضاء في منظمة اليونسكو.

علي المستوى الإقليمي: فيما يتعلق بالتربية، وبالرغم من وجود اختلافات داخل الأقاليم، فإن هناك عدداً كبيراُ من القواسم المشتركة مثل: الثقافة، اللغة ، الدين، ...الخ. ونتيجة لذلك، يتم تشجيع كل إقليم في العالم علي وضع خطة عمل تشمل مشروعات رائدة ومبادرات، وإحداث (حلقات دراسية، وورش عمل إقليمية للمنسقين الوطنيين والمعلمين، ..الخ)، كما يتم تشجيع التبادل بين المعلمين والتلاميذ أو الطلاب الذين ينتمون لنفس الإقليم.

علي المستوى الدولي: تبذل الجهود لتيسير تبادل المعلومات حول شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، والقيام بمشروعات دولية رائدة، مناسبات خاصة، حملات، مسابقات، وتشجيع الاتصالات وصلات التضامن بين المؤسسات المشاركة المنتسبة جزءاً متكاملاً فيه تلعب دوراً مركزياً، وإبداعياً في التربية من أجل ثقافة السلام.

---

(1) هناء أحمد محمود عبد العال. دراسة مقارنة للمدارس المنتسبة في بعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثالثة عشر. العدد التاسع والعشرون. أغسطس 2010م. ص ص 192-193.

- أهمية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو:

لشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو أهمية كبرى على المستوى العالمي والمستوى المحلي سواء للمدارس أو المعلمين أو التلاميذ أو الطلاب لتحقيق مثل ومبادئ منظمة اليونسكو في نشر التفاهم الدولي بين شعوب العالم المختلفة، وترجع أهميتها أيضاً إلي ما يلي:

قيمة إضافية للمدارس: إن المكافأة الرئيسية للمدارس تتمثل في منح المشاركة في شبكة عالمية لتحسين وتطوير التعليم من خلال ما يلي:

- تعزيز الدعائم الأربعة للتعلم للقرن الحادي والعشرين (التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لتكون، نتعلم كيف نعيش معاً وكيف نعيش مع الآخرين).
- العمل كمختبرات للتجديدات لاسيما بالنسبة لتطوير مناهج التعليم، وطرق التدريس والمواد الدراسية، ودراسة القضايا العالمية المعاصرة.
- تحسين التعاون بين المدرسة والمجتمع وبين المدارس على المستوى الوطني والمستوى الدولي.
- تلقى الاعتراف من منظمة اليونسكو، وإقامة علاقات مباشرة مع منظومة الأمم المتحدة.
- النمو المتزايد لشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، حيث أصبحت تضم الآن أكثر من 8500 مدرسة منتسبة تمثل 197 دولة، وهذا العدد مستمر في الزيادة، وأن هذا النمو المتزايد يؤكد لنا الاعتراف الدولي بأهمية تلك المدارس في نشر التفاهم الدولي والتعاون والسلام العالمي.

قيمة إضافية للمعلمين والتلاميذ أو الطلاب: إن المكافأة الرئيسية للمعلمين والتلاميذ أو الطلاب تتمثل في منح المشاركة في شبكة عالمية لتحسين التعليم من خلال ما يلي:

- المشاركة في مشروعات رائدة تعزز مثل اليونسكو وتجدد عملية التعلم.
- التطوير المهني للمعلمين، واكتساب التلاميذ أو الطلاب لمهارات جديدة في مجالات الإبداع، حل المشكلات، الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ...الخ.
- المشاركة في مشروعات مشتركة حول موضوعات ذات أهمية كبيرة والتبادل مع المعلمين والتلاميذ أو الطلاب الآخرين داخل البلد وفي البلاد الأخرى.

- الموضوعات التي تدرس بشبكة المدارس المنسبة إلي اليونسكو:

تعالج شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو موضوعها الرئيسي – التربية من أجل التفاهم الدولي – إما بوضع برنامج خاص بها يدرس بجانب مقررات الصف الدراسي العادي أو بدمج موضوعات هذا البرنامج الخاص ضمن المقررات الدراسية العادية التي يمكن أن تتقبله بدون أن يكون ذلك غريباً علي المقرر الدراسي.

ومن خلال تجارب شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو علي مدى أكثر من خمسين عاماً الماضية، فقد تبين أن تطبيق البرامج الخاصة لا يثقل العبء علي البرنامج العادي للمدرسة أو يختل من توازنه، بل علي العكس فقد أفاد كثيراً ودعم تعليم المواد الدراسية، كذلك فقد أتضح من خبرات المدارس المنتسبة إلي اليونسكو أن أحسن النتائج جاءت من خلال الأسلوب الذي يدمج البرنامج الخاص بالمقررات العادية[1].

وبالنسبة للموضوعات التي يمكن أن يحتويها البرنامج الخاص بالتربية من أجل التفاهم الدولي، أو التي تدمج مع المقررات العادية، فقد تركت الحرية التامة

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص 186.

للمسئولين عن المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في اختيارها، علي أن يشارك في هـذا الاختيـار المعلمون وكـذلك التلاميـذ أو الطـلاب والمـشرفون عـلي البرنـامج، وكـذلك تواجـد التوجيـه والتنسيق الفعـال مـع منظمـة اليونـسكو وخبرائهـا ومعلمـو ومنـسقو البرنـامج في الـدول الأخرى.

وقد قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع ممثلي المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في عام 1963م – في بداية تنفيذ المشروع – بوضع عدد من الموضوعات التي يمكن أن يسترشد بها عند اختيار موضوعات البرنامج الخاص، وهذه الموضوعات هي[(1)]:

- دراسة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها.
- دراسة الدول الأخرى.
- دراسة حقوق الإنسان.

وفي عام 1980م حددت منظمة الأمم المتحدة أن محتوى التربية الدوليـة يجـب أن يتضمن الموضوعات التالية[(2)]:

- دراسة الأمم المتحدة ودورها في حل المشكلات العالمية.
- دراسة الإنسان والبيئة.
- دراسة حقوق الإنسان.
- الثقافات والبلاد الأجنبية.

وتتميـز هـذه الموضـوعات بأنهـا تـوفر إطـاراً سـهل التكيـف للتربيـة مـن أجـل التفـاهم الـدولي، وبـأن كـل موضـوع منهـا يمكـن أن يتقبـل أشـكالاً وصـوراً مختلفـة

(1) UNESCO. International Anderstanding at School. 3rd.Edition. Paris: UNESCO, 1969.p.23.

(2) UNESCO. International Anderstanding at School. Paris: The UNESCOAssociated School Project, 1980.p.2.

التنوع، وبأنها تترابط فيما بينها ترابطاً يجعل دراسة كل منها مدخلاً طبيعياً لدراسة الآخر. إلا أنه مع مرور الزمن والإقرار بسنة التغيير والتعديل إلى الأحسن فقد تغيرت الموضوعات بعض الشيء، كما وصل التغيير إلي أساليب وطرق تناول الموضوع نفسه.

ففي عام 1974م، أقرت منظمة اليونسكو في توصيتها بشأن التربية الدولية عدداً من الموضوعات يمكن للمدارس المنتسبة إلي اليونسكو أن تختار منها، ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي[1]:

- المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- إقرار السلام، مختلف أنواع الحروب وأسبابها وآثارها، نزع السلاح، عدم جواز استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض الحرب بل لدعم السلام والتقدم، طبيعة ونتائج العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الدول، وأهمية القانون الدولي بالنسبة لتلك العلاقات وخاصة بالنسبة لإقرار السلام.
- العمل علي ضمان ممارسة حقوق الإنسان ومراعاتها، بما في ذلك حقوق اللاجئين، العنصرية والقضاء عليها، مناهضة التمييز العنصري في شتى أشكاله.
- النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وعلاقتهما بالعدالة الاجتماعية، الاستعمار والتحرر منه، سبل ووسائل معاونة البلاد النامية، مكافحة الأمية، الحملات التي تشن ضد المرض والمجاعة، الجهاد في سبيل تحقيق نوعية حياة أفضل وأرفع مستويات صحية ممكنة، النمو السكاني والمسائل المتعلقة به.
- استغلال الموارد الطبيعية وتدبيرها وصونها، وتلوث البيئة.

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 187- 188.

- صون التراث الثقافي للإنسانية.
- الدور الذي تنهض به الأمم المتحدة والأساليب التي تتبعها والجهود التي تبذلها في سبيل حل هذه المشكلات والفرص المتاحة لدعم هذه الجهود.

وحالياً تهتم المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بموضوعات منظمة اليونسكو التي تتناول المشكلات العالمية كالأمية، وثقافة السلام، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتراث العالمي للإنسانية، وتحاول المدارس المنتسبة في بحثها ودراستها لهذه الموضوعات أن تضفي إليها البعد العالمي وأن لا تقتصر علي الجانب المحلي فقط، وأن تتعرض للنماذج التي سبق أن قامت بها دول أخرى في دراسة هذه القضايا والمشكلات مركزاً للتربية الدولية، ويتم تشجيع مدارس شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو علي القيام بمشروعات رائدة حول الموضوعات الأربعة الرئيسية، والتي تغطي عدداً كبيراً من الموضوعات الفرعية المترابطة. وعند تناول هذه الموضوعات، ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق ملائمة لبيئة التلميذ أو الطالب واهتماماته وتطلعاته، وتوفر الأفكار والموضوعات التالية أساساً يمكن أن يتسع ليشمل موضوعات ومجالات أخرى[1]:

---

(1) اعتمد المؤلف علي المراجع التالية:

- اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة."إستراتيجية وخطة عمل مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو للفترة (1994م- 2000م)". ورشة العمل الوطنية حول تدريس ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمامات العالمية المنعقدة في الفترة من 11-14ديسمبر 1995م.القاهرة: اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، 1995م. ص ص 1-2.
- نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 189- 196.
- سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص ص 111-114.

- الاهتمامات العالمية ودور الأمم المتحدة في حلها:

يعتبر هذا الموضوع حجر الزاوية في شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، فلقد قام المشروع بهدف تكوين مجتمع دولي يسوده السلام والتعاون والتفاهم بين شعوب ودول العالم، وهذا ما تسعى إليه من قبل منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، كما أنه من بين أهداف مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو هو مساعدة الدول الأعضاء بمنظمة اليونسكو علي تطبيق وتنفيذ توصية عام 1974م التي وضعتها إحدى وكالات الأمم المتحدة.

وفي بداية المشروع أنصب الاهتمام علي دراسة هيئات الأمم المتحدة ذاتها من حيث تاريخها وتنظيمها ومهامها وأساليب عملها، ومع مرور الزمن انتقل الاهتمام إلي دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التابعة لها في حل المشكلات العالمية.

لذا اهتمت شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بالقضايا ذات الاهتمام العالمي، مثل الفقر، أو الجوع، أو المرض، أو البطالة، أو التلوث، أو الهوية الثقافية، أو قضايا المرأة، أو السكان، أو سباق التسلح، أو نزع السلاح، أو التنمية ....الخ، وتتغير هذه المشكلات بالنسبة للزمان والمكان، وذلك حسب اهتمامات كل دولة أو منطقة في العالم, ويشارك التلاميذ أو الطلاب والمعلمين في دراسة الجوانب المختلفة للمشكلة محلياً، ووطنياً، ودولياً. وبعد أن يتعرفوا علي جوانب المشكلة ويتم فهمها، فإنهم يبدأون في البحث عن الحلول الممكنة، وقد يؤدي ذلك إلي مناقشة دور المنظمات الدولية في المساهمة أو الاشتراك في حل المشكلة، لذا يصبح الدور الحالي والمستقبلي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في المساعدة علي حل مثل هذه القضايا، أكثر رسوخاً ووضوحاً.

إن الاحتفال بأيام أو أسابيع لصالح مناسبات دولية كوسيلة لإثارة الاهتمام ونقل المعلومات كاليوم العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي للأمم المتحدة، واليوم العالمي للصحة، واليوم العالمي لمحو الأمية، واليوم العالمي للبيئة، واليوم العالمي للقضاء

علي التمييز العنصري، واليوم العالمي للطفولة، ...الخ، أمر لا جدال فيه، ولكن اشتراك التلاميذ أو الطلاب في مثل هذه الاحتفالات وفي المناقشات والدراسات التي تصاحب هذه الاحتفالات، وإشراكهم في إصدار قرارات ثقافية واجتماعية ذات أهمية لهم ولمجتمعاتهم، يؤدي إلي تفهمهم للأمور الدولية المتصلة بتلك الموضوعات، وبذلك ينتقل التلاميذ أو الطلاب من مرحلة تفهم المعاني والمفاهيم النظرية إلي مرحلة الممارسة العملية، مما يعمق من أثرها عليهم وعلي الأفراد المحيطين بهم وعلي مجتمعهم.

وقد قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع بعض اللجان الوطنية لليونسكو بصياغة عدد من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها والاسترشاد بها عند تدريس موضوع: "التعليم المتعلق بالأمم المتحدة" وتتلخص فيما يلي:

- يجب علي المعلم أن يظهر عمل الأمم المتحدة كساعية لزيادة الرفاهية والسعادة لجميع سكان العالم.
- يجب التأكيد علي أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي تأمين السلام وتعزيز التفاهم علي الصعيد الدولي.
- ينبغي علي المعلم أن يؤكد علي تطبيقات مبادئ الأمم المتحدة علي السلوك الفردي.
- من الأفضل أن يشمل التعليم المتعلق بالأمم المتحدة في مرحلته الأولى نظام الأمم المتحدة بمجموعه قبل أن يتناول بالتفصيل الأجهزة المختلفة لهذا النظام.
- من الأفضل أن يختار المعلم لدروسه الأولى الموضوعات والمنظمات التي تهم تلاميذه أو طلابه بنوع خاص، وأن يتناول بالأمثلة دور إسهام حكومتهم ومواطنيهم في تنظيم الحياة الدولية.
- بعد شرح المبادئ والأهداف العليا للأمم المتحدة يمكن المعلم أن يتحدث عن منجزات المنظمات الدولية والخدمات التي تقدمها.

ونظراً لاتساع أهداف الأمم المتحدة وزيادة مجالات البحث فيها، ونظراً إلي أنها محوراً أساسياً من أبعاد التربية الدولية، فلابد من زيادة الاهتمام بتدريس الأمم المتحدة، ووضوح أهداف تدريسها وتحديد الطرق المناسبة لذلك[1].

وأن يكون الهدف العام لتدريس الأمم المتحدة إعداد المواطن ليكون علي درجة عالية من الوعي بطبيعة هذه المنظمة وأدوارها ودور كل مواطن فيها وكيف أن التفاعل من خلالها لابد أن يأتي عن طريق وجود العدالة وتكافؤ الفرص بين الدول المختلفة.

لذا ومن خلال هذا الهدف لابد أن يكون تدريس الأمم المتحدة من خلال عدة جوانب أهمها[2]:

- اكتساب التلاميذ الحد الأدنى من المعلومات عن الأمم المتحدة، من خلال تعديل المناهج القائمة عن طريق إنشاء مقررات دراسية جديدة داخل نطاق البرامج الدراسية أو تطويرها داخل المقررات القائمة.
- دراسة الأمم المتحدة في تطورها التاريخي والمقارنة بين عصبة الأمم المتحدة، ودراسة المشكلات العالمية في ضوء ما تبذله الأمم المتحدة في حل هذه المشكلات.
- القيام بعمل أبحاث عن مختلف جوانب الأمم المتحدة ووكالاتها وذلك من خلال المواد الدراسية مثل التاريخ والجغرافيا.
- دراسة دور الأمم المتحدة تجاه القضايا الدولية مثل دورها تجاه حقوق الإنسان ونزع السلاح ودعم الأمن والسلام الدوليين والمحافظة علي البيئة.

---

(1) ليو ناردس كنودرذي. قصة الأمم المتحدة. ترجمة محمد إبراهيم ذكي. القاهرة: وزارة التعليم العالي، د.ت. ص ص 25-26.

(2) إيمان شرقاوي عبد الرحيم. تقويم بعض مفاهيم التربية الدولية المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية وتحصيل التلاميذ لها واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة جنوب الوادي، 2003م ص. 58.

ويختلف تدريس هذه الجوانب من مرحلة تعليمية لأخرى، وأنه لابد من تدريب المعلمين في ضوء أهداف تدريس الأمم المتحدة حتى يتسنى لهم تحقيق هذه الأهداف.

- حقوق الإنسان، الديموقراطية والتسامح:

تحتل دراسة حقوق الإنسان دائما مكان الصدارة بين اهتمامات وأنشطة شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، وذلك بالنظر إلي أن الفهم الصحيح للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها تلك الحقوق شرط لابد من توافره لكي يتحقق التفاهم الدولي. وعلي الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد تلك الحقوق، بالإضافة إلي أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحددها ويعرفها، وكذلك الميثاقين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن التمسك بالمبادئ والمناداة بها ليس ضماناً لتوفرها وتحقيقها، هذا بالإضافة إلي أن مفهوم تلك الحقوق يختلف من مجتمع لآخر (مجتمع متقدم – مجتمع نامي) ولذا فإن التعليم المتعلق بحقوق الإنسان يجب أن يراعي عند تقديمه التقاليد الاجتماعية والحالة السياسية لكل مجتمع.

ويتبع تعليم حقوق الإنسان مدخلين يكمل كل منهما الآخر، المدخل الأول ويطلق عليه المدخل "التاريخي" ويقوم بتقصي تطور مفهوم حقوق الإنسان عبر العصور وفي مختلف المجتمعات حتى يبلغ ما تعنيه في الوقت الراهن. فقد مرت حقوق الإنسان بتطور تاريخي ومراحل كثيرة علي مر تاريخ الإنسان حتى تبلورت جهود هذه الحقوق في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948م، وقد نص هذا الإعلان علي: "يولد الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يتعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". وقد حدد هذا الإعلان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يتمتع بها كل إنسان.

أما المدخل الثاني فيطلق عليه "المدخل المقارن"، والذي يتطلب دراسة العلاقات الاجتماعية علي شتى المستويات بداية من المستوى المحلي إلي المستوى القومي وحتى المستوى العالمي، حيث تطرح للمناقشة إحدى القضايا التي تتضمن حقوق الإنسان مثل: حقوق الطفل، حقوق المرأة، حرية الأفراد واستقلال الأمم أو الشعوب، التمييز العنصري وغيره من أنواع التمييز، أوضاع الأقليات، مشكلات العمال المهاجرين، العمالة والبطالة، المواطن والقانون، ....الخ.

وينبغي أن يعالج موضوع حقوق الإنسان علي أنه واقع ملموس لا علي أنه مثل أعلي تصبو إليه النفس وبالتالي فهو صعب الوصول إليه. ففي داخل المدرسة يجب أن يحترم حقوق الإنسان وأن يبدو ذلك حقيقة واقعة في سلوك الإدارة المدرسية والمعلمين والموظفين الإداريين وعلاقتهما مع التلاميذ أو الطلاب، وكذلك في علاقات التلاميذ أو الطلاب بزملائهم. أما خارج المدرسة، فإن أهم ما تتميز به المدارس المنتسبة إلي اليونسكو هو الأنشطة التي تتصل بالمجتمع المحيط بالمدرسة، حيث تتيح المدرسة للتلاميذ أو الطلاب الفرص لقيام اتصالات مباشرة بمجتمعاتهم والاتصال بالأقليات – إن وجدت – والعمال المهاجرين ....الخ، مما يتيح لهم إمكانات هائلة للتعلم عن طريق الخبرة الشخصية بالمشكلات وما يتخذ من تدابير للتخفيف من حدتها أو حلها.

وهذا ما جعل المدارس المنتسبة إلي اليونسكو تختار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كنقطة انطلاق لأنشطتها، واتفاقية حقوق الطفل، وعقد التربية من أجل حقوق الإنسان (1995م – 2004م)، لذا ينبغي أن تكون المناقشات في سياق خبرات التلاميذ أو الطلاب وتوسع لتشمل حقوق الآخرين، وتوعيتهم بحقوقهم وبواجباتهم ومسئولياتهم أيضاً. وترمي كثير من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان اليوم إلي القضاء علي كل مظاهر عدم التسامح وجميع أشكال التحيز، وتعزيز التربية من أجل الديموقراطية، والاحترام المتبادل، والمسئولية المدنية، والتسامح وحل النزاعات بلا عنف.

- التعليم المتبادل بين الثقافات:

أن فهم ومعرفة الشعوب الأجنبية وثقافاتها ما هي إلا صيغة من صيغ التعبير عن فكرة التفاهم الدولي، وهو يعني أولاً قبل كل شيء الاعتراف بحق كل شعب في أن يختلف عن سائر الشعوب، غير أنه ينبغي أن نظل متنبهين إلي أن الاعتراف بهذا الحق لا تترتب عليه دائما إرادة التعاون. فقد أثبتت التجارب التي مر بها نظام المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في أولى سنواته أنه لا يكفي أن نستثير لدى التلاميذ أو الطلاب – بإطلاعهم علي أوجه اختلاف ثقافات هؤلاء عن ثقافاتهم هم – مشاعر سلبية بتقبل اختلافات الآخرين عن طيب قلب. ذلك أن الاهتمام الايجابي لا يمكن إيقاظه لدى التلاميذ أو الطلاب إلا بإعطائه صورة موضوعية واضحة لأسباب هذا الاختلاف، ومن ثم للخصائص الاجتماعية التي تنفرد بها تلك الشعوب الأخرى، وفضلاً عن ذلك فإن دراسة المشكلات العالمية يقصد بها ضمناً دراسة الدول التي تظهر فيها تلك المشكلات علي أشدها ودراسة الظروف الخاصة، التاريخية والمحلية، التي أدت إلي اختلاف كل شعب عن سائر الشعوب المجاورة.

أصبح الإنسان يعيش في عالم متصل لا يعترف بحدود أو حواجز، إذا أصبح الإرسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يتعدى الحدود السياسية للدول في المجتمع العالمي الجديد، ولا تؤثر فيه وسائل الرقابة التقليدية أو أدوات أو حواجز بين دول العالم، وقد أدى هذا النظام إلي التدفق الثقافي من جميع دول العالم المختلفة[1].

وقد أكدت منظمة اليونسكو علي أنه يمكن تحقيق التفاهم العالمي من خلال دراسة عادات الشعوب وتراثها الثقافي والمعتقدات المختلفة، وأن هذا يجعل التلاميذ

(1) سعاد محمد عبد الشافي. التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. كلية التربية – جامعة حلوان. المجلد الأول. العدد الثالث. سبتمبر 1995م. ص 58.

أو الطلاب قادرين علي إدراك خصائص الشعوب وأثر هذه الخصائص علي وحدة الجنس البشري.

لذا أكدت منظمة اليونسكو في خطتها متوسطة الأجل (1984م – 1989م) بصفة خاصة علي العلاقة الوثيقة بين التربية والثقافة، فنجد التعليم في الثقافة جانباً أساسياً في مضمونه، وهو لازم في الوقت نفسه لتطوير الثقافة وتجديدها. ومن ثم يسهم في تعزيز الذاتية الثقافية وتحقيق مبدأ الانفتاح علي واقع الشعوب الأخرى.

وحثت الدول المختلفة من خلال توصياتها المتتابعة علي الاهتمام بتعليم المهاجرين وأسرهم لما يواجهونه من اختلافات ثقافية، وتضمنت هذه التوصيات مؤتمرها العام في دورته الاستثنائية الرابعة بشأن البرنامج الثاني "التعليم للجميع" علي توفير حق المساواة في فرص تعليم المهاجرين عن طريق ما يلي:

- إقرار البعد الخاص بالتعدد الثقافي في برامج التعليم العام.
- توفير فرص متكافئة للازدهار الشخصي من أجل المهاجرين وأسرهم.
- إضافة بعداً جامعاً للثقافات علي التعليم تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الثقافات في القيمة، لتمكين المهاجرين من الإسهام الكامل علي قدم المساواة في حياة البلد المضيف ثقافياً واجتماعياً، وحثهم أيضاً علي توفير الخدمات الملائمة للمهاجرين وأسرهم ليتمكنوا من اكتساب الدراية الكافية للغة البلد المضيف، وتنمية لغتهم الأصلية كأداة تعليمية وثقافية كفيلة بالمحافظة علي الروابط التي تربطهم بالقيم الثقافية لبلادهم الأصلية.

وخصصت منظمة اليونسكو الفترة (1988م – 1997م) العقد العالمي للتنمية الثقافية وحددت مشروعاتها فيما يلي[1]:

(1) سعاد بسيوني عبد النبي.ثقافات الشعوب في التعليم الثانوي كمدخل لتنمية التفاهم العالمي في السويد وبلجيكا وفنلندا.مجلة التربية وعلم النفس.كلية التربية – جامعة عين شمس. العدد الثامن عشر.1994م.ص265.

- تحديد أبعاد التنمية الثقافية.
- إقرار وإثراء الوحدة الثقافية.
- اتساع المشاركة في الحياة الثقافية.
- تعزيز التعاون الثقافي علي الصعيد الدولي.

وأصبح الناس يتعرفون بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات مختلفة ومتنوعة ويكتشفون قيماً مغايرة، ويلاحظون مواقف غير مألوفة[1]. ويتعرفون علي عادات البشر وتقاليدهم وأساليب تفكيرهم وأنماط السلوك المختلفة[2].

ويقصد بثقافات الشعوب هي جميع طرائق الحياة للشعوب من أفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد واتجاهات وقيم وأساليب التفكير والعمل والسلوك وأشكال العمارة والأدب والفنون وغيرها.

ونتيجة للظروف والمتغيرات الدولية التي يعايشها الإنسان، فقد أصبح يتعرف علي ثقافات متنوعة، وأن تنوع الثقافات يثير مشكلات كثيرة ومتنوعة لدى الفرد. لذا يجب علي الفرد أن يكون قادراً علي الانفتاح بقلبه وعقله علي ثقافات الشعوب الأخرى بكل أبعادها، من خلال امتلاكه المعرفة التي يستطيع من خلالها معرفة ما يجري وراء حدود البلاد، واللغة هي السبيل الأول لنجاح هذا الأمر، حيث يستطيع الفرد من خلالها التعرف علي أسباب التنوع والتغير الثقافي ويكون قادراً علي الفردية الثقافية والصراعات الثقافية المختلفة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية دراسة ثقافات الشعوب، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

---

(1) أحمد مختار أمبو.المشكلات العالمية واتجاهات خطة اليونسكو: خطة متوسطة الأجل.مجلة التربية الجديدة.السنة التاسعة.العدد السادس والعشرون.أغسطس 1982م.ص 24.

(2) فتحي يوسف مبارك.الأسلوب التكاملي في بناء المناهج:النظرية والتطبيق.القاهرة:دار المعارف المصرية،1988م.ص ص 19-20.

- إدراك التلاميذ أو الطلاب للثقافات المحلية في المناطق الحضرية والريفية ويستطيعوا من ذلك أن يحترموا الذاتية الثقافية، ويقودهم ذلك إلي زيادة وعيهم واحترام الآخرين.
- تنمية وتدعيم ثقافة الديموقراطية المدنية التي تستند إلي الحقوق الإنسانية لكل فرد، وتشجيع الاحترام المتبادل لثقافات الآخرين.
- يجب ألا يقتصر تعليم ثقافات الشعوب علي تقبل التغير الثقافي والتكيف معه، بل لابد أن يساعد التلاميذ أو الطلاب علي اكتساب المهارات والاتجاهات وأنماط التفكير العلمي التي تساعدهم علي إحداث تغيرات في ثقافاتهم وأن يكونوا أنفسهم عوامل التغير والتجديد في ثقافاتهم.
- إكساب التلاميذ أو الطلاب القدرة علي التحليل والاستنتاج والقدرة علي إدراك العلاقات مما يساعدهم علي الربط بين ما يستجد علي المجتمع من تغير ثقافي.
- دراسة التلاميذ أو الطلاب لعادات وتقاليد الدول والمجتمعات المختلفة والعمل علي تنميتها، مما يساعدهم علي معرفة أوجه التشابه بين ثقافاتهم وثقافات الآخرين.
- يساعد تعليم ثقافات الشعوب المختلفة علي معرفة صور التعاون الدولي المختلفة لتحقيق التفاهم الدولي بين الشعوب وزيادة العلاقات الودية بين شعوب الدول المختلفة.

ومن الأنشطة المرتبطة بهذا النوع من التعليم، الاحتفالات الثقافية بما تتضمنه من فنون شعبية، معارض الفنون المتنقلة، والعروض المسرحية والسينمائية، والأشغال اليدوية الوطنية، والزيارات الجماعية والمحاضرات التي يلقيها الزوار الأجانب .....الخ. كما يمكن الربط بين ما يجري في مجتمعات هذه الشعوب، وذلك باستضافة بعض التلاميذ أو الطلاب من هذه الدول ليتحدثوا عن بلادهم وثقافاتهم في داخل الفصل الدراسي.

وقد قام نظام المدارس المنتسبة إلي اليونسكو في السنوات الأخيرة بمجموعة جديدة من التجارب تتمثل كل منها باختيار المعلمون – أو التلاميذ أو الطلاب أنفسهم – بلداً غير بلدهم واتخاذه موضوعاً للدراسة، فيبحثون في مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية داخل الفصل الدراسي، ثم يتبع ذلك تنظيم زيارة لهذا البلد ليروا علي الطبيعة كيف تحل هذه المشكلات.

ويمكن دراسة ثقافات الشعوب من خلال عدة مواد دراسية مثل العلوم الإنسانية (الاقتصاد – التاريخ – الجغرافيا)، لما لهذه المواد من ارتباط وثيق بثقافات الشعوب المختلفة، إلي جانب ذلك فإن دراسة التاريخ تساعد علي زيادة إدراك التلاميذ أو الطلاب للثقافات المختلفة، وتجعلهم في ألفة مع الثقافات الأصيلة، وتساعدهم في تعزيز وإيجاد الحوار الثقافي بين الثقافات المحلية والعالمية في الفصول الدراسية[1].

وعلي سبيل المثال نجد في كندا أن دراسة التربية الدولية تعتمد علي دراسة جزأين هما حقوق الإنسان وثقافات الشعوب وأن ثقافة الشعوب، من حيث كونها مادة دراسية تؤكد علي دراسة ثقافة المجموعات العرقية، لأنها تساعد التلاميذ أو الطلاب علي التوافق والتفاعل مع العالم، ذلك العالم الذي يتكون من ثقافات مختلفة. وأن دراسة ثقافات الشعوب في كندا ترتكز علي دراسة الدول والثقافات المختلفة في البرامج التعليمية في كل المستويات التعليمية، من خلال دراسة مقررات الدراسات الاجتماعية والأديان وذلك بهدف التعرف علي التاريخ البشري[2].

وتعد دراسة اللغات الأجنبية إحدى الأنشطة المهمة التي تقدمها تنظيمات التربية الدولية بمراحل التعليم المختلفة لدورها الفعال في تحقيق التفاهم المتبادل بين الشعوب

(1) Francine Best. Education,Culture Human Right and International Understanding. Paris: UNESCO, 1990.p.13.

(2) Ranta Ghoshm. Multicultural and Global Education in Canada. Paris: UNESCO, 1994.pp.247-249.

المختلفة، فتعلم اللغات الأجنبية يعتبر وسيلة تؤدي إلي احترام الآخرين، ومعرفتهم من خلال التعرف علي ثقافاتهم ولغتهم.

ومن أهم ملامح تعليم اللغات الأجنبية ما يلي:

- تأهيل التلاميذ أو الطلاب للتعرف علي الثقافات المختلفة للشعوب عن طريق تعليم اللغات الأجنبية.
- إكساب التلاميذ أو الطلاب مهارة تمكنهم من فهم الشعوب الأخرى، مما يقلل الفجوة بين الشعوب، ويؤدي إلي التقارب بينهم.
- إكساب التلاميذ أو الطلاب مهارة تمكنهم من الإطلاع علي كل ما هو جديد من خلال الكتب أو المراجع وشبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

- القضايا البيئية:

البيئة هي الإطار الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه، ويتفاعل مع عناصره المختلفة، ونتيجة لتفاعل الإنسان مع البيئة باعتباره عنصراً من عناصرها ظهرت العديد من المشكلات البيئية مثل مشكلة الزيادة السكانية، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات الاستهلاك للموارد وعدم تجددها، كذلك الثورات العلمية والتكنولوجية التي ساعدت علي زيادة الآثار السلبية للبيئة مثل التلوث بصوره المتعددة، واستنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة، ومشكلة عدم التوازن البيئي الذي أدى إلي زيادة مشكلات التصحر وتناقص الغابات وتدهور المحميات الطبيعية[1].

---

(1) اعتمد المؤلف علي المرجعين التاليين:

- محمد السيد عبد الفتاح. الإنسان والبيئة.مجلة الدراسات التربوية.كلية التربية – جامعة أسيوط.العدد الخامس.يوليو1993م.ص25.
- أحمد حسين اللقاني وآخرون.تدريس المواد الاجتماعية. الجزء الثاني.القاهرة:عالم الكتب،1990م.ص ص42-43.

لذا فقد زادت جهود لم يسبق لها مثيل علي المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الحفاظ علي البيئة وعدم استنزاف مواردها. وقد اهتمت الأمم المتحدة بأزمة البيئة ومشكلاتها حيث وضعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة (*UNEP*) وهذا البرنامج يهدف إلي صيانة البيئة والحفاظ علي المحيط الحيوي وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية، وهذا البرنامج الذي تم إعلانه في عام 1972م اتخذ من يوم الخامس من شهر يونيو احتفالاً سنوياً يطلق عليه اليوم العالمي للبيئة.

وقد لعبت منظمة اليونسكو دوراً مهماً تجاه البيئة حيث عقدت المؤتمر الحكومي الأول للتعليم البيئي في تبليس بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام 1977م، وكان الهدف منه وضع سياسة تعليمية في مراحل الدراسة من أجل تعديل سلوك الجنس البشري للحفاظ علي البيئة وترشيد استهلاك عناصرها، ثم عملت منظمة اليونسكو علي إدخال العلوم البيئية في المناهج الدراسية المختلفة بهدف تدعيم التربية البيئية.

ومن هذا المنطلق فلابد من توجه المؤسسات التعليمية تجاه التعليم البيئي، وذلك من أجل إدخال المفاهيم البيئية وفق فلسفة خاصة تقوم علي حل مشكلات البيئة من خلال إدخال التعليم البيئي ضمن سياق النظم التعليمية المختلفة[1].

ومن هذا المنطلق لابد أن تكون أهداف تدريس التربية البيئية داخل المناهج الدراسية أهداف عامة وشاملة، فهي تهدف إلي تحقيق الأهداف التالية[2]:

---

(1) علي الخطيب. تعلم من أجل البيئة أو لتعيش في البيئة.<u>صحيفة البيئة القطرية</u>.العدد الخامس بعد المائة.السنة الثانية والعشرون. يونيو 1993م.ص221.

(2) اعتمد المؤلف علي المرجعين التاليين:

-Bhennen R. Maithew. "A Curriculum for the Conserevation of People and Environment". <u>International Under Standing at School</u>.Paris: UNESCO, 1983. pp,3-6.

- A. V. Baez, G.W. Knmillr and J. D. Smmyh. The Environment and Science and Technology Education. <u>International Journal of Education Development</u>. CSUPRESS. Vol.9. 1986.pp.56-57.

- تنمية المفاهيم البيئية المختلفة.
- تنمية المهارات والاتجاهات التي تساعد التلاميذ أو الطلاب علي التعامل مع البيئة ومصادرها المختلفة.
- تنمية الثقافة التي تساعد التلاميذ أو الطلاب علي إتباع السياسات المختلفة تجاه البيئة.
- إدراك التلاميذ أو الطلاب أنهم أجزاء من البيئة ويؤثرون فيها، وأنهم يدركون مدى الأهمية الكبرى للبيئة الطبيعية والبشرية.
- تنمية مهارات سلوكية تجاه الحفاظ علي البيئة، وتكوين اتجاهات مثل إحساس الفرد ببيئته وتمتعه بها والإحساس المشترك بينه وبين غيره من البشر تجاه البيئة، واحترامه لنفسه وللطاقات البشرية المختلفة.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا إن البيئة وحمايتها، والحفاظ علي التوازن الطبيعي لموارد الكرة الأرضية من أهم القضايا التي تشغل عالمنا المعاصر، وهذا التوازن لا يؤثر فقط علي العلاقات بين مختلف عناصر البيئة، ولكن يؤثر أيضاً علي العلاقات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، لذلك يعتبر هذا الموضوع مجالاً تعليمياً خصباً يسمح للتلاميذ أو الطلاب بربط القضايا الدولية التي تؤثر علي البيئة العالمية بالأوضاع الفردية المحلية أو الوطنية. في هذا الإطار، يمكن تشجيعهم علي مواجهة المشكلات ذات الاهتمام المحلي، والتي قد تقودهم إلي تطوير إستراتيجيات لنفس المشكلات أو لمشكلات مماثلة لها علي المستويين الوطني والدولي، وتشمل الأنشطة في هذا المجال، دراسات عن التلوث، الطاقة، حماية الغابات، الأبحاث البحرية والجوية، وتجريف التربة والحفاظ علي الثروات الطبيعية، والتصحر وتأثير البيوت البلاستيكية، التنمية المستدامة، ... الخ، وأخيراً دراسات حول كيفية إسهام العلوم في مستقبل الإنسانية. وبعد التفكير والتأمل داخل الصف، تنفذ مشروعات موجهة للمجتمع لتلبية الحاجات المحلية الملحة،

من هنا يلعب المعلمون دوراً مهماً حيوياً علي جميع المستويات في تعزيز إدراك التلاميذ أو الطلاب بالمشكلات الموجودة بمجتمعاتهم وفي أنحاء العالم ويتضح ذلك من خلال الأنشطة التالية:

- جعل المدرسة بيئة ملائمة لتعزيز التفاهم الدولي، وذلك لتحقيق عالم يسوده الأمن والاستقرار.
- الانفتاح علي الأفكار الجديدة في إطار العيش في عالم مترابط المصالح وتقبلها والقيام بمشروعات ذات علاقة بتلك الأفكار.
- تعزيز الدعائم الأربعة للتعليم للقرن الحادي والعشرين، وهي التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لنكون، التعلم للعيش معا.
- تحسين التعاون بين المدرسة والمجتمع وبين المدارس الأخرى علي الصعيدين الوطني والدولي.
- المشاركة في مشروعات جماعية حول موضوعات رائدة والتبادل مع المعلمين والتلاميذ أو الطلاب الآخرين.
- توزيع المواد الصادرة من منظمة اليونسكو ومن غيرها من منظمات الأمم المتحدة داخل المدرسة، ولتمكين المعلمين والتلاميذ أو الطلاب من الإفادة منها.
- الاحتفال بالأيام والسنوات الدولية التي تعلنها منظمة الأمم المتحدة.
- الإعلام بالأنشطة التي تم تنفيذها عن طريق صحيفة المدرسة والصحف المحلية ووسائل الإعلام.
- تنظيم معرض في نهاية السنة الدراسية حول الأنشطة التي تم تنفيذها ودعوة أولياء أمور التلاميذ أو الطلاب لمشاهدته.

- إستراتيجية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو وخطة العمل:

❖ إستراتيجية شبكة المدارس المنتسبة:

شبكة المدارس المنتسبة لها مكانة تاريخية في عمل منظمة اليونسكو، ومع ذلك فإن إعادة توجيهها نحو أولويات منظمة اليونسكو للتعليم للجميع أصبح أمر ضروري، ولتحقيق ذلك تم العمل علي[1]:

1- التركيز علي البرامج المشتركة بما في ذلك:

- العمل الداعم للسلام وحقوق الإنسان والتسامح والتفاهم المتبادل واحترام التنوع.
- التأكيد علي المقررات الجديدة والمبتكرة للتعلم، وخاصة فيما يتعلق بالمقررات التربوية، والمتخصصة، والتضامن، والتعلم التعاوني التي لا تعرف الحدود.
- الاعتماد بشكل كبير علي البحوث المشتركة.
- المساهمة في التنمية البشرية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة علي القضايا الصعبة التي تواجه القرن الحادي والعشرين، مثل فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وتسوية الصراعات، وتدهور البيئة.

---

(1) UNESCO. Associated School Project Network(ASP Net). Proposed (ASP Net) Strategy and Plan of Action (2004-2009).Op. Cit.

نقلاً عن: سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية.2012م. ملحق رقم (2). ص ص 246-256.

2- تشجيع التعلم مدى الحياة والمهارات الحياتية:

كمكون رئيسي لتحسين نوعية التعليم، ولإعادة تشكيل التعليم تستخدم الدعائم الأربع التالية كمبادئ أساسية للتعلم:

- التعلم للمعرفة: لتوفير الأدوات المعرفية اللازمة لتحسين فهم العالم وتعقيداته، وتوفير الأساس المناسب والكافي لمستقبل التعليم.
- التعلم للعمل: لتوفير المهارات التي من شأنها تمكين الأفراد من المشاركة بفعالية في الاقتصاد والمجتمع.
- التعلم لتكون: تقدم المهارات الاجتماعية، ومهارات التحليل النفسي لتمكين الأفراد من تطوير الإمكانات النفسية والاجتماعية والجسمية لشخص ما إلي أقصى حد ممكن، وذلك من جميع النواحي "الشخصية المتكاملة".
- نتعلم لنعيش معا: عرض القيم الضمنية علي الأفراد، مثل حقوق الإنسان، ومبادئ الديموقراطية، والتفاهم والاحترام بين الثقافات، والسلام علي جميع مستويات المجتمع والعلاقات الإنسانية لتمكين الأفراد والمجتمعات من العيش في سلام ووئام.

3- تنفيذ البرامج عن طريق الاتجاهات التالية:

- تخطيط وتنفيذ المشروعات الرئيسية، مع التركيز علي أبعاد جودة التعليم.
- النشاط كآلية مبتكرة لتعزز التعلم وتحسين نوعية التعليم.
- تطوير وتكييف نوعية محتوى شبكة المدارس المنتسبة، واستكشاف الطرق التي يمكن استخدامها خارج الشبكة بشكل عام.
- المشاركة في تنمية القدرات الوطنية للمنسقين ومديري المدارس والمعلمين.

- تعزيز التعاون والتنسيق مع المكاتب الميدانية، واللجنة الوطنية لليونسكو، والسلطات الوطنية للحكومات لدعم المدارس.
- العمل من خلال الشراكات الإستراتيجية.
- تبادل وتعميم الممارسات الجيدة في ميدان تقديم التعليم الجيد لمضاعفة النتائج.
- إتاحة البرامج التي يمكن الاستفادة منها في تغيير الاتجاهات نحو الإدارة، وتتيح المرونة لشبكة المدارس المنتسبة، للتعامل مع القضايا والتحديات الطارئة.
- تسخير الإمكانات والموارد الضخمة لبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *Information and Communication Technologies* (*ICT*) لتغيير مستوى التعليم، وكأدوات للتواصل.

4- تحسين الربط الشبكي في شبكة المدارس المنتسبة من خلال الطرق التالية:

- إلغاء مركزية الإدارة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.
- تعزيز روح التطوع التي تميز شبكة المدارس المنتسبة علي المستوى الشعبي.
- إشراك الأسر والمجتمعات المحلية للحصول علي تعليم عالي الجودة للجميع.
- تعزيز الشراكة والتواصل بين المدارس المنتسبة، والجامعات والمعلمين والمؤسسات البحثية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

5- التركيز علي ضمان الجودة داخل شبكة المدارس المنتسبة:

- تحديد الآليات علي المستوى الدولي لضمان جودة الأداء للشبكة ككل.
- وضع وسائل لضمان ارتباط شبكة المدارس المنتسبة بالمجتمع الذي صنعته.
- تحديد الأنشطة المرتبطة مباشرة بالأولويات المحددة أعلاه، وأخذ الأنشطة الجديدة منها فقط.
- علي منظمة اليونسكو توفير الموظفين والموارد بشكل مناسب.
- تحسين عمليات رصد وتقييم وإدارة وتنفيذ مشروع شبكة المدارس المنتسبة في المدارس علي المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

❖ الخطة الخمسية (2004م – 2009م) لبرنامج عمل جودة التعليم المقترحة لشبكة المدارس المنتسبة علي الصعيد الدولي:

الهدف الأول: إعادة توجيه وتعزيز شبكة المدارس المنتسبة الدولية بمقر منظمة اليونسكو، وضمان التنسيق الوثيق مع المكاتب الميدانية لليونسكو، ويتم ذلك من خلال الإستراتيجية التالية:

1- إعادة توجيه شبكة المدارس المنتسبة:

- تعزيز الأركان الأربعة للتعليم (التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لنكون، نتعلم لنعيش معاً) لشبكة المدارس المنتسبة، مع التركيز علي حل الصراعات بالطرق السلمية.
- إعادة توجيه وتعزيز قدرات شبكة المدارس المنتسبة للمساهمة في تحقيق أهداف إطار عمل داكار "التعليم للجميع" في الهدفين الثالث: توفير المهارات الحياتية، والسادس: الممارسات الجيدة حول "جودة التعليم في الممارسة العملية" لصنع السياسات التعليمية.

- إعادة تحديد معايير ومبادئ تسوية مؤقتة/مذكرة تفاهم للمشاركة في شبكة المدارس المنتسبة.

2- إعادة هيكلة وتعزيز شبكة المدارس المنتسبة:

- تعزيز الموارد البشرية والمادية كبنية تحتية لشبكة المدارس المنتسبة الدولية، وتعزيز التعاون بين القطاعات والاعتراف بها داخل منظمة اليونسكو.
- إنشاء "المجموعة الاستشارية الدولية لجودة التعليم بشبكة المدارس المنتسبة" لرصد وتقديم المشورة بشأن تفعيل إستراتيجية وخطة عمل شبكة المدارس المنتسبة في الفترة (2004م – 2009م).
- تدعيم برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *Information and Communication Technologies(ICT)* لدعم شبكة المدارس المنتسبة، وذلك من خلال ما يلي:
  - المحافظة علي قاعدة بيانات شبكة المدارس المنتسبة الدولية.
  - تعزيز وتحديث شبكة المدارس المنتسبة وترجمة الموقع الدولي بشكل دائم.
  - ضمان الاتصالات الإلكترونية (بما في ذلك البريد الإلكتروني)، لجميع منسقي شبكة المدارس المنتسبة الوطنية المشاركة، بالمكاتب الميدانية لمنظمة اليونسكو.
  - إتاحة شبكة المدارس المنتسبة منتديات لكل فئة من فئات المشاركين في شبكة المدارس المنتسبة (منسقو ومديري المدارس والمعلمين والتلاميذ أو الطلاب) وتيسير شبكة المدارس المنتسبة من خلال مؤتمرات *Video Conference*.

- زيادة وضوح شبكة المدارس المنتسبة:

  - إتاحة المجال للأوساط الأكاديمية والسياسات الحكومية.
  - التغطية الإعلامية: الصحافة والإذاعة والتليفزيون.

الهدف الثاني:متابعة وتطوير شبكة المدارس المنتسبة (البرنامج الرئيسي، المشروعات، الحملات)، ويتم ذلك من خلال الإستراتيجية التالية:

1- البرنامج الرئيسي مشروعات شبكة المدارس المنتسبة:

الحفاظ علي وإطلاق مجموعة جديدة منتقاة من المشروعات الدولية الرائدة المشتركة من الأمم المتحدة، وقطاعات اليونسكو، وشبكة لمدارس المنتسبة، مثل:

- مشروع "للتراث العالمي للتعليم" (تشمل أيضاً التراث غير المادي).
- مشروع "كسر الصمت"، لمناهضة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.
- مشروع حل الصراع باستخدام اللاعنف في المدارس.
- مشروع "تغذية العقول لمكافحة الجوع". مع منظمة الأغذية والزراعة بروما.
- مشروع الحوار بين الثقافات.
- البرنامج الرئيسي المشترك بين وكالات مشروع شبكة المدارس المنتسبة الخاصة بالتطوير المهني للمعلمين (منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، التعليم الدولي).

2- حملات شبكة المدارس المنتسبة:

إطلاق حملات جديدة لشبكة المدارس المنتسبة الدولية مثل:

- رسل الماء.
- القضاء علي التمييز والتعصب والعنصرية وكره الآخر.

- التعليم الوقائي (فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، وتعاطي المخدرات.
- التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الثالث: أن تقدم منظمة اليونسكو وتنتج مواد مرجعية مناسبة ومفيدة لشبكة المدارس المنتسبة، ويتم ذلك من خلال الإستراتيجية التالية:

- إنتاج وتوزيع المصادر التعليمية المبتكرة لمشروعات البرنامج الرئيسي والمبادرات الدولية لدعم التعليم النوعي عملياً.
- تقديم الدعم للمكاتب الميدانية لليونسكو لإنتاج وتوزيع المصادر التعليمية.
- إنتاج وتجميع وتوزيع مواد إعلامية لتسهيل مساهمة شبكة المدارس المنتسبة في اليوم العالمي للأمم المتحدة والعقد الدولي للأمم المتحدة: مثل متابعة الآتي:
  - العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (2001م – 2010م).
  - عقد حقوق الإنسان (1995م – 2005م).
  - عقد الأمم المتحدة للسكان الأصليين (1993م – 2003م).
  - عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (2003م – 2013م).
  - عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005م – 2015م).

الهدف الرابع: تحديد وتوزيع وتبادل الدراسات والبحوث المنتجة بين شبكة المدارس المنتسبة.

الهدف الخامس: توفير التدريب، وبناء القدرات، لإعداد القادة لمنسقي شبكة المدارس المنتسبة من مديري المدارس، والمعلمين، والتلاميذ أو الطلاب، ويتم ذلك من خلال الإستراتيجية التالية:

- توفير مواد تدريبية ودورات تدريبية (بما في ذلك التعليم عن بعد) لمنسقي شبكة المدارس المنتسبة الوطنية مع التركيز علي ما يلي:
  - جودة التعليم عملياً.
  - الرصد والتقييم.
  - جمع التبرعات.
  - العمل مع وسائل الإعلام.
- إنتاج ونشر الحقائب التدريبية للتنمية المهنية لمديري مجموعة شبكة المدارس المنتسبة والمعلمين لتعزيز مشاركتهم في الشبكة.
- تعزيز التواصل مع مؤسسات تدريب المعلمين والجامعات ومراكز البحوث التربوية، وكراسي اليونسكو، وغيرها من المؤسسات الأكاديمية، لتقديم المشورة بشأن المشروعات الرئيسية لشبكة المدارس المنتسبة والرصد والتقييم.

الهدف السادس: تعزيز قدرة شبكة المدارس المنتسبة لتكون بمثابة مختبر للتجارب، والتحقق من صحة مواد اليونسكو الجديدة، والمصادر التعليمية.

- تجربة اليونسكو حول التصحر (كيت *Kit*).
- تجربة اليونسكو دليل المعلم علي القمة.
- تجربة منظمة الأغذية والزراعة "تغذية العقول لمكافحة الجوع" مواد الموارد التعليمية.

الهدف السابع: تطوير الشراكات والمشاركة، ويتم زيادة التعاون من خلال:

- الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبنك الدولي والمصارف الإقليمية.

- الوكالات الثنائية ومتعدد الأطراف.
- المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.
- كراسي اليونسكو.
- الأندية، والمراكز، والجمعيات.
- القطاع الخاص.

❖ أهداف شبكة المدارس المنتسبة علي المستوى الإقليمي والمكاتب الميدانية لليونسكو:

الهدف الأول: دعم وإعادة توجيه وتعزيز شبكة المدارس المنتسبة علي المستوى الإقليمي والوطني من خلال المكاتب الإقليمية لليونسكو ومقر اليونسكو.

الهدف الثاني: دعم مشروعات شبكة المدارس المنتسبة: البرامج الرئيسية والإقليمية والحملات مثل: مشروع بحر الكاريبي، مشروع بحر البلطيق، مشروع نهر زامبيزي، وسائل الإعلام والتعليم في منطقة المحيط الهادئ، المعلم والتعلم من الحضارات الإنسانية (آسيا والمحيط الهادئ)، الأوروبية والعربية "نتعلم لنعيش معا"، البرنامج الرئيسي للمشروع.

الهدف الثالث: إنتاج وتوزيع المواد المبتكرة والمصادر التعليمية للمشروعات والمبادرات الإقليمية الرائدة، وتعزيز الممارسة الفعلية للتعلم الجيد.

الهدف الرابع: تحديد وتوزيع التقارير السنوية، مع أمثلة علي الممارسات الجيدة لشبكة المدارس المنتسبة في المنطقة.

الهدف الخامس: تطوير التدريب، ومهارات جمع التبرعات، وبناء القدرات الوطنية لمنسقي شبكة المدارس المنتسبة، والتعاون مع مديري المدارس والمعلمين، والتنسيق مع مقر اليونسكو.

الهدف السادس: تطوير الشراكات والمشاركة الرعائية علي الصعيد الإقليمي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص ومساعدة شبكة المدارس المنتسبة الوطنية لإيجاد وسيلة للتمويل.

الهدف السابع: تعميم دور شبكة المدارس المنتسبة لتنمية الإستراتيجيات الإقليمية "للتعليم للجميع".

- ❖ شبكة المدارس المنتسبة علي المستوى الوطني مسئول الهيئة،اللجنة الوطنية لليونسكو، وزارة التربية والتعليم.

الهدف الأول: توفير المعلومات وزيادة الوعي لوزراء التعليم وكبار المسئولين حول الغايات والأهداف والأنشطة التي تضطلع بها شبكة المدارس المنتسبة للحصول علي الدعم المستمر. ويتم ذلك من خلال الإستراتيجية التالية:

- الاعتراف بشبكة المدارس المنتسبة لدعم الجودة العملية للتعليم.
- التنسيق وتطوير شبكة المدارس المنتسبة الوطنية، لتجمع بين جودة التعليم من أعلى إلي أسفل، ونهج من أسفل إلي أعلى.
- مواءمة أنشطة شبكة المدارس المنتسبة للأولويات التعليمية الحكومية، حيث إن جودة التعليم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان والديموقراطية وحوار الثقافات والتنمية المستدامة.
- استدامة شبكة المدارس المنتسبة الوطنية من أجل الحصول علي نتائج علي المدى الطويل.

الهدف الثاني: دعوة شبكة المدارس المنتسبة للتأكيد من خلال مذكرة تفاهم في عام 2004م مشاركتها في الشبكة باسم "المدارس النموذجية في جودة التعليم" في الممارسة العملية وتطبيق كل ثلاث سنوات: معايير ومبادئ شبكة المدارس المنتسبة للبقاء في الشبكة، لتكون علي النحو التالي:

- مختبر جيد للأفكار.
- مراكز تبادل المعلومات للممارسات الجيدة.
- حافزاً لجودة التعليم.
- مقدم لمهارات الحياة الأساسية.
- مروجين للتعليم من أجل: السلام، وحقوق الإنسان، ومنع الصراعات، وتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الثالث: تعميم ابتكارات شبكة المدارس المنتسبة في نظم التعليم الوطنية.

الهدف الرابع: تعيين وتدريب المؤهلين تأهيلاً جيداً كمنسق من قبل اللجنة الوطنية لليونسكو، أو وزارة التربية والتعليم لشبكة المدارس المنتسبة الوطنية وتقديم الدعم كلما أمكن ذلك.

الهدف الخامس: تعيين أعضاء لجنة استشارية وطنية لشبكة المدارس المنتسبة، تضم: منسق وطني وممثلين من: اللجنة الوطنية لليونسكو، ووزارة التربية والتعليم، والجامعة الوطنية، ومؤسسة وطنية لتدريب المعلمين – وهو خبير تطوير المقررات الدراسية – وأحد مديري المدارس المنتسبة النشطاء، وأحد المعلمين النشطاء.

الهدف السادس: وضع خطة إستراتيجية وطنية لشبكة المدارس المنتسبة وخطة عمل ذات أهداف واضحة، ونتائج قابلة للقياس، وينبغي أن تستند هذه الخطة علي الهدفين الثالث والسادس من إطار عمل داكار.

الهدف السابع: تتزامن أنشطة الخطة مع ذكرى الأحداث والأيام الدولية، كاليوم العالمي للأمم المتحدة، والعقد الدولي للأمم المتحدة، كلما كان ذلك مناسباً.

الهدف الثامن: تنمية التعاون مع الشراكات والبلديات والسلطات المحلية والإقليمية (داخل البلد)، ومؤسسات التعليم المختلفة، والمؤسسات

الثقافية، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

الهدف التاسع: تعزيز الروابط مع المكاتب الإقليمية لليونسكو، ومنظمة اليونسكو، والمنظمات غير الحكومية.

الهدف العاشر: وضع وتنفيذ إستراتيجية لجمع التبرعات دعماً لشبكة المدارس المنتسبة.

الهدف الحادي عشر: تغطية وسائل الإعلام للمؤسسات الوطنية المشاركة لشبكة المدارس المنتسبة، عن طريق إرسال ملخصات أو نسخ من التغطية الصحفية (قصاصات، الصوت أو تسجيلات الفيديو وغيرها) إلي المكاتب الميدانية لليونسكو ومقر اليونسكو.

❖ شبكة المدارس المنتسبة علي مستوى المدارس التجريبية "التي مارست التعليم الجيد" مسئول الهيئة، مجلس إدارة المدرسة.

الهدف الأول:

- أن يصبح انتساب المدرسة إلي شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو مسألة مهمة لجميع العاملين بالمدرسة.
- التعاون الكامل بين مديري المدارس، والهيئات الداعمة للمشروعات والأنشطة، والمعلمين من جميع الجهات المساندة، والتلاميذ أو الطلاب.
- علي جميع المدارس تعيين منسقين لشبكة المدارس المنتسبة، وتوفر لهم المكان المناسب والأجهزة المطلوبة والظروف المناسبة لأداء عملهم علي أكمل وجه.

الهدف الثاني: عند الموافقة علي مشاركة المدرسة ضمن شبكة المدارس المنتسبة، يجب أن تتلقى المدرسة وصفاً واضحاً للآثار المترتبة علي كونها

مدرسة ضمن شبكة المدارس المنتسبة، والتوقعات بشأن أي نوع من الدعم من جانب السلطات الوطنية، والمكاتب الوطنية لليونسكو.

الهدف الثالث: تعزيز نوعية التعليم من خلال اعتماد سياسة المدرسة علي المثل العليا للسلام المستوحاة من اليونسكو، وقبول الآخر، وحقوق الإنسان وعدم التمييز، وتعزيز التنمية المستدامة.

الهدف الرابع: وضع خطة سنوية للمدرسة لنوعية التعليم، مع وضع أهداف مرحلية وأولويات واضحة، وصولاً لنتائج قابلة القياس.

الهدف الخامس: اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التدريب الجيد، وتنمية قدرات موظفي المدرسة، لوضع الخطط العملية الداعمة للتعليم الجيد.

الهدف السادس: تقديم تقارير سنوية عن النتائج المحققة للمدرسة، مع الأدلة الداعمة إلي المنسق الوطني لشبكة المدارس المنتسبة، وتلقي الملاحظات البناءة منه.

الهدف السابع: تعزيز نهج الديموقراطية القائمة علي المشاركة داخل الصف، وعلي مستوى إدارة المدرسة، والتي تشمل التلاميذ أو الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.

الهدف الثامن: إعلان أن المدرسة تنتمي إلي منظمة اليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة بشكل واضح وبارز من خلال وضع لافتة في مكان بارز، ووضع إعلان علي الموقع الإلكتروني للمدرسة.

الهدف التاسع: تطوير التآزر والشراكات مع المدارس المحلية الأخرى، والبلديات، والسلطات المحلية والإقليمية (داخل البلد)، والمؤسسات التعليمية وتدريب المعلمين، والمؤسسات الثقافية، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

الهدف العاشر: الإعلان بشكل ملحوظ عن الأيام الدولية والسنوات والعقود مثل: اليوم العالمي للأمم المتحدة، والعقد الدولي للأمم المتحدة.

الهدف الحادي عشر: تغطية وسائل الإعلام المحلية والإقليمية عن الإجراءات الاستثنائية والنتائج، وذلك عن طريق إرسال ملخصات أو نسخ من التغطية الصحفية (قصاصات، الصوت أو تسجيلات الفيديو وغيرها) إلي المنسق الوطني لشبكة المدارس المنتسبة.

الهدف الثاني: المساهمة بفاعلية في أنشطة جمع التبرعات لتمويل أنشطة المشروعات، وتبادل الزيارات الميدانية للمدارس.

❖ التوصيف الوظيفي لمنسقي شبكة المدارس المنتسبة:

يرجى ملاحظة أن العناصر التالية تصف منسق شبكة المدارس المنتسبة "المثالي" والذي ينبغي أن تسعى إليه كل دولة، وهي:

- تلقي معلومات عن الأنشطة من شبكة المدارس المنتسبة علي مستوى المدرسة، وتوفر لهم التغذية الراجعة البناءة، وإبلاغ شبكة المدارس المنتسبة للتطورات الإقليمية والدولية (من خلال شبكة اتصالات وطنية وقاعدة بيانات شبكة المدارس المنتسبة).
- معلومات عن شبكة المدارس المنتسبة والمجتمع التعليمي والتطورات والأنشطة المتصلة بها.
- تجديد عضوية شبكة المدارس المنتسبة، وتحديثها بانتظام، واستبعاد المدارس غير النشطة.
- تعيين منسقي للمشروع علي مستوى المدرسة، فضلاً عن منسق نقاط الاتصال لشبكة المدارس المنتسبة.
- تنظيم اجتماعات وطنية مع مكونات شبكة المدارس المنتسبة لتدريب المعلمين.
- التعاون مع المدارس المنتسبة المختلفة علي وضع ورصد وتقييم أنشطتها.

- توثيق الممارسات الجيدة لشبكة المدارس المنتسبة لدعم جودة التعليم.
- تنظيم نشر الإنجازات الكبرى لشبكة المدارس المنتسبة محلياً ووطنياً ودولياً.
- إرسال اليونسكو المواد المرجعية المبتكرة والاختيار والتقييم للمدارس التجريبية، وتدريب عمليات التقييم علي المستوى الوطني، ونقل نتائج التحليل علي المستويين الإقليمي والدولي.
- دعوة وسائل الإعلام المحلية والإقليمية للإعلان عن الأنشطة المدرسية ذات المغزى والنتائج والتقرير عن المسابقات الدولية لشبكة المدارس المنتسبة.
- اكتشاف أوجه التعاون مع السلطات التعليمية الوطنية، ومعاهد التعليم العالي، والمؤسسات الثقافية الوطنية، والجمعيات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، للترويج لقيم اليونسكو: السلام، التسامح، من خلال التعليم علي المستوى الوطني، وعن طريق رفع ملف شبكة المدارس المنتسبة.
- إعداد التقارير السنوية عن الإجراءات التي تنفذها شبكة المدارس المنتسبة في الدولة، وإرسالها إلي المكاتب الميدانية لليونسكو ومقر اليونسكو مع نسخ لجميع المعنيين (المدارس المنتسبة، والسلطات المحلية،....الخ).
- تيسير توأمة المدارس والتبادلات من خلال التواصل الأفقي مع سائر المنسقون الوطنيون.
- تمثيل عمل شبكة المدارس المنتسبة علي المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- ضمان اختيار المعلمين والتلاميذ أو الطلاب لتمثيل بلادهم في اللقاءات الإقليمية والدولية بطريقة ديموقراطية وشفافة (وفقاً لمعايير اليونسكو).
- رفع الدعم من أقرب مكتب ميداني لليونسكو.

ثانياً:أندية اليونسكو: *UNESCO Clubs*

مقدمة:

نشأت حركة أندية اليونسكو بصورة تلقائية، تعبيرا عن مثالية شعوب عدة بلدان، غداة إنشاء المنظمة، كما شهد على ذلك مثال اليابان حيث رأت الأندية النور بين الأنقاض التي خلفتها أهوال الحرب، وقبل أن يصير هذا البلد عضوا في اليونسكو: إذ أسس أول ناد لليونسكو في (اليابان والعالم) في سنداي بتاريخ 19 يوليو/تموز 1947، تبعه ناد آخر في كيوتو بتاريخ 18 سبتمبر/ أيلول من السنة نفسها. وفي ديسمبر/ كانون الأول 1947 تأسس في الولايات المتحدة نادي جماعة اليونسكو التابع لمركز ريتشارد ستيل بدوفر (كولورادو)، وهكذا لم ينقض على تأسيس اليونسكو سوى أشهر قليلة حتى شوهد قيام حركة تأييد شعبية انطلق بها الجامعيون لمساندة المنظمة الجديدة ومساعيها لإقرار السلام في العالم.

ويشمل أعضاء حركة الأندية، وكلّهم متطوعون، أشخاصاً من جميع الأعمار والجنسيات والفئات، ويشتركون معاً في الالتزام بمُثُل اليونسكو ويعملون علي ترجمتها إلى واقع في الميدان. ولذلك، تجد الأعضاء أفضل من يستطيع أن يعرض آراء المجتمع المدني لصانعي القرار، وخلال نصف قرن من عمر حركة أندية اليونسكو، شهد العالم سلسلة واسعة من أحداث تهم جميع مجالات اختصاص اليونسكو، وفي عام 2006م، أصبحت الحركة تضم حوالي 3700 رابطة ومركز ونادي يونسكو في أكثر من 100 بلد في العالم. أما على المستوى الدولي، يُعد

الاتحاد العالمي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها مسئولا عن إعلام الأعضاء والتنسيق بينهم وتعبئتهم بدعم اليونسكو وتعاونها[1].

وعلى ضوء ازدياد دور المجتمع المدني في وضع السياسة العامة، تستطيع حركة الأندية أن تؤدي دوراً أساسيًّ في تعليم المواطنين، ويمكنها المساهمة في الحوار بين الثقافات والأجيال من أجل التنمية المستدامة. وعلى ضوء ازدياد دور المجتمع المدني في وضع السياسة العامة، تستطيع حركة الأندية أن تؤدي دوراً أساسيًّ في تعليم المواطنين، ويمكنها المساهمة في الحوار بين الثقافات والأجيال من أجل التنمية المستدامة.

مفهوم أندية اليونسكو:

إن أندية اليونسكو عبارة عن جماعات من أشخاص من مختلف الأعمار، وشتى الآفاق الاجتماعية المهنية، يجمع بينهم الإيمان بالمثل العليا لليونسكو. ويعملون على نشرها، ويشتركون في عمل هذه المنظمة الدولية عن طريق القيام بأنشطة مستلهمة مباشرة من أنشطته. وإذ تتخذ أندية اليونسكو أشكالا مختلفة، إلا أنها تشترك بميزة واحدة هي: الاعتقاد الراسخ بمثل اليونسكو كما هي واردة في الميثاق التأسيسي للمنظمة، والالتزام التام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويمكن تلخيص مهام كل ناد بثلاث كلمات: التدريب، والإعلام، والعمل.

التدريب: للأعضاء أولا، والإعلام: للأعضاء والجمهور العريض باكتساب معلومات ونشرها، تتعلق بالمشكلات الوطنية والعالمية، وأنشطة النادي نفسه، وأخيرا العمل: وهو الشرط الذي لا بد منه لوجود ناد، لأن الوظيفتين الأوليتين لا

---

(1) اليونسكو.أندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.unesco.org/ar/communities/unesco-clubs-centres-and-a.....

يمكن اعتبارهما كافيتين على الرغم من ضرورتهما. وتنطوي تسمية أندية اليونسكو هذه على مفهومين:

مفهوم النادي:

أي جماعة منتظمة من أجل القيام بنشاط حر نزيه، وفي إطار هذه الجماعة يتعرف الأعضاء على سير ديمقراطية مصغرة، ويكتسبون فيها روح المبادرة وحس المسؤولية، ويتدربون على مغالبة ميولهم الأنانية، وعلى العمل مع الآخرين، وتدبير الصالح العام، وعلى التسامح، ونبذ كل تفرقة أساسها الجنس أو العمر أو العرق أو الديانة أو الآراء السياسية أو البيئية الاجتماعية. وقد يتخذ النادي تسميات أخرى، مثل: مركز أو ندوة أو رابطة أو جمعية.

مفهوم اليونسكو:

تتعهد الأندية عند تسميتها بهذا الاسم بالالتزام بالمبادئ العامة التي تستهدي بها المنظمة في عملها. إلا أن سماح اليونسكو باستعمال التسمية من قبل الأندية التي تعترف بوجودها اللجنة الوطنية لليونسكو، أو يعترف بها اتحاد الأندية في الدولة، لا يستتبع أي ارتباط رسمي بين اليونسكو والأندية، على اعتبار أن أنشطة الأندية تابعة للجنة الوطنية التي تضطلع في كل بلد بمسئولية المشروعات والاحتفالات التي تنتمي للمنظمة. ولكن من جهة أخرى، يجب ألا يؤخذ نفس مفهوم اليونسكو للأندية على سبيل الحصر، لأن أنشطة الأندية تتعدى أحيانا مجالات اختصاص اليونسكو – على عظم امتداد هذه المجالات – لتشمل مجالات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

أن أندية اليونسكو هي مجموعات من الأشخاص من جميع الأعمار وسائر الأفاق الاجتماعية والمهنية، يشاركون منظمة اليونسكو في هدفها المثالي، ويسعون لتعريفه، ويسهمون في عمل المنظمات الدولية بالقيام بأنشطة مستوحاة مباشرة من أنشطتها. وإن تعددت أشكال هذه الأندية إلا أنها تتسم بميزة

مشتركة هي: إيمانها الراسخ بمثل منظمة اليونسكو العليا والتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن أندية اليونسكو هي حركة ترابطية تدعم المثل العليا لليونسكو فيما تسهم الأندية أيضاً في نشر تلك المثل في مختلف الأوساط، وتقوم بأنشطة تتعلق مباشرة بمثل المنظمة ومبادئها[2].

أهداف أندية اليونسكو:

لأندية اليونسكو، على شدة تنوعها نتيجة لاختلاف مواطنها وطبيعة أنشطتها، ملامح عائلية نابعة من رسالتها ذات البعدين: الوطني والدولي.

فعلى الصعيد الوطني: تعمل الأندية على تعزيز روح المواطنة، تلك الروح التي تشد الإنسان إلى مجتمعه التاريخي وما استودعه من قيم ثقافية مميزة، وتجعل أعضاء الأندية يعون ضرورة صون هذه القيم، وضرورة حمل الجميع على إدراك أهميتها وكرامتها وأصالتها التي لا بديل لها. وروح المواطنة هي التي تجعل من كل فرد مواطنا ملتزما إيجابيا، داخل النطاق الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه. وفي الدول الفتية التي كسبت استقلالها حديثا، تسهم الأندية في تكوين وجدان وطني واع بالمسئوليات التي تقع على عاتق كل فرد في سياق المجهود الإنمائي.

وعلى الصعيد الدولي: تعمل الأندية على تعزيز نشر إرادة التفاهم والتعاون بالمواجهة الحية مع الآخرين أيا كانوا، عن طريق تبادل المعلومات والأعمال والأشخاص، وعن طريق الاتصالات والروابط العديدة التي يتيح العالم الحديث إقامتها، وباختصار، عن طريق إشعاع سخي يتجاوز الحدود. وتحرص الأندية في

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 221- 222.

(2) تعريف وأهداف أندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.lncu.org/index.php/ar/lebanese-unesco-associated-scho...

الوقت نفسه على معرفة المشكلات التي تواجه البشرية جمعاء معرفة أفضل، كما تحرص على مساندة المنظمات التي تعمل على حل المشكلات.

أهداف أندية اليونسكو: إن مقولة " لما كانت قلاع الحروب تبنى في عقول البشر، ففي عقولهم تبنى أيضا حصون السلام "، والتي رافقت تأسيس اليونسكو، كفيلة باستنتاج العديد من الأهداف الإنسانية التي تسعى أندية اليونسكو لتحقيقها، ومن هذه الأهداف[1]:

- تعزيز تفهم الغايات والمثل العليا التي تنشدها منظمة اليونسكو والعمل علي تحقيق برامجها.
- تنمية التفاهم الدوليوالتعاون وإقرار السلام على المستوى الدولي بتحسين معرفة الثقافات الوطنية المختلفة، وباستكشاف ما يشكل التراث الثقافي للإنسانية.
- الإسهام في تكوين روح المواطنة والديمقراطية لدى أعضاء النادي عن طريق الدراسة الواقعية للمشكلات التي يطرحها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تحقيقا للشروط الأكثر ملاءمة لتفتح ملكات الإنسان وقدراته.
- جعل النادي مدرسة للتسامح والبحث عن الحقيقة عن طريق دراسة المشكلات الكبرى التي يواجهها العالم.
- العمل في الدول المتقدمة تكنولوجياً لصالح الدول النامية، لاسيما ببذل كل الجهود لإقناع الرأي العام والسلطات العامة بضرورة تكثيف هذه المعونة.

وبالطبع، فان لكل ناد من الأندية الحرية في اعتبار الأولوية الواجب إعطائها لهذا الهدف أو ذاك. ويجدر بالملاحظة على وجه الخصوص أن أندية البلدان النامية كثيرا ما تعتبر أن مشاركتها في تنمية البلاد هي الهدف الرئيسي بالنسبة لها،

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 222- 223.

في حين أن أكثرية أندية البلدان الصناعية ترى في التعاون مع البلدان النامية أهم هدف بعد التفاهم الدولي.

ومن البديهي أن الأهداف الكبرى المبينة أعلاه قد تصاغ صياغة مختلفة، كما قد تضيف الأندية إليها أهدافا أخرى، ذات صيغة مختلفة أو أقل شمولا.

أهمية أندية اليونسكو:

ربما يتساءل البعض عن سبب تكريس الكثير من الأشخاص في العالم أوقاتهم وطاقتهم وجهودهم لصالح العمل في أندية اليونسكو؟

أولا: من الواضح أن المثل العليا التي أقرها من قاموا إنشاء اليونسكو تجتذب الكثير من الناس,فبالرجوع إلى ميثاق اليونسكو نجد أنه يجسد أهداف المنظمة والذي يشير في بنوده إلى أن الإسهام في السلام والأمن عن طريق المزيد من الاحترام والأمن عن طريق تشجيع التعاون بين الأمم من خلال التعليم، والعلوم، والثقافة وتحقيق المزيد من الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تؤكد لشعوب العالم عدم وجود تفرقة عنصرية، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، كما أن هذه الأندية تستلهم برامجها من منطلق مفهوم التضامن الفكري والمعنوي بين أبناء البشر استنادا إلى ديباجة الميثاق التي تنص على أن السلام المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوي على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاماً اجتماعياً مخلصاً، وأن السلام يجب أن ينشأ عن طريق دعم مفهوم التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر.

ثانياً: سبب آخر يحث الناس على الاشتراك في أندية اليونسكو أو إنشاء الجديد منها هو الأنشطة الكثيرة والمثيرة التي يمكن تنفيذها ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الأنشطة التي نفذتها أندية اليونسكو وهي على سبيل المثال:

- التخطيط لبرامج من أجل حماية البيئة.

- تصميم وتنفيذ أنشطة لتشجيع العلوم والتكنولوجيا.
- المشاركة في حملات محو الأمية والتعليم.
- مساعدة الفقراء وكبار السن والمعاقين من الناس.
- تنظيم دورات لتعليم التربية الصحية واللغات الأجنبية.
- القيام بحملات التوعية للمحافظة على التراث ..... الخ.

ثالثاً: إن التركيبة الدولية للأندية تسمح للأعضاء بتحسين معرفتهم بالثقافات الأجنبية وعادات وتقاليد الشعوب الأخرى عن طريق تعزيز الروابط والصلات مع الدول الأخرى مما يتيح الفرصة لتبادل الآراء والأفكار والبرامج والدراسات بين الشعوب.

الأنشطة:

مهما اختلفت الأشكال التي تتخذها أندية اليونسكو. فإنها تعتمد على أشخاص يؤمنون بمبادئ اليونسكو ومثلها، ويعقدون العزم على تحقيقها. فيجدر بأعضاء الأندية أن يتعرفوا جديا على هذه الأهداف والمثل التي يرغبون في خدمتها. ولن يفيدهم في سبيل ذلك أن يقرئوا فقط الميثاق التأسيسي لليونسكو وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل النصوص الرئيسية المتعلقة بالمنظمات الدولية وأهدافها، بحيث يفهمون جيدا أن ما يقال ويفعل في إطار هذه المنظمات يعنيهم مباشرة. ويجب طبعا تجاوز هذه المعرفة الأولى، بوضع برنامج عمل للنادي يحددون فيها أهداف النادي ووسائل تنفيذ هذه الأهداف، التي يمكن أن تتخذ الأشكال التالية أو بعضا منها[1]:

- المحاضرات والمناقشات، أفرقة العمل، حلقات التدارس والأيام الدراسية، حلقات المناقشة والندوات، التجمعات.
- الاحتفالات العامة، الأنشطة الرياضية.

---

(1) نبيل عبد الحليم متولي. مرجع سابق.ص ص 224- 225.

- الاحتفال بالذكريات السنوية، المشاركة في الأيام والأسابيع والسنوات، والعقود الدولية.
- تجميع المواد الإعلامية، وإنتاجها، ونشرها.
- الورش.
- الأنشطة الثقافية للأندية.
- تنظيم دورات دراسية نظرية وعملية - النشاط الاجتماعي.
- العمل في سبيل التنمية، محو الأمية.
- العمل التعاوني الدولي.
- الرحلات الدراسية، الزيارات التبادلية بين الأندية.
- ترويج الكتاب والقراءة.
- المشكلات الاجتماعية.
- حقوق الإنسان.
- البيئة والصحة.
- العلوم والتكنولوجيا.

وهذه الأنشطة ليست حصرية، ويعتمد اختيار برامج عمل النادي على احتياجات المنطقة المتواجد بها مقر النادي، أو ما تراه الهيئة الإدارية للنادي مناسباً، لذا نجد أن الأنشطة التي تنفذها أندية اليونسكو تتسم بالتعدد والتنوع، وتعتمد بشكل خاص على عمر الأعضاء واهتماماتهم، وكذلك على الموارد المالية المتاحة، ووسائل العمل المتاحة وبغض النظر عن طبيعة المبادرات وحجمها، فإن هذه المبادرات تراعي نشر مبادئ اليونسكو وأهدافها في أوساط المجتمع المدني وتجعل هذه الأندية من الممكن الترويج للقيم التي تمثلها المنظمة ولذلك تشمل أعمال النوادي، وعلى سبيل المثال:

- نشر المبادئ العامة مثل تلك التي نصت عليها ديباجة ميثاق اليونسكو التأسيسي، وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- المشاركة في الاحتفال بالأيّام والسنوات العالميّة التي تعلنها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر اليونسكو العام.
- تعزيز أنشطة محو الأميّة والحفاظ على التراث الثقافي وعرضه.
- تنظيم مخيّمات دراسة للشباب.
- التربية للوقاية من مرض الإيدز.
- طباعة المنشورات ووثائق المعلومات.

وقد تختلف أنشطة نادي اليونسكو وفقا لفئة أعمار أعضائه، ونقطة اهتمامه المركزية وإلى حد كبير وفقاً للموارد المالية المتوفرة له. فقد تتركز الأنشطة حول ما يلي[1]:

- تنظيم منتديات ثقافية حول حقوق الإنسان، والديمقراطية، والبيئة، والتسامح، وغير ذلك...الخ.
- تنظيم معارض، ورحلات إلى مواقع تاريخية وذات تراث طبيعي.
- غرس الأشجار وحماية البيئة.
- الاحتفال بالأعياد الدولية وتلك المشار إليها بالأسبوع والسنة.
- أنشطة تهم البيئة السكانية المتواجدة في محيط النادي.

الأعضاء:

يمكن تصنيف الأندية تبعاً للعضوية إلي ثلاث فئات هي:

الأندية المدرسية: وهي الأندية التي ينتمي أعضاؤها إلي تلاميذ وطلاب المؤسسات التعليمية علي مختلف مستوياتها وأساتذتها، وهي أكثر الأندية عدداً من غيرها، وذلك يرجع إلي أن الوسط المدرسي يلائم ازدهارها،

(1) أنشطة أندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.lncu.org/index.php/ar/lebanese-unesco-associated-scho...

ولاسيما عندما تتيسر الأمكنة والمكتبات وصالات العرض السينمائي التي تحتاج إليها، ويتوافر لها الموجهون المهيأون من بين العاملين في هذه المؤسسات التعليمية.

وتشارك الأندية المدرسية في عمليات التدريب الذي يتلقاه التلاميذ أو الطلاب في هذه المؤسسات التعليمية، وذلك بفضل الأنشطة التي تقوم بها الأندية خارج ساعات الدراسة، وبهذا تعتبر امتداداً تكميلياً لدور المدارس المنتسبة إلي اليونسكو، حيث تقوم الأندية في هذه المؤسسات التعليمية الرائدة، بالعمل علي تشجيع وتنمية وتنسيق الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية وعن المؤسسة التعليمية.

أندية الطلبة: ويتم إنشاء هذه الأندية بمبادرة من الطلبة أنفسهم، وهي بهذا تعتبر امتداداً طبيعياً للأندية المدرسية، وهذه الأندية غالباً ما تقوم في الجامعات وكليات ومعاهد التعليم العالي، وهي تضطلع بدور خاص وهام للأسباب التالية:

- أنها تثير الاهتمام بالمشكلات الدولية في نفوس الشباب الذي ينشأ في صفوفه قادة المجتمع في المستقبل.
- وهي تعلم الشباب كيف يتصدون للمشكلات الاجتماعية والسياسية علي نحو يتسم بالموضوعية والتسامح في سن يميل فيها المرء إلي الانقياد وراء العاطفة.
- وهي قادرة علي معاونة الأندية في المنطقة عن طريق تزويدها بالمحاضرين وبمساهمات الطلبة الأجانب بوجه خاص.

الأندية غير المدرسية وأندية الكبارو "رابطات اليونسكو":

بدأت هذه الأندية أولاً في اليابان بمبادرة من بعض الجامعيين وبمعاونة سائر المواطنين المهتمين بمشكلة السلام، وازداد عددها حتى وصل عدد

الرابطات المنضمة إلي الاتحاد الوطني في عام 1977م إلي 2400 رابطة يزيد عدد الأعضاء في بعضها علي 1000 عضو، وفي عام 2006م، أصبحت الحركة تضم 3700 رابطة ومركز ونادي يونسكو في أكثر من 100 بلد في العالم. وهي تتمتع بوضع قانوني ثابت وتضم قادة المراكز الثقافية المحلية بوجه خاص لدرجة أن بعضها يضم في عضويته حاكم المقاطعة، وعمدة المدينة (رئيس البلدية)، ومديري التربية والتعليم، بالإضافة إلي عدد كبير من رجال الصناعة.

وتوجد في شتى بقاع العالم أندية عديدة ضمن إطار حركات الشباب مثل: دور العمال الشباب في الدول النامية، لجان المؤسسات الصناعية في كوبا، الدور الريفية في الدول النامية، المكتبات الوطنية، ودور الثقافة.

موارد الأندية: الاعتماد على القدرات الذاتية هو المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يحكم إدارة شؤون النادي، ذلك لأن اليونسكو لا تمنح إعانة مالية للأندية. ويمكن للنادي توفير ميزانيته من عدة مصادر:

- اشتراكات الأعضاء.
- الأرباح الناتجة عن الاحتفالات العامة، والأنشطة التي يقوم بها النادي.
- الإعانات والمساعدات من المجتمع المحلي.

اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو(1):

في أعقاب الحرب العالمية الثانية دعيت الحكومة المصرية للاشتراك في مؤتمر وزراء التربية والتعليم للأمم المتحدة الذي عقد بلندن وذلك للنظر في إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. حضر هذا المؤتمر 44 دولة منها مصر وتم التوقيع على الميثاق التأسيسي للمنظمة في 16 نوفمبر 1945م وقع عن مصر السفير أحمد عمر وسفير مصر في لندن آنذاك.

(1) اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو في سطور. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.egnatcom.org/content/

- في عام 1949م صدر قرار بإنشاء اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو.
- صدر قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة عام 1962م.
- اللجنة هي حلقة للاتصال بين منظمة اليونسكو وبين أجهزة الدولة المعنية في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

مهام اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو:

- العمل على مشاركة مصر مشاركة فعالة في إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات منظمة اليونسكو على نحو يحقق وجهة نظر مصر والمنطقة العربية.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والاجتماعات بالتعاون مع سائر الجهات المعنية في الدولة في إطار برامج اليونسكو ومجالات اختصاصها.
- دعم الجهود والأنشطة التي تنفذها المؤسسات والجهات المعنية في الدولة في مجالات التربية والعلوم والثقافة.
- تنفيذ الأنشطة التحى تساعد على نشر أفكار وأهداف اليونسكو والإعلام عن أنشطتها.

- وبإنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "أليكسو"، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "أيسيسكو"، باشرت اللجنة الوطنية المصرية نفس المهام مع هاتين المنظمتين.

الميثاق التأسيسي للإتحاد المصري لأندية اليونسكو[1]:

مقدمـــة:

إيمانا وقناعة مـن اللجنـة الوطنيـة المـصرية لليونـسكو بمثـل ومبـادئ اليونـسكو الهادفة إلى المساهمة في الحفاظ على السلام، وذلك من خلال تفعيل التعـاون بـين الأنديـة المصرية لليونسكو من خـلال التربيـة والثقافـة والعلـوم مـن أجـل احـترام مبـادئ العدالـة والإيمان مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل البشر دون تمييز قائم على الجـنس والعنصر واللغة والدين التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك تأسس إتحاد وطنـي غـير حكـومي يطلـق عليـه: الإتحـاد المـصري لأندية اليونسكو، وهو جهاز يسعى إلى التعريف بمنظمة اليونسكو، من خلال الإشراف على أندية اليونسكو الموجودة بجمهورية مصر العربية، ووضع إستراتيجية العمل الـسنوية كـما يسعى إلى المساهمة في إيجاد تفاهم دولي أفضل وفقا للمبـادئ التـي تنـادي بهـا منظمـة اليونـسكو إلى جانـب العمـل عـلى إقامـة علاقـات تعـاون وشراكـة مـع اتحـادات أخـرى ومنظمات مماثلة، وتشجيع العمل المشترك والتعاون.

أهداف الإتحاد المصري لأندية اليونسكو:

يمكن تلخيص أهداف الإتحاد المصري لأندية اليونسكو في النقاط التالية:

- تشجيع ونشر مبادئ ومثل وأهداف اليونسكو في المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تنسيق عمل وأداء أنديـة اليونـسكو بمـصر، وتنـسيق الجهـود لـضمان المـشاركة الإيجابية.

---

(1) الميثاق التأسيسي للاتحاد المصري لأندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.egnatcom.org.eg/content/

- وجود نوع من الشراكة والتعاون بين الأندية المصرية، وكذلك بين الأندية في مصر وعدد من الأندية في الدول العربية والأجنبية النشيطة في هذا المجال.

وظائف الإتحاد:

يمكن تلخيص وظائف الإتحاد المصري لأندية اليونسكو في النقاط التالية:

- تشجيع الجهات الوطنية لإنشاء نوادي يونسكو بها والتنسيق بين أندية اليونسكو المنشأة داخل التجمعات الوطنية المصرية.
- حث النوادي علي عمل شراكة مع المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية لبناء فكر مشترك وتجنب الازدواجية في العمل وتنسيق الجهود لضمان المشاركة الإيجابية.
- النهوض بالأداء العملي لأندية اليونسكو والعمل علي زيادة أعدادها وفاعليتها.
- دعم أندية اليونسكو وربطها بأنشطة شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو بهدف تحقيق أهداف التربية الدولية.
- إصدار نشرة دورية للإعلام عن أنشطة هذه الأندية.
- الاشتراك في عضوية الاتحادات الإقليمية والعالمية لأندية اليونسكو.

مجالات عمل الإتحاد المصري لأندية اليونسكو:

يمكن عرض أهم مجالات عمل الإتحاد المصري لأندية اليونسكو في النقاط التالية:

- المحاضرات وحلقات التدارس، والمناقشات والندوات الخاصة بالموضوعات التي تطفو على الساحة الدولية.
- الاحتفالات العامة والأنشطة الرياضية الوطنية.
- الاحتفال بالأيام والأسابيع والسنوات والعقود الدولية.

- تجميع المواد الإعلامية وإنتاجها ونشرها.
- الأنشطة الثقافية المختلفة.
- تنظيم دورات عملية وأنشطة اجتماعية مختلفة.
- العمل في سبيل التنمية، ومحو الأمية ، والعمل التعاوني الدولي.
- الرحلات الدراسية، وتبادل الخبرات بين الأندية على المستوى الوطني والدولي.
- التعاون مع كافة المؤسسات والهيئات العاملة والمرتبطة بأنشطة اليونسكو.
- أنشطة تعليمية وتدريبية.

مقر الإتحاد: اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو (إدارة التربية)، ويتم بموجب بروتوكول بين الإتحاد واللجنة.

عضوية الإتحاد:

- رئيس الإتحاد: بالانتخاب.
- مجلس الإدارة: يضم أعضاء من لجنة التربية،وإدارة التربية باللجنة الوطنية.

وفي البداية تتكون هيئة تأسيسية للإتحاد المصري لأندية اليونسكو.

الأعضاء: أعضاء عاملون: ويمثلون رؤساء الأندية المنشأة داخل التجمعات الوطنية المصرية.

الأعضاء الشركاء: أعضاء من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية.

الأعضاء الشرفيون: وتتكون هذه الفئة من الأشخاص الذين أسدوا خدمات أو القادرين علي إسداء خدمات لشبكة أندية اليونسكو أو الذين يمثلون مبادئ ذات صلة مع المثل التي تدافع عنها الأندية.

شروط العضوية: للحصول على صفة عضو بالإتحاد المصري لأندية اليونسكو، على كل نادي يونسكو أو هيئة أو شخص ممن ورد ذكرهم بالقائمة السابقة أن:

- يتقدم بطلب للجنة التأسيسية (أو رئيس الإتحاد بعد انتخابه) موضحا فيه نوعية العضوية التي يريد التقدم بها.
- يقدم تقارير عن الأنشطة التي يقوم بها وقائمة بالأعضاء وعناوينهم.
- في صورة القبول المبدئي يتم إشعار الطالب (العضو) برسالة من رئيس الاتحاد بالموافقة، وبالتالي فإنه يجب أن يقوم في خلال 60 يوما بدفع رسوم العضوية في الإتحاد.

المجلس التنفيذي:

- الرئيس: (بالانتخاب).
- نواب الرئيس: وعددهم اثنان يتم انتخابهما من قبل الأعضاء. ويقوموا بالتنسيق بين مختلف النوادي والأعضاء المنتمين للإتحاد، وينوبون عن الرئيس في كل مهامه ويتحملون واجبات ومسئوليات الرئيس في صورة تعذر ممارسته لمهامه وفقا للنظام الداخلي للإتحاد.
- أمين الصندوق: ويتم انتخابه أيضا من قبل الأعضاء.(يكلف بكل ما يتعلق بالتصرف في الذمة المالية للإتحاد، كما يقوم بإشعار الأعضاء بدفع الاشتراك، ويقوم بجمع الاشتراكات وغيرها من موارد الصندوق، كما يقوم بعمل دفاتر محاسبية، وتحديد توجهات الميزانية، وإعداد مشروع للميزانية الذي يقدمه للمجلس التنفيذي.

المستشارون: المستشارون هم أشخاص من ذوى الخبرة في المجالات التي تتماشى والتوجهات الكبرى للإتحاد الوطني لأندية اليونسكو، كما تشمل هذه الفئة

الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة مهنية بإمكانها أن تساهم في حسن سير الإتحاد إذا ما وظفوا هذه الخبرة في خدمة أعماله.

يتم اختيار المستشارين من قبل المجلس التنفيذي للإتحاد باقتراح من الرئيس أو أحد أعضاء المجلس التنفيذي.

وظائف المستشارين: لوظائف المستشارين صبغة استشارية إلا أنه بالإمكان تكليفهم بمهام تحت مسئولية الرئيس، وأعضاء المجلس التنفيذي.

وتتم استشارة المستشارين أو دعوتهم للاجتماع وفقا للوظيفة التي سيتم إنجازها وللخبرات المطلوبة.

الخطوات التنفيذية:

- عمل لجنة تحضيرية يدعى فيه كل من المهتمين بأندية اليونسكو سواء من المؤسسات التعليمية أو الثقافية أو الشبابية والمنظمات غير الحكومية تناقش فيه تأسيس الإتحاد ومراحل سيره وأنشطته.
- إشهار الإتحاد الوطني كجمعية غير حكومية بوزارة الشئون الاجتماعية.

تمويل الإتحاد والميزانية المقترحة:

- اشتراكات الأعضاء.
- إسهامات الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.
- المجالس الحلية للمحافظات.
- الشركات الخاصة ورجال الأعمال.
- المهتمين بأنشطة اليونسكو بصفة عامة.
- تمويل المشروعات التي ينفذها الإتحاد في إطار برنامج وميزانية اليونسكو.
- وتقع أندية اليونسكو غالباً في الفئات الثلاث التالية:
- أندية في المدارس

- أندية في الجامعات
- أندية أخرى: أندية للراشدين، أندية ثقافية، أندية اجتماعية...الخ.

وبصرف النظر عن الفئة التي ينتمي إليها نادي اليونسكو، فإنه ينبغي أن تكون له قوانينه، وأنظمته الداخلية وأن تكون له أيضاً جمعية عامة ولجنة إدارية.

ثالثاً: المناهج ذات الطابع الدولي:

The Curricula Related with the International Dimension

مقدمة:

من البديهي لدى التربويين أن المناهج والمقررات الدراسية في كل نظام تعليمي تبنى علي أسس فلسفية وتربوية تخدم أهدافاً وطنية، وقد يختلف وضوح تلك الأهداف ومباشرتها من منهج لآخر، ولكن لابد أن يكون لكل منهج أهدافاً يسعى لتحقيقها، وإن تعددت الطرق والأساليب لذلك.

إن طريقة تقديم الحقائق وتفسيرها عامل مؤثر في إعطاء الحكم عليها، واتخاذ المواقف تجاهها، لذا سعت كل ثقافة وكل نظام سياسي إلي تقديم تلك الحقائق من خلال المناهج والمقررات الدراسية، وعلي رأسها الدراسات الاجتماعية، واللغة العربية، والتربية الدينية، فقراءة التاريخ مثلاً تتم من خلال الأيديولوجية التي يتبعها النظام السياسي، والتي تنعكس بالضرورة علي النظام التعليمي الرسمي. فقد كان من أهم أهداف التربية علي مر العصور، بما في ذلك العصر الحديث، إيصال هذه التفسيرات للتلاميذ أو الطلاب، وجعلهم يرون الأحداث التاريخية بما يخدم الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام التربوي ويسعى لتثبيتها، ولم تسلم من ذلك الأنظمة التربوية التي تبالغ في الموضوعية، وادعاء قبول الرأي الآخر، فالإنسان مهما حاول لا يستطيع التخلص من ذاتيته، وإن كان يستطيع الحد منها أو يخففها باستخدام أساليب تكون – غالباً – خارجة عنه، مثل استخدام الأساليب المقننة في القياس والتقويم.

وقد أدركت منظمة اليونسكو أهمية تغيير المناهج والمقررات الدراسية، خاصة في الدول التي تعاني من الصراعات، إلا أن أسس تغيير المناهج والمقررات الدراسية في إي مجتمع تقوم علي الاعتراف بوجود فجوة قائمة بين الرؤية المتغيرة للمجتمع من جهة، والعمليات التعليمية التي ينظمها المجتمع لتلاميذه أو طلابه من جهة أخرى، وعلي ذلك فإن تغيير المناهج والمقررات الدراسية ضرورة عندما يكون مضمونها وطرائقها وبنيتها التربوية لا تتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية الجديدة التي تنشأ عن التغييرات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية التي تدل علي الرؤية الجديدة[1].

وقد أكدت دراسة جونس *Johns* عام 1991م، علي إضفاء البعد الدولي علي كل مناهج التعليم، ولابد من دمج مناهج التربية الدولية داخل المناهج التربوية لتحقيق أهداف التعليم العام[2].

وأشارت دراسة رجاء عيد عام 1992م، إلي مدى أهمية إدماج مناهج التربية الدولية في جميع مراحل التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية من خلال تخصيص وحدات صغيرة للتربية الدولية أو تخصيص مقررات دراسية كاملة علي مستوى المرحلة الثانوية إلي جانب تأكيد هذه المناهج علي تدعيم السلام العالمي وتوضيح الفرق بينه وبين الحرب[3].

---

(1) صبحي الطويل."المناهج الدراسية". مجلة مستقبليات.المجلد الثالث والثلاثون.العدد الأول.مارس 2003م. ص22.

(2) Brabanakay Johns."The Quest for Glabal Education". Dissertation Abstracts International. Vol.51.No.11. May 1991.p.3665.

(3) رجاء عيد."التربية من أجل التفاهم الدولي". مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس. العدد الرابع عشر. القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مارس 1992م. ص ص68-92.

وقد أشارت الدراسة إلي أنه لابد أن تتفق أهداف المناهج مع أهداف التربية الدولية والتي من أهمها ما يلي:

- التعرف علي عادات وثقافات الشعوب المختلفة.
- المقارنة بين الشعوب الأخرى والتعرف علي أوجه التشابه والاختلاف بينها.
- التركيز علي العلاقات المتبادلة بين الدول والكائنات الحية.
- تحليل وفهم المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمدنية وبخاصة الأمم المتحدة.

نشأة المناهج ذات الطابع الدولي:

اهتمت لجنة عصبة الأمم منذ نشأتها عام 1921م بتشجيع التعاون الدولي من خلال المناهج والمقررات الدراسية، وأصدرت إرشادات لمراجعة الكتب المدرسية، واتخذت خطوات من كل الجهات الحكومية والخاصة لإزالة التعصبات القومية وتعظيم الحروب وأبطال الحروب من المناهج والمقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم.

وجاء تأسيس منظمة اليونسكو عام 1946م، ليعمل علي تقوية أكبر للبعد الدولي في التربية، فقد حرصت منظمة اليونسكو منذ نشأتها علي إضفاء البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية التربوية في مراحل التعليم المختلفة، ودمج مفاهيم التربية الدولية والقضايا العالمية المعاصرة في البرامج التعليمية المختلفة، فأصدرت وثيقة بعنوان: "النظر إلي العالم من خلال الكتب المدرسية"، تناولت الأنشطة التي تم تنفيذها في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية لتحسين الكتب المدرسية، وأصدرت توصية تتعلق بالمسار المستقبلي لعمل منظمة اليونسكو في هذا المجال.

فقد جرى تنظيم عدد من الحلقات الدراسية والمشاورات الثنائية متعددة الأطراف من قبل منظمة اليونسكو أو بدعم منها، تناولت بشكل رئيسي المناهج والمقررات الدراسية في موضوعات الدراسات الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا)، واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية. وقد استهدفت تلك الأنشطة إزالة الأخطاء القائمة، والأفكار المغلوطة، والتفسيرات المتناقضة من المناهج والمقررات الدراسية، وتطوير الحجج غير الملائمة بسبب طولها أو تناولها بإيجاز شديد، كذلك العروض التي تعكس اتجاهاً منحازاً من شأنه إعطاء القارئ صورة غير عادلة وتنتقص من قدر شعوب أو حضارات مما يعكر العلاقات بين الدول[1].

وأكد المؤتمر الدولي للتربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الذي انعقد عام 1983م علي أن التربية الدولية جزء لا يتجزأ من العملية التربوية الشاملة سواء في الأنشطة المدرسية أو الغير مدرسية، فإنه ينبغي أن تتغلغل في جميع المؤسسات التربوية المقصودة وغير المقصودة[2].

وفي منتصف الثمانينيات طرحت منظمة اليونسكو مشروع تعليم اللغات من أجل السلام، وهو مشروع دولي يهتم بتعليم اللغات والآداب بقصد تعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب، وقد نشأت فكرة المشروع في كييف بأوكرانيا أثناء مشاورة دولية للخبراء في عام 1987م، وهو العام الذي أقر فيه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو اقتراحاً بإعداد مشروع دولي يتعلق بتدريس اللغات الأجنبية وآدابها تحقيقاً لتفاهم دولي أفضل.

(1) أحمد إبراهيم أحمد. مرجع سابق. ص157.

(2) اليونسكو.المؤتمر الحكومي بشأن التربية من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحريته الأساسية بغية مناخ مواتي لتعزيز الأمن ونزع السلاح المنعقد في باريس في الفترة من 13-20أبريل1983م.باريس: اليونسكو، 1983م. ص 16.

وفي عام 1988م نظمت منظمة اليونسكو واللجنة الوطنية الألمانية لليونسكو بمدينة براونشويغ "مشاورة دولية" استهدفت إصدار توصية بشأن معايير لتحسين دراسة المشكلات الرئيسية للإنسانية وعرضها في المناهج والمقررات الدراسية حول القضايا العالمية، ولمتابعة هذه المشاورات عقد اجتماع دولي للخبراء عام 1991م بمدينة برزبين باستراليا، استهدفت تحديد وبلورة معايير لتحسين المناهج والمقررات الدراسية والمواد التعليمية الأخرى. وقد وجهت توصيتان من التوصيات الرئيسية لهذا الاجتماع، الدعوى لمنظمة اليونسكو لإنشاء شبكات دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز البحوث حول البعد الدولي في المناهج والمقررات الدراسية، والمواد التعليمية، ونتيجة لتلك التوصية تم إنشاء شبكة اليونسكو الدولية لبحوث الكتب المدرسية بالتعاون مع معهد جورج إيكبرت للبحوث الدولية في مجال المناهج والمقررات الدراسية، وإعداد خطوة توجيهية لمراجعة المناهج والمقررات الدراسية[1].

وقد تنبهت المنظمات والمؤسسات الدولية منذ نشأتها لخطورة المؤسسات التعليمية المختلفة، لقدرتها علي غرس المفاهيم والقيم التي تنشدها، وذلك من خلال تنميتها بواسطة تعليم النشء، لذا اتفق وزراء التربية في إعلان منظمة اليونسكو عام 1995م، بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية، والذي يعتبر أول إطار عمل تربوي متكامل[2]، علي اتخاذ التدابير لتهيئة مناخ المؤسسات التعليمية، وتحسين مناهجها، ومضامين كتبها المدرسية، وتدريب معلميها، وإعداد البرامج، وكل ما من شأنه المساعدة علي نجاح التربية من أجل التفاهم الدولي، لكي تصبح هذه المؤسسات أماكن مثالية لإعداد مواطنين مسئولين ملتزمين بالسلام، والتسامح وحقوق الإنسان، والديموقراطية.

(1) أحمد إبراهيم أحمد. مرجع سابق. ص ص157-158.

(2) اليونسكو.إعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين.باريس: مطابع اليونسكو، 1995م. ص ص1-2.

وقد اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة والعشرين والذي عقد في باريس عام 1997م، قراراً بأن يستمر مكتب التربية الدولي في مواصلة رسالته في تحقيق أهداف البرنامج الرئيسي الأول "التعليم مدى الحياة" الذي يعطي درجة عالية من الأولوية لتنمية النظم التعليمية وتحسينها من خلال:

- تعزيز تقدم المعارف المتعلقة بعمليات التعليم وبالتغيرات في مجال التربية عن طريق تشجيع ودعم التجديدات في المناهج والمقررات الدراسية وأساليب التدريس، وإنتاج المواد التعليمية، لاسيما فيما يخص التربية من أجل السلام والتعاون والديموقراطية والتفاهم الدولي.
- كذلك تم تفويض مكتب التربية الدولي في تنفيذ المشروع المشترك بين التخصصات "نحو ثقافة السلام" من خلال تشجيع تنقيح مناهج التاريخ الدراسية واعتماد الاتفاقات الوطنية التي تجمع بين الشركاء الرئيسيين في العملية التعليمية بغية تعزيز التعليم المتصل بموضوعات التسامح والسلام والقيم الديموقراطية.
- ويقوم مكتب التربية الدولي بدور مهم في تطوير المناهج والمقررات الدراسية علي المستوى العالمي، وخاصة التعليم الثانوي، حيث يعقد المكتب العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل علي المستوى الإقليمي بهدف تحسين وتطوير المناهج والمقررات الدراسية وتضمينها للقضايا العالمية ولمواكبة تلك التغيرات العالمية السريعة.
- كما يقوم المكتب بإصدار المجلة الفصلية "مستقبليات"، ونشرة "التجديدات" حيث ينشر فيهما مختلف القضايا التربوية بصورة عالمية، وذلك من خلال المتخصصين في المجال التربوي.
- كما قام مكتب التربية الدولي بالتعاون مع الأكاديمية الدولية للتربية بإصدار سلسلة من الكتيبات التربوية بعنوان "سلسلة الممارسات التربوية"،

وتركز هـذه السلـسلة عـلي الجوانـب التربويـة ذات الطـابع العـالمي في المـدارس النظامية، حيث يمكن تطبيقها بصفة عامة خلال العام.

كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام 1998م، إلي نـشر ثقافـة السلام من خلال التعليم في قرارها رقم (أ/243/53) بـشأن برنـامج العمـل لثقافـة الـسلام، وقد كان هذا الاتجاه تحقيقاً للأهداف التـي أنـشأت مـن أجلهـا منظمـة اليونـسكو، وقـد تضمن هذا القرار مجموعة مـن الآليـات التـي تهـدف إلي نـشر ثقافـة الـسلام مـن خـلال التعليم، والتي يجب أن تتخذها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة علي كـل مـن الـصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والتي من أهمها ما يلي[1]:

- تنقيح المناهج الدراسية بما في ذلك الكتب المدرسية، مع الوضع في الاعتبار إعـلان وإطار العمـل الـصادرين عـام 1995م بـشأن التربيـة مـن أجـل الـسلام وحقـوق الإنسان والديموقراطية، وهو ما ينبغي أن تقدمه منظمـة اليونـسكو مـن تعـاون تقني عند الطلب.
- إشاعة ثقافة السلام لإنعاش الجهود الوطنية والتعاون الـدولي مـن أجـل تحقيـق أهداف توفير التعليم للجميع عمـلاً عـلي تحقيـق التنميـة البـشرية والاجتماعيـة والاقتصادية.
- تمكين التلاميذ أو الطـلاب مـن حـل أي نـزاع بالوسـائل الـسلمية، وبـروح تـتحلى باحترام كرامة الإنسان والتسامح وعدم التمييز عـن طريـق اسـتفادة الأطفـال في سن مبكر من التعليم في مجال القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة.

كـما حـددت منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـوم والثقافـة (اليونـسكو) خـلال اجـتماع الأمـم المتحـدة المـشترك بـين الوكـالات الـذي عقـد في يـومي 26، 27

(1) اليونسكو.القرار رقم (ب/243/53) بشأن برنامج العمـل لثقافـة الـسلام. المؤتمر العـام لليونـسكو في دورتـه الثالثة والخمسون.باريس: مطابع اليونسكو، 1999م. ص ص7-8.

فبراير 2003م، خمسة مجالات رئيسية تتسم بأهمية فعلية في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه العالم وهي: تنقيح وتطوير الكتب المدرسية، ومواد التدريس، والتدريب ذو الصلة للمعلمين، وأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، وثقافة السلام، وتعليم حقوق الإنسان، واللاعنف، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والتعليم باستخدام وسائل الإعلام، وحرية التعبير، والحوار بين الثقافات والحضارات، وحماية التنوع الثقافي. ويرد كل مجال من هذه المجالات في ميادين العمل من أجل إشاعة ثقافة السلام[1].

مفهوم المناهج ذات الطابع الدولي:

المناهج ذات الطابع الدولي هي صيغة أخرى من صيغ التربية الدولية، وهي إضفاء البعد الدولي علي المناهج والمقررات الدراسية باختلاف تخصصاتها في جميع مراحل التعليم، بهدف نشر ثقافة السلام، ورفض العنف، وإثارة عقول التلاميذ أو الطلاب للوعي بالقضايا العالمية المعاصرة، وذلك عن طريق دمجها في المناهج والمقررات الدراسية المختلفة.

أوهي المناهج التي تسعى إلي تضمين المناهج والمقررات الدراسية دروساً عن السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية، وتوفر تعليماً حقيقياً لروح المواطنة ينطوي علي بعد دولي ينمي قدرات المتعلم للعيش معاً في عالم واحد، كذلك تسعي إلي التطرق لمناقشة المشكلات التي تواجه الشباب اليوم مثل تعاطي المخدرات، وانتشار

---

(1) الأمم المتحدة – الجمعية العامة. العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001م – 2010م). تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. الدورة الثامنة والخمسون.نيويورك: الأمم المتحدة – الجمعية العامة،يوليو2003م.ص3.

مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وتقديم التوعية اللازمة عن طريق التعليم المدرسي، وذلك في جميع مراحل التعليمية النظامية وغير النظامية[1].

أي أن المناهج ذات الطابع الدولي ليست مجالاً جديداً للمعرفة، حيث يمكن تحقيق هذه الأهداف دون الحاجة إلي وجود مادة منفصلة لهذا الغرض، وذلك عن طريق إثراء وتحديث المناهج والمقررات الدراسية المشتركة مثل الدراسات الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا)، والتربية القومية، والتربية الأخلاقية، واللغات الأجنبية، والعلوم لكي تراعي الطابع القومي مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التفاهم بين الثقافات والتعاون والسلام العالمي وحقوق الإنسان والديموقراطية، وتسخير العلم لأغراض التنمية البشرية المستدامة.

لذا يجب أن تراعى عدة مبادئ عند تناول التربية الدولية داخل المناهج الدراسية، والتي من أهمها ما يلي[2]:

- إضفاء بعد دولي عالمي علي التربية لجميع مراحلها وكافة أشكالها والسعي إلي فهم واحترام جميع الشعوب وثقافاتهم وحضاراتهم وقيمهم وأساليب حياتهم.
- الوعي بتزايد التكامل والتبادل بين الشعوب والأمم علي الصعيد العالمي وتنمية القدرة علي الاتصال بالآخرين والحوار معهم.
- تنمية استعداد الفرد للإسهام والمشاركة الفعالة في حل المشكلات الإقليمية والعالمية.

(1) أحمد إبراهيم أحمد. مرجع سابق. ص156.

(2) اعتمد المؤلف علي المرجعين التاليين:

- فارعة حسن محمد."أبعاد دور المعلم في تدعيم الأمم المتحدة والتفاهم الدولي.اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.اليونسكو، 1993م.ص2.
- فيدبر كومايو ثارجوثا. نظرة إلي مستقبل البشرية قضايا لا تحتمل الانتظار. ترجمة محمود علي مكي. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر العلوم والثقافة، 1990م. ص131.

- تدعيم جهود الأمم المتحدة في تنمية أنشطتها الهادفة إلي الحفاظ علي السلام.
- تعميق الإيمان بحقوق الإنسان وبالسلام وتشجيع التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية الدينية.

ويمكن للمناهج الدراسية أن تسهم إسهاماً كبيراً في تدعيم التربية الدولية، وذلك لأنها تساعد التلاميذ أو الطلاب علي النمو في إطار قومي عالمي غير متعارض وذلك من خلال ما يلي:

- أن تنمي في نفوس التلاميذ أو الطلاب احترام الشعوب الأخرى لأنها أنعمت علي البشرية بأعمال عظيمة.
- أن تساعد التلاميذ أو الطلاب علي الإلمام بما ساهمت به أمة معينة في نفع شعوب وأمم أخرى.
- أن تمد التلاميذ أو الطلاب بالمعارف والمعلومات والحقائق التي تمكنهم من معرفة أسباب الحروب المختلفة التي خاضتها البشرية ونتائج هذه الحروب بحيث يتكون لدى التلاميذ أو الطلاب اتجاهات سلبية نحو التخريب والدمار.
- أن يكسب التلاميذ أو الطلاب اتجاهات إيجابية نحو العظماء في العالم مثل الأدباء والقادة والسياسيين وهذا ينمي لديهم حب العمل لخدمة البشرية.
- أن تقدم للتلاميذ أو الطلاب الحضارة ومظاهرها المختلفة وكيف شاركت في بناء الأمم عبر العصور المختلفة وهذا يكسب التلاميذ أو الطلاب الاتجاهات الإيجابية نحو العمل وتقدير جهود الحضارات المختلفة.
- أن يكسب التلاميذ أو الطلاب القيم التي تعضد السلام العالمي وتجعلهم أكثر قدرة علي التفاهم والتسامح والمحبة والتعاون، ومشاركة الآخرين في حل مشكلاتهم المختلفة.

- أن يكتسب التلاميذ أو الطلاب اتجاهات ايجابية نحو العدل والمساواة والاعتقاد بأنه لا توجد صفات خلقية موروثة لدى الشعوب مثل الذكاء والغباء وغيره.
- الإيحاء للتلاميذ أو الطلاب بأنهم في جو يبعد عن التحيزات، ومساعدتهم علي فهم الاعتماد المتبادل بين مصر ودول العالم المختلفة.
- الإثراء الثقافي من خلال معرفة التلاميذ أو الطلاب لطرق تفكير الآخرين وأساليب حياتهم والتفاهم العالمي واحترام حقوق الإنسان ورفض العرقية.
- زيادة التعاون والتنمية بين مختلف دول العالم.

أهداف المناهج ذات الطابع الدولي:

للتعليم دور أساسي في جميع الجهود الرامية إلي مكافحة التعصب والعنف وتعزيز ثقافة السلام، وفي هذا السياق، فإن تعزيز التعليم الجيد، الذي يركز علي الفهم المعرفي وتنمية المعارف فحسب، بل أيضاً علي الأبعاد الاجتماعية وغيرها من أبعاد التعلم، هو مسألة لها أهميتها البارزة. وترى اليونسكو أن التعليم الجيد ينبغي أن يتضمن أبعاداً من قبيل التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية، والتنقيح الدوري للمناهج والمقررات الدراسية ومواد التعليم من أجل التصدي علي نحو أفضل للتعقيد المتزايد الذي ينتاب المجتمعات وإيلاء عناية أوسع نطاقاً للاحتياجات والتحديات المتصلة بالتأهيل المهني للمعلمين[1].

لذا تدور فكرة المناهج ذات الطابع الدولي حول تضمين المناهج والمقررات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة مفاهيم من قضايا معاصرة علي المستوى القومي والإقليمي والعالمي، من أجل إكساب التلاميذ أو الطلاب المهارات والاتجاهات التي

(1) الأمم المتحدة – الجمعية العامة. العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001م – 2010م). مرجع سابق. ص4.

تؤهلهم للتعامل مع مجتمعهم الذي هو جزء من المجتمع الدولي، كما تهدف إلي تنمية مهارات تقدير القيم السائدة كالتسامح، ونبذ العنف، واحترام الثقافات الأخرى، وتنمية حسن المواطنة الصالحة لديهم، ومراعاة البعد الدولي في طرق مناقشتهم وتفكيرهم حتى تسد الفجوة بين ما يدرس في الفصول وما يحدث في العالم.

وفي ضوء ذلك تسعى صيغة المناهج ذات الطابع الدولي لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها ما يلي[1]:

- إتاحة الفرص للشباب لاكتساب المعرفة حول القضايا العالمية الكبرى، وتطوير المواقف والقيم تجاهها، وتبني أنشطة تعزيز الوعي بأهمية إيجاد حلول للمشكلات العالمية.
- تعزيز بناء قيم وقدرات إيجابية لدى الشباب مثل التضامن، والتعاون، والقدرات الإبداعية، والشعور بالمسئولية المدنية، والقدرة علي حل النزاعات بوسائل اللاعنف والحس النقدي.
- تنمية القيم العالمية الإنسانية، والأسس الأخلاقية، والدينية، والفلسفية التي تستند إليها حقوق الإنسان، والمصادر التاريخية لهذه الحقوق وتطوراتها، وأشكال تجسيدها في المعايير الوطنية والدولية مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأسس الديموقراطية ومختلف نماذجها المؤسسية في المناهج والمقررات الدراسية، وذلك بإدراج وحدات تعليمية متعلقة بحقوق الإنسان، وحرياته والسلام، والتعاون، والديموقراطية في إطار التربية الدينية، والتربية المدنية، والدراسات الاجتماعية، وتعليم اللغات، وغيرها من المواد الدراسية الأخرى ذات الصلة.

---

(1) أحمد إبراهيم أحمد. مرجع سابق. ص ص 160 - 161.

- إزالة كل أشكال التعصب والعنصرية، والتمييز الجنسي، وجميع الأشـكال الأخـرى للتمييز، ونبذها من المناهج والمقـررات الدراسـية، والتأكيـد عـلي كيفيـة الـتعلم للعيش معاً في عالم واحد.
- إعطاء اهتمام خاص بحقوق الأقليات والمهـاجرين وأي فئـة اجتماعيـة أو ثقافيـة مهمشة.
- احترام معرفة ثقافة الآخر علي المستويين الوطني والدولي في ضوء مدخل التعلـيم متعدد الثقافات.
- إجـراء الدراسـات الفلـسفية في التعلـيم الثـانوي، وذلـك بهـدف نـشر الأفكـار والمفاهيم المتعلقة بموضوعات التربية الدولية.
- احتواء بـرامج ودورات إعـداد المعلمـين وإعـداد المـوجهين التربـويين والمـسئولين الإداريين في مجال التعليم علي المفاهيم الإنسانية والثقافية والدولية الجديدة.
- غرس مهارات التفاعل مع الغير من خلال الحوار الحر والمناظرة، مع عدم اللجـوء لأساليب العنف في حل الخلافات.
- الاهـتمام بموضـوعات التنميـة الاقتـصادية، والتجـارة العالميـة، وقـضايا الـسكان، والفقر، والهوة بين الشمال والجنوب، لمواكبة التغيرات العالمية، وإضـفاء الـصبغة الدولية علي النظم التعليمية.
- تناول قضايا البيئة بمـا تـتضمن مـن معالجـة أسـباب وآثـار النظـام البيئـي عـلي المستويات المحلية والوطنية والعالمية، باعتبارها قضايا ملحة جداً.
- الاهتمام بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في حل المنازعات الدولية ونـشر السلام العالمي.
- تعزيز مادة "التربية المدنية" في جميـع مـستويات التعليم عـن طريـق تـضمينها فصولاً جديدة تتنـاول مبـاشرة المـشكلات الكـبرى للعـالم الحـديث مثـل: حقـوق الإنسان، الصحة، البيئة، التعاون، التضامن، الآفات الاجتماعية.

ويرى المؤلف أن صيغة المناهج ذات الطابع الدولي تسعى إلي تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها ما يلي:

- تنمية إحساس التلاميذ أو الطلاب بقيمة الحرية وتقديرها، وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها، وهذا يعني إعداد التلاميذ أو الطلاب لمسايرة المواقف الصعبة وغير المتوقعة، الأمر الذي يدعم الإحساس بالاستقلالية والمسئولية مصحوباً بالإحساس بقيمة الالتزام نحو المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلي المشاركة في حل المشكلات لتحقيق مجتمع قائم علي السلام والديموقراطية.
- تنمية قدرة التلاميذ أو الطلاب علي تعرف القيم بأنواعها وتقبلها رغم تنوعها بين الأفراد والأجناس والثقافات، مع العمل علي تنمية القدرة لدى التلاميذ أو الطلاب علي الاتصال والتواصل والشراكة والتعاون مع الآخرين.
- تنمية الإحساس لدى التلاميذ أو الطلاب بأن عليهم تقبل حقيقة أنه ليس لدى الفرد وحده أو لدى الجماعة الحل الوحيد للمشكلات، وأن للمشكلة الواحدة حلولاً عديدة. لذا يجب علي الأفراد تفهم وتقبل بعضهم بعضاً وعليهم ممارسة عملية التفاوض الذي يهدف بل ويؤدي إلي إيجاد أرضية مشتركة.
- تعزيز الهوية الشخصية جنباً إلي جنب مع تشجيع تعدد الآراء والأفكار وإيجاد الحلول التي تدعم قيم السلام والصداقة والتكافل بين الأفراد والشعوب.
- تنمية قدرة التلاميذ أو الطلاب علي فض المنازعات دون اللجوء إلي العنف، من خلال تعزيز الإحساس بالسلام الداخلي في أذهانهم حتى تمكنهم من تبني سمات التسامح والود والشراكة واحترام وتقدير الآخرين.

- تنمية القدرة لدى التلاميذ أو الطلاب علي اتخاذ القرارات المبنية علي الدراية والمعرفة الكاملين والمعلومات الوفيرة، حتى تكون الأحكام الصادرة منهم قائمة علي أساس من التحليل الواعي للمواقف الحالية، وعلي ما يمرون به، وعلي تصورهم للمستقبل المنشود.
- غرس قيم احترام التراث الثقافي وحماية البيئة لدى التلاميذ أو الطلاب، والعمل علي تبني طرق وأساليب للإنتاج والاستهلاك تؤدي إلي التنمية المهنية المستدامة.
- غرس قيم التضامن والتعاون والمساواة علي المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لدى التلاميذ أو الطلاب، بهدف التنمية المتوازنة علي المدى البعيد.
- تعليم التلاميذ أو الطلاب مبادئ التعايش السلمي، وحثهم علي أن يطبقوها عملياً في سلوكياتهم بحيث يتعلمون كيفية العيش في سلام مع غيرهم من التلاميذ أو الطلاب الآخرين وغيرهم من الكبار.

رابعاً: العلاقات بين صيغ التربية الدولية مع مختلف الهيئات:

نلاحظ اليوم حركة دائبة من الاتصالات بين صيغ التربية الدولية مع مختلف الهيئات من أجل تدعيم الاتحاد العالمي لجمعيات ومراكز وأندية اليونسكو، والمدارس المنتسبة وحركة نوادي وجمعيات اليونسكو في مختلف دول العالم، وسوف نستعرض فيما يلي تلك العلاقات وذلك علي النحو التالي[1]:

---

(1) اعتمد المؤلف علي المراجع التالية:

- **سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. مرجع سابق. ص ص 140 - 141.**
- **أحمد إبراهيم أحمد. مرجع سابق. ص ص167-177.**
- **أيمن عبد القادر عيسى. مرجع سابق. ص ص76-77.**

1- علاقة أندية اليونسكو بالمدارس المنتسبة:

هناك تعاون وثيق بين المدارس المنتسبة ونوادي اليونسكو فكلتا الصيغتين يجمعهما هدف مشترك وهو العمل علي نشر مبادئ وأهداف اليونسكو عن طريق التربية المدرسية، وذلك في نوع من التكامل والتناغم دون أن تفقد أي صيغة من الصيغتين شخصيتهما المستقلة، فالأندية تتعاون مع المدارس المنتسبة، إذا وجدت في نفس الدولة الواحدة، وهناك الكثير من الحالات التي يتسع نطاق أنشطة المدارس المنتسبة في إطار نادي اليونسكو، بحيث يجتمع الأفراد للقيام بأنشطة خارج المدرسة. كما أن نوادي اليونسكو قد ساعدت في العديد من الدول في عدد المدارس المنتسبة والعكس صحيح.

فالصلات وثيقة بصفة خاصة في دول أوربا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية، حيث تجد كل مدرسة امتدادها في نادي اليونسكو، ففي كوستاريكا مثلاً تضم هيئة التنسيق الوطنية الأندية والمدارس معاً. وقد أضفت منظمة اليونسكو الصفة الرسمية علي العلاقات التي قامت منذ فترة طويلة بين الأندية والمدارس في المؤتمر الدولي الحكومي الذي نظمته اليونسكو في أبريل عام 1983م، لبحث الأنشطة التي اضطلع بها تنفيذ توصية 1974م، بشأن التربية الدولية حيث شدد المؤتمر علي أهمية تكامل عمل أندية ورابطات اليونسكو والمدارس المنتسبة في حقل التربية الدولية وتحقيق المثل العليا لمنظمة اليونسكو.

كما شجع الاتحاد العالمي في دورته الثالثة لمجلسه التنفيذي مسألة التكامل بين الصيغتين، وأكد علي ذلك بمشاركة المسئولين عن الأندية في المؤتمر الدولي الذي عقد بمناسبة ثلاثين عاماً علي إنشاء المدارس المنتسبة في صوفيا في سبتمبر عام 1983م، وقد أوصى المؤتمر بدوره بزيادة التعاون بين الأندية والمدارس.

وفي عام 1987م نظم الاتحاد العالمي لأندية ورابطات اليونسكو بالتعاون مع وزارة التربية البلغارية ندوة خبراء من أجل وضع إستراتيجية لتحقيق هذا

التعاون عند تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها وفي تكوين المواد التوثيقية وتصريف شئونها.

كما يعتمد المؤتمر العام بصورة منتظمة منذ دورته الثانية والعشرين عام 1983م، قرارات تبرز دور الصيغتين في مجال التربية ذات البعد الدولي، وتؤكد علي تكامل الصيغتين وتوصي بالمزيد من التعاون بينهما، وأكدت علي أهمية الصيغتين في مشروعها المتعدد التخصصات المسمى "نحو ثقافة السلام"، وجاء ذلك في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة "برنامج عمل نحو ثقافة السلام" الفقرة التاسعة حيث تنص بأن تتضافر جميع صيغ التربية الدولية لتحقيق التسامح والتضامن والتفاهم العالمي من خلال التربية بما في ذلك مراجعة المناهج وتدريب المعلمين وتدعيم شبكة الجامعات المنتسبة وكراسي اليونسكو.

وتقوم اليونسكو بدعم أنشطة المدارس المنتسبة في دول العالم عن طريق تيسير الاتصالات بين هذه الدول علي كافة المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية - لتبادل الخبرات بين هذه المدارس ونظرائها في الدول الأخرى من جهة، وبينها وبين أندية اليونسكو من جهة أخرى، فكلاهما يسعى إلي تحقيق التفاهم الدولي حيث توجد علاقة متبادلة بين الصيغتين، وذلك بالتنسيق والتعاون بين اللجان الوطنية ووزارات التربية في الدول الأعضاء عن طريق مكاتب اليونسكو الإقليمية.

2- العلاقات مع اللجان الوطنية لليونسكو:

بما أن المدارس المنتسبة إلي اليونسكو وأندية اليونسكو تحمل اسم اليونسكو، فمن الطبيعي أن تكون اللجان الوطنية هي المسئولة أولاً عن حسن سير الأندية والمدارس، وبالتالي علي هذه الأندية والمدارس أن تقيم علاقات وثيقة مع اللجان الوطنية في بلادها، ولاسيما أن تطلعها بانتظام علي الأنشطة التي تضطلع بها. وليس الأمر مجرد واجب أدبي، بل أنه يمثل ضرورة عملية. فنظراً لأن وظيفة الأندية والمدارس هي تنفيذ برنامج اليونسكو في بلادها، ولأن اللجنة الوطنية تؤمن تنسيق

هذا العمل، فالأندية مدعوة إذن لمتابعة أنشطة هذه اللجان وضمان إشعارها، وفي مقابل ذلك فإن اللجنة الوطنية تقدم عادة للأندية والمدارس مساعدة هامة، وذلك بمساندة أنشطتها، وتشجيع مجالاتها ولقاءاتها، وتسهيل علاقاتها مع الرابطات الاجتماعية المهنية التي ترتبط بها، وتقديمها إلي الهيئات الحكومية الممثلة فيها مثل: وزارة الثقافة (الشئون الثقافية)، ووزارة الشئون الخارجية، ووزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، وبطلب معونة اليونسكو المالية أو المادية أو الفكرية.

3- العلاقات مع الفروع الوطنية للمنظمات الدولية غير الحكومية ومع الهيئات والرابطات الوطنية:

تتعاون صيغ التربية الدولية مع الفروع الوطنية أو المحلية للمنظمات الدولية التي ترمي إلي أهداف مماثلة لأهداف رابطات الأمم المتحدة، حركة الشباب والطلبة للأمم المتحدة، وتسعى منظمة اليونسكو فيما يتعلق بها إلي إثارة الاهتمام بالأندية مثلاً عند المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بصفة استشارية لدى منظمة اليونسكو. فقد حثت منظمة اليونسكو خلال السنوات الأخيرة عدداً من هذه المنظمات علي مساندة الأندية والمدارس والتعاون معها في أوساط المهنيين والأخصائيين وغيرهم ممن ينتمون إلي هذه المنظمات.

4- العلاقات مع الاتحاد العالمي:

يعرف الاتحاد نفسه على أنه منظمة غير حكومية تعمل لخدمة التفاهم الدولي، وهذه المنظمة عبارة عن حركة تسعى لتعزيزها بما يتفق وروح الميثاق التأسيسي لليونسكو في خدمة السلام. وتحقيقا لهذا الغرض يضطلع الاتحاد بوظائف تنسيق عام، كما يشجع التعاون النشيط بين الاتحادات الوطنية، وذلك بواسطة برامج مشتركة الأقاليم أو إقليمية أو دون إقليمية. وقد أراد مؤسسو الاتحاد أن تقوم بنيته على غرار اليونسكو ولذلك فانه يضم ثلاث هيئات: المؤتمر العالمي،

ومجلساً تنفيذياً مؤلفاً من عشرة أعضاء ينتخبون وفقا لمعايير التوزيع الجغرافي، وسكرتارية مقرها دار اليونسكو لتسهيل التبادلات والعلاقات مع المنظمة، وللتشاور معها بصفة دائمة.

إن الاتحاد العالمي هو منظمة غير حكومية غير تابعة لمنظمة اليونسكو، يقيم مع المنظمة أفضل العلاقات، وذلك لأسباب أخلاقية ولمراعاة مصالح الرابطات والأندية، وتعد اللجان الوطنية لليونسكو في كل الدول الأعضاء في المنظمة، أعضاء استشاريين للاتحاد العالمي لا يشاركون في حياته بصورة نظامية إلا كمراقبين، ولكن يعتبر هذه اللجان تقدم إليه في الحقيقة مساندة فعالة للغاية وكثيراً ما تقدم إليه معونة مهمة.

5- علاقة المدارس المنتسبة بالمناهج ذات الطابع الدولي:

هناك علاقة بين المناهج ذات الطابع الدولي والمدارس المنتسبة بموضوعاتها الأربعة: الاهتمامات العالمية، وحقوق الإنسان، والتعليم متعدد الثقافات، والقضايا البيئية، فكلاهما يسعى إلي إضفاء البعد الدولي علي المناهج والمقررات الدراسية، ونشر مفاهيم التربية الدولية عن طريق التربية المدرسية، حيث إن المدارس المنتسبة تهدف إلي تجريب أفكار وأساليب جديدة لدمج التربية الدولية في المناهج والمقررات الدراسية، وتحسين مضامين التعليم.

وقد بذلت منظمة اليونسكو جهداً كبيراً بعقد المؤتمرات وورش العمل لتعزيز دمج مفاهيم التربية الدولية في المناهج والمقررات الدراسية في المؤسسات التعليمية النظامية في مراحل التعليم المختلفة، وتشجيع منهج متكامل مع المواد المختلفة بدلاً من التعامل مع الموضوعات كل علي انفراد، والانطلاق مما هو موجود في البرنامج المدرسي في مواد دراسية، والتوسع في دراسة القضايا المحلية والوطنية بتشعيباتها الإقليمية والدولية، ويمكن دمج التربية الدولية في جميع المواد الدراسية.

ففي السنوات الأولى لمشروع شبكة المدارس المنتسبة كان يعتقد أن التربية الدولية أكثر ملاءمة في مناهج التاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية واللغات، إلا أنه بعد أن أصبح العالم أصغر بفضل تقنيات الاتصالات الجديدة، وبعد أن اتسعت آفاق الأطفال، أصبح واضحاً أن التعلم حول الاعتماد المتبادل والتضامن لا يمكن أن يقتصر علي عدد محدود فقط من الموضوعات التقليدية في المنهج.

وقد قدم عدد من الأمثلة لكيفية دمج موضوعات التربية الدولية في المناهج والمقررات الدراسية في الاجتماع التشاوري الذي عقدته اليونسكو مع الاتحاد العالمي لمنظمات المهن التعليمية في مورج بسويسرا في عام 1981م وتضمن الآتي:

- أن التاريخ يمكن أن يبين كيف ظهر احترام وانتهاك حقوق الإنسان، وكيف تحقق الحصول عليها غالباً عن طريق الكثير من النضال، مقدمة لدراسة حقوق الإنسان كمجموعة من القواعد القانونية ورسائل التظلم، ومعرفة ونشر نصوص ووثائق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.
- تستطيع العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تساعد علي فهم أفكار المساواة والعدالة والتضامن والاعتماد المتبادل.
- من خلال دراسة اللغات يمكن الانفتاح علي ثقافات الشعوب الأخرى، ونشر التفاهم الدولي.
- للعلوم البيولوجية دور مهم تؤديه بالتدليل علمياً علي خداع أولئك الذين يحاولون تبرير النزعة العنصرية علي أسس وراثية.
- من خلال الفنون والآداب يمكن التعرف علي الملامح الثقافية لدول العالم مثل تذوق موسيقى الشعوب المختلفة، وفنونهم وحضاراتهم.
- من خلال الموضوعات العلمية يمكن دراسة القضايا التي أثارتها الاكتشافات الحديثة، مثل الطاقة النووية وعواقبها.
- العلوم الاقتصادية ينبغي أن تستخدم لإظهار عواقب سباق التسلح علي التنمية الاقتصادية.

- التربية البدنية والرياضية يمكن أن تساعد في إحداث توازن بين الإنجاز الفردي والإنجاز الجماعي، وتحطم الحواجز بين التلاميذ او الطلاب ذوي الأصول والأخلاقيات المختلفة.

كما نشرت اليونسكو دليلاً عملياً للمشاركة في مشروع المدارس يوضح كيفية دمج موضوعات التربية الدولية في مناهج المدارس الثانوية والمدارس التقنية، وأشار الدليل إلي أن كل المواد الدراسية تصلح لذلك بما في ذلك التدبير المنزلي والتربية الرياضية.

وأشار الدليل إلي أن من بين المواد والموضوعات التي يمكن أن تدرج في المناهج الدراسية للمدارس التقنية والمهنية يمكن ذكر التجارة العالمية والزراعة والصناعة ونقل التكنولوجيا ومدى ملاءمتها، مع الحفاظ علي البيئة، وكذلك مشكلات الانتقال من صناعة الأسلحة إلي التنمية الصناعية.

وبمناسبة العام الدولي للتسامح عام 1995م، نشرت اليونسكو بالتعاون مع منسقي المدارس المنتسبة ثلاث حقائب تعليمية عن كيفية إدخال مفهوم التسامح في المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية المختلفة، وفقاً لخصائص ومميزات كل مرحلة تعليمية بما في ذلك تدريب المعلمين وكانت علي النحو التالي:

- التسامح – مدخل للسلام، مصدر لوحدة تدريب المعلمين.
- التسامح – مدخل للسلام، مصدر لوحدة المدرسة الثانوية.
- التسامح – مدخل للسلام، مصدر لوحدة المدرسة الابتدائية.

وتبذل منظمة البكالوريا الدولية *The International Baccalaureate Organization (IBO)* مجهودات واضحة في مجال التربية الدولية وإضفاء البعد الدولي علي المقررات الدراسية، كما تهتم بتعزيز حسن المواطنة العالمية الفعالة والتفاهم الدولي، ولقد نشرت المنظمة بالتعاون مع الاتحاد العالمي للأمم المتحدة مجموعة حقائب تعليمية للمدارس عن الأمم المتحدة، وذلك

بهدف إكساب الطلاب والمعلمين المعارف والمفاهيم التي تتناول الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ودورها في منع الصراع وحقوق الإنسان والتنمية، وتقديم نماذج لكيفية تناول هذه القضايا في المدارس المختلفة. وتوجه تلك الحقائب إلي ثلاث مراحل تعليمية وهي:

- مجموعة مواد تعليمية للمدارس الثانوية عن الأمم المتحدة.
- مجموعة مواد تعليمية للمدارس المتوسطة عن الأمم المتحدة.
- مجموعة مواد تعليمية للمدارس الابتدائية عن الأمم المتحدة.

وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قامت منظمة اليونسكو بتوزيعها علي اللجان الوطنية التي وزعتها بدورها علي المدارس المنتسبة في بلادها.

وقد عقد مكتب التربية الدولي مؤتمراً دولياً بعنوان: "نتعلم لنعيش معاً"، وذلك أثناء الدورة السادسة والأربعين المنعقدة في جنيف في الفترة من 5-8 سبتمبر عام 2001م، أي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م بثلاثة أيام، والتي وقع فيها الهجوم الإرهابي علي الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أخذ في الاعتبار نشر صورة تلك الأحداث عند طبع أعمال هذا المؤتمر، وقد كان المؤتمر يهدف إلي مساهمة المناهج التعليمية في القضاء على الإرهاب والعنصرية والفقر وتعزيز دور منظمة اليونسكو ومؤسساته المختلفة في إضفاء البعد الدولي وتحسين الجودة التعليمية.

مراجع الفصل الثالث

1- أحمد إبراهيم أحمد.التربية الدولية. القاهرة:دار الفكر العربي، 2012م.

2- أحمد حسين اللقاني وآخرون.تدريس المواد الاجتماعية.الجزء الثاني.القاهرة:عالم الكتب،1990 م.

3- أحمد مختار أمبو.المشكلات العالمية واتجاهات خطة اليونسكو: خطة متوسطة الأجل.مجلة التربية الجديدة.السنة التاسعة.العدد السادس والعشرون. أغسطس 1982م.

4- الأمم المتحدة – الجمعية العامة. العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001م – 2010م). تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. الدورة الثامنة والخمسون.نيويورك: الأمم المتحدة – الجمعية العامة، يوليو2003م.

5- اليونسكو وجمهورية مصر العربية. عدد خاص عن المدارس المنتسبة. السنة العشرون. العددان الثالث والرابع. نشرة تصدرها الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة.1982م.

6- اليونسكو. شركاء في تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي، دليل عملي. القاهرة:اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، د0ت،

7- اليونسكو.إعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية الذي أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين. باريس: مطابع اليونسكو، 1995م.

8- اليونسكو.القرار رقم (ب/243/53) بشأن برنامج العمل لثقافة السلام. المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والخمسون.باريس: مطابع اليونسكو، 1999م.

9- إيمان شرقاوي عبد الرحيم. تقويم بعض مفاهيم التربية الدولية المتضمنة في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية وتحصيل التلاميذ لها واتجاهاتهم نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة جنوب الوادي، 2003م

10- أيمن عبد القادر عيسى.دراسة مقارنة لصيغ التربية الدولية بمرحلة التعليم الثانوي في مصر وبعض دول غرب أوروبا. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية – جامعة عين شمس.2004م.

11- جمهورية مصر العربية - وزارة التربية والتعليم. مشروع شبكة المدارس المنتسبة: تقرير الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية، إدارة المنظمات.القاهرة: وزارة التربية والتعليم ، د0ت،

12- رجاء عيد."التربية من أجل التفاهم الدولي". مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس. العدد الرابع عشر. القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مارس

1992م. اليونسكو.المؤتمر الحكومي بشأن التربية من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحريته الأساسية بغية مناخ مواتي لتعزيز الأمن ونزع السلاح المنعقد في باريس في الفترة من 13-20أبريل1983م.باريس: اليونسكو، 1983م.

13- سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون. المدخل إلي التربية الدولية. القاهرة: المنار للطباعة والنشر، 2008م.

14- سعاد بسيوني عبد النبي.ثقافات الشعوب في التعليم الثانوي كمدخل لتنمية التفاهم العالمي في السويد وبلجيكا وفنلندا.مجلة التربية وعلم النفس.كلية التربية – جامعة عين شمس. العدد الثامن عشر.1994م.

15- سعاد محمد عبد الشافي. التربية وتنمية الإنسان المصري في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. كلية التربية – جامعة حلوان. المجلد الأول. العدد الثالث. سبتمبر 1995م.

16- سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية. 2012م.

17- سهام محمد أمر الله طه. ثقافة السلام بمرحلة التعليم الأساسي: دراسة تحليلية تقويمية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية – جامعة الإسكندرية.2012م.

18- صبحي الطويل."المناهج الدراسية". مجلة مستقبليات.المجلد الثالث والثلاثون.العدد الأول.مارس 2003م.

19- علي الخطيب. تعلم من أجل البيئة أو لتعيش في البيئة.صحيفة البيئة القطرية.العدد الخامس بعد المائة.السنة الثانية والعشرون.يونيو 1993م.

20- فارعة حسن محمد."أبعاد دور المعلم في تدعيم الأمم المتحدة والتفاهم الدولي.اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.اليونسكو، 1993م.

21- فتحي يوسف مبارك.الأسلوب التكاملي في بناء المناهج:النظرية والتطبيق.القاهرة:دار المعارف المصرية،1988م.

22- فيدبر كومايو ثارجوثا. نظرة إلي مستقبل البشرية قضايا لا تحتمل الانتظار. ترجمة محمود علي مكي. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر العلوم والثقافة، 1990م.

23- اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة."إستراتيجية وخطة عمل مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو للفترة (1994م- 2000م)". ورشة العمل الوطنية حول تدريس ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمامات العالمية المنعقدة في الفترة من 11-14ديسمبر

1995م.القاهرة: اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، 1995م.

24- ليو ناردس كنودرذي. قصة الأمم المتحدة. ترجمة محمد إبراهيم ذكي.القاهرة: وزارة التعليم العالي، د.ت.

25- محمد السيد عبد الفتاح. الإنسان والبيئة.مجلة الدراسات التربوية.كلية التربية – جامعة أسيوط.العدد الخامس.يوليو1993م.

26- نبيل عبد الحليم متولي. مقدمة في أصول التربية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م.

27- هناء أحمد محمود عبد العال. دراسة مقارنة للمدارس المنتسبة في بعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثالثة عشر. العدد التاسع والعشرون. أغسطس 2010م.

28- A. V. Baez, G.W. Knmillr and J. D. Smmyh. The Environment and Science and Technology Education. International Journal of Education Development. CSUPRESS. Vol.9. 1986.

29- Bhennen R. Maithew."A Curriclum for the Conserevation of People and Environment". International Under Standing at School.Paris: UNESCO,1983.

30- Brabanakay Johns."The Quest for Glabal Education". Dissertation Abstracts International. Vol.51.No.11. May 1991.

31- Francine Best. Education,Culture Human Right and International Understanding. Paris: UNESCO, 1990.

32- Ranta Ghoshm. Multicultural and Global Education in Canada. Paris: UNESCO, 1994.

33- UNESCO. Associated School Project Network(ASP Net) (50th.). Anniversary International Congress: Quality Education for the 21st Century . Auckland, New Zealand, 3-8 August 2003. Auckland, New Zealand: UNESCO,2003.

34- UNESCO. Associated School Project Network(ASP Net). Proposed (ASP Net) Strategy and Plan of Action (2004-2009).International Congress:

"Navigators for Peace" in Support of Quality Education for the 21st Century.Auckland, New Zealand, 3-8 August 2003. Auckland, New Zealand: UNESCO,2003.

35- UNESCO. International Anderstanding at School. 3rd.Edition.Paris: UNESCO,1969.

36- UNESCO. International Anderstanding at School. 3rd.Edition. Paris: UNESCO, 1969.

37- UNESCO. International Anderstanding at School. Paris: The UNESCOAssociated School Project, 1980.

مراجع علي المواقع الإلكترونية:

- اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو في سطور. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.egnatcom.org/content/

- الميثاق التأسيسي للاتحاد المصري لأندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.egnatcom.org.eg/content/

- أنشطة أندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.lncu.org/index.php/ar/lebanese-unesco-associated-scho...

- اليونسكو.أندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.unesco.org/ar/communities/unesco-clubs-centres-and-a.....

- تعريف وأهداف أندية اليونسكو. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.lncu.org/index.php/ar/lebanese-unesco-associated-scho...

الفصل الرابع

التربية الدولية
وحقوق الإنسان والطفل

- مقدمة.
- تطور مفهوم حقوق الإنسان.
- نشأة وتطور حقوق الإنسان.
- التربية علي حقوق الإنسان.
- عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان.
- الدعوة الدولية للتربية علي حقوق الإنسان.
- المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان.
- دور المعلم في التربية علي حقوق الإنسان.
- الأهداف التربوية للتلاميذ.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- حقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الطفل.

الفصل الرابع

التربية الدولية

وحقوق الإنسان الطفل

مقدمة:

حقوق الإنسان، هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنساناً، ويستند مفهوم حقوق الإنسان علي الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة، وبإقرار هذه الحريات، فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً علي اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

وتكفل القوانين وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم دول العالم صيانة حقوق الإنسان، وعلي الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون دائماً فعالة، وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان، إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها(1).

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة علي الأمن والسلام الدوليين قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. لذا

(1) حقوق الإنسان. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.ar.wikipedia.org/wiki/

نجد اليوم في عصر المعلومات والاتصالات أن المجتمعات البشرية تتواصل مع بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام المتنوعة مثل الصحف وشبكات المعلومات الدولية (الإنترنت) والقنوات الفضائية، ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة علي نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع دول العالم، وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وتعمل علي وقف تلك الانتهاكات.

التعليم بوجه عام يؤدي إلي تغيير في عقول الأفراد وفي تصرفاتهم وفي نوعية حياتهم لهذا لا يمكن تجاهل أهمية الدور الذي تقوم به التربية على حقوق الإنسان في السياق العام لإنجاز هذه الحقوق. ولا يمكن لحماية حقوق الإنسانان تكون كونية وفعلية إن لم يطالب بها الأفراد بشكل ملموس وباستمرار، ولا يمكن الدفاع عن حقوق الجميع، وبالتالي استخدامها، إلا بعد معرفتها ومعرفة الوسائل الكفيلة بضمان احترامها. وبهذا المعنى تعتبر التربية على حقوق الإنسان مساهمة أساسية في الوقاية طويلة الأمد من انتهاكات حقوق الإنسان واستثمارا مهما في اتجاه إقامة مجتمع عادل يحظى فيه جميع الأفراد بالتقدير والاحترام.

أن الإنجاز الملحوظ الذي حققه جهد المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين القانوني والمؤسساتي، لم يرافقه تحول حقيقي وشامل في الواقع، إذ بقيت الأوضاع الفعلية للأفراد والجماعات بعيدة عن المثل العليا المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وان كان ذلك بصفة متفاوتة. وحتى يتسنى لكل شخص التمتع بحقوقه وحرياته الأساسية مثلما أقرتها النصوص الدولية، يتوجب العمل على نشر الوعي بتلك الحقوق، فالوعي بالحقوق وممارستها في الحياة اليومية تترتب عليه مجموعة من الآثار الايجابية:

- الوعي الذاتي بالحقوق يتيح للأفراد أفضل الحظوظ لحماية حقوقهم الفردية والدفاع عنها.

- الـوعي الجماعـي بـالحقوق يكـسب المجتمـع حـصانة ضـد الانتهاكـات والاعتداءات مهما يكـن مـصدرها ويجعلـه يملـك وسـائل درء العـدوان عـلى حقوق مواطنيه.
- الوعي هو نشاط ذهني مصدره العقل، يؤدي اتساعه في المجتمـع إلي اتـساع نطاق العقلانية، والمجتمع العقلاني هو ساحة للحوار الهادىء المتمدن.
- الحوار هو وسيلة عبور في اتجاه الآخـر: احترامـه وحفـظ حقـه في الاخـتلاف، وغايته التوافق، توافق الآراء وتوافق المصالح.
- يؤدي الوعي بحقوق الإنـسان وحرياتـه الأساسـية عـلى الـصعيد العـالمي إلي تعزيز التفـاهم الـدولي وعـدم الالتجـاء إلي القـوة والعنـف بقـصد الاعتـداء والتوسع وقبول حل النزاعات بالطرق السلمي.

تطور مفهوم حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان يمكن تعريفها بكونها مجموعة من الإمتيازات تتـصل طبيعيـاً بكـل كائن بشري يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها. الحقوق الأساسية للإنـسان نابعـة من قيم اجتماعية وأبرز هذه القيم هي كرامة الإنسان. الحقوق الأساسية كثـيرة منهـا: حـق احترام الإنسان، الحق في العيش والأمن، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في التملـك والحق في معاملة لائقة.أن مصدر هذه الحقوق هو الإنـسان نفـسه وهـي لـيست منـة مـن احد. وكرامة الإنسان جاءت لتعبر عن الاحترام المتبادل بين بني البشر.

مفهوم حقوق الإنسان يرتكز على ثلاثة محاور أساسية:

- الإنسان المنتفع بالحقوق وهو يختلف عن "الفرد" لان كلمـة "فـرد" تجعـل من الشخص مجـرد ذات جـسدية، في حـين أن عبـارة "إنـسان" تنطـوي عـلى الجسد والفكر والكرامة.

- نوعية الحقوق وخصائصها. تعددت المقترحات لتصنيف حقوق الإنسان ولكن أهم هذه المقترحات اثنان:
- معيار قانوني: يميز بين الحقوق الأساسية والحقوق الأخرى.
- معيار زمني: يقسم حقوق الإنسان إلي ثلاثة أجيال: جيل أول يتمثل في الحقوق السياسية والمدنية، وجيل ثان يتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجيل ثالث يعرف بحقوق التضامن الإنساني، حيث السلم والتنمية، والإرث الإنساني المشترك، وحق الأجيال المقبلة في بيئة نقية ومحيط سليم.
- حماية الحقوق إذ أنه لا معنى لإقرار حقوق وحريات ما لم تتم حمايتها على المستويين الوطني والدولي. من أساليب الحماية هناك الحماية بواسطة القانون حيث تشرع قواعد قانونية تكفل التمتع بحقوق الإنسان بصورة فعلية، ونذكر الحماية بواسطة التربية والتعليم لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتربية عليها، وجعلها سلوكا يوميا للأفراد.

نشأة وتطور حقوق الإنسان:

عرفت الحضارات القديمة (الحقوق الطبيعية للإنسان) وراجت في الحضارة اليونانية فلسفة (الرواقيين) التي قالت بوجود قوة فاعلة تظلل الوجود كله، وتحتم أن يكون سلوك البشر محكوماً بالقوانين الطبيعية ومنسجماً معها.

النقلة الكبرى في مجال حقوق الإنسان ظهرت مع ظهور الديانات وبالذات الثلاث الكبرى؛ فهي وإن كانت قد خلت من المصطلح المعاصر (حقوق الإنسان)، إلا أنها حفلت بمبادئ وقيم وأوامر ونواهي تنظم حياة البشر، وتحفظ لهم حقوقهم في كافة النواحي. فقد أكدت الديانات على عالمية الإنسان انطلاقاً من الأصل الواحد بالرغم من التفرع شعوباً وقبائل وأجناساً بألوان مختلفة وسمات متباينة وخصال

متعددة، وترتب على تلك العالمية مميزات خاصة ميزت الإنسان عن غيره من المخلوقات، فصار له حق التملك ولم يعد لأحد الحق في الاعتداء على تلك الملكية، ما دامت تقوم بوظيفتها الاجتماعية في المجتمع، وأصبح للإنسان حق العمل والتمتع بنتائج عمله أو السعي من أجل ظروف معيشية أفضل وعائد أكثر. وكفلت الديانات للإنسان حقوقاً أساسية، تضمنها ميثاق حقوق الإنسان(الحديث) فيما بعد، منها حرية العقيدة وحرية الفكر والتعبير والأمن في الأبدان والأعراض، حق المساواة والرعاية في حالات العجز أو المرض، والمعاملة الكريمة، وغير ذلك من الحقوق.

تزامن ظهور مفاهيم حقوق الإنسان الطبيعية مع بدايات ظهور مفهوم الدولة القومية. فالدولة القومية هي تراث أوروبي بحث يقوم على أساس سيطرة الملك أو من بيده الحكم على مجموعة البشر الذين يعيشون ضمن حدود جغرافية معينة. وأن هذه السيادة، داخل الحدود الجغرافية، مطلقة لا يحق لأي شخص خارج هذه الحدود أن يتدخل في شئونها. وقد ظهر مفهوم تحريم التدخل في شئون الآخر ردا على تسلط البابا والكنيسة الكاثوليكية التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة وتعاقب الناس والعلماء والملوك وغيرهم إذا خالفوا رأي الكنيسة الكاثوليكية المستبدة.

منذ عصر التنوير، وكحصيلة تاريخية للتحول الذي أصاب أوروبا منذ القرن السابع عشر، غدت ثقافة حقوق الإنسان أحد المفاهيم المطروحة علي الأنساق الثقافية المختلفة في العالم، حيث أصبحت أحد معالم الفكر المعاصر. ولم تظهر فلسفة حقوق الإنسان كفلسفة كونية، إلا منذ أن أصبح الإنسان الفاعل والمفسر للأحداث الطبيعية والإنسانية.

ويرى أكثر المفكرين والفلاسفة في أوروبا أن أساس حقوق الإنسان يرجع إلي نظرية العقد الاجتماعي، وتقوم هذه النظرية علي أن عقداً ما قد أبرم بين أفراد الجماعة، اتفق فيه علي إقامة المجتمع المنظم الذي يعرف الحاكم فيه مدى سلطته، ويعرف الإنسان حقوقه، وهذا معناه أن السيادة في أصلها لمجموع الأفراد المكونين للشعب وللأمة في النطاق الذي يباشر فيه الحاكم سلطته، ومن أهم هؤلاء المفكرين

والفلاسفة جون لوك *J. Locke* ، وفرانسوا فـولتير *Francois Voltaire*، وجـان جـاك روسـو *J. J. Rousseau*، وهوبز *Hobbes* .

فقـد ظهـرت أفكـار حقـوق الإنـسان في الفلـسفة الحديثـة، في أعـمال الفيلـسوف الإنجليزي جون لوك *J. Locke* (1632م - 1704م) الذي يعد المؤسس لفلسفة حقوق الإنسان فهو القائل: (إن الإنسان كائن عقلاني، وإن الحرية لا تنفـصل عـن الـسعادة) وأكـد أن غايـة السياسة هي البحث عن الـسعادة التـي تكمـن في الـسلام والانـسجام والأمـان، وهـي رهـن بتوفير ضمانات سياسية. وقال (لوك): إن الحرية والمساواة الطبيعية منظمة بواسـطة العقـل الفطري، ومتضمنة في قانون الطبيعة نفسه الذي يمنع أي فرد من إلحـاق الـضرر بـالآخرين، وشدد على أن البـشر ولـدوا أحـرارا ومتـساوين وأن لهـم الحـق في رفـض الحكومـة المطلقـة وتجريدها من الشرعية.

ويرى لوك أن السلطة تكون للجماعة لا إلي الحاكم، والعقد بين الأفراد فـيما بيـنهم ملزم لهم بصفة أبدية، فهو عقد علي الانتقال من حياة الفطرة إلي حيـاة الجماعـة، وأن هـذا العقد غير قابل للانفصال ولا إلي العـودة عنـه، وبنـاء عـلي ذلـك فـإن الجماعـة حـين تختـار الحكومة تختارها بالأغلبيـة وهـي ملزمـة أمـام الجماعـة بتنفيـذ القـانون، فـإذا مـا خرجـت الحكومة عن قانون الجماعة واستبدت جاز للجماعة عزلها.

فرانسوا فولتير *Francois Voltaire* (1694م-1778م) كـان مـن أشـد أنـصار حريـة الفكر، وهو صاحب المقولة الشهيرة التي تتردد في أوساط المثقفين حتى اليـوم: (قـد اختلـف معك في الرأي، ولكني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في الدفاع عن رأيك) وبالفعل دفع فولتير نفسه ثمناً غالياً للدفاع عن أفكاره عندما اضطهدته الكنيسة وسجن وعذب.

أعـمال جـان جـاك روسـو *J. J. Rousseau* (1712م- 1778م) حُولـت أفكـار حقـوق الإنـسان إلي عقـد اجتماعـي، لتـدخل أفكـار ومفـاهيم حقـوق الإنـسان في إطـار الفلـسفة القانونيـة. ويـرى روسـو أن أطـراف العقـد متـساوون تمامـاً، وهـم الحكـام

والمحكومين، وأن الجميع تنازلوا عن حقوقهم للجماعة عامة التي ينشئها الأفراد، وأن النظام الاجتماعي حق مقدس وهو أساس الحقوق، وأن الأفراد وصاحب السيادة والسلطة كلهم يمثلون كياناً واحداً لا يتجزأ، وبالتالي فلا يجوز الاعتداء علي حقوق الأفراد في قانون الجماعة.

ويرى هوبز *Hobbes* عكس ما ذهب إليه جون لوك *J. Locke*، حيث يرى أن الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة في هذا العقد، وأن الناس تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية، وللحاكم السلطان المطلق في سن القوانين، وتوقيع العقوبات، وتنظيم القضاء ومراقبة جميع الآراء والمعتقدات الدينية وغيرها، ثم اعترف هوبز بحق الإنسان بالتمرد، والعصيان، والخروج من العقد إذا تعرضت حياته للخطر، ولكن رأيه يصطدم بحق الحاكم بالعقاب، ومنه الموت[1].

أسهمت حركات التحرر بدور فعال في تطوير حقوق الإنسان من خلال المطالبة بتثبيت حقوق الإنسان وحرياته في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولعل أهم ما حققته الثورات الخيرة في مدى تاريخ الإنسانية، إنما هو إعلان حقوق الإنسان، اعترافاً منها وتقديساً لواجب صيانتها وبذل الأرواح والجهود في سبيل الدفاع عنها وإذاعتها. لذلك ظهرت أفكار حقوق الإنسان على مستوى دساتير وقوانين الدول، وكانت الحصيلة أن أفكار حقوق الإنسان تأسست وتحولت لتصبح جزءاً أساسياً ضمن ثقافات المجتمعات.

ففي إنجلترا وفي عام 1628م، تم إتمام وثيقة العهد الأعظم التي صدرت عام 1215م بوثيقة أخرى سميت بعريضة الحق، وفي عام 1679م، أصدر الملك جان الثاني القانون المعروف باسم قانون تحرير الجسد، الذي يوجب امتناع حبس الأفراد

---

(1) محمود عطا محمد علي وعبد المنعم عبد المنعم محمد نافع. حقوق الإنسان في الفكر الغربي والفكر الإسلامي: دراسة وثائقية مقارنة. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثامنة. العدد الرابع عشر. فبراير 2005م. ص49.

إلا لدين عليهم أو تهمة جنائية، ثم ألغي الحبس من أجل الدين بقانون عام 1819م، واقتصر الحبس علي المتهمين بالجرائم، وفي عام 1688م تم إعلان ما سمي بوثيقة إعلان الحقوق *Bill of Rights* لضمان حقوق الشعب الإنجليزي في أعقاب ثورة عام 1688م البيضاء.

فقد ورد في مقدمة وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة 1776م: إن من الحقائق البديهية أن جميع الناس خلقوا متساوين، وقد وهبهم الله حقوقاً معينة لا تنتزع منهم، ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة، ومبدأ المساواة بين الناس، وأن صلاحية الدولة لإقرار هذه الحقوق مستمدة من الشعب الذي يحق له التمرد علي انحراف الدولة، وفي عام 1787م، صدر إعلان الدستور الأمريكي والذي تعرض لبعض الحقوق الإنسانية مثل: حرية العقيدة، وحرمة النفس، والمال، والمنزل، وضمانات حرية التقاضي وعدم التجريم بدون محاكمة عادلة، وتجريم الرق وإقرار المساواة، وقد تعدلت هذه الحقوق مراراً من سنة 1789م إلي سنة 1791م، وسمي يوم الخميس الأخير من شهر تشرين الثاني عام 1789م يوم الشكر واعتبره الأمريكيون عيداً وطنياً.

وقد كان لإعلان حقوق الإنسان في الحياة والحرية والبحث عن السعادة وإعلان الاستقلال أثره في تزايد عدد السكان المهاجرين، الأمر الذي أسفر عنه التنوع العنصري والديني وتعدد الثقافات والأجناس، بما يوجب إعادة التشكيل الأيديولوجي لهذا الخليط الغريب من المهاجرين عن طريق التربية لصهر طوائف الشعب في بوتقة واحدة، حيث أدرك الشعب الأمريكي أن الدول التي تعتمد على التربية تستطيع أن تعيش وتتقدم، ولذلك كانت التربية من أجل المواطنة، وللصبغ بالصبغة الأمريكية للصغار والكبار[1].

(1) عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا والتربية. مدخل لدراسة التربية المقارنة. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990م. ص 174.

وبقيام الثورة الفرنسية، أعلنت الجمهورية الوطنية في الرابع من أغسطس 1789م إلغاء كل الإمتيازات الطبقية وإعلان مبادئ حقوق الإنسان، كما منحت الثورة الفرنسية الكثير من المكاسب للطبقة الوسطى[1].

وفي السادس والعشرين من أغسطس 1789م نشرت الجمعية التأسيسية المنبثقة أبان الثورة الفرنسية (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الذي جاء نتاجاً لتلك الثورة التي اقترنت كلمتا الحرية والمساواة بها، كما عززت عام 1793م كلمات الدستور، القانون، حقوق الإنسان، المواطن، وغيرها من الكلمات التي أسهمت في التمسك بالثورة والدفاع عنها.

لذا يزعم الفرنسيون أنهم أول شعب أعلن حقوق الإنسان، ففي عام 1789م حين تسلم رجال الثورة الفرنسية الحكم، نشروا بياناً باسم حقوق الإنسان والمواطن تحقيقاً للمثل العليا والمبادئ الرفيعة التي دعا إليها الفلاسفة الفرنسيون، ثم جعلوا هذا البيان مقدمة للدستور الفرنسي عام 1791م، وبذلك أضفوا عليه صبغة قانونية متميزة، وقد لخصوا حقوق الإنسان في ثلاث كلمات هي: الحرية والإخاء والمساواة. ولكن الثورة الفرنسية لم تمارس في واقعها حقوق الإنسان، حقوق كل إنسان، فقد مضت الأحكام البشرية تحرك المقصلة وتصفي من تشاء في أجواء محمومة.

وفي النهاية انتصرت قيم وأفكار حقوق الإنسان، وأصبحت لها مؤسسة دولية (منظمة الأمم المتحدة)، تصيغ للعالم قوانين ومواثيق خاصة بحقوق الإنسان، لتصبح مرجعاً رئيسياً لدساتير وقوانين الدول. وكان تأسيس هيئة الأمم المتحدة في 24 تشرين أول (أكتوبر) 1945م بمثابة انتصار للدعوة المطالبة بالسلام والعدل والحرية لجميع الأمم والدول والشعوب ولحقوق الإنسان في كل مكان. وقد جاء في

(1) نبيل سعد خليل. أنماط الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009م. ص346.

ديباجة الأمم المتحدة: (أن الدول الأعضاء تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).

هذا التحول الذي أصاب أفكار حقوق الإنسان أتى من جهة في إطار تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني عبر مشاركتها في صياغة حياة المجتمعات، ومن جهة أخرى أتى في انتصار الديموقراطية كنظام سياسي، أثبت نجاحه وفاعليته في إدارة حياة المجتمعات، وكقيمة ثقافية كونية، تسمح بالتعدد والتعايش بين البشر وثقافاتهم.

إن انتصار الديموقراطية علي حساب عقم أيديولوجيات أخرى، ازدهرت في النصف الأول والثاني من القرن العشرين (الأيديولوجيات النازية والشيوعية)، ذلك أفسح المجال لأن تصبح مفاهيم وأفكار حقوق الإنسان إحدى معالم الفكر المعاصر والحديث عن التربية علي حقوق الإنسان، كجزء من مفاهيم وأفكار حقوق الإنسان، تأتي ضمن إطار ما حققته الديموقراطية من انتصار لقيمها في العالم.

التربية على حقوق الإنسان[1]:

أضحت ثقافة حقوق الإنسان في نظر الجميع معياراً حقيقياً لكل تقدم وإستراتيجية تنموية، إن تعزيز هذه الحقوق يعتبر الهدف العام لكل المجتمع الدولي، وبالتالي لا يمكن ترك أي وسيلة سلمية لمواجهة انتهاكاتها.

إن تعليم ونشر حقوق الإنسان، في واقع الأمر، يشكل حقا أصيلا من حقوق الناس، وتعتبر مسئولية الحكومة في هذا الصدد مسئولية كبرى في الترويج والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان وآليات حمايتها ونشر ثقافتها.

إن قيم حقوق الإنسان هي ثمرة تفاعل وتواصل الحضارات والثقافات عبر التاريخ وحصاد كفاح كافة الشعوب ضد كافة أشكال الظلم والقهر الداخلي

(1) مرصد مدربي حقوق الإنسان في العالم العربي. تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http:www.hrtwaw.org/index.php?option=com_content&view=arti.

والخارجي، وبهذا المعنى فهي ملك للبشرية جمعاء. وفي هـذا الإطـار لا عالميـة مبـادئ حقـوق الإنسان وعلى الترابط الوثيق بين الحقوق المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والحقوق التضامنية، وعلي اعتمادها المتبادل على بعضها الـبعض وعـدم قابليتهـا للتجزئـة، وأن حقـوق المـرأة هـي جـزء أصـيل مـن منظومـة حقـوق الإنـسان. كـما أن الخـصوصية الثقافيـة والحضارية التي ينبغي الاحتفاء بها باعتبارها حقا من حقوق الإنسان ـ هـي تلـك التـي ترسـخ شعور الإنسان بالكرامة والمساواة، وتعزز مشاركته في إدارة شؤون بلاده، وتنمي لديه الإحساس والوعي بوحدة المصير مـع الإنـسان في كـل مكـان ولا تتخـذ ذريعـة لتهمـيش المـرأة وتكـريس الوضع المتدني لها، وإقصاء الآخر بسبب أي اعتبارات، دينيـة أو ثقافيـة أو سياسـية أو الـتملص من الالتزام بالمواثيق الدولية.

والتعليم والتربية على حقوق الإنسان مازال في بدايته ببلادنـا، إذ مـا زلنـا في بدايـة الدرب وطور بلورة إستراتيجية في هذا الصدد وإعداد البنية التشريعية والقانونية والتنظيمية والهيكلية لهذا النوع من التعليم والتربية لذا يحتـل موضـوع التعلـيم والتربيـة عـلى حقـوق الإنسان أهمية بالغة بالنسبة لكافة المواطنين ولمـستقبل الأجيـال في الظـروف الراهنـة التـي أصبحت فيها حقوق الإنسان ركنا أساسيا في بناء المجتمع وديمومته.

لكن ماذا نعني بتعليم حقوق الإنسان ؟

إن تعبير تعليم حقوق الإنسان يعني كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفـة ومهارات وقيم حقوق الإنسان، ويتناول تعليم حقوق الإنسان تقـديم المـتعلم وفهمـه لهـذه الحقوق ومبادئها التي يشكل عدم مراعاتها مشكلة للمجتمع. ويعني هـذا التعلـيم بـالجمع بين النظـر إلي المحـيط، ويركـز بالـضرورة عـلى الفـرد مـن منظـور اكتـسابه المعرفـة والقـيم والمهارات التي تتعلق بتطبيق وتكريس قـيم حقـوق الإنـسان في علاقـة الـشخص مـع أفـراد عائلته ومجتمعه مع اعتبار المضامين الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

إن التربية على حقوق الإنسان هو فعل تربوي يومي طويل النفس وعلى واجهات مختلفة، إنها تهدف بالأساس إلى تكوين مواطني الغد واعين بحقوقهم وقادرين علي الدفاع عنها وممارستها، وبذلك فهي مسئولية الجميع بدون استثناء، إن التربية علي حقوق الإنسان هي في الواقع حركة مدنية واسعة النطاق.

إنها في الجوهر مشروع تمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات والمصالح العامة.

وتشمل ثقافة حقوق الإنسان القيم والبنى الذهنية والسلوكية والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف المنسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والعمل والهيئات الوسيطة ووسائل الإعلام.

إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب والإنسانية جمعاء، باعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية الإنسانية وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية وفي تعزيز الشعور بالمواطنة كاملة غير منقوصة.

فلا يكفي ترديد مبادئ حقوق الإنسان وانتظار من الناس أن تتبناها، بل يجب ربط هذه المبادئ بالحياة اليومية والثقافات المحلية لتبيان أن تبنيها سيساعد في تحسين التواصل والتفاهم والتسامح والمساواة والاستقامة. فلا يمكن تعليم حقوق الإنسان في فراغ، بل لا مناص من تعليمها من خلال تطبيقها وتكريسها مباشرة على أرض الواقع وفي هذا الصدد إن تعليم حقوق الإنسان في فراغ دون ربطه بالواقع المعاش من شأنه أن يؤدي إلى التعرف السطحي على حقوق لا يمكن تحقيقها حاليا الشيء الذي قد يؤدي بدوره إلى عكس المنتظر.

وهناك عدة مناهج يمكن اعتمادها لتكريس حقوق الإنسان ونشرها. ومن ضمنها الأخلاق والتربية الوطنية والتربية على المواطنة والتربية ذات البعد العالمي

والتربية على التعامل مع وسائل الإعلام والارتقاء بحقوق الإنسان والدفاع عنها والمنهج المعتمد على الثقافة العامة.

ومنهج الأخلاق والتربية الوطنية يعتمد على إعداد الأطفال للعب دور المواطن عبر تعليمه الحقوق والواجبات، واعتبار لكون الأخلاق والتربية الوطنية تؤسس للتربية علي المواطنة. أما التربية على المواطنة فتعتمد حقوق الإنسان السياسية وثقافة الديمقراطية والتنمية والتسامح والسلم الاجتماعي. وفيما يخص التربية ذات البعد العالمي، فإنها تعتمد على فهم التعاون والسلام العالمي ومبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية. في حين تسعى التربية على التعامل مع وسائل الإعلام لتطوير قدرة الطفل أو الشاب على فرز وتحليل المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام وتدريبه علي بلورة تفكير نقدي في المناقشة والبحث على الوقائع والدلائل وتثمين وتقييم عواقب مختلف الإعلانات المذاعة والأعمال المنجزة.

والارتقاء بحقوق الإنسان والدفاع عنها، فإنه نهج يعنى باحترام حقوق الإنسان والاهتمام بالمطالبة بها والدفاع عنها. وهذا النهج يعطي بعداً آخر للتربية على حقوق الإنسان، أي إعداد المتلقي لتكريسها والاهتمام بالدفاع عنها ونشرها في بيئته.

أما المنهج المعتمد على الثقافة العامة، أنه يسعى إلى استعمال الثقافة الشعبية والمسرح والأمثال والحاكيات لفهم فحوى حقوق الإنسان. علما أن هذه الحقوق لا يمكن استيعابها إلا عبر مختلف مكونات الثقافة السائدة في المجتمع.

ونموذج "القيم والوعي" يرتكز بالأساس على نشر المعرفة الأساسية لقضايا حقوق الإنسان وتعزيز اندماجها بالقيم العامة والهدف هو إدراك والتزام الأهداف المعيارية التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية المرتبطة به. والإستراتيجية التربوية المتبعة في هذا النموذج هي المشاركة لاجتذاب اهتمام الأشخاص المراد تعليمهم، والمقصود هو الدعم الجماهيري لحقوق الإنسان للضغط على السلطات لحمايتها.

إن ما يتوخاه تعليم حقوق الإنسان في نهاية المطاف هو العمل على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا، وبالتالي تبني هذه الحقوق والدفاع عنها. إلا أنه يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان مصمما ضمن إستراتيجية واضحة المقاصد، ما دام يتعدى مجرد التعرف عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود المرتبطة بتلك الحقوق إلى التعرف على آليات تفعيل الحقوق وآليات الحماية المتصلة بها وكيفية استخدامها.

كما أن تعليم حقوق الإنسان عليه أن ينطبق على حياة الناس اليومية وعلي استخدام أساليب تضمن اكتساب مهارات التعبير عن المواقف ومهارات تطوير المعرف في مجال تلك الحقوق أكثر ما يتصل بمجرد إلقاء محاضرات وتنظيم مناظرات أو ندوات. ويمكن إجمال أهداف التربية على حقوق الإنسان في تنمية الشخصية وتعزيز الإحساس بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديموقراطية. وذلك عبر تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم قصد تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وصيانتها.

فلا بد من بلورة إستراتيجية خاصة بتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها، وعلي هذه الإستراتيجية توضيح كيفية نشر مبادئ حقوق الإنسان وسط المجتمع على المدى القصير واستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك. ولعل أول ما يجب الإقرار به هو اعتماد حقوق الإنسان كمادة وتحديد نسبة زمنية مخصصة لها ضمن استعمال الزمن الإجمالي للبرامج، لكن كمادة مصممة لتتداخل مع جميع المناهج الدراسية وأن لا تبقى كمادة ثانوية للديكور فحسب. وهذا هو الإطار العام والحد الأدنى من الشروط الكفيلة بتحويل مادة حقوق الإنسان إلى مادة لها خصوصيتها وقيمتها شأنها شأن المواد الدراسية الأخرى.

كما أن لوسائل الإعلام دوراً حيوياً وجوهرياً في هذا الصدد إذ عليها أن تساهم فعلا وفعلياً في خدمة التربية والتثقيف في مجال التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية، وذلك عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء.

وبهذا المنظور يمكن لتعليم حقوق الإنسان والتربية عليها أن يتطور ليصبح حقلاً تربوياً كاملاً ونهجاً لدراسة أوضاع المجتمع وبنائه، لاسيما وأن هناك علاقة وثيقة بين عدم احترام حقوق الإنسان وتفشي الفقر والفساد.

عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية على حقوق الإنسان:

الإستراتيجية الدولية للتربية على حقوق الإنسان تضع أطار العمل التالي[(1)]:

- تمكين مجموعة واسعة من الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من الفهم والتعبير عن همومهم الشخصية من منطلق حقوقي.
- إلهام الناس لدمج مبادئ حقوق الإنسان في حياتهم ومجتمعاتهم.
- تحدي وتمكين الأفراد من اتخاذ الإجراءات والمطالبة، والدعم والدفاع عن حقوق الإنسان واستخدام حقوق الإنسان كأداة للتغيير الاجتماعي.
- توعية حاملي مسئولية حقوق الإنسان بالقضايا الرئيسية لحقوق الإنسان، وواجبهم باحترام وحماية و تفعيل حقوق الإنسان.
- رفع مستوى الوعي بأهمية التربية علي حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز هذه الحقوق.

---

(1) منظمة العفو الدولية. عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/what-we-do/

- بناء القدرات في منظمة العفو الدولية بهدف الوصول لعمل فعال في مجال التربية على حقوق الإنسان.

على المستوى الوطني في جميع القارات، تقوم مكاتب منظمة العفو الدولية علي المشاركة الفاعلة والدعوة إلى تعميم ثقافة حقوق الإنسان في القطاع الرسمي، بما في ذلك العمل مع الحكومات بشأن السياسات والتدابير التشريعية، وتطوير عمليات التعلم والأدوات والموارد، وخلق بيئة مواتية للتعلم، وتسهيل تدريب المعلمين والمربين. كما في قطاع التعليم الرسمي، نحن نعمل أيضا مع القطاعات الأخرى في المجتمع العالمي وذلك من خلال ربط التربية على حقوق الإنسان بالمشاركة الفعالة والتمكين، والعمل مع الشباب، ومجموعات السكان الأصليين والمهمشين، المنظمات والتجمعات المهنية والجماعات التقليدية / الزعماء الدينيين، ومؤسسات المجتمع المحلي.

وتقوم منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان علي المستوى العالمي بالمشروعات التالية:

مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان[1]:

يعتبر مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان المشروع العالمي الأول في التربية علي حقوق الإنسان في المدارس، وهو يتبنى رؤية وصلاحيات البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان.

ويهدف المشروع إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المدارس من خلال مساعدة المجتمعات المدرسية على إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجالات

(1) منظمة العفو الدولية. مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

الرئيسية للحياة المدرسية، وإظهار التأثير العالمي لمنهج المدارس الصديقة لحقوق الإنسان.

وتشمل المرحلة التجريبية الأولى مدارس ثانوية من أربع عشرة دولة، هي: بنين، ساحل العاج، والدنمرك، وغانا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ومولدوفا، ومنغوليا، والمغرب، وبراجواي، وبولندا، والسنغال، والمملكة المتحدة.

وتساعد المكاتب الوطنية لمنظمة العفو الدولية هذه المدارس على إدماج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في أربعة مجالات رئيسية في الحياة المدرسية، وهي: المشاركة المدرسية والقيادة، علاقات المجتمع المحلي، المناهج، المجالات اللامنهجية والبيئة المدرسية. كما إن المدارس التي تعمل باتجاه أن تصبح صديقة لحقوق الإنسان ستتصرف كقدوة تُظهر، في صورة مصغرة، أن مثل هذه الثقافة قابلة للتحقيق وأن الأدوات والسيرورات التي تستخدمها كي تصبح صديقة لحقوق الإنسان يمكن تكييفها مع سياقات متعددة بكلفة معتدلة.

والمرحلة التجريبية من المشروع هي عملية مدتها سنتان تستمر حتى أغسطس 2011م، وخلال هذا الوقت سيتم دعم المكاتب الوطنية لمنظمة العفو الدولية في عملها مع المدارس الشريكة لها من أجل تطبيق المشروع. كما سيتم تيسير إقامة الشبكات وتبادل المعلومات والتعاون بين المشاركين.

وستتم مراقبة المشروع وتقويمه، كما سيجري التشاور بشأن المرحلة التجريبية للمشروع مع المعنيين الرئيسيين لضمان تجميع نجاحات المشروع والتحديات والدروس المستقاة وتأثير حقوق الإنسان ونشرها.

وترى منظمة العفو الدولية في مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان فرصة لمساعدة الدول في شتى أنحاء العالم على جعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أنظمة التربية والتعليم الوطنية.

ويبني المشروع على العمل الذي أُنجز من خلال حملة منظمة العفو الدولية الخاصة بالتربية على حقوق الإنسان التي قامت بها في عام 2005م، والتي دعت الحكومات إلى إدماج التربية على حقوق الإنسان في التيار العام للمناهج.

لماذا تعتبر حقوق الإنسان مهمة للمدارس؟

لقد أصبحت التربية على حقوق الإنسان أسلوباً معترفاً به دولياً يهدف إلي تعزيز حقوق الإنسان على المستويات المحلي والوطني والعالمي في أوساط العديد من المعنيين، وإن معرفة الحقوق والحريات تعتبر أداة أساسية لضمان احترام الحقوق للجميع.

ويُعتقد على نطاق واسع أن المدارس مرآة مجتمعاتها وأنها تجعل من الأجيال الناشئة أجيالاً اجتماعية، وتعدُّ المتعلمين كي يصبحوا أعضاء فعالين وناجحين في المجتمع؛ فأطفال وشباب اليوم هم مواطنو الغد. ويعتبر تعزيز البيئات التربوية الصديقة لحقوق الإنسان في كل مكان من العالم ذا أهمية بالغة لضمان إرساء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. وتتمثل إحدى أفضل الطرق لتربية الأشخاص على كيفية خلق ثقافة حقوق الإنسان في جعلهم يألفون العيش في ظل ثقافة حقوق الإنسان في بيئتهم المدرسية، وهي البيئة التي تلعب دوراً كبيراً جداً في حياة أغلبية الأطفال والشباب الصغار في العالم أجمع.

ما هي المدرسة الصديقة لحقوق الإنسان؟

المدرسة الصديقة لحقوق الإنسان هي المدرسة التي تقبل بحقوق الإنسان كمبادئ عمل وتنظيم، وهي المدرسة التي تنمي بيئة ومجتمع يتم فيهما تعلم حقوق الإنسان وتعليمها وممارستها واحترامها والدفاع عنها وحمايتها. إنها المكان الذي يتم فيه إشراك الجميع وتشجيعهم على المشاركة بغض النظر عن صفتهم أو دورهم، وحيث يحتفي فيه بالتنوع الثقافي. وباختصار، إن المدرسة الصديقة لحقوق الإنسان تكفل أن مبادئ المساواة والكرامة والاحترام وعدم التمييز والمشاركة تقع في قلب

تجربة التعلم وأنها حاضرة في جميع مجالات الحياة المدرسية الرئيسية؛ هذه هي المدرسة الصديقة لحقوق الإنسان.

وتقوم المدرسة الصديقة لحقوق الإنسان بتعزيز ما يلي

- مناخاً عاماً من المساواة والكرامة والاحترام وعدم التمييز والمشاركة في المدرسة بأسرها.
- منهجاً تشاركياً ديمقراطياً كاملاً للقيادة المدرسية، حيث يشارك جميع أفراد المجتمع المدرسي في القرارات التي تؤثر عليهم.
- تمكين الطلبة والمعلمين والموظفين من المشاركة في وضع وتطبيق السياسات المدرسية بشكل حقيقي وعلى قدم المساواة.
- مشاركة الطلبة في المناقشات المتعلقة بالتغيير.
- تزايد الشعور بالمشاركة والترابط الذي ينمي المسئولية المتبادلة والتضامن المحلي والعالمي.
- تجارب التعلم الغنية المتعلقة بحقوق الإنسان داخل غرفة الصف وخارجها.

ويُطلق عليه منهج التربية على حقوق الإنسان الذي يتخطى غرفة الصف ويصل إلى جميع مناحي الحياة المدرسية، اسم "المنهج المدرسي الكلي"، وهو منهج كلي، أو المنهج الذي يقوم على الحقوق. وتبين هذه المصطلحات مشاركة جميع أفراد المجتمع المدرسي في خلق بيئة يتم فيها تعلم حقوق الإنسان وتعليمها وممارستها واحترامها والدفاع عنها وتعزيزها.

واستجابة لمقتضيات البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، يسعى مشروع منظمة العفو الدولية "المدارس الصديقة لحقوق الإنسان" إلى تعزيز إتباع نهج شامل لإدماج حقوق الإنسان في المدارس في مختلف بلدان العالم. فمبادئ حقوق

الإنسان يمكن أن تعطي المدارس في جميع أنحاء العالم لغة مشتركة من المساواة والكرامة والاحترام وعدم التمييز والمشاركة، والتي هي أساسية لتحقيق هدف إقامة مجتمع أكثر سلماً وعدلاً وعالمية. التعليم هو بالتالي وسيلة أساسية لترسيخ المعرفة والمهارات والقيم التي يمكن أن تعزز ثقافة حقوق الإنسان.

برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق (رياب) [1]:

برنامج التربية والعمل في الحقوق (رياب) هو مبادرة دولية للتربية علي حقوق الإنسان تستغرق عشر سنوات، ويقودها فرع منظمة العفو الدولية في النرويج، وقد بني البرنامج علي النجاحات التي حققتها الدروس المستقاة من برنامج التعليم من أجل الحرية في التسعينيات من القرن المنصرم، ويتلقى دعماً مالياً من تليثون الإذاعة الوطنية النرويجية (*NRK*) لعام 1999م.

وقد قام 13 مكتباً وطنياً من مكاتب منظمة العفو الدولية بتنفيذ مشاريع للتربية علي حقوق الإنسان بموجب برنامج "رياب"، حيث نفذت عشرة مشاريع طويلة الأجل من قبل فروع المغرب وبولندا وجنوب أفريقيا وتايلاند وإسرائيل وتركيا وسلوفينيا ومولدوفا وروسيا وماليزيا، بالإضافة إلي ذلكن فقد نفذت فروع المكسيك والهند والأرجنتين مشاريع قصيرة الأجل.

ما هو برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق (رياب)؟

استناداً إلي تقييم الاحتياجات المحلية والتحديات والفرص في كل دولة من الدول المشاركة، تصدى شركاء مشروع "رياب" لقضايا محددة لحقوق الإنسان من خلال التربية علي حقوق الإنسان، وشملت تلك القضايا حقوق المرأة والحقوق

---

(1) منظمة العفو الدولية. برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق (رياب). متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الطفل والحقوق القانونية وحرية التعبير والتمييز ورهاب الأجانب.

ويأتي في صلب برنامج "رياب" تدريب المؤثرين في مجال التربية علي حقوق الإنسان – والمؤثرون هم الأشخاص القادرون علي التأثير علي جمهور أوسع أو مجموعات أكثر من الناس من خلال أدوارهم أو مواقعهم في المجتمع، ومن خلال برنامج "رياب" يحدث شركاء المشروع تأثيراً إيجابياً علي أوضاع حقوق الإنسان ويسهمون في تحقيق هدف منظمة العفو الدولية المتمثل في بناء ثقافة حقوق الإنسان في العالم بأسره.

تأثير برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق: نتيجة لبرنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق "رياب"، تم تعليم وتمكين آلاف الأشخاص من الدفاع عن حقوقهم الإنسانية وحقوق الآخرين، وقد أدت منهجيات إدماج حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي إلي إدخال حقوق الإنسان إلي غرفة الصف، وإنتاج مواد جديدة للتربية علي حقوق الإنسان. وفي بعض الدول التي تنفذ مشاريع تابعة لبرنامج "رياب" عملنا مع الحكومات من أجل إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

وعملت منظمة العفو الدولية ضمن شراكة مع منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المحلي، حيث ساعدت علي تمكين الأشخاص في مجتمعاتهم، وإشراك الشباب في أنشطة حقوق الإنسان، ومن خلال برنامج "رياب" تمكنت منظمة العفو الدولية من الوصول إلي جماهير جديدة وإشراكها في التربية علي حقوق الإنسان، ومنها المجتمعات المهمشة والزعماء الدينيون والموظفون المكلفون بتنفيذ القوانين.

لقد تم تدريب المؤثرين في مجال التربية علي حقوق الإنسان، والمحافظة عليهم عن طريق إقامة شبكات التربية علي حقوق الإنسان التي تقدم الدعم، وتيسير عملية بناء القدرات وتبادل الممارسات الفضلى.

إن برنامج "رياب" هو مشروع فريد وطويل الأجل للتربية علي حقوق الإنسان، يساعد منظمة العفو الدولية علي بناء القدرات في مجال التربية علي حقوق الإنسان، وتطوير علاقات التعاون والشراكة الجيدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطات الحكومية، وخلق شبكة من المؤثرين في مجال التربية علي حقوق الإنسان القادرين علي خلق تأثير إيجابي علي أوضاع حقوق الإنسان في مجتمعاتهم المحلية.

مشروع التربية على حقوق الإنسان في أفريقيا[1]:

إن مشروع التربية علي حقوق في أفريقيا الذي تضطلع به منظمة العفو الدولية، هو برنامج مدته أربع سنوات، ويهدف إلي تعزيز قدرة المجتمع المدني علي تحقيق التربية علي حقوق الإنسان ذات الصلة بالمجتمع المدني، وإلي تحسين أوضاع حقوق الإنسان بالنسبة للناس الأقل حظاً، وذلك عن طريق تمكين المجتمعات المهمشة من تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ويبنى المشروع علي الدروس المستقاة من مبادرة التربية علي حقوق الإنسان في غرب أفريقيا.

ويقدم مشروع التربية علي حقوق الإنسان في أفريقيا برنامجاً للتربية علي حقوق الإنسان علي مستوى المجتمعات المحلية في عشر دول في منطقتي شرق أفريقيا وغربها ضمن شراكة مع عشرين منظمة محلية في كل من بنين، بوركينا فاسو، كوت دي فوار، غانا، كينيا، مالي، السنغال، سيراليون، توغو، أوغندا.

ويقدم الشركاء المحليون بتعبئة مربي ونشطاء حقوق الإنسان علي مستوى المجتمعات المحلية، ويساعدونهم، من خلال توفير التدريب والموارد لهم، علي تصميم وإنجاز وتقويم سلسلة من مشاريع التربية علي حقوق الإنسان المحلية الخلاقة.

(1) منظمة العفو الدولية. مشروع التربية علي حقوق الإنسان في أفريقيا. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

ويرسي مشروع التربية علي حقوق الإنسان في أفريقيا ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمعات، ويمكن الأشخاص من تحديد القضايا المحلية لحقوق الإنسان والتصدي لها في إطار حقوق الإنسان، كما أنه يزود المجتمعات بمعلومات حول علاقة حقوق الإنسان بحياتها وحول التزامات الذين يحملون هذه المسئولية علي عاتقهم بتعزيز وحماية هذه الحقوق، ويزود المجتمعات بالمهارات والأدوات التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحقاق هذه الحقوق.

ويتناول المشروع موضوعات متنوعة، من بينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة والعنف ضد المرأة، التي يعتبرها الشركاء من قضايا حقوق الإنسان الشائعة، وحيثما تكون هناك إمكانية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان علي مستوى المجتمع المحلي من خلال التنسيق وإقامة الشبكات وتبادل المهارات والموارد.

التعليم لأجل الكرامة الإنسانية[1]:

يهدف المشروع الجديد لمنظمة العفو الدولية التعليم لأجل الكرامة الإنسانية لرفع مستوى الوعي، والتوصل إلى نقاش مبني على المعرفة، وتمكين العمل من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤدي غالى الفقر وتزيد حدته من خلال التربية على حقوق الإنسان والمنهجية التشاركية سوف يزيد فهم الشباب والعاملين معهم في مجال العلاقة بين الفقر وحقوق الإنسان، وسوف يتم تمكينهم لاتخاذ إجراءات والمناداة بحلول ذات طابع حقوقي لمشكلة الفقر.

---

(1) منظمة العفو الدولية. عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/what-we-do

مشروع المدارس الآمنة للفتيات[1]:

يركز مشروع منظمة العفو الدولية المدارس الآمنة للفتيات على العنف كأحد أهم المعوقات لتمكين المرأة، كما هو عائق أمام حق الفتيات في التعليم، هذا المشروع يهدف للوصول لأكبر عدد من الناس من الفتيات والفتيان لإشراكهم من خلال التربية على حقوق الإنسان في حملة للمناداة بحق الفتيات بتعليم خالي من العنف ودعمهم لإحداث تغيير في مجتمعاتهم ومدارسهم.

فعندما تمسك فتاة ما بحقيبة كتبها وترتدي زيها المدرسي لتجري نحو المدرسة في الصباح، يتبادر لذهنها قبل كل شيء الاستمتاع بوقتها مع زميلاتها، وتعلم مهارات جديدة، واستكشاف العالم بتوجيه من معلمة شديدة الحرص والاهتمام، واللعب في الملاعب الرياضية. أم أن الأمر خلاف ذلك؟ فربما يعتريها الخوف، عوضاً عن ذلك، على سلامتها، أو تخشى الإهانة والمعاملة الخشنة، وتأمل ببساطة أن يمر يوم آخر بسلام؟

إن المدارس تعكس المجتمع الأوسع، فأشكال العنف نفسها التي تعاني منها المرأة في مختلف مراحل حياتها – البدني منها والجنسي والنفسي – هي نفسها التي تنتظر الفتيات داخل المدارس وفي البيئة المحيطة بها.

وكل يوم ، تواجه الفتيات التعرض للاعتداء وهن في طريقهن إلي المدرسة، وللدفع والضرب في ساحات المدرسة، وللمضايقة والإهانة من قبل زملائهن، كما يتعرضن للإذلال نتيجة ما يدور من شائعات حولهن تتناقلها الألسن وتنتقل عبر الهواتف المحمولة وعلي شبكة الإنترنت، وتتعرض بعضهن للتهديد بالاعتداء الجنسي

(1) منظمة العفو الدولية. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعزيز التربية علي حقوق الإنسان وبناء القدرات. المدارس الآمنة للفتيات. المجلة الإلكترونية. العدد العاشر. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue10/Safesschoolsforgi......

من قبل طلاب آخرين، أو للإغراء بعلامات أعلى من قبل بعض المعلمين مقابل منحهم تسهيلات جنسية، وحتى للاغتصاب في غرف المعلمين، بينما يتعرض بعضهن للضرب بالعصي أو غيرها في المدرسة تحت مسمى التأديب.

وفي البلدان التي تمزقها الحروب، تتعرض بعض الفتيات للاختطاف علي أيدي الجماعات المسلحة، بينما يتعرض غيرهن للإصابة أو القتل وهن في طريقهن إلي المدرسة، أو عندما تتعرض المدارس للهجمات. أما الفتيات اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين أو الأشخاص المهجرين داخلياً فهن أشد عرضة للإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي.

ويمكن للفتيات والصبيان، علي السواء، ممن هم في سن الدراسة أن يقعن أو يقعوا ضحايا للعنف، ولاسيما لذاك الشكل من العنف الذي ينتهك حقوقهن وحقوقهم الإنسانية. بيد أن الاحتمال بأن تغدو الفتيات ضحايا لأشكال بعينها من العنف، من قبيل التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، أعلى من الصبيان،ما يزعزع احترامهن لأنفسهن ويعرض للتهديد نجاحهن في التعليم، وعلي المدى الطويل صحتهن ورفاهيتهن.

وتواجه الفتيات العنف في شتى أنحاء العالم في مسعاهن لمواصلة تعليمهن، وتعاني بعضهن أذى طويل الأمد لصحتهن العقلية والبدنية، وتشعر أخريات عديدات بالخوف من الذهاب إلي المدرسة، والحصيلة هي بقاء عدد لا يحصى من الفتيات خارج صفوف الدراسة أو تسربهن من المدرسة أو عدم مشاركتهن الكاملة في العملية التعليمية، ناهيك عن انتهاك حقوقهن الإنسانية – أي حقهن في الحرية من العنف وفي المساواة والتعليم.

ويحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان حقوق البنات، وهي محمية كذلك في التشريع الوطني، والحكومات ملزمة باحترام حقوق البنات، وبحمايتهن من إساءات الآخرين، وبترجمة حقوقهن إلي حقيقة معاشة. والمعلمون وغيرهم من الموظفين في

المدرسة هم وكلاء عن الدولة ويتحملون هذه المسئولية معها، وللآخرين دور ينبغي أن يقوموا به. فالآباء والأمهات، وقادة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، يستطيعون دعم جهود الحكومة والمدرسة عن طريق المشاركة في خطط العمل والإبلاغ عن حوادث العنف وتوفير التدريب والخدمات للقائمين علي حقوق الإنسان.

ووقف العنف المتصل بالمدرسة يتطلب تحدي التمييز داخل المدارس وفي المجتمع العريض عموماً، ويتطلب الإصغاء إلي أصوات الفتيات وأخذ تجاربهن وحاجاتهن اليومية في الحسبان، ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو المسئولين الحكوميين والهيئات الحكومية، بما فيها المدارس، إلي أن تتخذ بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية الخطوات الست التالية لوقف العنف ضد طالبات المدارس وهي:

الخطوة الأولى: حظر جميع أشكال العنف ضد البنات، بما في ذلك العقوبة البدنية والإساءة اللفظية والتحرش والعنف الجسدي وجرح المشاعر والعنف والاستغلال الجنسي، ويتحتم سن القوانين ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لهذا الغرض.

الخطوة الثانية: جعل المدارس مكاناً آمناً للبنات من خلال خطط للعمل ونوايا للتصدي للعنف ذي الصلة بالمدرسة ضد الفتيات، وينبغي أن تشمل هذه الخطط مبادئ توجيهية للمدارس وتدريباً إلزامياً للمعلمين والطلبة، وتعيين الحكومة موظفاً حكومياً رسمياً مسئولاً عن الوقاية من حوادث العنف والتحقيق في ما يحدث منها، وتخصيص التمويل العام الكافي لمعالجة هذه المشكلة، وضمان وجود مراحيض وحمامات منفصلة ومنامات آمنة للأولاد والبنات في المدارس، وساحات وملاعب رياضية خاضعة للإشراف المثابر.

الخطوة الثالثة: الاستجابة لحوادث العنف ضد البنات من خلال اعتماد آليات سرية ومستقلة للإبلاغ، وإجراء تحقيقات فعالة وإجراءات للمقاضاة عند

الضرورة، وتوفير الخدمات للضحايا والناجيات، وكذلك ضمان الإبلاغ عن جميع حوادث العنف ضد الفتيات وتسجيلها، وعدم تشغيل أشخاص أدينوا بالاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو ارتكبوا أي جرائم جنائية أخرى ضد الأطفال في المدارس.

الخطوة الرابعة: توفير خدمات الدعم للفتيات اللاتي عانين من العنف، بما في ذلك توفير المشورة المتخصصة، والمعالجة الطبية، والمعلومات المتعلقة بالعدوى بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والعلاجات والخدمات المساندة، وكذلك توفير معلومات شاملة لهن حول الحقوق الجنسية والإنجابية، ودعم إعادة إدماج الفتيات اللاتي يحملن فيروس الإيدز والحوامل والمتزوجات والأمهات في النظام المدرسي.

الخطوة الخامسة: إزالة جميع العقبات أمام انتظام الفتيات في المدرسة بإلغاء جميع الرسوم، المباشر منها وغير المباشر، للمرحلة الأساسية، وتيسير التحاق الجميع بالمدارس الثانوية، ووضع برامج لضمان التحاق الفتيات اللاتي ينتمين إلي الجماعات المهمشة بمقاعد الدراسة.

الخطوة السادسة: حماية الفتيات من الإساءة عن طريق وضع مدونات للسلوك لجميع موظفي وطلاب المدارس، وتطبيق هذه المدونات. وتدريب موظفي المدارس علي إستراتيجيات التدخل المبكر لمعالجة التحرش بالفتيات في المدرسة والعنف ضدهن.

الدعوة الدولية للتربية علي حقوق الإنسان:

تشجع منظمة العفو الدولية على أهمية التربية على حقوق الإنسان كحق من حقوق الإنسان يساهم في تطوير وضع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتعليم والسياسة على المستوى الدولي، مثل البرنامج العالمي للتربية علي حقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة المقترح للتربية على حقوق الإنسان والتدريب، من خلال التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، فضلا عن المساهمة في المناقشات على مستوى مجلس حقوق الإنسان ولجانها.

فريق التربية علي حقوق الإنسان في الأمانة الدولية في لندن:

- تسهيل التواصل وتبادل ممارسة الجيدة في مجال التربية على حقوق الإنسان وفرص التعاون بين أعضاء شبكة التربية على حقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية.
- من خلال تقديم المشورة والتوجيه وبناء القدرات في مجال التربية علي حقوق الإنسان، ودعم فعالية برامج التربية على حقوق الإنسان من قبل تحركات منظمة العفو الدولية.
- تشجيع وتسهيل إدماج التربية على حقوق الإنسان في حملات منظمة العفو الدولية.
- تهدف إلى إظهار أثر العمل في مجال التربية على حقوق الإنسان من خلال تعميم التقييم وتقييم الأثر.

بالإضافة إلى تعليم حقوق الإنسان التي تقوم بها مكاتب منظمة العفو الدولية علي المستوى الوطني، وتنسيق التربية على حقوق الإنسان على المستوى الدولي، من قبل فريق الأمانة الدولية ومقرها في لندن، تتوافر برامج ومشاريع مستقلة للتربية على حقوق الإنسان تدار من قبل فرق في أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والنرويج.

المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان[1]:

احتضنت مدينة سنياغو بالتشيلي في 18-24 شباط/ فبراير 2008 أعمال المنتدى الدولي للتربية على حقوق الإنسان في دورته الخامسة، والمنتدى الدولي هو

(1) المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان. المجلة الإلكترونية. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnestymena.org/Magazine/Issue10/FifthInternation..

تجمع لأكبر شبكة للتربويين في مجال حقوق الإنسان في العالم. إنهم منسقو التربية في فروع وهياكل منظمة العفو الدولية عبر العالم.

وقد عقدت المنتديات الأربعة السابقة في سينسيتاي- الولايات المتحدة الأمريكية في 1999م، وفي أيرلندا عام 2001م، ثم في النرويج عام 2003م، أما المنتدى الرابع فقد تم تنظيمه في مراكش بالمملكة المغربية عام 2005م.

وقد استضاف فرع التشيلي المنتدى الخامس وحضره ممثلو أربعون فرعاً وهيكلاً إضافة إلى فريق التربية على حقوق الإنسان في الأمانة الدولية وموظفين آخرين وخبراء من الخارج.

اتفق المجتمعون في بداية اللقاء على أربعة أهداف رئيسية:

- تعميق النقاش حول المقاربة الجديدة لتنفيذ الإستراتيجية العالمية للتربية على حقوق الإنسان.
- تحديد كيفية دمج التربية على حقوق الإنسان في الحملات العالمية وخاصة حملة الكرامة الخاصة بالفقر وحقوق الإنسان.
- تبادل الخبرات والتجارب بهدف بناء القدرات وتعزيز شبكة التربية على حقوق الإنسان.
- تعزيز وتعبئة الموارد وتحسين التواصل بين أعضاء الشبكة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم توزيع موضوعات المنتدى على جلسات عامة وفرق عمل واستخدام وسائل تنشيط فعالة مثل "المقهى العالمي" و "المجال المفتوح". وقد تم استدعاء خبراء من خارج المنظمة لإلقاء الضوء على قضايا التربية في العالم اليوم. استمع المشاركون في اليوم الأول إلى تحليل الأستاذ فيليت مونتاربهورن (*Vilit Muntarbhorn*) من تايلاند، للاتجاهات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في العالم وانعكاسها على التربية على حقوق الإنسان. كما نظمت حلقة نقاش حول

قضايا حقوقية في التشيلي وعلاقتها بالتربية، شاركت فيها أستاذة اللغة وثقافة المابوش- سكان التشيلي الأصليين- كلارا أنتيناو (*Clara Antinao*) والأستاذ ماغيندزو أبراهام (*Magendzo Abraham*)من التشيلي وأدارتها الإعلامية رينكون مونيكا(*Rincon Monica*).

لقد ساعدت المداخلات من خارج المنظمة المشاركين على تحديد الخطوات التي قطعوها في مجال التربية وأيضا التشاور حول "إلى أين نحن سائرون؟، وفي اليوم الثاني تم تخصيص الجلسات العامة ومجموعات العمل لتحليل وتبادل التجارب التي قامت بها الفروع والهياكل للتعرف على مواطن القوة والضعف بعلاقة بالإستراتيجية العالمية وبالمتغيرات الخارجية.

وخصص اليوم الثالث لعرض المشاريع الدولية التي يزمع فريق التربية على حقوق الإنسان في الأمانة الدولية تنفيذها خلال الفترة القادمة 2008م – 2010م. أما اليوم الرابع والأخير فكرس لاختتام المنتدى بانتخاب لجنة تنسيق جديدة لشبكة التربية العالمية على حقوق الإنسان.

وقد حظيت مشاريع "المدارس الصديقة لحقوق الإنسان" و"بناء القدرات" و"التقييم وقياس الأثر" باهتمام واسع عبرت عنه المناقشات والتساؤلات. كما دار نقاش معمق حول كيفية إدماج التربية على حقوق الإنسان في حملة "الكرامة" *Dignity Campaign* مع التشديد على أهمية إنتاج مواد تربوية لاستخدامها في الحملة سواء مطبوعة أو إلكترونية.

كما حظي الموقع الخاص بشبكة التربية على حقوق الإنسان بترحيب المشاركين وأخذوا علماً بإطلاقه الفعلي خلال شهر أبريل 2008م.

التربية هي : "مجموعة عملية الحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات، داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية ولصالحها، أن ينمو بوعي

وفهم كافة قدراتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم. وهذه العملية لا تقتصر على أي أنشطة بعينها". (اليونسكو توصيات مؤتمر 1974م).

تجري التربية على حقوق الإنسان في المجتمع العربي في ظل واقع اجتماعي وثقافي يتسم إجمالا بالآتي:

- ظروف اقتصادية ومعيشية متدنية.
- استمرار البني والعلاقات التقليدية سواء داخل الأسرة أو المجتمع.
- وضع متدني للمرأة ولمكانتها الاجتماعية وعدم تامين مساواتها الكاملة مع الرجل في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- هيمنة النماذج التقليدية وعادات السلوك المتعارضة مع حقوق الإنسان في الحياة اليومية.

إزاء هذا الوضع تشكل المدرسة الملاذ الرئيسي لتحديث الواقع الاجتماعي والثقافي بأن تصبح قطب إشعاع ثقافي يثري النسق الفكري للمجتمع ويغني نظامه القيمي بما يشيعه من قيم جديدة تتصل بمفاهيم الحداثة ومنظومتها القيمية الإنسانية. ولكي تنجح المدرسة في تعليم حقوق الإنسان ينبغي أن تكون لها استراتيجية وخطة عمل مرحلية، فالتسليم بان مفاهيم حقوق الإنسان وما يتصل بها من ممارسات ترتبط بالاتجاهات والميولات وأنماط السلوك التي يكتسبها الفرد في سن الطفولة يستوجب اختيار بداية سليمة في إطار الخطة بمراعاة أعمال المتعلمين ومستوى نضجهم الذهني والمعرفي . وهذا يعني مباشرة التربية على حقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المدرسة وتواصلها في المراحل التعليمية المختلفة.

دور المعلم في التربية على حقوق الإنسان:

إن مواقف المعلم ووعيه وثقافته تمثل عاملا رئيسيا في عملية التربية على حقوق الإنسان. المعلم الناجع في مجال التربية على حقوق الإنسان هو ذاك الذي

يمتلك المعارف الأساسية النظرية منها والتطبيقية وله القدرة على استعمالها وتطويعها في السياق المناسب لبلوغ الأهداف المرسومة، فالأداء المميز للمعلم يتركز في الآتي:

- وعي المعلم بأهداف التربية على حقوق الإنسان.
- وجود حوافز إنسانية لدى المعلم توجه سلوكه في الصف.
- كفاية مهنية عند المعلم تؤهله لتنظيم الصف الدراسي وتسييره وتحديد مضامين التدريس ونسقه وهيكلته مما يكون له التأثير المباشر في مردوده الفردي.
- استعمال وسائل مبتكره لتسهيل الحوار والنقاش في الصف.
- تجهيز غرفة الصف بعناصر التزيين المختلفة من صور ومعلقات وعبارات دالة.
- توظيف الصور والرسوم والملصقات والبطاقات في العملية التعليمية.
- ترجمة الأهداف العامة للتربية على حقوق الإنسان إلي أهداف نوعية – إجرائية.
- ضبط المحتوى المعرفي للدرس وتحديد عناصره الأساسية.
- تصميم الأنشطة التعليمية الملائمة بما في ذلك أنشطة التقييم.
- تهيئة وسائل الاتصال التعليمية الناجعة.

الأهداف التربوية للتلاميذ :

إن أفضل مدخل لتدريس حقوق الإنسان للتلاميذ في مراحل التعليم الأساسية هو البدء بتدريبهم على قواعد الحياة ضمن المجموعة سواء داخل العائلة أو في الحي السكني أو في المدرسة، على أن تكون المدرسة فضاء للمشاركة والممارسة الديمقراطية.

وفي المدرسة أيضا يعرف التلاميذ حقوقهم إزاء أنفسهم وإزاء الآخرين وينمو لديهم الإحساس بالواجب والشعور بالمسئولية مما يمنحهم الرضا عن النفس والميل إلي التسامح والاعتدال في المواقف. هذه الوحدة الدراسية تصبو إلي تحقيق:

- إحساس التلاميذ بموضوع حقوق الإنسان وإثارة رغبتهم وشد انتباههم إليه.
- تنمية عواطف التلاميذ وخبراتهم واستعداداتهم للتعاون مع الآخرين والتعاطف معهم واحترامهم.
- تنمية روح المودة والسلام عند التلاميذ وفي ذات الوقت صد النزعات والميول الأنانية والعدوانية لديهم.
- تنمية القدرات لتحديد المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان.
- تعزيز القدرة على التمييز بين مختلف أنواع الحقوق وبيان الصلات الوثيقة بينها.
- معرفة النصوص المرجعية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يمثل هذا الإعلان أول وثيقة دولية خصصت بالكامل للحديث عن حقوق الإنسان جملة وتفصيلا، وهو ثمرة مسيرة طويلة من العمل الدولي الجاد نحو بلورة حقوق الإنسان وصياغتها وإعلانها لتنبيه جميع الدول والحكومات والمنظمات بها وضمان احترامها لها.

في يناير 1946م، ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع الإعلان الخاص بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ومن ثم حولته الجمعية إلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعته.وفي أوائل العام ذاته أحال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة المشروع إلي اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ثم

أعادته إليه عند إعدادها الصياغة النهائية للوثيقة الدولية للحقوق وبالفعل قامت اللجنة بتفويض المسئولين فيها مهمة صياغة (المسودة الأولية) للوثيقة، وفيما بعد أتمت صياغتها الرسمية النهائية.

في العاشر من ديسمبر 1948م، صدرت الوثيقة رسمياً تحت اسم (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) باعتبارها تحتوي على الحد الأدنى المشترك الذي يجب أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم لتوطيد احترام حقوق الإنسان الأساسية وحرياته عن طريق التعليم والتربية واتخاذ الإجراءات المطورة قومياً وعالمياً لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة فعالة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشعوب الأراضي الخاضعة لسلطاتها.

يتألف الإعلان من ثلاثين مادة، تتصدرها ديباجة (مقدمة) تستعرض الدوافع والغايات الموجبة لصدور هذا الإعلان وإقراره، ومما جاء فيها: (إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) وأبرز ما جاء في أهم مواد الإعلان الآتي:

- يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق... (من المادة الأولى).
- لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.. (من المادة 2).
- لا يعرض أي إنسان للتعذيب و لا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

- لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً (المادة 9).
- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلي بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد (من المادة 14).
- لكل شخص الحق في حرية التفكير والتعبير والدين، ويشمل هذا الحق تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة (من المادة 18).

وبالنسبة للمواد من رقم (4) إلي رقم (21) فإنها تتضمن الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للإنسان، كالتحرر من الاسترقاق والاستعباد، وعدم التعرض للتعذيب أو العقوبات وإنصافه قضائياً، وعدم جواز تعرضه للقبض التعسفي أو الحجز أو النفي، وحقه في أن يتم النظر في قضاياه أمام محكمة مستقلة واعتباره بريئاً إلي أن تثبت إدانته.وقضت المواد بحق الشخص في عدم التعرض للتدخل التعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو حقه في حرية التنقل واللجوء والتمتع بجنسية ما والتزوج وتأسيس أسرة، وحقه في الملكية الخاصة منفرداً، أو مع آخرين، وحرية التفكير والدين والرأي والتعبير والاشتراك في الجمعيات أو الجماعات السلمية وفي إدارة الشؤون العامة لبلاده.

وتنص المواد (28)، (29)، (30) على حق كل إنسان في التمتع بنظام اجتماعي تتحقق بمقتضاه جميع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كاملة.

وينتهي الإعلان بالمادة الثلاثين التي تقول إنه لا يوجد ما يخول دولة أو جماعة أو فرد الحق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلي هدم الحقوق والحريات الواردة في الوثيقة.

الحق في التعليم:

إن الحق في التعليم، الـذي يعتـبر عـاملا أساسـيا في تقـدم حقـوق الإنـسان، محمـي بعـدة وسـائل دوليـة وبالدسـاتير الوطنيـة وقـوانين مختلـف البلـدان. ومـن المعروف انـه بفـضل الـتعلم تـستطيع الكائنـات البـشرية أن تتقـدم بـالاعتماد عـلى نفسها، وبالتطور وبلوغ أعلى مستوى من الكرامة في علاقاتهـا بالأشـخاص والـشعوب الأخرى. وبالتالي، يعتبر الحق في التعلم حقا أساسيا ومفتاحا يمكن الأفراد مـن تنميـة الحقوق الأخرى والتمتع بها.

وتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي ما يلي:

المادة (26):

- لكل شخص حق في التعليم. ويجـب أن يـوفر التعلـيم مجانـا، عـلى الأقـل في مرحلتيـه الابتدائيـة والأساسـية. ويكـون التعلـيم الابتـدائي إلزاميـا. ويكـون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم. ويكون التعلـيم العـالي متاحـا للجميـع تبعا لكفاءتهم.
- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجـب أن يعـزز التفـاهم والتـسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئـات العنـصرية أو الدينيـة، وأن يؤيـد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

اتفاقية حقوق الطفل:

المادة (28):

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:

أ- جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع.

ب- تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.

ج- جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحا للجميع على أساس القدرات.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]:

اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة 217أ - د-3 المؤرخ في العاشر من شهر ديسمبر 1948م.

في العاشر من شهر ديسمبر 1948م، اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته، ويرد النص الكامل للإعلان في الصفحات التالية، وبعد هذا الحدث التاريخي، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الدول الأعضاء كافة أن

---

(1) اعتمد المؤلف علي المرجعيين التاليين:

- اليونسكو. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1971م.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م: http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm.

تدعو لنص الإعلان وأن تعمل علي نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه، ولاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى، دون أي تمييز بسبب المركز السياسي للدول أو الأقاليم.

الديباجة:

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلي أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة. ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلي التمرد علي الاستبداد والظلم. ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها علي أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة علي ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. ولما كان للإدراك العام في الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد في المجتمع، واضعين علي الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلي توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها.

المادة (1):

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة (2):

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دونما تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة (3):

لكل فرد حق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة (4):

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

المادة (5):

لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة (6):

لكل إنسان أينما وجد، الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة (7):

كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض علي تمييز كهذا.

المادة (8):

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلي المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء علي الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة (9):

لا يجوز القبض علي أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة (10):

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة نزيهة، نظراً منصفاً علنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته، وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة (11):

1- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلي أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.
2- لا يدان أي شخص من جراء عمل أو امتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً القانون الوطني أو الدولي وقت

الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة (12):

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، أولا لحملات علي شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة (13):

1- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
2- يحق لكل فرد أن يغادر بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.

المادة (14):

1- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلي بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.
2- لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة (15):

1- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
2- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا، أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة (16):

1- للرجل والمرأة، متى بلغا سن الزواج، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين. ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

2- لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

3- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة (17):

1- لكل فرد حق التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا.

المادة (18):

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده.

المادة (19):

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع جماعة.

المادة (20):

1- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

2- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلي جمعية ما.

المادة (21):

1- لكل شخص الحق في الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلاده، وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

2- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

3- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة تجرى علي أساس الاقتراع السري وعلي قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة (22):

لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، الحق في الضمانة الاجتماعية، وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة (23):

1- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

2- لكل شخص دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

3- لكل شخص يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

4- لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلي نقابات حماية لمصلحته.

المادة (24):

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة (25):

1- لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة علي الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

2- للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين. وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة (26):

1- لكل شخص الحق في التعليم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية علي الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم إلزامياً

وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي علي قدم المساواة التامة للجميع وعلي أساس الكفاءة.

2- يجب أن تهدف التربية إلي إنماء شخصية الإنسان إنماء كـاملاً، وإلي تعزيـز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتـسامح والـصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلي زيادة مجهـود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

3- للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة (27):

1- لكل شخص الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بـالفنون والمـساهمة في التقـدم العلمـي والاسـتفادة من نتائجه.

2- لكل شخص الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبـة عـلي إنتاجـه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة (28):

لكل فرد الحق في التمتـع بنظـام اجتماعـي ودولي تتحقـق بمقتـضاه الحقـوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

المادة (29):

1- على كل فرد واجبات نحو المجتمع، الذي يتاح فيـه وحـده لشخـصيته أن تنموا نمواً حراً كاملاً.

2- يخـضع الفـرد في ممارسـة حقوقـه وحرياتـه لتلـك القيـود التـي يقررهـا القـانون فقـط، لـضمان الاعـتراف بحقـوق الغـير وحرياتـه واحترامهـا

ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديموقراطي.

3- لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة (30):

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلي هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

حقوق الطفل:

يقصد بالطفولة كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، فيستطيع التمتع بحقوق خاصة به ويتراوح عمره ما بين سنة إلي السابعة عشر، ليتمكن الطفل من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها، ويكون محمياً من جميع الجهات ولديه الحقوق التي تؤمن له حياة سعيدة لخيره وخير المجتمع.

وتعتبر الطفولة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان خلال فترة حياته حيث يتحدد بها مسار نموه الجسمي والعقلي والنفسي والروحي والاجتماعي والانفعالي، كما أن الاهتمام بالأطفال يعبر عن وعي المجتمع بأهمية تلك الفئة العمرية. وتشير كلمة الحق إلي الشيء الذي له أساس منطقي أو أدبي أو تعني حيازة شيء يحميه القانون، ويرى علماء الاجتماع أن الحق هو تبرير قانوني يتيح للفرد القيام بسلوك معين ومطالبة الآخرين بإتباع سلوك محدد يتصل به.

أن التغييرات التي شهدها العالم في أوائل القرن العشرين من حروب عالمية نشبت بسبب التنكر للمثل الديموقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام

للذات الإنسانية، دفعت الجهود الدولية إلي ضرورة حماية المدنيين من مخاطر الحروب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فاهتمت بالطفولة منذ عام 1934م بصدور إعلان جنيف لحقوق الطفل.

وباعتبار أن الأطفال من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلي الرعاية والحماية والمساعدة بسبب نضجهم البدني والعقلي، وحاجاتهم إلي الحياة الأسرية التي يسودها المحبة والتفاهم، واصلت الأمم المتحدة رعايتها للأطفال بتضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، حقهم في الحياة الحرة وعدم تعرضهم للقسوة والاستغلال وحقهم في التعليم المجاني في مراحله الأساسية، والتعليم الإلزامي في مرحلته الأولى، والإنماء الكامل لشخصياتهم وتعزيز احترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب، وخول الآباء في اختيار نوع تربية أولادهم[1].

وقد كان الطريق المؤدي إلي اتفاقية حقوق الطفل طويلاً وبطيئاً، ففي عام 1945م أرسى ميثاق الأمم المتحدة قواعد الاتفاقية بحث الدول علي ترويج وتشجيع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وبعد مضي ثلاث سنوات، جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد من جديد أن للأمومة والطفولة حق بالحماية والرعاية الخاصة، واعتبار الأسرة الوحدة المتكاملة الطبيعية والأساسية للمجتمع[2].

وفي خلال القرن العشرين تمت الموافقة علي أكثر من إعلان بشأن حقوق الطفل، ولإيمان المجتمع الدولي بحاجة الأطفال إلي رعاية خاصة أصدرت الأمم المتحدة

(1) سعاد بسيوني عبد النبي. بحوث ودراسات في نظم التعليم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م.ص10.

(2) الأمم المتحدة – اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: الطريق المؤدي إلي اتفاقية حماية الطفولة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.
http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34799.html

الإعلان العالمي لحقوق الأطفال عام 1959م، لضمان حياة سعيدة في مجتمع أفضل. وتضمنت بنوده العشرة ما يلي[1]:

- يتمتع الطفل بكل الحقوق المذكورة في هذا الإعلان، ويمنح هذه الحقوق كل الأطفال دون أي استثناء أو تفرقة أو تمييز بسبب الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أية حالة أخرى له أو لأسرته.
- يتمتع الطفل بحماية خاصة، ويمنح عن طريق القانون وغيره من الوسائل والفرص والتسهيلات التي تتيح له أن ينمو جسمياً وعقلياً وخلقياً وروحياً واجتماعياً نمواً صحيحاً وسوياً، وفي ظل الحرية والكرامة، ويراعى عند سن القوانين اللازمة لهذا الغرض أن يكون لأفضل مصالح الطفل أكبر اعتبار.
- للطفل عند مولده الحق في اسم وجنسية.
- يتمتع الطفل بمزايا الأمن الاجتماعي، وله الحق في أن ينمو ويشب في صحة جيدة، ويجب من أجل هذا أن يحاط هو وأمه برعاية خاصة قبل وبعد مولده، وللطفل الحق فيما يناسبه من غذاء ومسكن وتسلية وخدمات طبية.
- يعطى الطفل المعوق جسمياً أو عقلياً أو اجتماعياً المعالجة والتربية والرعاية اللازمة تبعاً لحالته الخاصة.
- يحتاج الطفل من أجل نمو شخصيته نمواً كاملاً متناسقاً، إلي التفهم، ويجب كلما أمكن أن ينمو في رعاية وتحت مسئولية أبويه، في جو من

---

(1) أحمد إبراهيم أحمد. التربية الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012م. ص ص 260-261.

العطف والأمن المعنوي والمادي. ولا يجوز، فيما عدا الحالات الاستثنائية أن يفصل طفل صغير السن عن أمه، ومن واجب المجتمع والسلطات العامة أن تشمل بالرعاية الخاصة الأطفال الذين لا أسرة لهم، والأطفال الذين لا يملكون موارد كافية للمعيشة، ومن المرغوب فيه أن تنفق وتبذل المعونات اللازمة لإعالة الأطفال في الأسر عديدة الأطفال.

- من حق الطفل أن يتلقى تعليماً مجانياً وإجبارياً، علي الأقل في المراحل الأولى، ويجب أن يعطى تعليماً يرقى بثقافته العامة، ويساعده علي أساس من الفرص المتكافئة علي أن ينمي قدراته ومداركه وإحساسه بالمسئولية الأدبية والاجتماعية، ويصبح عضواً نافعاً في المجتمع. ويجب أن يستهدف المسئولون عن تعليم الطفل وإرشاده تحقيق أفضل مصالح الطفل وتقع هذه المسئولية أولاً وقبل كل شيء علي كاهل أبويه، ويجب أن تتاح له الفرصة الكاملة للعب والتسلية ويجب أن يوجها إلي الأغراض نفسها التي يتبناها التعليم، وعلي المجتمع والسلطات العامة أن تعمل جاهدة علي تعزيز تمتع الطفل بهذا الحق.
- يجب أن يكون الطفل في جميع الظروف أول من يتلقى الحماية والمعونة.
- يجب حماية الطفل من كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال، ولا يجوز أن يكون موضوعاً للمتاجرة بأي شكل من أشكالها، ولا يجوز بأية حال حمله والسماح له بأن يتولى عملاً أو وظيفة تضر بصحته أو تعليمه، أو تعيق نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي.
- يجب حماية الطفل من ممارسة الأعمال التي من شأنها أن تعزز التمييز العنصري، أو الديني، أو سائر أنواع التمييز، والسلام، والأخوة الشاملة والإدراك التام بأن يكرس طاقته ومواهبه لخدمة أقرانه.

وواصلت الأمم المتحدة جهودها من خلال منظماتها المتخصصة الاهتمام بحقوق الأطفال بإصدار العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966م، وتضمن الأول منح الحماية والمساعدة للأسرة والأمومة والطفولة، أما الثاني تضمن جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجانياً للجميع، واحترام حرية الآباء أو أولياء الأمور في اختيار المدارس لأولادهم وفي تأمين تربيتهم دينياً وخلقياً.

وبصدور العهدين السابقين أصبحا ملزمين قانونا للدول المصدقة عليهما، ووافقت الأطراف المشاركة علي إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان لها صلاحية الإشراف علي سلامة مراعاة تلك الأطراف للحقوق التي تضمنها العهدان، ويعد صدورهما بداية عهد جديد من تاريخ حقوق الإنسان لالتزام الدول أمام المجتمع الدولي بتعزيز حقوق مواطنيها وإصدار التشريعات اللازمة التي تكفل ذلك[1].

وأوضح المؤتمر العام لليونسكو عام 1974م المنعقد في باريس بعنوان: التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام علي الصعيد الدولي في الفترة من 17-23 نوفمبر 1974م، في توصيته الخاصة بتعزيز التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام علي الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان أهمية دور التربية في تحقيق الإعلان العالمي لحقوق الأطفال، وأشار إلي ضرورة تعاون المربين والآباء والمجتمع المحلي في العمل علي انتهاج الأساليب التي تستثير الخيال المبدع لدى الأطفال، وتشجيعهم علي القيام بأوجه النشاط الاجتماعي التي تعدهم لممارسة حقوقهم وحرياتهم مع الاعتراف بحقوق الآخرين واحترامها والحرص علي أداء واجباتهم الاجتماعية[2].

---

(1) سعاد بسيوني عبد النبي. مرجع سابق.ص11.

(1) اليونسكو."توصية مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التفاهم العالمي، والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الثامنة عشر المنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نوفمبر 1974م.باريس: اليونسكو، 1974م. ص 4.

وكانت هذه الإعلانات بمثابة بيانات للنوايا الأخلاقية الحسنة، وليست صكوكاً قانونية ملزمة،ولذلك تضمن الإطار العام الدولي لحقوق الإنسان عهوداً أو (اتفاقيات) تحمل صفة القانون الدولي، وفي عام 1976م ظهر أول عهدين ملزمين للدول الأطراف وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية، وقد ارتكز العهدان علي الحقوق والمبادئ التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ملزمة بذلك البلدان أخلاقياً وقانونياً باحترام حقوق الإنسان لكل فرد.

واتخذت حقوق الأطفال المسار نفسه، ففي عام 1978م، وعشية بدء السنة الدولية للطفل التي رعتها الأمم المتحدة، تم الإعلان عن نص مشروع لاتفاقية حقوق الطفل. وقامت مجموعة عمل من الأمم المتحدة بتنقيح نص المشروع مرتكزة علي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والموافقة في نهاية الأمر علي ما عرف بعد ذلك باتفاقية حقوق الطفل.

وفي 20 نوفمبر 1989م، احتفلت الجمعية العامة بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الإنسان واعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتعتبر أول صك قانوني يرسي الضمانات لمجموعة حقوق الإنسان الخاصة بالطفل. وأول اتفاقية تغطي حقوق الأطفال المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأشارت إلي أهمية وجود بيئة صحية وسالمة، ورعاية طبية، وتوفر حد أدنى لمستويات الغذاء والكساء والمأوى لتنمية قدرات الطفل الفكرية والخلقية، واعتراف بالدور الأساسي للأسرة والوالدين في رعاية الأطفال وحمايتهم، وواجب الدولة في مساعدتهم علي القيام بهذه المسئولية.

ويمكن القول أن هذه الاتفاقية جمعت من منظور عالمي واحد حقوق الطفل المنصوص عليها في المعاهدات والإعلانات الدولية الصادرة خلال الأربعين سنة الماضية.

وتضمنت أحكام الاتفاقية حق الطفل في الحياة وكفالة الدولة لكل حقوقه دون تمييز أو تفضيل، وتقع مسئولية رعايته علي عاتق الوالدين تساعدهما الدولة، وحق الطفل المعوق في التمتع بأشكال خاصة من المعاملة والتعليم والرعاية، وحق الطفل في التمتع برعاية صحية وحمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء الأعمال التي تتعارض مع تعليمه، وتمتع أطفال الأقليات بثقافتهم وديانتهم ولغتهم، وتوفير تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي يعده للحياة متحلياً بروح التفاهم والسلام والتسامح، ويوفر للطفل وقتاً للراحة واللعب وفرص متساوية لممارسة الأنشطة الفنية والثقافية.

وحثت الاتفاقية الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات الخاصة والأفراد وغيرهم علي تضافر جهودهم لتحويل الحقوق إلي حقيقة واقعة لكل طفل في العالم. كما نصت الاتفاقية علي تشكيل لجنة معنية بحقوق الطفل مهمتها تعزيز حقوق الطفل، وتحديد الأخطار التي تؤثر في رفاهية الأطفال، وتعبئة الموارد البشرية والمالية لحل المشاكل الخاصة بالأطفال بالإضافة إلي رفع مستوى الوعي والاهتمام لدى الجمهور بحماية حقوق الطفل وتعزيزها[1].

وتأكيداً لرؤية موسعة للتربية الأساسية والتزاماً محدداً بضمان تأمين حاجات التعليم الأساسية للأطفال وغيرهم، صدر الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية في جومتيين مارس عام 1990م، شارك في أعماله ومشاوراته اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة اليونسكو والبنك الدولي بالإضافة إلي 18 حكومة ومنظمة. وتضمن الإعلان كيفية تأمين حاجات التعليم الأساسية، ورؤية موسعة تتجاوز المستويات الحالية لتلبية

(1) سعاد بسيوني عبد النبي. مرجع سابق.ص ص12-13.

حاجات التعلم الأساسية، وتعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة، والتركيز علي اكتساب التعليم وتوسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها بالإضافة إلي تعزيز بيئة التعلم وتقوية المشاركة من قبل السلطات التربوية المسئولة وطنياً وإقليمياً ومحلياً لتوفير التربية الأساسية للجميع.

كما أورد الإعلان المتطلبات اللازمة لتحقيق ما سبق من وضع سياسات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، لتعزيز الحوافز لدى المتعلمين مما يزيد من إسهامهم في تنمية المجتمع، وتعبئة الموارد المالية والبشرية حكومية كانت أو أهلية وإيجاد موارد جديدة تسهم في تلبية حاجات التعلم الأساسية للجميع، هذا إلي جانب تدعيم التضامن الدولي، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة لتقويم التفاوت الاقتصادي بين الدول[1].

ولعل ما شهده العالم من تغيرات سياسية واقتصادية في نهاية الثمانينيات أدت إلي ظهور بوادر لنهاية التمييز العنصري، وتحرير أوربا الوسطى والشرقية من الحرب الباردة، وبداية عملية تخفيضات كبيرة في نفقات التسلح، والتخلي عن فكرة احتكار الدولة للاقتصاد، والاتجاه نحو الديموقراطية والتعددية، والإصلاحات الاقتصادية في معظم دول أفريقيا دعا منظمة اليونيسيف إلي التساؤل عن وضع الأطفال في العالم في ظل هذه التغيرات التي بدأت تشكل نظاماً عالمياً جديداً وظهرت الحاجة الملحة إلي عقد مؤتمر قمة عالمي من أجل الطفل، وتم عقده في سبتمبر 1990م في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لبحث قضية أساسية، هي وضع نظام لأطفال العالم يضع حداً لسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصن والانتشار الواسع للأمية، ونادى المؤتمر بمبدأ "الأطفال أولاً" لتوفير الحماية لعقول وأجساد الأطفال، وأن يكون الأولوية الأولى علي اهتمامات المجتمع وموارده، ومعيار مقبولاً في النظام العالمي الجديد.

---

(1) الأمم المتحدة. الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1990م. ص ص3-8.

وحث الدول المختلفة بتوفير التعليم الأساسي لحوالي 80% من الأطفال على الأقل، وتمكينهم من إكمال الدراسة بالمرحلة الابتدائية، وحمايتهم في أوقات الرخاء والشدة، وتطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال، ومعارضة التمييز بين الجنسين بنفس قوة معارضة التمييز العنصري، وتخفيض وفيات الأطفال وحالات سوء التغذية تخفيضاً جذرياً، وتوفير التعليم الأساسي كحد أدنى لجميع الأطفال بنهاية القرن العشرين، وكفالة الدول للاستثمارات الصحية والتعليمية للأطفال وغيرها[1].

وذلك من منطلق حق كل طفل في التعليم، الذي يجب أن يكون مجانياً للجميع في مرحلة التعليم الأساسي على الأقل، ولا يمكن الاستغناء عن التعليم لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى، إلا أنه في أجزاء مختلفة من هذا العالم، يُحرم العديد من الأطفال من التعليم للأسباب التالية:

- لأنهم يُرغمون على العمل.
- لأنهم يُجنَّدون في القوات المسلحة.
- لأن عائلاتهم لا تستطيع الإنفاق على تعليمهم المدرسي.
- لأن التمييز والعنصرية يقوِّضان فرصهم لتلقي التعليم.
- لأنهم يواجهون العنف عندما يتابعون دراستهم.

وتشكل الرسوم المدرسية وغيرها من النفقات عائقاً أمام التعليم. وتشكل هذه الرسوم – التي قد تُسمى مساهمة "طوعية"، أو شهادة الثانوية العامة أو رسوم أو تكاليف الفحص – عبئاً أكبر على كاهل أطفال العائلات الفقيرة، وتؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات العنصرية والعرقية وأفراد السكان

(1) منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في العالم. عمان: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1992م. ص 16.

الأصليين والمهاجرين، كما أن البنات أكثر عرضة للإقصاء عن المدارس من الأولاد عندما لا يتوفر المال اللازم للجميع.

كما يُحرم الأطفال في شتى أنحاء العالم من حقوقهم الإنسانية، من ذلك على سبيل المثال حقهم في التعليم، ويُرغمون على التجنيد في القوات المسلحة، ويتعرضون للعديد من أشكال العنف الأخرى. لذا نجد انخراط مئات الآلاف من الأطفال الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة في شتى أنحاء العالم في النزاعات المسلحة، في صفوف القوات المسلحة والقوات شبه العسكرية والمليشيات المدنية ومجموعة واسعة من الجماعات المسلحة الأخرى. وغالباً ما يتم اختطافهم من المدارس أو الشوارع أو المنازل، ويلتحق آخرون بهذه القوات "طوعاً" لأنهم لا يجدون بدائل تُذكر في العادة.

ويشارك الأولاد والبنات في القتال، وكثيراً ما يتعرضون للقتل أو الإصابة بجروح بينما يُستخدم آخرون كجواسيس أو مراسلين أو حمالين أو خدم أو لزرع الألغام أو إزالتها، وتتعرض الفتيات بشكل خاص لخطر الاغتصاب أو غيره من إساءة المعاملة الجنسية. ويُسلب مثل هؤلاء الأطفال طفولتهم، ويتعرضون لأخطار فظيعة ولمعاناة نفسية وجسدية.

وعادةً ما يتعرض الأطفال للعنف في أماكن أخرى، في المدرسة وفي المؤسسات المخصصة لحمايتهم، وفي مراكز احتجاز الأحداث، بل وفي منازلهم في كثير من الأحيان، كما أن العنف ضد الأطفال يقع في كل مكان في العالم. وهناك عدد قليل – ومتناقص – من الدول التي لا تزال تُعدم الأشخاص الذين كانوا أطفالاً في وقت ارتكاب جرائمهم. فمنذ عام 2004م، لم تُعدم الأحداث سوى الصين وإيران وباكستان والسودان. ويعتبر وضع حد لإعدام الأحداث هدفاً رئيسياً بحد ذاته وخطوة مهمة على طريق الإلغاء التام لعقوبة الإعدام[1].

---

(1) منظمة العفو الدولية. الأطفال وحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/children/

وفي 18 ينـاير 2002م، قامـت منظمـة اليونيـسيف بالتـصديق عـلي البروتوكـول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفـال في البغـاء وفي المـواد الإباحية[1]، حيث ينتشر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في جميع أنحاء العالم، مثـل بيـع الأطفال، والبغاء، والسياحة الجنسية، واستخدامهم في المواد والعروض الإباحية. ويقـدر عـدد الأطفال (معظمهم من الفتيات، وأيضاً عـدد كبـير مـن الفتيـان) الـذين ينـضمون إلي تجـارة الجنس والتي تحقق أرباحاً بمئـات الملايـين مـن الـدولارات، بحـوالي مليـون طفـل في العـام، ويعانون من المهانة وتعريض حياتهم للخطر.

وتنص المادتين (34)، (35) من اتفاقية حقوق الطفل علي إلزام الحكومات بحمايـة الأطفال من جميع أنواع الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة، واتخـاذ كافـة الإجـراءات المتاحـة لضمان عدم تعرضهم للخطـف أو البيـع أو التهريـب إلي أمـاكن أخـرى. ويـضع البروتوكـول شروط تفصيلية للدول للقـضاء عـلي الاسـتغلال الجنـسي للأطفـال وسـوء المعاملـة، ويحمـي الأطفال أيضاً من البيع لأغراض جنسية مثل العمالة بـالإكراه والتبنـي غـير المـشروع وتجـارة أعضاء البشر، كما يلزم البروتوكول الاختياري الحكومات بتجريم ومعاقبة جميع الأفعال ذات الصلة بهذه الانتهاكات.

ويطالب البروتوكول الاختياري بمعاقبة لـيس الأشـخاص الـذين عرضـوا أو نقلـوا الأطفـال لغـرض الاسـتغلال الجنـسين أو العمـل بـالإكراه أو تجـارة الأعـضاء فحـسب، بـل أيـضاً الـذين قبلـوا بالفعـل تلـك العـروض. كـما يحمـي البروتوكـول حقـوق ومصالح الضحايا الأطفال، ويلزم الحكومات بتقديم الخدمات القانونية والأشكال الأخرى مـن الـدعم، ويقـضي الالتـزام بإعطـاء الأولويـة لمـصلحة الطفـل الفـضلى في أي

---

(1) الأمم المتحدة - اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.
http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34799.html

من التعاملات مع نظام القضاء الجنائي، وينبغي أيضاً توفير العناية الطبية والنفسية واللوجستية والاقتصادية اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

وفي فبراير عام 2002م، قامت منظمة اليونيسيف بالتصديق علي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة[1]، حيث يقدر عدد الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة في العالم بنحو 300 ألف طفل، وغالباً ما تكون عواقب هذه المشاركة وخيمة. إذ يختطف الأطفال وبعضهم دون سن العاشرة، أو يجندون قهراً، وقد شهد أو شارك العديد منهم في أعمال عنف لا يصدقها العقل، وغالباً ما تكون تجاه عائلاتهم ومجتمعاتهم.

وتحث المادة (38) من الاتفاقية الحكومات علي أن تتخذ الإجراءات الممكنة لضمان عدم اشتراك الأطفال دون سن الخامسة عشر بشكل مباشر في الأعمال العدائية، وتحدد الاتفاقية أيضاً سن الخامسة عشرة كحد أدنى للتجنيد الطوعي أو القسري في القوات المسلحة.

ويعتبر البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح الملحق باتفاقية حقوق الطفل محاولة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وتكثيف الحماية للأطفال أثناء الصراعات المسلحة. ويلزم البروتوكول الدول التي صادقت عليه باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة من هم دون الثامنة عشر اشتراكاً مباشراً في الأعمال العدائية. كذلك ينبغي علي الدول رفع الحد الأدنى للتجنيد الطوعي إلي ما فوق سن الخامسة عشر، غير أن البروتوكول لم يحدد سن الثامنة عشر كحد أدنى، ومن الناحية الأخرى، يلفت البروتوكول اهتمام الدول إلي توفير حماية خاصة للأطفال

---

(1) الأمم المتحدة – اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.
http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34798.html

دون سن الثامنة عشر من أعمارهم، وعليه فهي تلتزم بتوفير الضمانات الكافية لهم وحظر التجنيد القسري أيضاً لمن هم دون سن الثامنة عشر.

ومن الحقائق الرئيسية في مجال حقوق الطفل ما يلي[(1)]:

- إن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتُمدت في العام 1989م، لحماية حقوق الأطفال، هي المعاهدة التي صادق عليها أكبر عدد من الدول من بين معاهدات حقوق الإنسان في التاريخ، وهي تشمل الحقوق المدنية والحريات والبيئة الأسرية والرعاية الصحية الأساسية والرفاهية والتعليم وأوقات الفراغ والأنشطة الثقافية والتدابير الخاصة لحماية الأطفال.
- يقدَّر عدد أطفال الشوارع في العالم بين 100مليون و150 مليون طفل، والرقم في تزايد مستمر، وثمة ما نسبته 5-10% من هؤلاء الأطفال هربوا من بيوت عائلاتهم أو هجرتهم عائلاتهم.
- وبموجب القانون الدولي يُحظر تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في صفوف القوات المسلحة، بينما يعتبر تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة جريمة حرب.
- يبلغ عدد الأطفال المحتجزين حالياً في باكستان نحو 4500 طفل، بينهم أكثر من 3000 طفل لم يُدانوا بارتكاب أية جريمة، و لم تبدأ محاكماتهم، أو لم تنته بعد.

---

(1) منظمة العفو الدولية. الأطفال وحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:
http://www.amnesty.org/ar/children/

- تعمل منظمة العفو الدولية، بصفتها عضواً في الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، على وضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة، وإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في الحياة المدنية.
- أوصت منظمة العفو الدولية بأن تتخذ كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا إجراءات فورية من أجل حظر التمييز ضد طائفة الروما في مجال التعليم، واتخاذ خطوات أخرى نحو القضاء على التمييز ضد أطفال الروما، وتعزيز مبدأ المساواة في التعليم.
- إن أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم، ومن بينهم الشبكة الشبابية الطلابية، يناضلون من أجل منع حبس الأطفال في باكستان بلا ضرورة.

وفي 25 مايو 2000م، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باشتراك الأطفال في النزاع المسلح. ويشكل هذا الحدث علامة فارقة على طريق حماية الأطفال من الاشتراك في النزاعات المسلحة.

وفي مايو 2008م، بلغ عدد الدول التي أصبحت طرفا في البروتوكول 107 دولة، منها ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن من أصل خمس دول (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، ولكن ليس بينها روسيا الاتحادية والصين. ومع أن روسيا الاتحادية وقَّعت على البروتوكول، إلا أنها لم تصادق عليه ولم تقم بإدماجه في قانونها الوطني بعد.

وبمناسبة إحياء الذكرى السادسة لاعتماد البروتوكول، دعت منظمة العفو الدولية، مع الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، روسيا الاتحادية إلى المصادقة عليه بلا أدنى تأخير، وتحديد سن الثامنة عشرة كحد أدنى لسن التجنيد الطوعي في القوات المسلحة.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن حقوق الأطفال تعني وجود فرصة أفضل لإيجاد مكان لحقوق الأطفال، وتلبية الحد الأدنى لاحتياجاتهم الأساسية، ويعزي هذا الاهتمام بحقوق الأطفال إلي الآثار الخطيرة التي تتركها الفلسفات السياسية، أو نشوب الحروب، أو الصعوبات الاقتصادية والصحية وغيرها علي الأطفال، فالدول المثقلة بالديون تتزايد فيها حالات سوء التغذية ومعدلات وفيات الأطفال، ومحاولات هذه الدول لتكييف الاقتصاد مع أزمة الديون، يسفر عنها انخفاض نسب التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة بالمدارس الابتدائية، وأن الأطفال الصغار يدفعون ثمناً غالياً للحروب العرقية والأهلية وغيرها، وأن انهيار الأنظمة الاقتصادية القديمة بسبب عدم كفاءتها أو صلاحيتها تؤثر علي الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للأطفال وغيرهم.

واستمراراً لتدعيم حقوق الأطفال ونظراً لاعتبار حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في يونيو 1993م، الذي أكد علي أهمية احترام حقوق الإنسان وحرياته، وحث علي تنمية التعاون الدولي الفعال في هذا المجال، وقد رحب عدد كبير من دول العالم بالتصديق علي اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها الفعلي من جانب هذه الدول.

وأوضح المؤتمر أهمية تقوية الآليات والبرامج الوطنية والدولية للدفاع عن الطفل وحمايته، وخاصة الأطفال المهجرين، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال، وضحايا الأمراض وغيرها. وأكد علي أهمية تربية الطفل في بيئة اجتماعية صالحة، وتوجيه اهتمام خاص بالمعوقين وتوفير الضمانات التي تمكنهم من التمتع علي قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[1].

(1)الأمم المتحدة. "إعلان برنامج عمل فيينا". السياسة الدولية. العدد (119). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993م. ص 1289.

وتتمثل مهمة اليونيسيف في حماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوسيع الفرص المتاحة لهم، لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم. وتسترشد اليونيسيف بتنفيذها لهذه المهمة بنصوص ومبادئ اتفاقية حقوق الإنسان.

اتفاقية حقوق الطفل[1]:

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44/25 المؤرخ في العشرين من شهر نوفمبر 1989م تاريخ بدء النفاذ: الثاني من شهر سبتمبر 1990م، وفقا للمادة (49).

الديباجة:

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ ترى أنه وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم، وإذا تضع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره. وعقدت العزم على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدما، وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون

(1)اعتمد المؤلف علي المرجع التالية:

- اليونسكو. اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1991م.
- اليونسكو. الإعلان العالمي لحقوق الأطفال. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1971م.
- جامعة منيسوتا. مكتبة حقوق الإنسان. اتفاقية حقوق الطفل. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b026.html/

أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر، واتفقت على ذلك.

وإذ تشير إلي أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعاً منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسئولياتها داخل المجتمع،وإذ تقر بأن الطفل، كي تترعرع شخصيته ترعرعاً كاملاً ومتناسقاً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم.

وإذ ترى أنه ينبغي إعداد الطفل إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وإذ تضع في اعتبارها أن الحاجة إلي توفير رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924م وفى إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959م والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولاسيما في المادتين 23 و 24) وفى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولاسيما في المادة 10) وفى النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بخير الطفل.

وإذ تضع في اعتبارها "أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلي إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها"، وذلك كما جاء في إعلان حقوق الطفل، وإذ تشير إلي أحكام الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي، وإلي قواعد الأمم المتحدة

الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، وإلي الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة.

وإذ تسلم بأن ثمة، في جميع بلدان العالم، أطفالا يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلي مراعاة خاصة، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وترعرعه ترعرعاً متناسقاً، وإذا تدرك أهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل بلد، ولاسيما في البلدان النامية، قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول:

المادة (1):

لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

المادة (2):

1- تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.

2- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

المادة (3):

1- في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

2- تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهه، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسئولين قانونا عنه، وتتخذ تحقيقا لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.

3- تكفل الدول الأطراف أن تتقيد المؤسسات والإدارات والمرافق المسئولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولاسيما في مجالي السلامة والصحة وفى عدد موظفيها وصلاحيتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف.

المادة (4):

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلي أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

المادة (5):

تحترم الدول الأطراف مسئوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسئولين قانوناً عن الطفل،

في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة (6):

1- تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.

2- تكفل الدول الأطراف إلي أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

المادة (7):

1- يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.

2- تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقا لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

المادة (8):

1- تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.

2- إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

المادة (9):

1- تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهنا بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

2- في أية دعاوى تقام عملا بالفقرة (1) من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها.

3- تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.

4- في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف

كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعنى (أو الأشخاص المعنيين).

المادة (10):

1- وفقا للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة (1) من المادة (9)، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة. وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.

2- للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف استثنائية. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا لالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة (2) من المادة (9)، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم هم، وفى دخول بلدهم. ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة (11):

1- تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلي الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة.

2- وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الانضمام إلي اتفاقات قائمة.

المادة (12):

1- تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.

2- ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

المادة (13):

1- يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.

2- يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:

(أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم.

(ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة (14):

1- تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.

2- تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.

3- لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

المادة (15):

1- تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمي.

2- لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقا للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

المادة (16):

1- لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.

2- للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

المادة (17):

تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:

(أ) تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقا لروح المادة (29).

(ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية.

(ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.

(د) تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلي مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلي السكان الأصليين.

(هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين (13) و (18) في الاعتبار.

المادة (18):

1- تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع علي عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين،

حسب الحالة، المسؤولية الأولي عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.

2- في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسئوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال.

3- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

المادة (19):

1- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.

2- ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

المادة (20):

1- للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له، حفاظا على مصالحة الفصلي، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.

2- تضمن الدول الأطراف، وفقا لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.

3- يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.

المادة (21):

تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:

أ- تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أن التبني جائز نظرا لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة.

ب- تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذرت إقامة الطفل لدي أسرة حاضنة أو متبنية، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه.

ج- تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني.

د- تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع.

(هـ) تعزز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلي ضمان أن يكون تبنى الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.

المادة (22):

1- تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئا وفقا للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر، تلقى الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفى غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافا فيها.

2- ولهذا الغرض، توفر الدول الأطراف، حسب ما تراه مناسبا، التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة، لحماية طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والدي

طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أي أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته، وفى الحالات التي يتعذر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب، كما هو موضح في هذه الاتفاقية.

المادة (23):

1- تعترف الدول الأطراف بوجوب تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.

2- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسئولين عن رعايته، رهنا بتوفر الموارد، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه.

3- إدراكا للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق، توفر المساعدة المقدمة وفقا للفقرة 2 من هذه المادة مجانا كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل، وينبغي أن تهدف إلي ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلا على التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدى إلي تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي، على أكمل وجه ممكن.

4- على الدول الأطراف أن تشجع، بروح التعاون الدولي، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات. وتراعى بصفة خاصة، في هذا الصدد، احتياجات البلدان النامية.

المادة (24):

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

2- تتابع الدول الأطراف إعمال هذا الحق كاملا وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:

(أ) خفض وفيات الرضع والأطفال.

(ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.

(ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.

(د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها.

(هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولاسيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات.

(و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

3- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

4- تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلي الإعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة (25):

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغرض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.

المادة (26):

1- تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الإعمال الكامل لهذا الحق وفقا لقانونها الوطني.

2- ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسئولين عن إعالة الطفل، فضلا عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.

المادة (27):

1- تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.

2- يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسئولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.

3- تتخذ الدول الأطراف، وفقا لظروفها الوطنية وفى حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسئولين عن الطفل، علي إعمال هذا الحق وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولاسيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.

4- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسئولين ماليا عن الطفل، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج. وبوجه خاص،

عندما يعيش الشخص المسئول ماليا عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلي اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.

المادة (28):

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:
(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع.
(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
(ج) جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحا للجميع على أساس القدرات.
(د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفى متناولهم.
(هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

2- تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.

3- تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلي المعرفة العلمية والتقنية وإلي وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة (29):

1- توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلي أقصى إمكاناتها.

(ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

(ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.

(د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلي السكان الأصليين.

(هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.

2- ليس في نص هذه المادة أو المادة 28 ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.

المادة (30):

في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمي لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الإجهار بدينه وممارسة شعائره، أو استعمال لغته.

المادة (31):

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.

2- تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.

المادة (32):

1- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

2- تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:

(أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل.

(ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

(ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.

المادة (33):

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها

المادة (34):

تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:

(أ) حمل أو إكراه الطفل على تعاطى أي نشاط جنسي غير مشروع.

(ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة.

(ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.

المادة (35):

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.

المادة (36):

تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاهية الطفل.

المادة (37):

تكفل الدول الأطراف:

(أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدي الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.

(ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

(ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف

ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية.

(د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفى أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

المادة (38):

1- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

2- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب.

3- تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعي لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا.

4- تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

المادة (39):

تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

المادة (40):

1- تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.

2- وتحقيقا لذلك، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف، بوجه خاص، ما يلي:

أ- عدم ادعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابها.

ب- يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:

- افتراض براءته إلي أن تثبت إدانته وفقا للقانون.

- إخطاره فورا ومباشرة بالتهم الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه.
- قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقا للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولاسيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته.
- عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة.
- إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقا للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفى أية تدابير مفروضة تبعا لذلك.
- الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجانا إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها.
- تأمين احترام حياته الخاصة تماما أثناء جميع مراحل الدعوى.

3- تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصا على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وخاصة القيام بما يلي:

(أ) تحديد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات.

(ب) استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلي إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والضمانات القانونية احترام كاملا.

4- تتاح ترتيبات مختلفة، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاهيتهم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.

المادة (41):

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع إفضاء إلي إعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في أي من:

(أ) قانون دولة طرف.

(ب) القانون الدولي الساري على تلك الدولة.

الجزء الثاني:

المادة (42):

تتعهد الدول الأطراف بأن تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار والأطفال على السواء.

المادة (43):

تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع بالوظائف المنصوص عليها فيما يلي.

1- تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع بالوظائف المنصوص عليها فيما يلي.

2- تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية.

3- ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها.

4- يجرى الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين. ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل

انتخاب رسالة إلي الدول الأطراف يدعوها فيها إلي تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا ألف بائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبينا الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلي الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

5- تجرى الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلي عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفى هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصابا قانونيا لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.

6- ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد. غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة.

7- إذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيرا آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهنا بموافقة اللجنة.

8- تضع اللجنة نظامها الداخلي.

9- تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

10- تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي كان مناسب آخر تحدده اللجنة. وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهنا بموافقة الجمعية العامة.

11- يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية.

12- يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقا لما قد تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام.

المادة (44):

1- تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلي اللجنة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن التدابير التي اعتمدتها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق:

أ- في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية.

ب- وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات.

2- توضح التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والصعاب. ويجب أن تشتمل التقارير أيضا على معلومات كافية توفر للجنة فهما شاملا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعنى.

3- لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريرا أوليا شاملا إلي اللجنة أن تكرر، في ما تقدمه من تقارير لاحقة وفقا للفقرة 1 (ب) من هذه المادة، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها.

4- يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية.

5- تقدم اللجنة إلي الجمعية العامة كل سنتين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن أنشطتها.

6- تتيح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.

المادة (45):

لدعم تنفيذ الاتفاقية علي نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية:

أ- يكون من حق الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة أن تكون ممثلة لدى النظر في تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى، حسبما تراه ملائما، لتقديم مشورة خبرائها بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية كل منها. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لتقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها.

ب-تحيل اللجنة، حسبما تراه ملائما، إلي الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلبا للمشورة أو المساعدة التقنيتين، أو تشير إلي حاجتها لمثل هذه المشورة أو المساعدة، مصحوبة بملاحظات اللجنة واقتراحاتها بصدد هذه الطلبات أو الإشارات، إن وجدت مثل هذه الملاحظات والاقتراحات.

ج- يجوز للجنة أن توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلي الأمين العام إجراء دراسات بالنيابة عنها عن قضايا محددة تتصل بحقوق الطفل.

د- يجوز للجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عامة تستند إلي معلومات تلقتها عملا بالمادتين 44، 45 من هذه الاتفاقية. وتحال مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلي أية دولة طرف معنية، وتبلغ للجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الأطراف. إن وجدت.

الجزء الثالث:

المادة (46):

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول.

المادة (47):

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة (48):

يظل باب الانضمام إلي هذه الاتفاقية مفتوحا لجميع الدول. وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة (49):

1- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدي الأمين العام الأمم المتحدة.

2- الدول التي تصدق علي هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

المادة (50):

1- يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلي الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما إذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها. وفى حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلي عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمده أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلي الجمعية العامة لإقراره.

2- يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقا للفقرة 1 من هذه المادة عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين.

3- تكون التعديلات، عند بدء نفاذها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

المادة (51):

1- يتلقى الأمين للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.

2- لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لهدف هذه الاتفاقية وغرضها.

3- يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلي الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه من قبل الأمين العام.

المادة (52):

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطى ترسله إلي الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة على تاريخ تسلم الأمين العام هذا الإشعار.

المادة (53):

يعين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الاتفاقية.

المادة (54):

يودع أصل هذه الاتفاقية التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

مراجع الفصل الرابع

1- أحمد إبراهيم أحمد. التربية الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012م.

2- الأمم المتحدة. "إعلان برنامج عمل فيينا". السياسة الدولية. العدد (119). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993م.

3- الأمم المتحدة. الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1990م.

4- سعاد بسيوني عبد النبي. بحوث ودراسات في نظم التعليم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2001م.

5- عبد الغنى عبود. الأيديولوجيا والتربية. مدخل لدراسة التربية المقارنة. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1990م.

6- محمود عطا محمد علي وعبد المنعم عبد المنعم محمد نافع. حقوق الإنسان في الفكر الغربي والفكر الإسلامي: دراسة وثائقية مقارنة. مجلة التربية: مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة الثامنة. العدد الرابع عشر. فبراير 2005م.

7- منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وضع الأطفال في العالم. عمان: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 1992م.

8- نبيل سعد خليل. أنماط الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009م.

9- اليونسكو. اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1991م.

10- اليونسكو. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نيويورك: مكتب الإعلام العام، 1971م.

11- اليونسكو."توصية مؤتمر المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: التفاهم العالمي، والتعاون والسلام على الصعيد الدولي، والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في دورته الثامنة عشر المنعقد في باريس في الفترة من 17 أكتوبر إلي 23 نوفمبر 1974م.باريس: اليونسكو، 1974م.

مراجع عبر المواقع الإلكترونية:

12- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm.

13- الأمم المتحدة – اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.

http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34799.html

14- الأمم المتحدة – اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.

http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34798.html

15- الأمم المتحدة – اليونيسيف. معاً من أجل الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل: الطريق المؤدي إلي اتفاقية حماية الطفولة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 2012/12/2م.

http://www.unicef.org/arabic/crc/34726_34799.html

16- المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان. المجلة الإلكترونية. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnestymena.org/Magazine/Issue10/FifthInternation..

17- حقوق الإنسان. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.ar.wikipedia.org/wiki/

18- جامعة منيسوتا. مكتبة حقوق الإنسان. اتفاقية حقوق الطفل. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b026.html/

19- مرصد مدربي حقوق الإنسان في العالم العربي. تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http:www.hrtwaw.org/index.php?option=com_content&view=arti.

20- منظمة العفو الدولية. عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/what-we-do/

21- منظمة العفو الدولية. مشروع التربية علي حقوق الإنسان في أفريقيا. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

22- منظمة العفو الدولية. برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق (رياب). متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

23- منظمة العفو الدولية. مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/projects-initiati..../

24- منظمة العفو الدولية. الأطفال وحقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/children/

25- منظمة العفو الدولية. عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnesty.org/ar/human-rights-education/what-we-do

26- منظمة العفو الدولية. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعزيز التربية علي حقوق الإنسان وبناء القدرات. المدارس الآمنة للفتيات. المجلة الإلكترونية. العدد العاشر. متاح علي الموقع التالي بتاريخ 20012/12/2م:

http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue10/Safesschoolsforgi......

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
5	مقدمة الكتاب.
9 : 78	الفصل الأول: التربية الدولية: المفاهيم، التطور، الفلسفة والأهداف
11	• مقدمة
13 : 43	• مفاهيم أساسية:
13	– التربية الدولية.
15	– التفاهم الدولي.
17	– التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام علي الصعيد الدولي.
19	– حقوق الإنسان.
23	– حقوق الطفل.
35	– المدارس المنتسبة.
25	– أندية اليونسكو.
27	– الجامعات المنتسبة إلي اليونسكو.
31	– منظمة اليونسكو.
36	– التربية من أجل المواطنة.
38	– الحراك الأكاديمي.
40	– الطالب الدولي.
43	• نشأة وتطور التربية الدولية.
65	• علاقة التربية الدولية بالتربية المقارنة.
67	• فلسفة التربية الدولية.
69	• أهداف التربية الدولية.

الموضوع	رقم الصفحة
• أهمية التربية الدولية.	74
• مراجع الفصل الأول.	78 - 76
الفصل الثاني: التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه التربية الدولية	157 : 79
• مقدمة	81
• أولاً: التقدم العلمي والتكنولوجي.	83
• ثانياً: التحولات الاقتصادية في النظام العالمي الجديد.	101
• ثالثاً: التحولات السياسية.	120
• رابعاً: التحولات الاجتماعية.	140
• مراجع الفصل الثاني.	157-152
الفصل الثالث: صيغ التربية الدولية	257 : 159
• مقدمة.	161
• أولاً: شبكة مشروع المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	184 : 163
- مقدمة.	215
- نشأة وتطور شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	164
- ماهية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	171
- أهداف شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	176
- أهمية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	181
- الموضوعات التي تدرس بشبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو.	182
▪ الاهتمامات العالمية ودور الأمم المتحدة في حلها.	186
▪ حقوق الإنسان، الديموقراطية والتسامح.	189

الموضوع	رقم الصفحة
▪التعليم المتبادل بين الثقافات.	191
▪القضايا البيئية.	196
- إستراتيجية شبكة المدارس المنتسبة إلي اليونسكو وخطة العمل.	200
• ثانياً: أندية اليونسكو.	215 : 232
- مقدمة.	215
- مفهوم أندية اليونسكو.	216
- أهداف أندية اليونسكو.	218
- أهمية أندية اليونسكو.	220
- الأنشطة.	221
- الأعضاء.	223
- اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو.	225
- مهام اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو.	226
- الميثاق التأسيسي للاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	227 : 232
▪مقدمة.	227
▪أهداف الاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	227
▪وظائف الاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	228
▪مجالات عمل الاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	228
▪عضوية الاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	229
▪المجلس التنفيذي للاتحاد المصري لأندية اليونسكو.	230
▪تمويل الاتحاد والميزانية المقترحة.	231

الموضوع	رقم الصفحة
• ثالثاً: المناهج ذات الطابع الدولي.	232 : 246
- مقدمة.	232
- نشأة المناهج ذات الطابع الدولي.	234
- مفهوم المناهج ذات الطابع الدولي.	239
- أهداف المناهج ذات الطابع الدولي.	242
• رابعاً: العلاقات بين صيغ التربية الدولية مع مختلف الهيئات.	246 : 253
- علاقة أندية اليونسكو بالمدارس المنتسبة.	247
- العلاقات مع اللجان الوطنية لليونسكو.	248
- العلاقات مع الفروع الوطنية للمنظمات الدولية غير الحكومية ومع الهيئات والرابطات الوطنية.	249
- العلاقات مع الاتحاد العالمي.	249
- علاقة المدارس المنتسبة بالمناهج ذات الطابع الدولي.	250
• مراجع الفصل الثالث.	254 : 257
الفصل الرابع: التربية الدولية وحقوق الإنسان والطفل	259 : 356
• مقدمة.	261
• تطور مفهوم حقوق الإنسان.	263
• نشأة وتطور حقوق الإنسان.	264
• التربية علي حقوق الإنسان.	270
• عمل منظمة العفو الدولية في مجال التربية علي حقوق الإنسان.	275
– مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان.	276

الموضوع	رقم الصفحة
– برنامج العمل الخاص بالتربية علي الحقوق (رياب).	280
– مشروع التربية علي حقوق الإنسان في أفريقيا.	282
– التعليم لأجل الكرامة الإنسانية.	283
– مشروع المدارس الآمنة للفتيات.	284
• الدعوة الدولية للتربية علي حقوق الإنسان.	287
• المنتدى الدولي الخامس للتربية علي حقوق الإنسان.	228
• دور المعلم في التربية علي حقوق الإنسان.	291
• الأهداف التربوية للتلاميذ.	292
• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.	293
• حقوق الطفل.	306
• اتفاقية حقوق الطفل.	321
• مراجع الفصل الرابع.	356 : 354
الفهرس.	361 : 357

التربية الدولية

هـــــذا الكتـــــــاب

تأتى أهميته باعتباره مرجعاً ضرورياً فى التربية الدولية، يحاول إلقاء الضوء علي أهم المفاهيم الأساسية في التربية الدولية، حيث يعد الاهتمام بإضفاء البعد الدولي علي النظم التعليمية مطلباً من خلال المنظور السياسي بالجوانب القومية وسيادة الدولة. وتتجلى اهتمامات التربية الدولية في حوار الحضارات، واحترام الآخر، وتفاعل الثقافات، وتدعيم المواطنة، والتسامح الثقافي، وحقوق الإنسان والطفل، ونشر السلام العالمي.

نرجو أن يقدم هذا الكتاب رؤية ومدخلاً مترابطاً للحديث عن التربية الدولية يكون لبنة أساسية في المكتبة التربوية وإثراء حقيقياً للمعرفة في مجال التربية الدولية.

واللـه ولـي التـوفيـق ،،،

النـاشـــــر

عبد الحي أحمـــد فـؤاد

دار الفجـر للنشـــر و التوزيـع

4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة تليفون :26246252 فاكس : 26246265

daralfajr@yahoo.com www.daralfajr.com

ISBN 978-977-358-293-7